

وتصدق بلحق والصحيح زوال ملكه عنها بالندرك ولو نذر الصدق بمال بعينه ولم يشته الشايع
وصاحب الاسمان كغيرها على ذلك فاعلم كلامه انهما بالرجوع انقضى عنهما اللقطة اذا لم
ماكلما بعد التملك وهي موجودة فيقدم بان لم يكن للقطعة مال سواها كما علم ما مر به في تحقيق
الشايع بقوله ولا مان له سواها ليس بمحل له الرجعة عن ذاك ثبت للبشرى الارض ووجد الحق
بعينه قدم بالارض منه انما خمسة عن ذاك انما ومان المشتري قبل فسخ العقد قلبا مع فسخ
ويرجع في البيع ويقدم به وكذا اذا ما بالبيع فليس بشرى الفسخ ويرجع في الثمن ويتقدم به
انكاسه عن ذاك فسخ السلم جد موته السلم اليه بسبب وراثة المالك باق قدم به السبعة
عن مريضة عن تعجيل الزكاة انه حيث وجب رد المكيل لم يكن للاخذ رد بدم ما بقي الارض المالك
ويؤخذ منه ان لومات قبل رد ما كان حق المالك متعلقا بعينه فيقدم على موته بجهته وهو
ظاهر ومؤكد هنا نظرا برولعلم حذفوه للعلم به من فاسد بعض الفرضيين وعند اجتماع ما ذكر
وضيق الشركة تقدم الزكاة لان فيها حقين وان كان الزكوي تالفا في الحق عليه في المرتبة لم ياجع الخلف
في الخلف وتجدد الشايع في اكثر ذلك وزاد بعد انقضاء مال الغرام وما ذكره من ان الزكاة تقدم
عند تلف المال الزكوي على الحق في القكورة وغيره كما تبين عليه شيئا فان الكلام في الحق في المتعلقة
بالايمان وعند التعلق ما راجع متعلقا بالذمة فصار دينا مطلقا وهي المرتبة الثالثة وقدم
تقدم في الحق عليه ان حقه متعلق بالحق فقط خلا في المرتبة فان حقه متعلق بالحق والذمة فلو قدم
المرتبة لكان حق الجاني عليه بالكلية ولا عكس في اطلاقه تقدم باج الخلف بعد لها في المرتبة
تغير على ما ياتي وانما ان فيما تقدم مما يتصور اجتماعه من هذه المسائل بعد ما ذكره نظرا
للقضية ويظهر تقدم العتدة حتى على باج الخلف والمرتبة لان حقها اكد لما فيه من حق الله
وحق الادعي وان تقدم غيرهما عليها يبطل حقا وحق الله بالكلية خلا في تقدمها فان لا يبطل حق
غيرها لما كان تدارك بعد انقضاء العتدة وتقدم في الارض في اربعة عشر على الولد بالعب في
السادسة لوجوده عين ملكه ومثل ذي الارض الفاسخ في صورتي الخلف والسلم وتقدم الخلف
بالايمان على من يتصور اجتماعه لان في تقدمه حق الله وحق ادعي حقا غيره وقد بان ذلك ما قرره
ان ما فيه حق الله وحق الادعي يقدم على ما ليس كذلك وانما اذا استوي شخصان في التعلق
وتقدم احدهما يبطل حق الاخر ولا عكس يقدم من يبطل حقه لواقع الرجعة واصلها في
الايمان ان حقا الله وحق الادعي اذا اجتمعا وتعلق بالحق والذمة قدم حق الله خلا في الحق عليه
يخلص فان حق الادعي هو التقدم ما دام حيا انهي وكان الغرض ان الميت اجمع الى بركة فخر من
الحي فقدم من تركه الله لان من لا زما ان يكون فيه حق ادعي فكل ما أكد خلا في الحي فان الادمين
هم الذين كانوا سببا في الجور فخصت انوارهم فخصم ما تغرس تقدم كل من الزكاة والقطعة ه
واكتافه والنذر والصيد والحي على الدين وكذا شرية العنق مع الدين بخلاف الجيرة فانها
في معنى الاجرة فالجيرة بد بين الادمين فخره الحق المتعلق بعين الشركة يقدم **تجدي** في اية
مون تجدير البيت ولو كما فخر وتجدير موته البيت قبله ومعها هو هو من كفى واجرة عيش
ومل وحفر ولم لا حنجا الى ذلك الخلف بل اولى لا تتطاع كسبه وفي اجمع عن الاصحاب
ان الجيرة كالكن اي فيقدم على الدين كما نص عليه في الام **فقول** القولي لا يعلى من الشركة
الارض الغرمة ضعيف ويقرق بينه وبين الزيادة على فوب باء اكد للخلاف في وجوبه كونه
تافا ينسج به غالبا بالنسبة للزيادة المكونة **بالزكوة** بحسب يساره واعساره ولا عبرة

وتدونها نظاير

الادبي

علا

بما كان عليه في حياته من اسرافه وتغييره وتعلم من كلامه في الجاني ان عليه موته تجدير
عنده ونحوه من تزيده نفقته كزوجته قبل ان يشرة اذا كان موسرا وان كان لا شركة ولو وقع
معه موته ولم يبق المال الا باحدها فظاهر تقدمه او اجمع جمع من موته فان ما تروا دفعة
فالذي في الوضوء والمجاهد وغيرهما ان يبدل بين بخفي تغيره لم يبدل اكثر حرمة ثم انه لان لها
رحما في الاقرب فالاقرب وتقدم الاكبر سنا من اخويه مثلا ويقرق بين زوجتية والامرية انتهى
ويظهر ان الزوجة تقدم على جميع الاقارب وان المملوك بعد هالان العتدة بها انما كما يعلم من كلامهم
في النفقات وقياس كلامهم فيما لو دفن اثنان في كفرة فمراة تقدم هنا في عوالا حوين المستويين
سنا الافضل بخلافه وورع وان لا يقدم فرع على اصله من جنسه خلا من غير جنسه
فيقدم اب على ابن وان كانا فاضل منه وابن على امه لتفضيله الذكورة ورجل على صبي وهو
على خفي وهو على امرأة فانما استوي افرع بينهم ثمرا بسبب الارض وغيره فان لوا عقيب
كلام الروضة السابق وفي تقدم الاكبر مطلقا نظرا لان لا حضرا تقي واعلم واورع وهو يوب
ما ذكرته ولما ذكر كلامهم الا فرع بين الزوجات وان تناهين في الفضل وغيره ويوجه بان الزوجية
المتفضلية لوجوب التعجيل لتقبل النفا وت في خلافا الاخرة **تجدي** يعلم ان المملوكين لذلك
اما اذا ترتبوا فيقدم السابق حيث يحسن على غيره فساد وان كان من مفضل له ذلك اذالم
بكنه القيام بما هو المصحح والا فالذي بقدره ان يجب نظره ما مر في الفطرة فتقدم الزوجة فان الولد
الصغير فالاب فان لم فالكبير ثم راسبب الزكوي عشر وكان الغرض بين هذا وما قبله ان ذلك
فيه اثار تميز التحصيل فنظر فيه الى الاشراف وهكذا في اثار التجهيز فنظر فيه الى الانزيم وقدم
ثم الاشراف وذكرهم الاخوين هنا مع ان الكلام انما هو في من يحب من نسلهم اراد واب ما اذا
انحصر تجهيزهما فيه والتمه به من يرى وجوب موتهما ثم بعد موتهما التجهيز يقدم **تجدي**
المتعلق بدمته سوا كان فدمه ام لا دعي اوهي به ام لا لان حق واجب عليه وانما قدمت الوصية عليه
ذكر في اليه الموارث كذا في قرية او مشا بهت لدارث من جهة اخذها بلا عوض وشاقه على الورثة
وهو مذموم غالبا ونفوسهم مطمئنة لاداءه فتقدمت عليه بعنا على وجوب اخراجها والسايرة
اليه **تجدي** اي الشركة وفي نسخة وهو اي الباقي قبل قصاصة الدين كما مرهون به وان لم يكن مستغفرا
لانما في خط البيت واخر بالي بركة اذ قدمت **فيلق** قصص من الوارث في شي من قبل وقا الدين
بغير اذن الغريم وان جهل او كان قتيلا الا ان يكون انصرف اعتا فالاولا **تجدي** وهو موسر كما
يعلم مما مر في الرهن **تجدي** لو لم تنف الشركة بالدين فوقوا قدرها انك عن الرهنية
خلا في نظره في الرهن **تجدي** ان معنى قدم تعلق الدين بالشركة تعلقا رهين بها فيما اذا كان
الدين اكثر منا تجدير هاهنا لان الذي يجب على الوارث اداؤه لا يجبره والانزيم ان لا يشذ تصرف
الوارث في شي من بقية جريده وكذا دعي بعضهم بنسب ما ورث انك نصيبه خلا ما لو رهنه من
فادي بعضهم بالنسب كما قدمه في الرهن واستثنى بعضهم اي من ذكر ما لو تملك القطعة ومات
ولم يعرف مالها فان الشركة لا تصير مرهونة بالابلا يودي اليها وام الجهر الى غايه وما لو تعلق خسر
الباين وجري عليه الاستوي وهو محتمل ان تعذر الدفع للفاقر لفقده او عدم عوامته وال لا
وجب الوقف اليه كما هو في لم يدفع الوارث اليه كانت الشركة مرهونة وما ذكره من كون الشركة
مرهونة بالدين كجمله في دين الاجني اما في الوارث فقال السبي فخلط غنة في زماننا فظنوا
ان يسقط منه بقدره ان يكون خذقه من غيره لارثا والباي اثاره وان لا يسقط ا فضلا

مع موته

رهن به

نعم

بل يتي في ذمة الميت وهو متجه ان قلنا ان الدين يمتح الارث والصواب انه يسقط ما يلزم
اداه من لو كان لا جني وهو نسب ارثه من الدين ان كان مضافا للتركه واقل ونسبة ارثه
ما يلزم الورثة اداوه ان كان اكثر يستقر لم ينظر من الميراث وتقدر ان اخذ منه غير ابيه
عن الدين وهذا سبب سقوطه وبركة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة بقية ما يجب
اداه على قدر حصصهم وقد بقي الامر الى التفاضل اذا كان لوارثين فلو كان لابنين لاحد
دنيا رثه والاخر ديار والتركه ديار رثه فلهما حب الدين من دياره الموروث غلظه ومن
دياره حبه غلظه والثلث الباقي من دياره تقاسم به اياه فحينئذ له ديار وثلث ولا حبه ثلث
وهو ما ديار رثه وهو الاثر لما لا ان الاثر من الدين والتركه ولو خلف زوجة واخا والتركه
اربعون والمسا في عشرة فاما عشرة ارثا وسبعة ونصف من نصيب الاخ وسقط لما ديار رثه
ونصف نظير رثه ارثا ولو كان مع الدين الحائز ديارا جني فثلاثة اجنبيين فما حين الوارث
سقط واستقر نظير ما ديار رثه له وديار لا جني والتركه ديار رثه ديار وثلث ارثا وسقط نظير
وبقي له ذمة الميت ثلثا ديار رثه الا جني ثلثي ديار رثه له ثلث وما يترب على الاخذ
ارثا واستقر في الدين ملك فلهما التركه وعدم الاحتياج اليها من القاضي والوصي ان قلنا بالارث
نفي متى وقت التركه بالدين لم يكن نفس الميت ممتن به صريح به الما ورد في
الاصل انه صلي الله عليه وسلم توفي ودرعه موهنة عند يهودي على ثلاثين صاعا من شعير لاه
وهذا مما ياتي على القول بان ما من قوله صلي الله عليه وسلم نفس المؤمن متعلقة بدنه
حتى يقضي عنه يتا ولا نيبا اما اذا قلنا ان لا يتا ولا هو الاصح تنزيها لم فلا دليل فيه وقيل هو
يحمل على من لم يخلفه وكذا عليه كلام انا ورد في وقيل على من هي بالاستئذان قال
في الجمع والكنى هذا الزوج ومتشكك في صوته عن ماله الكرم والتصريح بقوله فيلزم تصرف
من زبانه لا يثبت ان لا جله ان يثبت بعد تصرفه بسبب تقدم على الموت من غير تركه من عو
بهية يبري حرمها قبل موته عند وانا دعوى في تحصيل ما نفعه قبل موته ونفسه ابيح عيارا وقاله
فلا يلزم تصرفه لاجل هذا الدين الحادث لا كان سائغا للوارث لما هو له ان لم يوفى وارث
او غيره كما جني تبرعا كما قلنا غير الورثة في صورة العن بالتردي ذلك الدين الحادث ولا يبرأ
المسحق فلو كان لا لم يسقط لما خسر وامر في ذلك التصرف اي فسخه القاضي كما هو ظاهر
لا يبرأ ليمسح المسحق في حقه وطا هو ان يمسح في غير عتق الموسر ولا يدها ما هو فلا يفسخ
كالرهن بل او في بطر والتعلق على التصرف وتعبير بكذا ولي من تعبير صله بطر لشركه كما كان
سببه موجودا عند التصرف لكنه كان خفيا وفي هذه الحالة التصرف باطل من اصله فلا يتوقف على
فسخ **فخرج** للوارث اخذ التركه ببقيتها وقسمها الدين اكثر منها واراد الغريم بيعا لتوقع
زيادة راغب لان الظاهر ان لا تبريد على القيمة ولان له غرضا صحيحا في ذلك ولا منر عليهم فيه
بخلاف الاجنبي المتبرع اذا لا حق له في عينه **تصريح** ان طمست برادة لم ياخذها الوارث
بغيره ويستثنى من جواز اخذه ما اذا هو المورث يسعها في وقت دينه او بدنه لم يدب عنها
عن دينه وما اذا اشتملت على جنس الدين لان لها حبه ان يستغنى باخذه وكذا اذا تعلق
الحق بعينها كما في الكفاية عن تصريح الرواية في رزايدها كسب وتناع حدثا بعد الموت
للوارث لا يحد في ملكه الا الاصل من الدين لا يمتح الارث ولو توفي وقد برز له لمة لكلام
له او وقد ابرت لهي تركه والاخر من جاريه في حال تركه حيا حيا مالا فافصل بعد الموت

من مال وان كان
الدين هو

والذي

والذي يجده ان ذلك ليس من الزوايد بل هو تركه لانه موجود عند الموت ولا يتا في هذا
التصديق السابق في الفرة في البيع لان ذلك لصحي اخلا يتا في هذا كما يعلم مما مر ولم يمان عن
تبرع ولم يستقبل او سنبيل ولم يخرج حبه فآل في بخره ايضا ان كان موجودا عند الموت تركه
وما حدث من السبايل او الحب يكون من الزوايد فيقوم الزرع على الصفة التي كان عليها عند
الموت فيتعلق حق الخمر كما يقدر ذلك من قيمته **فخرج** بعد ذمة تقدم **فخرج** وما كان على بها
من حق على بالموت او تبرع بخبر من الموت او على بعد من ثلث ما بقي بعد الدين على ما ياتي
في بابا وقد من على الارث لاديه وتقدمنا لمصلحة الميت كماله **فخرج** لا يتا في هذا على الوارث
باللفظ وبعضه وقد يتوهم من عبارة عدم نفوذ الوصية وانعقاد هذا اذا استغرقه الدين
حتى لو تبرع بقضاياه متبرعا او ابرأ المسحق لا تنفذ وليس مرادنا وقد يرد عليه ما في الارث في
الاقرار من الاكثريين من الزوايد واحدا نله على الميت الف دينار واخره اربع مائة
والتركه الف وصدفها الوارث معا قسمت التركه بينهما ارباعا فان صدق مدعي الوصية او لا
قدمت فقد سارت الدين في الاول وقد من ثلثا ثلثه لكن للاصل من الصواب كلية الوصية تقدم
الدين على الوصية سواء صدقها ام لا كما لو ثلثا باليمين **فخرج** في تركه بعد ما ذكرنا في
بعضه ان يتسلط عليه بالتصرف ليعتق خاره عن بقية العتق والاختلاف بالتركه لا يمتح الارث
كما مر **فخرج** كما ما حدث من زوايدها كماله وان لم تقضي بالدين ولو كان من جملة التركه
دين فقبضه بعض الورثة غاكره البقية كسائر الاموال المشتركة حتى ذكر في الاحياء ترددا في
لو وصل المسحق بيت المال في ثلث منه دون بقية المسحق هل يجب ان يقسمه بينه وبينهم او
يجل له فخر كفاية كماله الذي عدم ذلك وانه يجل له ما يفتقه فيه وان زاد على كفايته
لان الثابت لغير القاض استحقاقا لا ملك بخلاف بعض الموق في علمه **فخرج** ان سبب التوثيق
اربعه قبله ونكاح صحيح ولو لا وهو عصبية سبب نعمة العتق ما شفرة وشرارة
وجهة الاسلام وسيا في كل منها بتفصيله في كلامه وقد نبهنا في الاربعية الا ما بان يملك
ابنته ويعتقها لم يتزوج لم تقوت فهو زوجها وابن عرق ومعتق وامام المسلمين ولا يقال ليس
هو بيت المال لا لا تقرر ان الوارث جهة الاسلام وهي حاله فيه وسيا في عن السبي في عشر قوله
ثم بيت المال ما يوبده وان الوارثين من الذكور بطريق البسط خمسة عشر ويطريق الايمان
عشرة الابوابه وان علا والابن وابنه وان سفل والاخر مطلقا وابنه لغير الام والعلم وابنه
لغير الام والزوجة وذوالالا والوارثات من الائمة عشرة بالبسط وسبعة بالانحزام والجمرة
والبيت وبيت الابن والاخت والزوجة وذات الوالا والذكور اذا اجتمعوا ورث منهم ثلاثة فقط
الابن والاب والزوجة ومسلتهم من اثني عشر للزوجة والاب والابن والابنة والابنة
انسا ورث جنس فقط البيت وبيت الابن والام والزوجة والاخت لا يورثن ومسلتهم من اربعة
وعشرين للام والابن والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة
اجتمع الكل وورث الابن والابن والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة
البيت والزوجة والابن والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة
وتنع من ستة وثلاثين والثانية من اربعة وعشرين وتنع من اثني عشر وسبعين وان لا يمكن اجتماع
زوج وزوجة على بيت واحد كما علم ما مر **فخرج** من النشأ في رثها بعد عشرة كما في طهات العبادي
والدب النشأ الهروي في ان لو قام رجل بجنه على غلظ ان زوجته وهؤلاء اولاده من امرأة

في مال الدين والارث

فخرج

وجوب

كتاب سيرة النجباء
كتاب سيرة النجباء

اجمع علي توريته أولا
ليس له سهم مقدس

وانسان

بلغ معاليه على
الوسع والطاعة على
سبحه قولك على
سبحه المصنف
فصح مدني
الامكان
وسم
نكر

[illegible]

من الغرب

مقدم الموت من هنا خرج ان تراثا فان علم استعما ونسب وقف الميراث الى اليان او الصلح لان
التذكر غير ما يؤمن منه كمال الراضي وقصته انه لو اويس من لا يوقن وعليه فالدني نجده ان يصير
كالا حوال الاول فيكون ما كان ليا في ورثته وصرا الموصح الدور الحكي وهوان يلزم من توريث
شخص عدم توريثه على اقربا بن الميت فيثبت نسب الابن والابن كما امر به الاقرار ولا يشترط
في مرضه موته عتق عليه ولا يورث كايا في الوصية وكذا لو عتق الميراث امره يخرج من نكته وتزوجها
ثم مات جميع النكاح ولا تراث للورثتها واما استعما تاريخ الموت المذكور فممن من علم ما عاينهم
من منحه لما ياتي وقد قال ابن الهائم في غير كتابه الموانع الحقيقة اربعة القتل والرقا واختلاف
الدين والادب وما زاد عليها فمنه ما عاين في زواله وجه ما قاله في غير هاتين ستمه هذه الربعة
والردة واختلاف العهد وان ما زاد عليها في زواله انشاء الارث معه لا مانع بل لا نشك في صحة كافي
جهل الشارحة او السبب كلفه انشاء النسب وعد بعضهم من الموانع النبوة بخبر عن معاش
الانبياء لا يورث ما تركه صدقة وتوهم منه انهم لا يورثون كما لا يورثون وليس كذلك كما صرح به
البخاري وغيره **وقيل ما لا يورث** انما يتصل خبره في حضرة وسفره في السبب او كسار سبعة
او غير ذلك هل ان **توهم ما لا يورث** فانه يورث ما كان ميتة مدة من ولايته لا بعض فوفا
كفا وهي غير مفيدة بعدة عند الجمهور وقيل تعدد بسبعين سنة وقيل بخمسين وقيل
بقيل مائة وقيل مائة وعشرين لانها العرا لم يصب واستغرقت العرا في فعلها ما لم يورث
وقت قيام البينة او الحكم بخلاف من مات قبل ذلك ولو لم يخطه فانه لا يورث منه شيئا لحوازموت
فيما **وقيل** البينة يورث من كان حيا قبل الحكم بحول علي من استخرجها الى فراغه حتى لو مات
معها لا يورث ويورث بين هلك وبين ما ياتي من ان الملك المحكوم به لا يورثه عتقوله قبيل
الحكم لاعتدائه بالمال مع هذا وهو احتال له موت المفقود بكن مخارطة الحكم فاعتبرت الحياة الي
تمام فراغه بخلافه فان هذا عند المطلة البينة الموت فان اسندته الى وقت سابق فبقي
ان يعطي من يورثه ذلك الوقت والحد مرادهم بغير عليه السبب في الحكم ومقتل البينة بل اولى والتعريف
حكم البينة من زلاته وقصته انه عند قيامها لا يحتاج الحكم بالموت بل يكفي البينة الجرد وقصته
عبارتها اصل خلاص كلام الشيخين وغيرهم يوافق الاول **وكذا ثبت** موته ببينة او حكم **وقيل** ماله
لان الاصل الحياة ولو اجتمع الحكم فذهب على علمه موته ففهم ماله من غير حكم تعنت ففهم الحكم
بالموت قاله الاصل ولا يعارضه نصيب السبب ان تصرف الحاكم ليس بحكم لانه يعمل على ما اذا لم
يستند تصرفه لانيه في امره اياه وسل فمسله والا كما هناك حكم كاسيا في كوفه نصيب
ايه المفقود اذا مات من يورثه المفقود قبل قيام البينة والحكم بموته خوف نصيبه حتى يتبين
حاله ويجعل في حق النجا ضربين في الاشياء فمن يسقط من حياة المفقود وموته لا يعطي شيئا
حتى يتبين حاله ومن ينقض منهم بذلك بقدر في حق ذلك ومن لا يختلف نصيبه بها يعطاه في
زوج وعمر واخ لا ب مفقود يعطي الزوج نصفه وبوخر العلم في حد واه لا يورث واخ لا ب مفقود
يقدر في حق الجدة حية في اخذ الثلث وفي حق الشقيقة موته في اخذ النصف وبنيت السدس
ان تبين موته فليجدا وحياته ففلاخ وتوكل الموقوف للفايق ثم حضر اخذ ما دفع اليه ضربين
وقسم بين الكل على حسب ارثهم كما صرحوا به في نظره ذكر في مسئلة الجمل والخشي اذا كانت
حياة الجمل وذكر في الخشي وتكاهران من اعطي شيئا في المسائل الثلاث لا يؤخذ من ضربين لان
الاصل عدم تلقى الموقوف ونصيب **سبب** لم يدس حيا تار موته فاذا مات من يورثه الا سير

ان كان ميتة

وقف نصيبه الى اثنين ويجعل في حق الواحد من كافر وشيخ ذلك بان يقر من الاخ لا ب في الثانيين
السابقين اسيرا فان الحكم فيها مع ذلك ما مر وكصيب ولد **فصل في** اذا مات احد الزوجين
له فيوقف نصيب الولد وبه حد في حق غيره سواء اذ مات الولد وقفت نصيبه لا ب اليان
يتبين ونصيب **فصل** لو كان متعملا لورث مطلقا بان كان من الميت او يتقدي بان كان غيره
يحل امراره الاخ والجدة والحكم من الاب مع زوج واخت شقيقة فانه يوقف نصيبه الي انفصاله
حيا ويعلم وجوده بظهور محال له فان ادعته وذكرت محال خفية صدقت كما بهر الشخان
من تردد للامام قال لا وطرد التردد فيها اذا تدعيه كذا في عهد بالوطي واحتال الحمل قريب
ان لم يكن وارث سوى الحمل او كان من محله الحمل مطلقا كولد الام او يتقدي بان كان من
والحمل من الميت فيها وقف جميع التركة وان كان من لا يجبه ولومعده لا يتصرفا عليه او يتقدي بان
فان امكن عول اعطيه حال لا تروجة حائل او يورثها في انهما سدا سدا عال لان لا احتال ان الحمل
يشان في فعله السلطنة من اربعة وعشرين الي سبعة وعشرين وتسمى البينة لان عليها هم عنه
كان يحيط على منكره في هذا السلطنة فقال لا رجحان في المراتب شعا ومعنى في خطبته وان
والرجحان فيمن كونه في هذا السلطنة الذي يحكم بالحق فلهما وعجز كل نفس بما تشي واليه اللب
لم يكن له مقدرك الاولاد لم يخطوا شيئا احتيا لانه لا **فصل** في وقفه على انفسه في رضى امرته
خلافا لمن انكر ذلك عند ان شخص باليمن اخبره انه ولد له خمسة بطون في كل بطن خمسة واثناعشر
في بطن والكا وردى انه وجد سبعة في بطن والكا حتى ان بعض سلاطين بغداد انت زوجه في بطن
باربعين والاكل كالا صرح بها شوا وركبوا الحمل مع ابيهم في بغداد وقيل منها ما ربيعة لا في ارم
اربعة مواضع كالتقريب اليه منها المحرم وتوطد الحيل ان ينقض جميعه وبه حجة مستقرة
وان يعلم وجوده عند الموت بان ولد له في من اكثر من مدة الحمل ولم تكن حيلة فان كانت حيلة
في ان تولده لدون سبعة ائتمس والا فلا يورث الا اذا اعترف بالوراثة بوجوده عند الموت **فصل**
ان المتصل بعصره جلا يعطي حكم المتصل كله جلا في الصلاة عليه وقيل فانه لو كان الغرق
ان قال في حيا جلا في الصلاة عليه فحصله فضله له في سبيله في ذلك في قتل فانه لا احتياط
للتفوس فقصص على فانه كذا فان كانه القود يذبح بالاشربة على انه اذا يدس بشبهة فو يه
وهذه ليست كذلك فانه دفع بذلك ما حاله بالاسنوي وغيره **فصل** في المال في كل من الصور حيث
لم ينحصر الارث في المفقود وغوه ممن ذكره بعد باسوالا حوال على ما تقر كذا ان وارث
مع وارث اخر **فصل** في مسئلة وهو من ان لا ارث له والنساء وتنفق نفقتهما فانه ينفق **فصل**
الاحوال اذا خلفت اوترا بالذكور والا نونته فيحل باليقين فيه وفي غيره وبوخذ ما شك فيه
حتى يتبين الحال او يقع الصلح في زوج واب وولد خشي للزوج والاب السدس والخشي
النصف ويوقف الباقي بينه وبين الاب اذا لم يختلف ذلك كذا لم ومحقق فهو ظاهر وعلم
ما قررت ان قوله باسوالا حوال متعلق بالصورة التي قبله وتومات الخشي في مدة الوقف
فلا بد من الاصلاح والسن وقف بينهم الاصلاح بنسب او نكاح وان كان يكون بينهم محجور عليه
والا امتنع على وليه الصلح على اقل ما ينحصر فكل قال الامام لاجان يجرى بينهم تطاه ويحل
الجهة للصورة وتبعهم ان يخرج منفسه من الدين ويجب لهم نصيبه وان جهله وحذف
من اصل الكلام على ما قيل السائل وتبعهم مطلقا واذا كان في رضى وقسم التركات
والسجلات لان ذلك من علم الحساب ولعله لاجا لثالث في كل من الاقاليم اذ جعل فيها

اعلى النقص

هي عدم الدية ولو ذكر ذلك كله كان اولى موافقة له **وحا** صلي ايضا الاول باختصار
ان الورثة ان كانوا عصبات قسم الشوك بينهم بالسوية ان تحضروا او انا ان كانت
بين وثلاث نسوة اعتق رقيقا بالسوية بينهم فان اجتمع الصنفان من نسب قدر الذكر
اثنين **فهي ابن** وبنت بقسم الشوك على ثلاثة للاثين اثنا عشر والبنت واحد اصل المسألة عدد
روسم بعد تقدير الذكر باثنين اذا كانا معداً نفي وان كان فيهما ذوة فربع نصف او فرضين متساوي
الخروج كيقضي فانها من الخرج والمخرج اقل عدد يقع منه ذلك الكسر يخرج النصف اثنا عشر
والثلاثين ثلاثة واربع اربعة والسدس ستة والثلث ثمانية لاثنا عشر عدده نصف صحيح
اثنا عشر وكذا البقية وكلها مأخوذة من أسئلة الاعداد النصف والاقل لثني بالخرج كثلاث
وان كان في ذوة فرضين مختلفي الخروج فان تعدل على مخرجها بان في اكثرها اقل من ثني في اكثرها
المسألة اكثرها كسدس وثلاث في مسلة اربعة ولديها واربع لغرام في من ستة مخرج السدس
لدخول مخرج الثلث فيه وان توافقا بالمخرجها لاعداد ثلث في اصلها حاصل ضرب وفق اعدادها
في الاكسرس وثني في مسلة اربعة وزوجة وابن في اصل اربعة وعشرون حاصل ضرب وفق
احدها وهو نصف الستة والاثني ثني في كل الاخر والثلث ثلاث متوا فثان وليس كل متوافقين
متدا خلين في ثلاثين والستة متدا ثلاثين ومتوا فثان بالثلث والاربعة والستة متوافقان من
غير متداخل والاربع متوافقان في المثلث والثلث متوافقان في المثلث والاربعة والستة متوافقان في المثلث
الذي هو قسم المتداخل وان تباين بان لم ينعجا الا واحد في اصلها حاصل ضرب اعدادها في الاخر
كثلاث وربع في مسلة اربعة وزوجة وابن في اصل اربعة وعشرون حاصل ضرب ثلث في اربعة
فالاصول عند المتقدمين وهي مخرج الخروض سبعة اثنا عشر وثلاثة واربع وستة وثمانية
واثنا عشر واربع وعشرون واربعة عشر في اصلها اربعة في ميسائل الجيد والاخيرة
ثمانية عشر كام وجد وخمس اربعة لغرام لانه اقل عدده سدس صحيح وثلث مابقي هو الاثني
عشر وستة وثلاثين كزوجين وام وجد وسبعة اربعة لغرام لانه اقل عدده ربع وسدس صحيح
وثلث مابقي هو الستة والاثني ثني والثلثون موبعولون ذلك صحيح لانه اصلا قال في الروضة
وطريق الماخرين هو المختار للصحيح على الفاعلة سبعة اربعة اربعة اصل المسألة فان ساوها
مخرج الخروض حيث عاد الخروض وام واربعة في من ستة الخروض ثلثه والام اثنا عشر والاربعة
وان نقصت في حيث ناقصة كزوج وام وبنتي واحد وان كان في الخروض على اصل
المسألة **الجبيل** سميت عائلة وميراث العول زيادة في اسهام ونقص في الانصاف ولا يعول من
الاصول الامانة سدس وهو ثلث الستة والاثني عشر والاربعة والعشرون فالستة تعول اربعة
تول الاثني عشر تعول ثلثا افراداً والاربعة والعشرون تعول مرة واحدة **في ثلث**
تول ستة خروض واثنين لغرام الخروض ثلثه وكل اخ اثنا عشر فحالت بسدسها ونقص من
كل واحد سبع ما نطق له به والي **ما** تعول ستة كهولة وام لها السدس واحد فعالت بثلثها
وكزوج واثنين لغرام وام وبنتي اربعة من البهل وهو للعين وما قضى في غير ذلك فالاربعة
عاش رضى الله عنهم بعد موته فحق للزوج النصف والام الثلث والاخت ما بقي ولا عول
فقبل لرائس على خلاف ذلك فثان ثلثا واثنين اربعة من البهل والاخت ما بقي ولا عول
وانقصم لم ينهل ففعل لعنة الله على الكاذبين فسميت الباهلة لذلك والي **تسعة** تعول
ستة كالمثلهم ولا للعول الي ثمانية واربع لاسدس واحد فعالت بثلثها **والعشرة**

تعول

تعول ستة كهولة واربع اربعة فعالت بثلثها وتسمى هذه التسعة لانها لم وقعت لها
شرح جيلها من عشرة وتسمى ام الخروض بالجمعة والجمعة لكثر سها لها بكثر وكثرة الابان فيها
والثلاثة عشر تعول اثنا عشر كزوج وام واثنين لغرام الخروض ثلثه والام اثنا عشر
وكل اخ اربعة **والثلاثة عشر** تعول اثنا عشر كهولة واربع لاسدس اثنا عشر والي
تسعة عشر تعول اثنا عشر كهولة واربع لاسدس اثنا عشر والي **تسعة عشر** تعول اثنا عشر
وعشرون كسنتين وابنتين وزوجتين البنتين ستة عشر والابون ثمانية وللزوجة ثلاثة
ومن تسميتها بنسبته وانما عالوا الي ذلك النقص على الجميع كارباب ابوبن والوصايا اناضاق
الام عن قدر حصصهم **وحا** حصل ايضا في الثاني باختصار ايضا المسألة ان نقصت
سها من اصلها على الورثة فقط هرون انكسرت على نصف منهم سها فان باينته ضرب عدده
في المسلة ببولان عالت مثله بثلثه عول زوج واخوان لغرام هي من اثنين للزوج واحد
لاربعة ولا يوافق فاضرب عددها في اصل المسلة فنقص من اربعة **وتسعة** زوج وحشي اربعة
لغرام هي من ستة وتعول الي سبعة ونقص بضرب خمسة في سبعة من خمسة وثلاثين وان وافقت
ضرب الوفاق في ثا بلغ صحت منه مثله بثلثه عول ام واربع اربعة لغرام هي من ثلاثة لاسدس
واحد وبنتي ثلثان في ثا فثان عدد الام بالانصاف فيضرب نصف اثنا عشر في ثلثه فنقص من ستة
وتسعة زوج وابوان وست بنات هي ببولان من خمسة عشر ونقص من خمسة واربعين وانكسرت
سلم منصفين عليها في وافقت سها منها ومن احداهما عدد رد العدة ولا فرق ولا ترك حاله
فان تاملت عتقا بركة كل منها الي وفقدوا بغيره على حاله وبرادها وسواء الا فاضرب
احدهما ثلثين واكثر المتداخلين فيا ببولان عالت وان توافقا ضرب فيا حاصل ضرب وفق
احدهما في الاخر وان تباين ضرب فيا حاصل ضرب احدهما في الاخر فيا في الضرب في كل من صحت
منه المسألة **وحا** حصل ذلك ان بين سها المصنفين وعددها توافقا وتبايناً وتوافقا
في ارجحها وتبايناً في الاخر وان بين عددها ثمانية وثلاثة وثلاثة وثلاثة وثلاثة
من ضرب ثلثه في اربعة اثنا عشر ولو ضج ذلك ببعض امثلة كام وستة اربعة لاسدس
عشرة اخنا لغرام هي من ستة وتعول الستة لاسدس سها يوافقان عدددهم النصف
فترد ثلاثة وللأخوات اربعة توافق عدددهن اربعة فترد ثلاثة وتضرب احدى اثلاثين
في سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه نقص كثلث بنات وثلاثة اربعة لغرام هي من ثلاثة
والعددان متساويان تضرب احدى ثلاثة في ثلثه تبلغ تسعة ومنه نقص كست بنات وثلاثة
اربعة لغرام يرد عدد البنات الي ثلاثة ويضرب احدى اثلاثين في ثلثه تبلغ تسعة ومنه
نقص كست بنات وثلاثة اربعة لغرام يرد عدد البنات الي ثلاثة ويضرب احدى اثلاثين
في ثلثه تبلغ تسعة ومنه نقص كست بنات وثلاثة اربعة لغرام يرد عدد البنات الي ثلاثة
اخوة لام وعين اصل ستة ونقص من ستة وثلاثين وهي اربعة كزوجين واربع بنات وثلاثة
اخوة لام وعين اصل ستة ونقص من ستة وثلاثين وهي اربعة كزوجين واربع بنات وثلاثة
الواكهي اربعة بالاستسرة لان الورثة في العريضة لا يردن على خمسة اصف كما علم قد قدمت
في اجناب من يردن من الذكور لاثنا عشر والاب والزوجة والام ولا تعدد فيهم واذا اردت
بعد تصحيح المسألة معرفة نصيب كل صنف من ممتلكها فاضرب نصيبه من اصلها في ضرب
في ثا بلغ فهو نصيبه بقسم على عدده في جدتين وثلاثة اخوات لغرام وهي من ستة ونقص

بيني واحد

بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين واحد في ستة وستة كل جدة ثلاثة ولا خوات
اربعة في ستة باربعة وعشرين لكل اخت ثمانية وللعم واحد في ستة وستة وبسبب المضروب في الاصل
او مضربا بأول جزء السهم كالسنة في هذا المثال وحاصل المضارب الثالث باختيار ارباعا
من يرد عليا ان اخذوا هذا المالك كل من يردوا وان تعدد من صف واحد فاصل المسئلة عدد
او من صفين او ثلاثة ولا يزيد علي ذلك فاصل المسئلة عدد يساويهم من مسائلهم بان يجمع
ويجس مجموعا أصلا ويقسم علي كل صف نصيبه فان انتهي الكسر صحت من ذلك الاصل والا
صحت كاس في جدة واخ لام بها من الستة سهران هاصل مسلتها وتمام بنت مجموع سهاها
اربعة في الاصل ونقص منه وتمام وثلاثة اخوة لام اصلا ثلاثة ويتكسر فيها سهاها اخوة مع اليان
نقص من ستة ولو كان الاخوة ستة لوافق نصيبهم عدد بالانصاف فتح ايضا من التسعة وفي
ارب جلات وعشرة اخوة لام اصلا بالرد ثلاثة وجزسها عشرون ونقص من ستين ولو كان في المسئلة
من لا يرد عليه وهو الزوج والزوج دة في اليه فنه من مخربه وقسم اليه في ذوي الرد فان في ذلك
المخرج هاصل كل زوج وام واخنتين لام مسئلة الزوجين من اربعة واربعة في جدة الزوج ثلاثة تنقسم
علي سهاها لام واخنتين من مسلتهم وان لم ينقسم في ضرب السهاها ان يربا اليه ووفاءا وفيها
في مخرج فنه من لا يرد عليه فاطع فيها صلا المسئلة زوجة وام وبنتين اليه بعد من الزوجة سبعة
وسهاها لام وبنتين من مخرج فنه من خمسة وهي ما ينسب لزوجته في مجموع الفين مبلغا
لزوجته من خمسة والباقي من اثمانا وحاصل ايضا ارباعا باختيار ايضا ان لم في خمسة ارباعا
طريقا ذكرها في ثلثة وثلاثة ونقص منها علي واحدة وهي ان لكل وارث من الشركة نسبة حظ من العدة
الذي صحت منها المسئلة وقد يعبرون عن ذلك بان تسمى من المسئلة نصيب كل وارث فيا واخذ
بمثل الاس من الشركة متاكس زوج وام واخنان لا بواخنان لام والشركة ستون دينارا اصلها
من ستة وتحويل الي عشرة للزوج منها ثلثة هي ثلثة اثمانا فله ثلثة اثمانا الستين وهي ثمانية
عشرون دينارا والباقي وضع وهذا الطريقة قد تعسر اذا كان في الشركة العدد المصحح كس في
الاسهل الانتقال لطريقة اخرى وهي ان تبسط الشركة بان ترد العدد المصحح الي ذلك الكسر فيجعل
الكسر كسورا بان تضرب مخرج الكسرية فاطع في عليه الكسر ثم جد بسطه اتم الاصل
علي العدد الذي صحت منه المسئلة فخرج من العدة فهو نصيب ذلك الوارث من الشركة
متاكس زوج واخنان والشركة عشرة دراهم ونصف فاضرب مخرج النصف وهو ثمان في
عشرة تبلغ عشرون ثم زد علي النصف نصيرا حلا وعشرين نصف فاطع بالانصاف علي عده
بالصالح يخرج للزوج تسعة اثمانا في كل اخت ستة اثمانا في لو كانت عا والشركة ثمانية
وثلاثة ارباع فاضرب مخرج الربع في ثمانية ثم زد عليه الكسر وهو ثلثة يكن الصالح خمسة وثلاثين
ربعا فاقسمها تقسم الصالح مخرج للزوج خمسة عشرون في ثلثة دراهم وثلاثة ارباع درهم وكل
اخذ عشرة وهي درهما ونصف فان اختلف الكسرا لزوج وسدس اخذ مخرج مجموعها
وهو في المثال اثناعشر وضمير في الصالح وزدت علي الصالح ربع اثنى عشر وسدسها
واثنت العا لتمامها واما ان اردت تحويل سهاها المسئلة الي اسم القيراط وهو في مصطلح اهل
مصر والاشام وعوها جزء من اربعة وعشرين جزءا من الواحد لا يان فمن تسع والباقي نصف
الحبة وسدس القيراط فهو جزء من مائة واربعة واربعين جزءا من الواحد لا نصف فمن تسع
فاقسم ما صحت منه علي اربعة وعشرين ابطا فخرج فهو قيراطا فاقسم عليه كل نصيب منها يحصل

في
ال
قيراط
الواحد
لا يان
فمن تسع
والباقي
نصف

المطلوب

المطلوب وان شئت فخذ نصيب كل وارث من المسئلة فيه منها وخذ بتلك النسبة
من مخرج القيراط فاذا حصل لكل في بعض الاصل اقل من قيراط فيه منها وعبر عنه بالحبة
او بالناق ان اردت والا متحان بالجمع ومثا بثلث الجمع بالاربعة والعشرين في مسئلة
جدتين وثلاثة اخوة لام ومساها عام اضم علي الوجه الاول المائة والاثني عشر علي الاربعة والعشرين
يتخرج سبعة ونصف وهو قيراط المسئلة فاقسم عليه نصيب كل واحد منها يخرج لكل جدة
قيراطا وكل ارب قيراطا وثلثان وكل عم قيراطا ونسب ان فاذا اجتمعت ذلك كل كان
اربعة وعشرين وعلي الوجه الثاني سم نصيب الجدة من المائة والاثني عشر يكون نصف سدس فخذ
نصف سدس الاربعة والعشرين وذلك قيراطا وسم نصيب كل ارب حبة يكون تسعا فخذ تسع
الاربعة والعشرين يكون قيراطين وثلثين وكذلك تقول قيراطا وحبتان وسم لكل مائة عشر
منا يكون عشر اربعة والعشرين يكون قيراطين وخمسين وحاصل ايضا الخامس
ان الله اخذنا اصلها ان يموت احدا لورثة قبل العدة فاذا مات شخص من ورثة ثمان احدى
قبل العدة فان لم يرثة غير الباقيين من ورثة الاول وارثهم منها كذا من الاول جعل الثاني
بالنظر للحساب كما لم يكن وقسم الميراث بين الباقيين كما خوة واخوات لغيرهم مات بعضهم
الباقي منهم وان شارك الباقيين غيرهم ولم يكن ارثة منها كذا من الاول فصع مسئلة كل منها
فان اضم نصيب الثاني من مسئلة الاول هي مسئلة خطا هو زوج واخنتين لغيرهم ماتت
احدها عن الاخرى وعن بنت المسئلة الاثني عشرة وتحويل لزوجته والباقي من اثنين ونصيب
ميتها من الاول اثنتان فيقسم عليهما وان لم ينقسم فان توافقت ضرب في الاول وفق مسئلة وان
تبنا ككلا فاطع فيها صحت عليهما من ثلثي من الاول اخذه مضربا فيا ضرب منها من وفق الثانية
او ككلا ومن لم شي من الثانية اخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاول وفيه وفقدان كان بين مسئلة
ونصيب وفق مثالا المتوافق جدتان وثلاث اخوات متصرفات ماتت الاخت لام عن
اخذت لام وهي الشقيقة في الاول وعن اخنتين لا يوين عن ام ام وهي احدي الجدتين في الاول
المسئلة الاولى من ستة ونقص من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الاول اثنتان
يوافق مسئلة بالنصف فيضرب نصيبا في الاول تبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الاول سم
في ثلثة ثلثة وثلاثة وللوا ورثة في الثانية سم منها في واحد يواحد والاخ لا يوين في الاول ستة
منا في ثلثة ثلثة عشر ولها من الثانية سم في واحد يواحد والاخ لا يوين في الاول سهران في
ثلاثة بستة والاخنتين لا يوين في الثانية اربعة منها في واحد باربعة ومثالا عدم التوافق
حور زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنات عن ام وثلاثة اخوة وهما اربا قودا من الاول
المسئلة الاولى من ثمانية والثانية تسع من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الاول سم لا يوافق
مسئلة فيضرب في الاول تبلغ مائة واربعة واربعين للزوج من الاول سم في ثمانية عشر
بثاني عشر ومن الثانية ثلثة ثلثة في واحد بثلاثة وكل ابن من الاول سهران في ثمانية عشر
وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد خمسة وما صحت منه المسئلة صا كسئلة
اولي فاذا مات ثلث علي في مسئلة ما علي في مسئلة الثانية وهكذا
باب في الوصية الشاملة لا يصح
هي لغة لا يصح من وصي الشيء بكلا وصله لان الموصي وصل خبره نياه غير عقابه ولا
لا يعني الا ايضا تنوع مضاف ولوتقديرا لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تحليق عتق وان

الحق باحكام الشريعة المحرمة في الموت والمحقق به واما ايضا فهو اثبات تصرف
مضاف لما بعد الموت كما في الاصل قبل الاجماع الايات والاخبار بخبر الصريحين ما حق امر
مسلم شي يوصي فيه بسنة للثمن الا وصيته مكتوبة عنده اي ما قرأه او ما اعرف من
الاخلا لا هذا عند يحيى وه الموت وخبر ابن ماجه المحروم من حرمة الوصية من مات على وصية
مات على سبيل سنة وتقي وشهادة ومات مغفولاً وكان اول الاسلام واجبة لا قارب باب
البقرة في نسخ وجوبها بآيات الموارث **وهو** **مردود** ما علم وان كانت الوصية مقدمة
عليها اذ لم يبق سبيل سنة وتقي وشهادة ومات مغفولاً وكان اول الاسلام واجبة لا قارب باب
الا وادعي ولم يتقدم على دفعه حال اول مرد ذكره في ان ليس له الحق من اذ شهد قبل شهادته
عليها لورثته لا انكره سوا ضني منهم **الكتبة** لان النفس تخرج عند استيلاء على الاموال ويكفي اخذ
مستورى الحول بل واخذ دهن واحد هو الذي يخرج من اضطراب وقع للمتاخيرين ولا يخالف
ما تقر من ان على الورثة لا يكتفي ما في الوصية في الوصية من ان الريبة باليه في مرض الموت كما
في عدم النعمان لان لا يلزم من الاكتفاء به في عدم الضمان الاكتفاء به في حق الوصية لان عطاء له
اكثر على ان الزاقي وغيره صرحوا هاهنا بوجوب الاخذ عند ان يكتفي بكنه سقط من الوصية
وتصحى بما ينطوع به وان قل المالى وكثير النجاة وقد فتى صحاح في جواز فعله وصيته
للمحرم ثم لا قرب فلا قرب من غير الورثة في ذي رضاء في صير في ذمة ولا في ذي جوار اخذ
والقريب البعيد يقدم على الجار لا جنسي وهذا خبر المحتاجون من ذكر اولي من غيرهم كما
عنه الاذري وغيره وتباحثوا كالوصية للاغنياء فكبروه كالموصية بالزيادة عليها فالتكافؤ
المحلول وغيره ويثبت وتؤيد ما في من اجازة الوارث تنفذ لان تصرف الوصية وقع في ملكه
كذلك لا غير لا يم وقول **الفقيه** وغيره ان حرمته ينطبق حمل على بحث الاذري الا في اوتكون
مغفرا على اذلا جازة ائندا عليه لا في عقد فاسد قصد به تحقيق حكمه مشروع وتحريمه
ان كان في تنصيص عياله كما عهد النووي اواراد على الثلث وقصد حرمان ورثته كما عهده الاذري
وبعد العمل ان كلام النووي في جعل الوصية ولو بد والثلث وكان صورته ان يوصي لمن عرق من
عادته ان يوصي كانه في تركه وصية استولى على اكثر من حقه لثقة شوكته وقباحت به وبما في عرق
ان لو لم يكن له في تركه وصية تنسب في ضياعه اواركا نهارا رجة موصى وموصي به
وصيغته وبد بالاول فقل **في** **وصية** **مستحقة** **تفيد** زاده وان اعتنى عند علمه بما عرقه
بقوله **تلك** **مختارا** **خدا** **ما** **يذكره** **في** **الطلاق** **لان** **الوصية** **تبرع** **تفصح** **من** **مفلس** **وسمي** **ولو** **مجهول**
عليه لغيره عبادته ونوال جوده عوته لان غير مكلف كصبي ومجنون ومعنى علم الاسكان ولا يوثق
طرو وخالجون بعد الوصية ولا من مكره وعبد ومكاتب ياذن له سيد وان مات حر او لا
كما قاله جمع متأخرون وصية الميت فيما يستحقه بعضهم احره ومحمد بن غير الحق لان
يستعقب الولي والمبعوث ليس من اهله وقضية كلامه كالروضة وصية المكفر ولو حرما ومرد
ورده الاذري في المرتلان ملكه موقوف ومرد ما ياتي من اذنا بما يلحق منه التصرف الذي لا يقبل
الوقف خلافا ما يعمله ومنه الوصية كما في **تم** **راست** **بعينهم** **اشار** **لذلك** **ان** **قل** **ت**
الوصية شريعت زائدة في العمل ولا عمل للمكفر بعد الموت **قلت** هذا حكاي في الاصل فلا يلزم
الطرد ما يدل صحاح بالمباح كما في التركة **الشخص** **الموصي** **له** **وهو** **ما** **جهة** **عامة** **وغيرها** **فالجهة**
شريكها انما العصمة فلا تصح الوصية من ذكر **الجهة** **جبل** **سوا** **كانت** **جهة** **قريبة** **كباب** **مسجد**

وان اوصي

وان اوصي به كافر واعتقه حرما لان العبرة بما عندنا وكذا القاب والقابط على قبول التبا
والعالم والاصل في غير الرضا المسئلة وتسوية فحرم ولو في لينة القبول ولو في غيرها
التي عنه هذا هو الذي يجمع من اضطراب وتساقي وقص في المشيخ وقولها في الوقف لا يصح على
الخبرة لتصرف العلة الى جارة القبول حول على غير فيور من ذكر وعنه ان جعل منع الوقف
على تسوية القبول من ذكر ما اذ لم يتبدد لا يلبس الميت قبلها والا على تسوية تلك
الدة لا ترتب عليه من معرفة القبول لغيره فزال ولا بد من عليه قبلها ولا وهو تقي وقباحت
معة الوصية **لذلك** **ان** **لم** **تكن** **جهة** **قريبة** **ولا** **معية** **لكنها** **سري** **الكفار** **من** **ايد** **ما** **لم** **يترتب**
عليه مفسدة اما جهة المعصية فلا تصح الوصية لها كما هل الحرب والردة وكذا في اسلام وهي
بينا كنيسة يتعبد فيها او تميمها او سلجها سوا قصد تعظيم ادم اطلق على الاوجه ونحو
كتا به نحو التوراة لان القصد بالوصية تذكرك ما في في حال الحياة من الاجساد فان قصد
بالاسراع انتفاع المؤمنين والمجانين بالانصاف كالوصي بشي لاهل الذمة او بنات غريبها
سكنوه او يستغلونه دون غيرهم ويؤخذ من تعبد النسخين وغيرها بالمال لا لغيره
بالكنيسة بطول وان لم يكن التعبد **وت** **جزم** **السيك** **لكن** **فيه** **وقفة** **لان** **لا** **يلزم** **من** **التسوية** **بذلك**
قصد المعصية ولا يفرق بين هذا واللفظ **وتجزم** **ان** **لوا** **وصي** **نحو** **جارية** **للتعبد** **وتزول** **الآراء**
بطل تخليلها لا مع ويشترط خلافا لا يقتضيه كلامه عدم العصمة في الوصية لغير المعصية
ايضا فلا يصح لك من علم ونحو مصحف كما علم مما عرقه البس وحذف وصف اصل المعصية
عامة لان الجهة بطزها العموم واما الوصي له المعين فيشترط وجوده حال الوصية فتصح
لوجي **في** **خاص** **لا** **يحل** **سيوجد** **وان** **وجد** **حالة** **موت** **الوصي** **لان** **تلك** **الحدود** **عالم** **انما**
تصح بالحدوم لا بتعريف الوصية به كونه كان في حال يخفى في الوصي له المعصية وقضية
تقسيمه انه لا يوصي ذكر الوصي له جهز كان او معينا لكن الذي في الروضة وصلا في الوقف انه
لوا وصي بشفقة ولم يقد لله صرف للمساكين لان غالب الوصايا لهم فانصرف الا خلافا لهم
فان البطلان في نظره من الوقف وايضا فالوصية معصية على المساهلة حيث تصح بالجهول
والنسخ وغيرها خلافا في الوقف فاما لا ولا الوصية ماله نذر هديا وهذا قد علم بسبب
المصرف وما تقرر من الفرق يندفع بحث السبي مختفوله ونقته به ويجوز المصرف **وتزول**
في الوصية لموجود **تجزم** **فلا** **يصح** **لا** **احد** **الرجلين** **لا** **يهام** **هذا** **فيما** **اذا** **كان** **بالفظ** **الوصية**
لا **في** **ما** **اذا** **كان** **بالفظ** **عظما** **هذا** **لا** **احد** **الرجلين** **قياسا** **عليه** **ما** **اذا** **كان** **لوكيل** **بعد** **لا** **احد** **الرجلين**
فان يصح ولا يصح المعين منها وفتح المصنف بان بالفظ الوصية تلك منه لغيره في فصح
بالفظ اهله وصية بالتفكيك وهو من الوصي اليه لا يكون له المعين منها وقضية انه لا يجوز
للموصي تفكيك احد هاهما بل معينا ولا يحتاج لتعيين الورثة وهو متجه وهذا انفصل من
زائدة وتشتط في الموجود ايضا ان يكون من **تلك** **اي** **يتصور** **له** **المكثرت** **موت** **في** **حين**
لان الوصية تفكيك فتصح العمل بشرط ان ينقسمل به حياة مستقرة خلافا ما اذا انفصل ميتا
ولوحياتة وان يعلم في بطن وجوده حال الوصية بان ينقسمل لدون سنة اغبرهما وكذا
لارجح سبين فقل اذ لم يكن فرضا لزوم او سيدا كانت استعانة اشهر لانها هر وجوده عندها
لندرة وطول الضمير وفي تعدد برا لزا **مسألة** **ظن** **تعمد** **لوكيل** **فرا** **شا** **فلم** **يسحق** **شيا**
كأخذ السبي وتعلل من الاستاذ في متصور لا تنفذ الظهور وانما الطريق في الشبهة

في شريعة الوصي له المعين
في شريعة الوصي له المعين
في شريعة الوصي له المعين
في شريعة الوصي له المعين
في شريعة الوصي له المعين

دون حي

اولا فان انفصل لاكثر من اربع سنين اولسته اشهر فاكثرت فاشا لن ذكرسته انحر
فاكثر وامكن كونها من نفع الوصية لعدم وجوده عند هـ الا في واحتمال حد وثه
يودها فاشا نيز والا صل عدمه عند هـ وبقا رق النسب لانه ثبت على الاحتمال
والحان الاربع بما دوزا والستة بما فوقها هو ما ذكره الشافعي وغيره لكن صوب الاستوى
والتركبي لما في الستة بما دوزا اذ لا بد من تقدير مطلق الوصي كما ذكره في العبد
ورده شحنا بان العطف انما اعتبرت جريا على انقلب من ان العلوق لا يقارن اول
الدة والا فلهج بالحقا رنة قال في الستة معلقة على هذا بما فوقها كما قاله هـ وهي الاول
بما دوزا كما قاله في الحاشية الاخر ويذكر علم ان كلا صحيح وان التصويب سهو انتهى وبقي التوقيف
تاج الاول مطلقا ويتقضي في الغرض وجودا وعد ما يتول صاحب فيما يظهر من حق بينة خلافة
وبقي الوصية للعبد وليه ولو وصيا وكذا في حق من جعل الزنا وسيد فيما اذا كان المحل
قنا كما في حق ويصح قبوله قبل انفسا كما في الحواشي واعتدله التركبي وغيره وقد بين
على قوامه هـ على ان لا يحد قوامه بما لا يولي الناس به تقدم الميت ولا يشترط في استحقاق
ان يكون لم وارث بقيل عند الان كما في الموصي لم الميراث والكلام هـ في المعين وقاد
قوله عند موت موصي ان من لم يكن اهلا عند الوصية ثم صار اهلا عند الموت فصحت كسب
واستحققت بعد ان اوصى له بشي وقيل الموت فان الوصية لم تصحح ويستحق الوصي بها
تلك بعد الموت وهو اهل للملك **قوله** يستحق قبل موت الوصي بان عتق مع الموت فيما يظهر
من كلامه واجده ولو قبل القبول **قوله** عند الموت كون الوصية كالوالم بعق اصيل
اذ الوصية للعبد وصية لسيده اي على ذلك لم يصح كسب لا يصح قبول الامن العبد كما سيذكر
في الركن الرابع مع ما قد علم في تصرف العبد ما لم يكن غير اهل فيقبل سيده على الاوجه
كولي الخويلد اولى وبينهم بقوله العبد ملك سيده بالموت وانها من القبول وانما يصح قبل
الوارث مع كون غير اهل طبعا لسيده هـ لان خليفة المورث خلافا لسيده ومنه مصرح
ما في العبد قبل القبول لم يصح قبول السيد ولو عتق بعينه كما في الوصية بقبض
ما عتق منه والباقي لما ذكره كسب المقتضى وهو طاهر وقوله والا قبل كسبه زيا ذنوبه
ابن الوصية ان محل صحة الوصية له اذ لم ينعقد الوصي فليكن والام تصح كالوقوف وقرق
السبي بان الاستحقاق هنا منتظر فقد يستحق قبل موت الوصي فيستحق ولا قبل كسبه خلافا
في ثمة جز وليس العبد اهلا للملك وقضية ان لو عتق على زيد ثم على عبد فلان وقصد
تملكه على ان لا يستحق فمستطوره بقبض كلامه بالوقوف على الطبقه الاولى وهو متجه لانه
يختص في الشارع مالا يكتسبه في الشروع فله شحنا ويصح عبد الوصي له كعتقه فيما عرفان
كان قبل الموت فلا يشترط والا فليصح ولو اوصى او وهب لمن بعينه خروا لم يخصص بما سمع
السيد ان لم يكن حيا في الاثني لكل لصاحب النوبة يوم الموت هـ والعين في العينة هـ
كلما كان العبد لا جنسي فان كان كل من الوارث وما ت الوصي وهو على ملكه كانت وصية
لوارث وساق في وان كان لم بعينه فان كان بينهما حياة ومات الوصي في نوبة العبد فهي له
والا فهي لوارث وان كان كل من الوصي او وهب له برقبته او بعتها او بثلث ماله ولا مال له سواء عتق
نفسه في الاول وفي الثاني ان كان البعني اكثر من الثلث والقدري الوصي به فيما عدا ذلك كما في وان
كان له مال سواء واهله بثلث ماله تغل في ثلث رقبته وعتق ذكر الثلث وباقي الثلث

ايضا

صبي

وصية لمن بعينه ملك الوارث وبعينه حرا وما لم يمتعت فبوجه او باع فليست هـ ولا
فوصية لوارث وساق في وان كان لم بعينه فمستطوره بقبض كلامه بالوقوف على الطبقه الاولى وهو متجه لانه
يختص في الشارع مالا يكتسبه في الشروع فله شحنا ويصح عبد الوصي له كعتقه فيما عرفان
كان قبل الموت فلا يشترط والا فليصح ولو اوصى او وهب لمن بعينه خروا لم يخصص بما سمع
السيد ان لم يكن حيا في الاثني لكل لصاحب النوبة يوم الموت هـ والعين في العينة هـ
كلما كان العبد لا جنسي فان كان كل من الوارث وما ت الوصي وهو على ملكه كانت وصية
لوارث وساق في وان كان لم بعينه فان كان بينهما حياة ومات الوصي في نوبة العبد فهي له
والا فهي لوارث وان كان كل من الوصي او وهب له برقبته او بعتها او بثلث ماله ولا مال له سواء عتق
نفسه في الاول وفي الثاني ان كان البعني اكثر من الثلث والقدري الوصي به فيما عدا ذلك كما في وان
كان له مال سواء واهله بثلث ماله تغل في ثلث رقبته وعتق ذكر الثلث وباقي الثلث

ما يحيط

لها باطله لان مطلق اللفظ التحليل وهو لا يمكن وقارعت العبد حالة الاملاق بان تعاطب ويتا في
قبوله وتذبح قبل موت الوصي خلافاً ولو قصد ما كفا صحت مطلقاً ولا يتعين الصرف لها
ولمات قبل البياز جمع لورثته فان قالوا اباد العلف صحت او التحليل وحلقوا اولادهم بطلت
كما في البيان عن العدة واحداً لتركه من صحت الوصف على التحليل المسليم صحت الوصية لها
وان اطلق بل اولي وقوله وان بيعت من زبادته واخذ من اضافة العدة لزيد ان بيع الوصية
لو حث بك زيد لان علف مطلق لا يقصد الا ارفاق به عادة وفيه نظراً لما خذ الصلح ليس هو
الا رفاق بالملك فقط بل به وبالباقي بل هي المقتصد ومنه تعين الصرف في علفه كذا في
الا رفاق وتصح الوصية ولو من كافر كما في **مسألة** موجود سواء كعبه وغيرها وان اراد تملكه
لان له ملكاً وعليه وفا ومن ثم صحت الهبة له ويتعين الصرف في غارته ومصلحه وبصرفه فيه
في امره باجتهده وكذا مسجد في ذكر المدرسة والرباط والحان المسبل وما يوصي به للضريح النبوي
عليه السلام فعلى الصلاة والسلام على مصلحه المختص به دون المصلح الفارحة عنه وتصح حال
ليجني به حول المسجد لا مسجد سببي ويقرب بان الاول ملحق بالجهة والثاني ملحق بالعين وهو
يشترط وجوده عند الوصية كما في كذا في **مسألة** لم يمت على رده كافر به بالهبة
وان كان بعد الحرب وانتج حثاً وانما يبرع اسلام خلافاً لاذني وقد كفا لهبة والصدقة والخبر
المعصية في كذا في حراً وانما يبرع الوصف عليه لانه صدقة جارية فاعتبره الموقوف عليه
العلوم والكلام في الوصية لكما في بيع بعد له لا مرية لبيع انه لا تصح الوصية له بالبيع بعده
وفي العرف والبرقة العينية فلا تصح لاهل الحرب والردة كما هو لاهل جارب او برقة ولو اوصي له
فارتد لم يطل الوصية تصح لاهل الحروب والردة كما هو لاهل جارب او برقة ولو اوصي له
الموصي لم يتركه قاله البلقيني **قوله** بالوصي ولو بعد باقاً ووصي له جاره ثم مات مرتباً قبله وكان
فقتل لعموم الادل ولا في تملك بصفحة كاهية علف الا رث وخبر ليس للقاتل وصية ضعيف
جدل بل اهل ولو وصي جلي على وصيته لم ينفذ له باطله لانه محمية وقضية حجة وصية
الحربي لمن يقتله هو فله لا بعد ان يقاس بالحربي في ذلك بل من تحت قتله كذا في الحمن
ولا نظر لتعن من قاتل هو الزا في غير ذل الامام بخلاف قاتل الحربي لان ذلك لمعني خارج وهو
الافقيات على الامام مستحراماً لاذني على قاتل وقد يقال لو تحت قتله جازاً ورثه فاذني
لم يبر ذك بالاذن الامام ان تصح الوصية له كالا جارة والجهالة اذا توجه عليه ذلك نفقد
بيت المال فتا مله انهي وهو صريح فيما ذكرنا ان لم يجل قوله بان الامام على الاشتراط وتعيين
قائلاً بتا رما يؤيد اليه اولاً لما لم يتم الا لقبول بعد الوضو كانت اذ ذاك وصية لقائل حقيقة
او جازاً باعتبار ما كان وقت الوصية لقائل الوصية لعبد لانا الوصية له وصية ملكه ولو اوصي
لقائل زيد بعد ان قتل هو وكان ذك القاتل التعيين وقبل بيعه الان كان قتله ما يترك ما هو
في هو ثم رايست صاحب التوشيح بخبر حيث قال الا ان يكون القاتل علق فظهر المعصية
وكا لا يبدل الا بهما لم يطر وقله كذا المستولدة والدية فانها يعتقدا وان استعمل القاتل
سيدهما كما في باب اموال الاولاد لا الخط في تعجيل الحربي والان الاجال لا اعتا في بطل
سريانه الي حصن شريك والاعتا في لا يقدح فيه ذلك كذا الاستيلاء ويجل دين موجل لقاتل
وان استعمل لانا الخط للقتيل الا في تعجيل تركه منه ويتارق ذك الارث فانا الميت لا حلقه اذا قاب
له على ما خلع لورثته كما ذكره بعضهم تصح لوقيل بيا بان قصد غنا ورثته وعدمه

س برقة

تكملة

تكملة للناس اخذ من الحديث الا في فان فيه انك ان تدرك غنيا خيراً من ان تدرك
عالة يتكفون الناس لم يبعد ونصح الوصية كالوصف والا رثه باجتهده اي معاً من
بقية الورثة الذين يصح تصرفهم خلافاً ما اذا لم يجر او لم يكن له وارث غير الوصي فان الوصية
تخلل وان كانت بدون الثلث لغيره وصية لوارث الا بتعين الورثة كما في الوصية ان ماله
الاسد كذا في الهدى البيهقي واجازتهم هنا وفيما باق في تنفيذ لانا تصرفه وقبح صحتها ومنه
لوصي اعند به اتفاقاً كذا في زمام مراعاة لاهل الوارث ويحذف يعلم ان جاز لا حرام خلافاً
لمن زعم الا ابتداء عطية فلا رجوع لهم فيها ولا يشترط لفظ هبة ولا تعديب قبوله وقيل من وولا
من اجازوا عنقه الميت ونصح من الخلف على الوجه وان توفي فيه اذني والذي يظهر
ان لا يتعين لفظ اجازت بل هو ما في معناه كما مضت ونفذت ورثت ونحوها وان لا يبد
فيها من اللفظ فلا يقوم فعل الوارث كقولهم ببيعهم من الوصي لم يمت للفظ كما بسطت الكلام
عليه في جمل الختاري وانما يعتبر كون وارثاً وصية **قوله** الوصي ولو قبل الفسحة ولو
قال وقت موت كذا في قولنا وهي لغير وارث كذا مع ما بين فصار وارثاً بموت الابن فوصية
لوارث فقتل ان لم يكن وارث غيره والا فبقية علف على الاجازة وفيه عكس ذلك نص في يخرج
من الثلث وابا في خوفه على الاجازة ولا اثر لاجازة والرد قبل موت الوصي فلو جازاً قبل
فلم يرد بعده وبالعكس اذا قل قبل ايم ولا الوصي له ولا الوصي له ولا الوصي له وفيما باق في مع جعل
قدري المال اوانك تصح لاهل الوصية بمعين وتما لوارثه جازتهم لاهل الوصية من الثلث
كثرة المال فيان خلافاً لم يقبل قولهم كما في الوصية ولو باق في الوصية في نصيبه لانا الوصية
لها لانه في غير علف في غير الوصية فان يقبل فيه دعوى الجير بقدر التركة بينه وينفذ في هذه
ولو قامت بينه بصله بقدر المال عند الاجازة لم يقبل دعواه مطلقاً ولو جازاً بقدر التركة
لم يجر وارث اخر فاذني الجير انما في لانه جازاً جاز بطلت الاجازة في نصيب الاخر وصحت
في نصف نصيب فقط في هذا المال والوصي له لانه لم يكن يعلم بالوارث الا كذا في لانه
ويطابق ما في نصف نصيب المذكور نظر وقاس ما تقرر من حيث في جميع نصيبه لعله يتبين ان
وانتقل حال الاجازة فلم ينظر لما طرأ من مراجعة غيره كذا في **قوله** اي عند الموت **قوله**
ان تصح الوصية به لاجني باجازه الوارث المطلق التصرف ولو حرياً ان كان جازاً فان رد بطلت
في الوارث كذا اذا لم يكن له وارث خاص لانه حق في الاول والا للاحق المسلمين في الثانية فلا حرج في
يعلم رد قوله الثاني في تصح وصية الوصية بجميع حاله كذا في ورثته حريهين هذا هو الاصح وقيل
مع ما في الثلث فقط وعليه فقتل الباقي لبيت المال وقيل لورثته انهي والتصواب اخذ
ما هنا وما مري في الزايم صحت بالثلث فقط واثبت الباقي لبيت المال لانا الوصية لا يترد حريه في مال
في وقد تقرر ان من ليس له وارث خاص انما تصح وصيته به الثلث فقط ولو كان الوارث غير
مطلق التصرف لم تصح الاجازة منه ولا من وليه ولا من له حكم وهل يبدل الوصية او توقيف
او يرد ها وليه انما في السبي والا ذني السبي المطلان وهذا ظاهر انما يتوقف اهليته
والا وفق الامراء في سوا الوصية لوارث غيره ولا يضمن الوصي باجازه بل باهنة ولو لم يكن
الوارث جازاً بطلت في قدر ما يخص غيره من الزايد واقرم قوله لانه لو كان زائداً على الثلث
عند الوصية دون الموت او عكسه اعتبرت الاجازة في الاول دون الثاني وقارفاً ما لو نذر
التصدق بثلث ماله حيث يرضى يوم النذر بان وقت الوجوب فهو يوم الموت هنا ولو توف

للجاء

ۛ
ہزب

لاحد
٩

ۛ
ہزب

شيء فاشي إننا ن وكلنا في هذا إننا وسبعون أربعون ميرا لل و ابا في عا في تقي فمابه
وعزرون وبرج الى الما لارث سنه وتلاونا جميعه لورثه اربعة وستون وثلثمائه
واكنا من الوصيه كما ن قبا اوكنا مسلا وفي غير بعض النسخ من الثلث فكل ما من
الثلث والعب النسخ من الثلث خلف فاذ وارثا وثلثا فكلما كان في الوصيه
واصلها وارثا جعل كل وصيه في حقه وارثه غير وارث الوصيه انما من غير نعت
مأنيه وهما ليه بنوعيت وارثا وواستاع من الوصيه وانما الثلث ما هو في يوم تارة
لوارث واستاعه وانما في الوصيه كذلك ليه وان غير بنه المصاح بان كل ما من الثلث في الوصيه
لكا في بعض الحكم بان يقضي النسوة بينه في مضع وارثه ليه المأه اوكنا وارثه وارثا
فكلما ختمه كلام الغزالي عا في ما فيه النسخ من الثلث فكل ما من الوصيه في غير نعت
والايد فاما في غير نعت فكلما ختمه وارثا وثلثا فكلما كان في الوصيه
واصلها وارثا جعل كل وصيه في حقه وارثه غير وارث الوصيه انما من غير نعت
مأنيه وهما ليه بنوعيت وارثا وواستاع من الوصيه وانما الثلث ما هو في يوم تارة
لوارث واستاعه وانما في الوصيه كذلك ليه وان غير بنه المصاح بان كل ما من الثلث في الوصيه
لكا في بعض الحكم بان يقضي النسوة بينه في مضع وارثه ليه المأه اوكنا وارثه وارثا
فكلما ختمه كلام الغزالي عا في ما فيه النسخ من الثلث فكل ما من الوصيه في غير نعت
والايد فاما في غير نعت فكلما ختمه وارثا وثلثا فكلما كان في الوصيه

مفتاح

[illegible]

مطلقات

فانقضي بالفعول بخلافه هنا
فوجب القول لفظاً صحيحاً

نظر

بل تعين حقه في القصة كما افاده صرح عبارة اصله في احسن من عبارة في فعلها لوارث
بعد القول قيمة من شأنهم فان بقي واحد منهم تخير لوارث بين دفع قيمة احد المتعينين
وتعين فيها اذا تلفوا او غيره او اعطى قبل الموت الا واحد باقي بقيد زاد التصريح بقوله
تلك اي قبل الموت اصدق الاسم به ولا نه الوجود وكما لو باع مائة من صبرة فلم يبق سواه فليس
لوارث ان يمسك الذي بقي ويدفع اليه قيمة مقتول وصورة المسئلة ان يوصي باحد عبيده الجدي
فلما وصي باحد عبيده فانما لا واحد لم تعين حتى لو ملك غيره فلو اراد ان يعطي من الخاد
كما مر تعين الوصية من **عقبي وارث** فيما اذا تلفوا ولودون تعدد **عقبي** اي الموت ولو قبل التلف
وليزم الوصية له في صورة الموت تعينه ان قبل وتكون القيمة له في صورة القتل الممنون
من بطلان الوصية فيما اذا تلفوا بعد دفعه من على الضعيف من انك بالقبول واذا في الرقة
بقوله الوصية **عقبي** هي بثلثي رقا او رقة او ثلث او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
في ملكي والا كان لا يستحقها الجمع او اشترى بثلثي رقا او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
يعني عليه عنهم لانه اقل عدد يتبع عليه اسم الرقا بالارفاقان وفي الثلث خلا في فاعلم
ولا سكتا ومع الاستحقاق من اولي من الاستقلال مع الاستقلال عتقا حتى خلا قليلة القيمة
اولي من عتقا اربع مثلا كثيرة القيمة من تخليص رقية واحدة ولا يجوز صرف الثلث
جاء استحقاق رقتين فان فعل عزم ثالثة باقيل رقية واحدة ولا يجوز صرف الثلث
لغيره اي جاز الوصية الثلث على الاجل محض الثلث او عند عزمه من الثلاثة ولا يتحقق بالبنا المفعول
ايضا اي ليس الوصية اذ لم يذلل الثلث الا برقتين وشخص شرط الشخص معها وان كان باقية حرا
بل يستحق رقتين يستحق فيهما الثلث ان وفدا لانا الشخص ليس برقية فصارت كونه
اشترى او بثلثي رقية او عتقها فلم يجد به رقية لا يستحق شخصه وانما سعة الرقية مرغوب
فيها وقد صح ان يوصي اسليه وسلم قال لا سئل عن فضل الرقاب اكثرها ثمن وافضلها عندها
ولا ياب رهنه خبر من اهتم رقية عتقا اسكبل عتقها من انار لانه يمول على ما اذا خلف
عدد الحبيس والنفس او على ما اذا تيسر تكيل الرقاب المستكثرة وذلك على ما اذا اخذ
او ما اذا لم يتيسر ذلك ففضل من نفس رقية ورقتين وجدا حتى فلو رنة لبطان الوصية
فيما كالم يذلل الثلث الا ببعض رقية وقيل يشترى ببعض رقة جمع لانه اقرب الى عرض
الوصي من الصرفة الى الورنة وهذا **عقبا** اذا قال **عقبي** عني بثلثي او صرف ثلثي العتق
فان يشترى الشخص لان الموربه صرفه الثلث الى العتق وقضية كلامه كما لو رنة وعتقه واصلا
ان لم شرط الشخص وان قدر على التكيل وان التكيل اذا قدم عليه اولى لا واجب وبه
صرح السبكي كذا بشرط العا ووسي وايا رزي العين عن التكيل وقال **البلخي** ان الاقرب
وهو كما قال كين من حيث المذكر والاعا لا قرب المقتول هو الاول ولو قال **عقبا** اشترى او
عتق بالثمن واعتقه فلم يبق ثلثه الا ببعضه اشترى به ان امكن عتق او عتق كما يجب اعتقا
ما وفيه به الثلث من بعض عتق با عتقا كله وقارقا ما من عدم شرط الشخص في اشترى او
بثلثي رقية فلم يوجد به الا شخص بان عتق العبد في الاول موصي به وقد امكن كونه بالان
لا يذكر عرفا للتقليد به اذ ليس فيه غرض قوي وعنى الشخص في الثانية موصي به في ضمن عتق
اكل وامانة اذ لا فائدة للموصي به شر رفته ثم عتقا ففرضاها هو الوصية بالاول وهو لا يتضمن الا بامتناره

بعضه

من الرق

على ما له حكم
الوسع والمقادير على
سوء قول على
سوء المصنف
وهو عدم
الاعتناء

بعضه

بعضه لان غرض الشل يتناول بالبعض واكمل وايضا فالعبد في الثانية استحقاقا كمل
فيمسوقا عتقا في بعضه وهو معين فلا يسقط حقه خلا فم في الثانية اذ ليس فيها الا ان رغب في
اعتقا اكل واكمل وهذا لا يستلزم الرغبة في اعتقا البعض ويجوز ان فيما اذا وصي بجزءا وغيره
زيد مثلا او اذ كان هو فله ان يبيع في الصرفة اليهم حيث لم يرد الوصية شيئا معينا كما هو ظاهر
ارثي كذا في **عقبي** من جات داره الارثي حتى حقه الجار رجوعا دارا هكذا وهكذا
وهكذا وهكذا وشارحيها ت الارثي مع مرسلا وتزيد مرفوعا كمن لطرف تقويم فيصرف ذلك
للمسلم والعقن وعنددها على الدوس وهو مائة وستون لاهي عدد السكان والعقن بالسكان
اي حال الموت فيما يظهر خلا ما من في ذلك العبد الموصي له وغيره لا بالسكان ولا بغيره ايضا ان لا بد
في السكان ان يكون سكانا حتى والام يستحق لتعديبه ولا لا يسي مع تعديبه جارا بحيث السبكي
ان يقيم حصته كل دار على عدد سكانها اي وان كانوا كاهن في موت واحد تحت هجر كاهن ظاهر
وكذا في حلي كلامه على ان عاتبة الجوار ذلك لا يجب استحباب الدوس من الجوانب الاربعه وبس
كما قال **التركي** ان جارا لمجد من بيع الندا وفيه نظير لاجل اوجدها المسجدة وكقول الشافعي في
اسم عتق جارا لمجد من بيع الندا وفيه نظير لاجل اوجدها المسجدة وكقول الشافعي في
التي يسكنها اكثر قال استويا في جيرانها كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره وهو وجه ما عتقه
الادري من صرفة الى جيرة من كان في حال الوصية والموت والتركتين من صرفة جيرانه من كان
في حال الموت واستشكل ابن النقيب الخد بما يرد وستين بان دار الوصية قد تكون بيعة في
التركتين فيسقط من كل جيرة التزم من دار الوصية المسامتة او بساتين داره يخرج من كل منها شئ
عنا فيزيد العدد وقد يجاب بكل كلامه على الطالب فيها ذكره وفي بعض بيوت مصر
الذي يكون فوقه بيوت وعنه بيوت الا قربة لم يصر في جميع الملاصق الدار وما فوقها وما تحتيها
وان زاد على ما عتق وستين وما فضل من العدد يكلف من الجيران الاربعه لان الملاصق اولها
الجوار واقرب لعرض الوصية من العبد القرب الملاصق وان كان دونه الاربعين ثم رابت الشارح
اشا رابتي من ذلك وكلامه بلاصق الدار ولا جيرانه من الدار قبل يصرق لاربعين فقط والباية
وستين لتعدير استحقاق العدد من بقية الجيران الثلاثة كل جهل ولعل الاول اقرب وتوردتهم
صرفه للباقيين والقران فيما اذا وصي لم يعتبرهم **عقبا** **التركتين** كل وان كان قد يخط في موضع
بصرة منه لتعدير حفظه بدون ذلك فلا يصرق لمن يخط بعضه ومن يبقا في المصنف لا يخط
للعرق وتقل البلخي ان ذلكا ورد به اذ دخل في الوقف على الغرام من حفظ القران ثم نسبته بخلاف قوله
حفظ القران وكلامهم بما فيه فهو ضعيف وتوقا **البلخي** ان يعتبر من حفظ اهلية لا قبل
غيره كما قاله صاحب النسخ للفرقة الواجب بينا القاري والمفسر في **القران** اذا وصي لم ولا لاهل العلم
يعتبر منهم اهل علوم الشريعة وهم **مؤثرون** وهومن علم طرق الحديث وعتقه وسموا رجلا **مؤثرون**
وهومن علم معاني الكتاب بالعرفان وما ريد به **مؤثرون** وهو مع العلم بالحكم الشرعية العلمية نصا
واستنباه لما كلفه فسر به هنا جمع وقد يقال في قول الشافعي في الوقف على الغرام من حفظ القران
شيان من الغرام وان قل اي بان يحصل عرفا من كتابا بحث يتأهل به لا ذلكا باقية اذ قل قول
الا جاب في الفاضل دونه التبد من شهر وعنه والتحق بسط بينهما لم درجات بحيث لا يفتي
فيها والقباس جردن ذكرها لان يعرف بذكرها ان تصافى بالحقه فقط وهذا ذكره لا تصافى
بالعلم والعرف في العقيدة ما قاله ثم وفي العالم كما ذكرها كمن قد يتنهم منه لا يصرق الا المجتهد

عدي

المطلق لا العالم بالاحكام كذا في نظرية ان الجتهد المطلق قد انقطع من لدن ستمائة سنة كما كثر من الاله
كما اشار اليه ابن الصلاح وغيره والا فرب ان من يعرف الاحكام ويتدبر كيفية اخذها من الادلة
او استنباطها يدخل وان لم يكن هو الاخذ ومن يحفظ فروعا لا يتدبر الى ما ترجع اليه من الادلة
والقواعد ولا ما ترجع اليه من الضوابط والمقولات لا يسمي محققا ويوجد مما عرفت به بين
المتدبر والمحقق والحق في الحقيقة انما في الواقع وهو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
الوقت والوصية انما في الواقع وهو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
بذلك حيث قالوا في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
من الغفر شيئا وان قلنا في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
بقولهم واستنباطها في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
بدونهم كما صرح به الامام وقال ان المحقق لا يفتون ام وزنا ورجمه النووي كقولنا النتائج
السببية عيبتهم عندي ابن جزم واهما له واما ما ذكره في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
لا يجتنب فليكن جلا من جبال العلم والدين والاطال في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
ان لا يدخل مقربا واديب وحبس ومكمل وعارف باصول الفقه وسامع الحديث وما غلط الذي
لا علم له به ومثلها في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
الاول دون غيره واعتبره السبكي ما ذكره في الكلام بان انريد العلم بما هو وصفا وما يستحيل
عليه ليرد على المتدبر ولا يعتد بالاصح والى سد فويمن اجل العلوم الشرعية والتواضع
في شئهم والخوض في علمي طرق الفلسفة فلا يعلم من اد الشافعي والحنف في العلم في الحقيقة هو
يكن ذنب ما خلا الشريك خريمن ان يلقاه علم الكلام وتجارب بان النظر هنا ليس لشرق العلم
ودنا من بل لمن يسمي عالما عرفا وهم في الحقيقة لا في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
ان للفرق في العلم بطرق الروايات ورجا العلم بطرق الحديث ومن ان العارف باصول الفقه كاهل
بالفقه وقار في العلم بطرق النقاات العالم بطرق الحديث بان علم الاول يرجع للفقه دون المعنى بوجه
فالعارف به لا يدخل في اسم العلم اشار اليه السبكي والبراد يقول محدث وما بعده الجس لا يجب
واحد من كل صنف فلو وجب العلم في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
محصورون وجب التعلم والشوينة بل وجب العول كما مر علقا ما اذا لم يكونوا محصورين فانهم
الاقتضا وعليه فلا خلاف في ان اثنين غريم للثالث قل محذور ولا يسلم له بل به فعد لقا في يسلم له
او برده للواقع بل به فعد لقا في ان اثنين غريم للثالث قل محذور ولا يسلم له بل به فعد لقا في يسلم له
جاز لا استقلال بل في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
تعيينا ان عسروا في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
بل المراد الذين يمكن استنباطهم من غير مشقة شديدا في العرف والوحي والعسروا محدث وفيه
فاجتمعت في واحد ما يدخل في حدنا نظير ما في في قسم الصدقات وتجارب في الحقيقة هو في الحقيقة هو
صيت لسبيل الله ونفقي في سبيل الله وعلق العلم في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
كما قد تميزت في عارة العلم في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
النتائج عندنا ايضا فيصير فيهم ولولا حد منهم اذ لم يكن غيره كما قد تميزت في عارة اصل
والى شرا فيا يستحقون كانه رفا مكنا في الاستدلال ان يقي بيده او يد سيد والقار
وابن السبيل من مرفا الزكاة في ذلك كله يعرف الشرع في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو

في الدنيا
في الدنيا

في الدنيا واجه لهم عدة الاوثان كان من السليبي هم من سبب العباد وتاريخ الزكري في صحة
هذه من اصلها في جهة معصية وقد تعاطت بان المعصية هنا لا رمت لا مقصودا واعلم ما في الزكاة
وقيل من لا يتدبر الضيف والحق من يقول بالظن وقيل اسفهم فان قال من السليبي فيظن
ان من باع ذنبه بدينار لم يجره لغيره الا خشا وخشا وقته يو خذا ربي اسفهم الناس واسفهم الناس
وافسق الناس وافسق الفسقة وسفهم الخليفة واحلم الفقه لعقل الفقه كانه العلم تجارب
الاثنان ازواج البنات فقط حال الموت فان لم يكن الا حوا فان دخل ازواجهن واجه الشخص
اصول زوجه جنة وزوجه كل جنة لم تكونا نورا وان اصابا رالا خشا والاحياء والحقم كل محرم
نسب اورضاع او مصاهرة والولود الى البلوغ فخلل وصبي وفلام وفيه ثمالي الفلان في شاب
وفي قوله لا رجعت له بل تم تحدها شيخ ولا نظير لسواد البعثة وبها صها واليتيم صغيرا اب له وان لم
يعرفه الا ما كان ابن الزنا على الواجبه والام والام من لا زواج اجماعا مع اشترط تقديم زوج في الامانة
وتخص لفظ الارامل والكبر والنيب بالانث ولا يتخص لفظ العزاب بالرجل على الواجبه ولا بد من الفقر
في كل صفة تشعر بضعف النفس او كان لا يخلط كالزمن والارامل والا باهي واليتامي سواهم
ام لا والعيان والمجوسين والفا رعين والوئي الوحي بجهنم وكذا الحجاج على ما رجحه النووي
كن نص الام غلده وفيه جزم سلم وغيره كالشيع تجارب في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
الاقتضا وعليه فلا خلاف في ان اثنين غريم للثالث قل محذور ولا يسلم له بل به فعد لقا في يسلم له
العارف به لا يدخل في اسم العلم اشار اليه السبكي والبراد يقول محدث وما بعده الجس لا يجب
واحد من كل صنف فلو وجب العلم في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
محصورون وجب التعلم والشوينة بل وجب العول كما مر علقا ما اذا لم يكونوا محصورين فانهم
الاقتضا وعليه فلا خلاف في ان اثنين غريم للثالث قل محذور ولا يسلم له بل به فعد لقا في يسلم له
او برده للواقع بل به فعد لقا في ان اثنين غريم للثالث قل محذور ولا يسلم له بل به فعد لقا في يسلم له
جاز لا استقلال بل في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
تعيينا ان عسروا في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
بل المراد الذين يمكن استنباطهم من غير مشقة شديدا في العرف والوحي والعسروا محدث وفيه
فاجتمعت في واحد ما يدخل في حدنا نظير ما في في قسم الصدقات وتجارب في الحقيقة هو في الحقيقة هو
صيت لسبيل الله ونفقي في سبيل الله وعلق العلم في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
كما قد تميزت في عارة العلم في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو
النتائج عندنا ايضا فيصير فيهم ولولا حد منهم اذ لم يكن غيره كما قد تميزت في عارة اصل
والى شرا فيا يستحقون كانه رفا مكنا في الاستدلال ان يقي بيده او يد سيد والقار
وابن السبيل من مرفا الزكاة في ذلك كله يعرف الشرع في الحقيقة هو في الحقيقة هو في الحقيقة هو

الوصية
هو قولنا المصاري ان
الاب والابن وروا
تجارب

في الدنيا

ح
۲۷

[illegible]

پیش از این در مقامی دیگر

[illegible]

زید بقی له
رج نصیب مو

[illegible]

عدل في دينه علي ذمي كما يصح ان يكون وليا لا ولاده وان اختلفت ملتهما علي الا وجه خلافه لا يتقيد
ومن تحلة العبرة بالعدالة الدنيوية لا الدينية ومن فرض ايضا ان ذمي الي مسلم كاتبع شهادته
عليه وقد ثبتت له الولاية عليه فان الامام علي السلام في تزويج الذميات كما ايضا ذمي يصرف
عليه مسلم كالموسية لقول المسلمين فلا يجوز كما يحسنه البلقيني والحق به نظر الوقف والتصريح بقوله
من ذمي الي ذمي من زيادته واتوا صديقه الي مسلم وجعل له ان يوصي جازيا صفة الي ذمي
كما يحسنه الاستوي كذا مستجوده الا ذمي ورد به ابن الجاد بان الوصي يلزمه النظر بالمصلحة الزاهية
والشفيع الي المسلم ارجح في نظر الفرض من الذي وهو مجرد دعوى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء ولا فرق كما هو ظاهر بين ان يقول عني او عني او يطلق
بنا علي الصفة في الاخرين وقد يوجد من ذلك ان الذي لو وكل مسلما واذا لم يفرق في التوكيل
امتنع علي المسلم توكيل ذمي وهو محتمل وتحتل الفرق بان لا يطلع وعرفه عن طاهر الكثر
وهو الاقرب ولو كان للمسلم ولد بالغ سفيه ذمي فلان ذمي يوصي عليه ذميا كما هو ظاهر وكذا ذمي
في ترك المعاهد والسما من كاحد الزكشي وهو ظاهر وجزم لما ورد في غيره بان ليس علي
الحاكم الكشف علي احوال ايتام هذه اذ كانت يديهم الا ان تراه ففعلنا لينا وتعلق بها
حق مسلم وتبرأ فقها بن الصلاح وليس لقا في استكشاف في حال الجحد واجتنب الان ثبت غيره
موجب ذلك وعليه استكشاف حال الوصي والتم في العبادي ولو ادعي الوصي ذميا في الشبهة
نزعت منه الان يبري منه خوفا من ان ياخذ حتما قدوم وفيه نظير في هذا لثمة اخذ وعلم
من كلام المصنف ان لا يشترط في الوصي الذموي عليه لو صلت امره فوصاية كانت اول من يفرق
لا في شقاق والا في القاضيا ايضا ان ينصب ام غولا لطفه فقيمة عليهم لذلك وفي نسخة صحيحة جازم
وفيها نظر لا تقتضيه عطف علي كاف وانما ليست داخل فيه وفيها بعد وليس كذلك واشترط ما مر
ليس خاصا بالجد اذ حق لو فوض الوصي انزول كغيره من الاولياء حتى القاضيا الا الامام الاعظم كما مر
اولا في الجرح والاثبات بتعدد ولا يزال بالجد دون غيرها ومقتضى الوصي مال الوصي عليه ليس
منه الا بتسليمه القاضيا ثم يرد القاضيا عليه ان ولاه خلافا لادب توليه للفرقين وتصرف الوصي
المنزول باطل نعم ما زاد في عيشة الحكماء وفيه دينا جسد في التركة لم يتحق لانا احد
المستحق كما في قوله لا ذم في ذميه بل يظهر بالشرطين الاتيين عن ابن الرفعة ولو جاز الوصي واغنى
عليه انزول ولا تعود ولا يثبت بالا فاختاره ومثله في ذلك غير الاب والجد والا ما لا اعظم والوضع الوصي
عن الكفاية ضم اليه القاضيا من يعينه علي التصرف ولا يعزله واذا لم يوصي الي اثنين ولم يجعل كل منهما
الا تفردا بالتصريف بل بشرط اجتماعهما فيه او اطلق بان قال او وصيت الي زيد وعمرو واليكما
والا فاعرف ان كل وصيتين في جميع ما ياتي به خلافا للتوكيلين لا يعوض القاضيا من مات منهما كما هو ظاهر
فهذا الا ايضا اليهم مصروق في **الدين** منهما يوصي عليهما كل واحد اثنين ولو مريتا وقبلا
فلا يستقل احدهما بالتصريف فان فعل من جازي ما نفقه علي الا ولا خلافا لشرط في الاول ولا في الثاني
في الثاني بل لا بد من اجتماعهما فيه بان يصدر عن ربهما وان لم يشاره فيوكله انما ابا وابت
احدهما لاخر فيه **تفسير** لمراد استقلال احدهما برده عن المستحق وتنفيذ وصية معينة وقضاء
دين في التركة جسد وقمع الموقع وجاهله ذلك كما يصرح به كلامهم فان انرا في ليس بمتيق
فانها انما يتصرفان بالوصاية فيمكن عسها **وتعذر** ابن الرفعة ان جعل الجواز اذا اذ
صاحب الحق له في وضع يد عليه ولم يتحقق ذلك تصرفا في ملك الوصي بحرف باب وهل وكذا

والا حرم وهو متجه واخذ الولي العرفي من ان معني وجوب الاجتماع صدوره عن ربهما
ما اذ في ذميه وصيه علي يتبين شرط عليهما الاجتماع علي التصرف من جهة بيع علي واحد
الطريق للطلوع الاخر بشرطه بما شرع احد الوصيين الاجاب ولا خلاف القول فان ذلك صادر
عن ربهما ولو ما تازم الحاكم نصب اثنين وجب اجتماعهما علي التصرف ايضا لما لم يوصي
ولو جعل للملك احدهما مصرفا علي الاخر لم يتصرف الا الاذ ذم والقاضي ان ياذن لهذا
المصرف في التصرف بشرط ان يجهز ولا يبيع به كما ياتي وينبغي ان يحل علي ذلك ما اطلقه الشارع
من جهة تصرفه باذن **قال** العبادي ولو قال الوصي اعني بر لي فلان او بعله او عصفه
جاز لا نفوذ خلا لا تفعل الا باسم فلان وغيره لانها وصيان ولو تفق وصيان باعتبار
محل ان يقول احدها هذا ويقول الاخر حرم علي احتال بناء علي الصحيح عند جرحه ان
لا يشترط صدور الكلام من ناظر واحد وتحتل خلافا وهو الاقرب لانا كلاهما لم يأت
ما يحد به شرعا وان سلمنا ان يجوز لغيرهما **في حق** اي يبدل **في حاكم** او زلات اهليته
منها بجرحه او فسق او عيبه بان ينصب الحاكم اخرا بدله وجوبا يتصرف مع الموجود وليس له
ايات الاستقلال للباية لا في الوصي لمريض بر يره وعده ما اذا ما تعا فبعد كما هما اثبات
ولا يكتفي بواحد كما هو ظاهر كلامهم لا في فرق بين الغيبة الطولية والغيبة ولا بين علم مكانه
او جهله ولا بين ان يمكن احضاره من المحل الذي هو فابيه من غير ضرر ام لا وهو متجه
خلافا لشارح حيث عنت بتقيده بمقتضى يجوز في الحاكم علي الغائب وعما اذ لم يمكن احضاره
من غير ضرر لانا لا يثبت عيبه حكا عليه حتى ياتي ما ذكره اولا ولا في المصلحة قد تنفذ لو
احتضروا وانظر فلا ياتي ما ذكره فانما لان **في** الوصي عن التحويلين بل بشرط استقلال
كل من يقينهما بعد موت صاحبه او وجوده فليس القاضيا نصب احد وعوضه بل يستقل به القاضيا
كل من كل منهما الاستقلال فمالو شرطه اولا وفي نسخة في بالنا للقول **وكذا** بعض الحكماء **في**
نزل الوصية من الاثنين او لم يقبل في حالتي الاطلاق والنهي علي الاجتماع لان **تركت** الوصي ايضا
اليهما **والقاضي** فيهما في **الحال** ان **غير مستقيم** الي الزاد بان قال وصيت الي زيد وقال وصيت الي عمرو
فاذا انفرد احدهما بالتولية مستقل به ولا بعض الحكماء بدل الزاد بان قال وصيت الي زيد
بما كان له القاضيا مضمونا بان قال زيد وصيت اليك عمرو وعمرو وصيت الي زيد فانما ان قبل
اشتركا **قال** الشيخان وشبهه ان يقال زيد وصي وعمرو مصرف عليهما انتهى وان قبل زيد
وحده استقل بالتصرف لا تفرد به بالوصاية اليه لكن نظرا فيه بان من عروليه ينع استقلاله
لان العلم كما يشتر بعدم الاكتفاء بالصوم يشترط في المصوم اليه فليس هو مصرفا علي زيد
وان قبل عمرو وحده لم يستقل به بل يضم القاضيا اليه خلافا لم يفرد به بالوصاية اليه فيرود ذلك
بفتح التركة **وعلم** من كلام المصنف ان الوصي الي زيد مذكور في قوله لم يفرق زيد **تفسير**
ان قال الوصي الي عمرو وفيما وصيت فيه الي زيد انزول زيد وانها اذا خلا وجب اجتماعهما
وهو ما **في** الشيخان وانما هي السبب والبلقيني مخالفا له في فرق في تعيين الحاكم من
زلات اهليته بين ان يكون الا ايضا اليهما معا وموتيا خلافا لشارح في رد وهو ما ذكره
الشيخان خلافا لما اقتضاه كلام اهلنا من ان لا يعوض عن رد في صورة الا ايضا اليهما معا
ايضا **وان** **الجليل** الوصيان سوا استقلاله لا في تعيين **مصرف** اي من تصرف الوصية اليه

في قوله لا يفرق في تعيين الحاكم من زلات اهليته

الفرق وغيره فانما يعين من يراه او يختلف في جنس وكان المال مما يسم فيهما بينهما بسم
التي هي فاذا تارعا في النصف النقصم اخرج بينهما وغير المستقلين بتصرف كل منهم مع الآخر في
بيده ويد صاحبه هذان النصف الموصي فيه ولا جعل الحاكم تحت يد هاهنا كان جعله في بيت ويقلده
فان لم يتزل ههنا فخصت يدنا لهما فان امتنعا حفظ الحاكم وقوله قسرا يدل به قول اصل حفظ والا
محول على ما قيل في النسخة والثاني على ما لا يقبله وكان اراد ان يزيد على اصله مستلزا فانه منه
مستلزا خريه ههنا في وجب التصرف اذا اختلف في العطف في وقتها ما وصبا الحفظ فلا يتفرق
احدهما حال ولا يخلو وصيان في التصرف نفذ تصرف السابق منهما انا استقلال والا انما
بالعمل بما رآه الحاكم مصلحة فان امتنعا لم يتصرف بل ينيب عنهما اثنين لثوابه حتى يتفقا على
العمل بالصلح وان امتنع واحد فقط اناب عنه وآذا ثبت الوصي الاستقلال بكل منهما فذلك
انما لا يتكلم وقد افاده بقوله السابق لان هي وامايه لا يتكلم وهو المراد ههنا وذكره في ان يتكلم
كل منكما وفي كذا اوصيت اليك كل مكر او انما وصيتي فكل واحدة من هذه المصير
مصدرة لا استقلال فكل منهما لا تغادر بالتصرف لكن نظر الادي في الاخرى واقفي بان لكل من
المستقلين الشر من الاخر استقلال والحق الثاني ان الوصي اذا اراد ان ينشئ من حال
الطفل رفع الامر في الحاكم حتى يبيع منه محول على غيره كماله يجوز الوصي على الاوجه ان يبيع
من نفسه ومحمولا كوكيل وقوله بعض الناس انهم المذهب حوازه فكل فيه في الجور لوضع
احدهما عن التصرف او لثبات ههنا نغرد الاخرى ولا امام نصب شخص يعين الاخر وعرفان
من جازها لا استقلال اذا اختلف في التصرف نفذ تصرف السابق فله يحتاج لقسمه المال بينهما
ولا يمتنع من التصرف اذا لم ينقسم خلا فلي قال به وقوله خوكي ومن زيدته وتذكر
الاثنين مثال فان زاد عليهما حكمه كذلك في بيع ما من وعمل ان الوصية جازية من الطرفين
تستعملان تعين على الوصي الوصية او غلب على غيره تلفه المال باستقلال لم يحل عزل
نفسه وتجب عليه الفسخ على الاوجه ان كان الى الان لم يقبل ولو غلب على هذا الوصي ان عزله
لوصيه مضاع لما عليه من الحقوق او اموال اولاده حرم عليه عزله كما يحتمل الاذري وعليه ان
ينعزل بعزله فيه نظر والذي يحجب عدم انعزاله وكذا يقال فيما قبله ويستثنى ايضا ما كان
الوصي مستأجرا لانه كماله انما ورد به وقرع عليه انه اذا ههنا ستاجرنا ثانيا عنه من مال
الاول بان شرط الاجارة اتصال الشرع في الاستيفاء بالعقد وههنا كذلك وصورةها السبي
بان يستاجر على ان يفسخه في حياته ولطفه بعد موته او يستاجر على ان يفسخه
على الوصية لمصالحها بها بعد موته الوصي وانما في باها جارة عن فكيف يستوفي من غيره ومن ثم
يجب الاذري ان يحجب كسب جارة في الحاكم الاصل من الاستبدال به والضم اليه ويحق الوصي
من الجيب كسب قتل وركاة لكن الاحتياط له ان يسحب من بري وجوب ركاة ماله ويجب
ركاة حتى يبلغ ليخبره بالان لو اخرجها رفع الحاكم بري تصنيفه فيضنه ويشترى له ما يحتاج
من الاوقاف من ان لا يقرب وينفق عليه وعلى من يموت بالعرف فان اسرف ضمن الزيادة
وصرفه بيمينه كغيره من الاولاد اذ انما زعمه الولد بجهالة في اصله او قد مر في عليه وعلى مونه
ان ادعي ما يليق بها له ان الاصل عدم الخيانة والتصرف فاما البيعة فان ادعي ما يكذب به للحسب
قبل قول الولد في الزيادة وكذا في الخاضعة لغيره في التصرف على محسوس ثم اخرج في غير الزيادة
الى ان خاص فيه على الاوجه بما عاين الا ان الصورة انما تدخل في العجوم ولا تغر العادة

هنا وان قلنا انما يخصص على خلاف ما عليه الجور لان شرط تخصيصه في المراد جواهر غير مطروحة
الكثير ما يباشر الختم ذكره باذن وغيره فيكونا مينا في ذلك ويقبل قوله فيه ويحق للمحمول اذا
لا يباشره ووافق العادة ولم يكذب بالحسب وصديق الولي يمينه ايضا في بني فانه اذا ادعي الولد
عليه ان اسرف في الانفاق وانكر الولي ولم يعين قدره الا الاصل عدم خيانه ومن ثم صدق في دعوي
الانفاق ايضا في ماله لا نفاق اذا اختلف في ما كان انما الجدا وغر الوصي ما امكن من ست سنين
وقال الولد من حسن واتقاه على الانفاق من يوم موته لان الاصل عدم الموت في الوقت الذي
يبدعيه وليس له انما البيعة على الموت ومثل ما لو ادعي الولد الولد الوصي او الوصي في اول
مدته ملكه لما اذني انفق عليه منه كما اقتضت عبارة المصنف ودون عبارة اصله ولا يصدق
ايضا في دعوي روي اليه بعد كماله وان كان ابا او جلا على العبد لان الاصل عدمه وليس له
اقامة البيعة عليه ولا يصدق في دعوي شفع بغيطة او حاجة ولا في ترك شفع بغيطة
لان الاصل عدمه واستحل ملكه وقدم الحاكم كالوصي فيما ذكره كما في هذه الروضة وكذا الاب والجدا
الا في دعوي البيع والشركة لا ذكره كالفائدة تعبيره ههنا بوجي دون ما قبله فيصنف في بيعهما
لوفور شفعتهما وقتية تصديق الام اذا كانت وصية وهو حق وما لم يكن فقال الحقول ان
كالوصي وتنتقض فيه كالم السبي والذبح يستثنى به عليه ان يقبل قوله بل يمين وان لم يمين على
ولا يمتنع لان رجحان تصرفه كان انما البيع وانما في البيعة في ذلك والا وجه خلاف ما ذكر من عدم
الا احتياج للمعين بل لا بد في تصديقها كالأب والجدا بل اولى على ان تعين تعيينه ذكره حكم
اواحي من مريض البيعة اما غيره كما هو الاغلب فيتعين اعتبار قول الحقول ان الوصي فيما مره كما ذكره
عبد السبي من تصديقته ولوجده العزل فغيره على ما يراه ويريد من يتلقى كونه فان لم يريد
بعزل العزل حكمت بكما وقوله ولا وصى اليه من زيدته ههنا روي في العصبى حقنا او سبها
استمرت ولا في الوصي ويدفع الميزان النسخة على ما يراه ويريد من يتلقى كونه فان لم يريد
قصرة في البيت على ان ارجح ما يقبله الجرد وكما سارجه وكل من يراد منه ان يترك فيها ههنا
اولم يخر العادة فيما شره لطفه لا في غيره على كلام غيره من ابايل النكاح ولا يبايخ مولى الا في ما كونه
وهو ههنا لا بد منه لارفاق وحق فله ههنا لا يجوز له التبرع بشيء من هذا لخطه ههنا في او غيرها الا اذا
لم يكن على مولى صر فيه بوجه ان كان من نصيب الولي فقط ولا يستثنى بغيره مشترك بينهما
ولو باع له ماله لم يخره لخطه في يوم النكاح كما مر وكان يبايخ نكاحا لولمسا فخرج من الطريق وان
قال او وصيت الهاد والي زيد فذكر اسم النكاح ففحص الوصية بزيد كما صرح به الاسنوي وغيره وتو
خاف الوصي على المال من استيلاء الحاكم فله تخليصه بشيء منه واسم على المصدق الصحة قاله
الاذري ومن ههنا ما اوعى لم يبدل شيئا لتمام سوة لاتر من المال وسلم لبعضه من غيره
ذكر اليه استيصاله ويجب ان يتخير في اقل ما يمكن ان يرضى به الظالم والظالم يرضى بغيره اذا تارعا
عليه بعد شدة في ذلك وذكر وان لم تدل الحقول في قوله قال ويقرب من هذا قول ابن عبد السلام
ينبغي تعيب ما لا يقيم والسبب واليمين في حفظه اذا خيف عليه العصب كما في قصة الحضرة عليه
السلام ونحوه الاذري ههنا لا يصدق في فعله ذلك لانه الخوف لان ذلك الحال على صدقة
وهو مشكل على ما قدمه وقد يفرق بان التعيب يسبب عليه عليه فعله انا من البيعة على ان
فعل له الخوف خلاف اعطى الظالم فانه لما لم يكون في خفية فتعسر فاعطى البيعة عليه

ح
والغرف

[illegible]

احتفظ في هذا البيت فوضعه في زاوية
منها نهد من عليها فلا ايضا ولا
يخالو

دعوت

[illegible][illegible]

اكد ان اراد بذلك التخليه والام لم يقبل منه كما في اصل الروضة في الا عادي لان الازم له التخليه
لا التسليم فانه يصدق بيمينه في دعوي ذلك اذا تيقن **نعم** مرنا اعترف بعد الجحد بانها كانت
باقيه يوم لم يصدق في دعوي الرد الابيهته وصدق بيمينه في ان التلق وقع بعد الجحد مطلقا
ثم يحرم البذل لحياتها بعد ويمتنع من اخذ عينا علي جهة الودعة **من** حتى وجبت **وسبب** محرم
عليه وقيل لان شرط موجبا الحلاق التصرف كمالا فهو مقصور الاخذ من ليس اهلا للادباع ولا
يزول منها لان الرد هالي ملك امرهم او بالادباع لان فعلهم لا يمكن احاطه وتصنيفهم مالا انفسهم
محال فتعجبت البراة ذكره الراعي في النصي وبقا في سبب الباطل ما عدا الحق كما هو ظاهر لان خشي
صياها في ايدهم فاخذها منهم **جنته** صوتا لها عن الضياع فلا يضمن كالواخذ بحرم صيد
من جازحه ليتعدهم **عقل** اي الصبي والسخر بضمنا **ان** بالادباع **و** يعني اودعها ما كانا ولو ثبت
عندها ونهاها المجنون والعبد لعدم تسليمهم عليه وبيعتا العبد في رقبته لاذمة كانهما فيه
في تصرفات العبيد اما تلحقا عندهم فتصيرهم فلا يضمنون **ان** ليس عليهم حفظ لعدم
مصلحة التزامهم فهو كما لو تركها عند غيرهم بلا استيلاء فخلعت وتصيب كلامه **ان** لا فرق في هذا
ايضا بين ايداع الرشيد وغيره كمن عتق الزكشي فتصيرهم في ايداع غير الرشيد بخلاف وضعه بغير
لا بالادباع **شبه رشيد** و **فرضه** وهو هو لان التملك بذلك يسقط عن الصبي علي التصرف
والانفاق بخلاف ائلاف الودعة وخرج **يحيى** من زيادة تيقنا لما في الروضة عن الاصحاب
رشيد **مبيع** موصي وسببه وقصر قيمته هو الا لانفاق لان تصرف الرشيد لا يغ فلا يشتر
لتسليمه **فروع** ترك عند صاحب خان متلا محاربه وامره بحفظه فلا حظ فحق
في بعض غلاته لم يضمنه لان لم يغصم في الحفظ المعتاد ولو بيعت رسولا لحاجة واعطاء حاقه
امارة وقال له رد عليه بعد قضاء في ضيقه بعد قضاء في حزن مثله ولم يرد لم يضمن لان
الواجب عليه التخليه لانفاق وتخل مومته وكراود معناه حازرت فاعطاه لمن سرق ما فيه
ضمن المعتاد **لا** لان التزم بحفظه ولو ذهب باعوثا لم يكن المالك خيرا والوديع الا
ان امره بوضع محل فوضع بغيره فله الحق في ايداعه على الوصول لعينها بالحق كما هو ظاهر
ولو لم يستفظ داخل التام الصافي فحفظ ثابرا لم يلزمه حفظه ولا ضمان عليه لو ضاعت وان
نام او ظم من مكانه لا يثبت له كمال اقتضاء كلام اصل الروضة وغيره خلا فاما اذا استخفظه
وقبل منه ولو اودع مكنوب بخلافه فخلقت بتقصيره ضمن قيمته مكنوبا واجرة الكسابة كذا قال
الشعاني وحق قولها واجرة الكسابة علي ان المراد بان ما خذ قيمته بمعنى ان يضمن قيمتها التي
منشأها الكسابة بالاجرة علي ظاهره من ايجاب قيمتها مكنوبا مع الاجرة **لا** طالع بالادباع وغيره
من رده وانه لا وجه له ويلزمه ان لو اتلف ثوبا مطر لا لزوم قيمته واجرة التطمين ولا قال به
فرض سئل العتق من عبد الاسلام عن تحت يده وودعه مضت عليها
طوبية ولم يصرف صاحبها ويا من معرفته بعد البحث التام فقال بصرفها في اهم مصالح
المسلمين ويندم اهل التصريح ومسبب الحاجة ولا يبيحها مستحذ ولا يصرفها الا في محاسن
علي الامام المعتاد لا صرف في فان جهل فليسا اوعر العلم او عزمهم بالمال الواجبة
التقديم وتغيبه الاذنين بان كلام غيره يقتضي ان يدفع الفاضل اليه **نرا** صاحب عنه ما
انما قال ذلك لغرض الزمان وتحت من عنده انه يعرف كماله ففعل صاحبها موجود
ولكنه نسبها ونسب من عنده فان لم يظهر صيغها فيها ذكر وما تحت يدي عنه قول ابن

عبد السلام بعد البحث التام وما اصاب به لا يبيع مع فرض وجود قاض امين فاذي
يخذه ان من وجد وجب الصرفة اليه الا ان كان الوديع انسانا عالا بالصارف فان قلت
بانه ما قاله ابن عبد السلام قول الروضة في تركه عليه ضرب الاسلام انه لم يبيع ما ملكه
فما يصحح الذي قلناه به الجمهور هو لفظه يعرفها الواحد سنة ثم لم يملكه ان لم يظهر ما ملكه قال
الشيخ ابو علي هو ما يبيع عسكه الاخذ المالك ابداء ويحفظ الامام له في سبب مال ولا يملكه
عالا كمال الوقت البيع ثوبا في ملكه اومات مورثه عن ودايع وهو لا يعرف ما كانا انتهى واقيم
التي هي علي مسئلة الوديعه المصحح يتقرر الحكم فيها الا لا يفسد الا علي شق عليه غالبا **انها** تبي ولا تصرف
فيها **قلت** لا يابا فيه لان فرض ما قاله في الياس من المالك وعند الياس منه بغير من اموال
بيت المال ومن ثم قال العز ولا يصرف الا في الحال وابتاعا في هنا في وبيع تحت يده وديعة في
ليست با ما تشرع حتى يلزمه رد هالا لامام وانما هو في عليا في زلمه ما ذكره العز شرط
واما ما في الروضة فهو في وديعة المورث وهي عند المورث اما تشرع وهو لا يملكه عليا
كما كنت حيث لم يعرف ما كانا له الضايح علي ان الذي افاضه عارة الروضة يقينا **ان** هو
عدم ملكها بحال وهذا لا يخالف فيه العزاد صرنا فيما ذكره لا يستلزم ملكا بوجه فاقض ان كلام
الروضة لا يعارضه بوجه فاستفده وكل ما في تلف في يده امين لا تعد لا يضمنه الا فيما اذا
استلف السلطان حاجة المسكين زكاة حول قبل تخلت بيده فحينها لم يضمن صوفا
المقررة في محال او اشترى عينا وجبها اليه علي الفرض ثم اودعها المشتري فخلت فان من
خافه ويتقرر عليه الفرض كذا قال الزكشي وفيه نظري في الذي هو وغيرها في هذه الصورة
ان التلق في كماله قبل القبض فيفسخ البيع ويخط الفرض وهذا هو الوجه لتصريحه بان الايداع
لا يبطل حق الكسب ويلزم من بقائه ان البيع لم يقضى ويلزم من عدم قبضه انفسه **قلت**
ب في قسم لفي والختية وهما متعارفان كما في وقيل هما كالغير المسكين فاذا اجتمعا انفردا
واذا انفردا اجتمعا وقيل تسمى الختية في العكس ومن هذين قولهم لا يبيس ونسب العلم والصل
فيما قوله تعالى ما افاد الله علي رسوله وقوله واعلموا فان غنيتهم من شئ الا يتبين ونسب الاول والخروج
من الكفا والينا من كذا ارجع لانه تعالى خلق الدنيا وما فيها لعباده المؤمنين للاستعانة علي
لما عنه في ايداع الكفا **نرا** كالغصوب سبيلهم لولا انهم لا ينفذوا غنيتهم لا فضل ولا في محضه
نفس خمسة اسم للابن الاول وسببه ان الخمسة من خمسة وعشرين والقي مال او اختص
خصل **من** كذا في قتال ولا اسراج غوغيل وركاب من جزية وعشرون مشروطة عليهم من
تجارهم اذا دخلوا دارنا وتكررت حوزة وكما في محصوم لا وارث له وما فضل عن وارثه الغير الحائز
وما هو ربا عنه او صولوا عليه بلا قتال فخرج غوصيل دارا لحرب فان كساح دارا نحو السرفقة
ما فيه اسراج فان غنيتهم لا في ويرد علي ذلك ما اهله الكفا في ثلثه غير المحرم فان ليس في كماله
ليس بغيره من صدق تعريف الفاضل عليه **واعلم** ان الفاضل ما منقول او عتق كاد وورثه في
فالعتق بقصد الامام حيث ربه مصلحته كالفاد كماله **ان** في دون كماله صلحت لتي الرقبة مونة
ويتشفع بغيره المستحق كل عام خلا في السقوط فان يفتحن معروض الهلاك وخلاف الختية
فان بعبدة عن نظر الامام واجتبه له انك حق الفاضل **نرا** في ختية العتق او بعبدة وسمته
عنده جاز كذا في قسم المصالح بل يوقف وهو لا ولي وتصرف غلته في اوباش ويصرف

عنه اليه اذا تقرر ذلك فنجس النقول ونحن غيره **وعنه ما وقع بينه وبينه** اقتضت وقعه
في راي الامام علي الاضنا في الجسة **الا تيمم** من ذكره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقضي منته على صاحبه وما فضل منه بصرفه في السلام وسائر المصالح واضنا فندى اليه تعالى
في الآية للترك بالابتداء بسد ومصرفه بعده صلى الله عليه وسلم **الفتارح** اي مصالح المسلمين
العامة لسد النقص وحرارة الحصون والقناطر والسجاد وارتقاء فضة البلاد والعسكر
لان رزقا واكثر من الاخرى الاربعة والاربعين واهل علم الشريعة والادب والطالب وحفاظ القرآن
قال في الاجابة ومن عجز عن الكسب ويحيط اولى مع الحق وقدر المعطي اليه راي الامام
بالصحة وتختلف بصنيق المال وسعته حكمه عنه في الجمع وذلك لان جهولا يحفظ المسكين
وكما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ما لي ما علم الا الحسن والحسين مردود عليك
وتجب نقد عم الاخر في الاخر ما ذكر **قال** في التنبيه واهم سدا النقص ولولم يدفع السلطان
المستحقين حقوقهم من بيت المال قبل احدثهم اخذ من منته في الاجابة فيه اربعة وجوه
اكد هياخذ ما يعطى وهو حصته والباقي من مظلومون قال وهو القياس لان المال ليس مشترك
بين المسلمين كالخضعة بين العاقبة لان ذلك لم يكن حق لوما تها قسم بين رزقهم وهذا لو كانت
لم يستحق واكثر شيئا حكمه عنه في الجمع واكثر ما فيها المنع لان مشترك ولا يدري بمصيبة
منه قال وهذا غلو لكن حزم في الشرح عز الدين في قوله عدم والحسن الثاني **في التيمم** والمطهر
اي بيني هاشم وبين الطالب دون بني عبد شمس وبين نوفل وابان كان الاربعة اولاد عبد مناف
لا تقصاه صلى الله عليه وسلم في القسمة علي بن ابي طالب مع سؤال بني الاخرين له رواه
الطبري ولا يتم لم يفرقه جاهلية ولا اسلاما خلافا بينه والاخرين بل كانوا يوزونه والتعريف
بالانساب اليه الا بالانساب صلى الله عليه وسلم لم يجر ان يزرع عظماء رضى الله عنهم مع ان ام
كل منها هاشمية واستثنى المسكين اولاد بنات صلى الله عليه وسلم كما تمت بنت ابي العباس
من بنت زينب وعبد الله بن علي بن بنت ربيعة فانهم من ذوي القربى بلا شك قال ولزمهم
تعريفه لذلك فينبغي الضبط بقوله هاشم والمطلب لا ينهي وتراجه بالقرابة المروم
اذ عومده غير مردود وكذا ما يورثه بان المذكورين ما من صغيرين فلا يائنة لذكرهم اذ لا عقب
لها ولا حق لوليها في ذلك ويشترك فيه غيرهم وصغيرهم وكبيرهم وذكرهم وانما هم
لكن ذكرهم **في التنبيه** من الله تعالى تعالى بغيره الا بالكلية وانما كان في انما في احوال
الحق في كل ما لا ينفى وان لا ينفى شيئا وبما عدم وفق في نظرها لانه يصح بان الايدي المتولية
علي ذلك لما كانت كثيرة التقدير والتبدل وكان انصباط شيئا وقدم مع ذلك متعسر فيجوز
عدم الوقوف بخلاف الارث ولزم بغيره اهل العلم هم قدم الا حرج ولا حرج وتصبر الى جنة
مرجحة وان لم تكن معتبرة في الاستحقاق **قال** بن الرقة يوجب ليجوز اوب يد فيهم
نصيب الا غنيا قرنها والحسن الثالث **اليتيم** وهو صغير ذكر او انثى وحقن الاب له ولو كان له
ام وجد او ابن زنا او متفيا بلعان خلافا للفظ لان لا يتحقق يتيم وذلك بحسب لا يتيم بخله خدام
حصنة التزويج والنووي وضعفه الخذري وغيره ولان الوصي والعرف انما بعد ان يتيم عند
فقد ابيه وانما يعطى انا نصيبا سلام وبغض او مسكة لا شعاع لفظ اليتيم به ويجب تعميم
ايتنا في الاستسوية بينهم ولابد من ثبوت يتيمه واهله وخرقه او مسكنته بخلاف الفقير
والسكين وابن السبيل فيكتفي بقوام في وصهم وانما هم بخلاف من ادعى انها هي او

لعله
لغير

مطلي

مطلي فان لم يد مع البينة من استنفاد ختم نسبته كما ذكره جرح وفيه خروج عن القاعدة ولعله
ان صح لاحاطة لفظ النسب الشريف وقد صرح الامام وخبره بان الاستنفاد منه هناك عكس كالبينة
والحسن الرابع **اليتيم** والسكين وغيرهما في الآية بالسكين او بنت السكين في العترة بالاولى
انما جرح ام بين سهم الزكاة والحسن وحكم من الكفارات وتبين جرح فيه يتم ومسكت اعطى باليتيم
خلف لا وصف لانهم **اليتيم** وكونه هاشميا او مطليا اعطى بها كما ذكره الرازي وقارفا لغيره
المسكين بان الاخذ به لما جتنا وبما حاجة صاحبه والحسن الخامس **ابن السبي** سبي في ما نكل في
الباب الا في ويستقر في ارباب السبيل الفقير ويجب تعميم الاضنا في ما عطا كما في الزكاة اذا صرفها
الامام ولا يرد وقد خصهم وزع سهمه علي الباقي كما ذكره في الاسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان المصالح كاس ويجوز التناوت بين اماكن صنف فيرثان لان استحقاقهم بالحاجة وهي
تفاوت وتختلف ذوى القربى لعدم تفاوت القرابة ولا يعطى كما في غالب في الكفاية الامن
سهم المصالح عند الصلحة وتجعل ما في كل اقليم لسكنته فان يكن في بعض اقليم غيا ولم
يف ما فيه من فيه اذا وزع عليهم نقل اليهم قدر ما يحتاج اليه الامام في التسوية بين الفقير اليهم
وغيرهم وقاسما في ذوى القربى ان لو كان لا يسد مسدا بالتوزيع قدم الامم
فالا حرج **والشركي** وهو الا حاسم لا يرد **وكذا** في عكس الصلوة **والشركي** في حاشية معنوا الى حسن
الحسن فله ما كان له من العا احد وعشر من سهم سهم المصالح كاس والكل وان كان يجوز له
ان ياخذ ذلك كلفه لم ياخذ واما كان ياخذ من الحسن كما في حال الحاصل **اليتيم** المرصدين
اليها بتجيب الامام وينصون الى تزويجهم ولا يرد ولا يرد صلى الله عليه وسلم كاتقر
لحصول النصرة به والمتأملون بعدهم المرصدين ولا يرد ولا يرد صلى الله عليه وسلم كاتقر
اليهم من سهم المصالح وخارج لما تالة المذكورين من المخطوعة الذين يخزون اذا انشطوا فانما
يعطون من الزكاة لان الزكاة عكس المرتبة **كذلك** بالجرى في الاعطال زاد علي واحدة من غير خراج الزكاة
كذلك يتيم من سائر المراتب كنفقة وكسوة وغيرها فيستحق في الامام خاله وعدد مومنين وقدر
مومنينهم ويراعي زمن الرضى والخللا وعادة البلد كما في كفاية زكاة **والشركي** وان كان رجلا سواها
والندمة وكذا التي جيت كما هو ظاهر وكما هو كلامه لا يرد في بين تزويج المومنين واحدة لحاجة
او لغيره يتيم جلد علي ما اذا زادها الحاجة يتيم وغيره بل يطعم في ما لا ويكتف ابن الرقة انه
لا يعطى الام ولا واحدة لان غير محصورات وكما هو قول **الذري** في الظاهر انهن كاتزوجات
ان يعطى لهن وان تعددن وهو متجه ان تعددن لحاجة ولو لم جرح يتيم ونظير ان السراي
غير المستوليات كذلك **وقيل** ما تقر ما في كلامه من العطف على الغير لانه غير امة
المجاور **كذلك** الذي يجب عليه مائة صغير كان او كبير وانما كثر او قلة والحسن ويجوزهم واه
الان يتيم مع سكون لا يكون معها **وقيل** حاشية من خدمته انا ولا يمكن بواحد حجة
لغيره واهل من عطف عبيد الزينة والنجارة فحاشا لغيره الحنفية في ذكره اولى ما غيره اهل
ولولم يكن له عبيد وهو محتاج اعطى عبيدا **اما** الذي يكتفي بعبد واحد لانه فلا يعطى اكثر
منه خلافا لاولاد يعطى لحاجتهم وان كثروا اذ لا اختيار له في لزوم نفقتهم وخلاف الزوجان
لا تخصا رهن في اربع وبراعي ما لكل زمانا ومكانا ومروءة وصفها وعادة البلد في المعون
وما يعرض من غلة ورضى فيكفيها الموات ليعتبر في اليها ولا يرد احد منهم لمصلحة مرتبة انا

وان اتسع المال بل يستون كان لا يث والغبنة لا هم يعطون بسبب ترصد هم الجهاد وكلم
متصدون له ويحيط المرتزق جميع ما ذكره ان يكون اوزما ت اومر من وان قال ذلك لكن ما لم
يروي زوال لا يجر احمير من الدويان اليبلايرغب الناس عن الجهاد ويستخلون بالكلب فانهم لا ياتون
من هذه العوارض فانهم يروح زواله في اسمه كما صرح به اصله ولا شعاريه عبارة فعبارة اصله
احسن من هذه العبارة وان كانت عبارة هو احسن من حيثية اخرى واعلم بقدر حاجته
وحاجة هؤلاء الرهنة كما يعطي زوجات البيت واولاده بالاولى كل ثمان احدى المرتزقة من
زوجات واولاد بلرمه كما يتم لا يعيد حاجة لا نقض بالالموت خلافا لما يوهه كلامه كما صرح
أشهره بغيره كما يتم علي ما كان يبينهم لا ما كان باخذته كما توهه عبارة وان كان فيهم
من لا يري ان يكون من هذا التي اذا بلغ ترغيبا للهي هدين ويستعمل لاعطاء شيء اني من
زوجته واحق بالتركة في ام الولد او بنته فالك في البيان او شعثي بكس فالك الزكري
او بارث او هبة او وصية وحق في كل كسب فالك الزكري في كسبه وان لم يبلغ والتعير
بالبلوغ في عبارة غيره جري على الغالب او برغبت بعد البلوغ في الجهاد فثبت اسمه في
الديوان فان بلغ حاجته في اوزما ت استقر رقة والحق الاذري في اخذ من كلام جمع
بالاولاد الاصول وسائر الفروع ورجاء لو كان من بلرمه كما يتم كالمعبط وقد يوجه
الملاحق باننا اعلم نصح الاستقلال ويوجب ما ربه قوام ما يد فيه البرزخ وولده
الكل فيه اما حاصل من الفتي وقيل يملك هو ويصير لها من جهته ان ان يجاب بانها
وان ملكه ابتداء هو بواسطته فلم يخرج عن التبعية ويجوز في التاج مالا يتغير في التمتع
واستنبط المستقي ما ذكرنا اذا مات الغنيم والصيد او الميراث يصرق اليه زوجته
واولاده ما كان ما خذ ما يقوم بهم ترغيبا في العلم كالجهد بجامع ان كلا فرض كما في فان فضل
المال عن كفايتهم صرف الباقي يوزع بالوليفة واجاب عما قال هذا فيه تعطيل لشروط الواقع
اذا شرط مدرسا بصفة كذا بان تلك الصفة قد حصلت مدة من ايام والصرف ايم نظري في
التبعية ومدتهم مختصرة في جنب ما مضى من البطالة وفي استنباط ذلك ما ذكره هنا
وقد استه زعم التعطيل بعد موت بر من البطالة في الحياة نظرا في نظر ومن مضى
الاذري في اباؤهم ردة بان التوسع في اموال المصالح ليعوم لا يري في اموال الادقا فخصوها
واين انقضب بان العمل يحوب للنفوس لا يصد عنه شيء فيوكل الناس فيه اليه اليه واليه
مكروه للنفوس فيجاء اليه الناس له والا فحينئذ الزوج والولد قد تصد عنه وفيضه الفرق
الاول ان ولد نحو الغنيم يعطي من مال المصالح وفيضه الثاني ان لا يعطي والذي يخصص الاول
لان الغنيم كالجهد كمالا على ابن ذلك تبع كذا كيعطي ابن هذا وكما هو ان الكلام في
ولد لا يبيع لما شرة وظيفته بيه واولادها وان كان صبيها كما فعله ابن عبد السلام لمن
سئم عيش سنين وحضر من سم وقال ارجوان يكون ذلك مرغبا له في الاشتغال وكان
كذلك ولا ينفذ اشتراط بلوغ الحق لان الغنيم لا اخبار الجرد وهو لا يقبل من غير ما يبيع
وفي التدريس والاعادة تحقيق الدائرة وبان الماخذ وكذا موكول اليه ذهن السامع ومن
لقبه فهو يتوسع من العصى وغيره يحصل مقصود نحو التدريس منه ومن مات من المرتزة
بعد جمع المال وانقضا المدة الضرورية للتقوى او بعد جمعه وقيل انقضا كما كان في سنة يندى
مضت من مال جمع وهيكل الميتة الى الالة الاولى والمات في نقطة في الالة الثانية فالمراد بالخط

عدم

بلغ ما له عصب
الوسع والفاقد علي
سبح مولد علي
سبح الله
فهم فله
الزواله

المخالف

المخالف ليعم لا ليجن لا لخصاصه بالثابتين وان خيمت الاولى منها بطريق اولي **البر** لانه حلال
نفسه فينتقل اليه وارثه لا لاجرة في الاجارة ولا يستحق هذا الحق بالاعراض عنه اعادة امانات قبل
جمع المال ولو بعد انقضاء المدة فلا يجر لوارثه كما فهم قوله من مال جمع اذا نحن انما بنيت حصول
المال **وقد** الامام ندبا كما صرح به الامام كذا كلام المصنف حيث خصص الشدب بما بعد الكلام
الروضة واليسيط دال على الوجوب وصرح به المصنف واختره ولا يري بل يبيع في الغلط
والخطي **وي** كما يكسر الدال اظهر من فتي ايد فخر الاول من وضعه عن الخطاب رضي الله
عنه ويستحب ان ينصب لكل قوم عربيا يعرض عليه احوالهم ويجمعهم عند الحاجة كما ياتي
كل ذلك للتسهيل ولا يثبت فيه الا سماء الرجال الكلفين الاحرار والسليق القاد رين على الخطا
(الحا) وفيه به ولومع فهم وخوس وكلا عر في الفارس ومن لا يهي اسم من يروح زوال غرضه
وكذا كما محمد الشبان خلافا لما في المطلب **قد** في اقباض الاسم وفيه عطا **وقد** علي غيرهم
ليجود هو قريشا رواه الشافعي بلافا وان يبي شيبة باسناد صحيح ولشريحه ما يني صلي الله
عليه وسلم وسما قريشا لقريشهم وهو يجمعهم وقيل لشدتهم وهم ولد النضرين كما تروى وقيل لولد
قريش والي واختره جمع وكلاهما من اجداد ه صلي الله عليه وسلم يقدم **الزكري** منهم **كلا** قريش
الي رسول الله صلي الله عليه وسلم لفضيلة القريب اليه وهو جدي بن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك
ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان
فيقدم منهم بني هاشم جده الثاني وبني المطلب شقيقه هاشم لا صلي الله عليه وسلم من بني
هاشم وقد سوي بينهم وبين بني المطلب بقوله اما بنو هاشم وبني المطلب ففني واحد وشيكة بين
اصابعهم رواه البخاري ثم بني عبد شمس فان اخوه هاشم من لا يوين ثم بني نوفل فان اخوه من
الاب ثم بني عبد العزى بن قصي لان خديجة منهم ثم بني عبد الدار بن قصي ثم بني زهرة بن
كلاب لانهم اخواله صلي الله عليه وسلم ومنهم عبد الرحمن بن عوف وسعد بن اي وقاهم ثم بني
تيمم ثم كلاب لما كان اي بكرها يشتره رضي الله عنها منه صلي الله عليه وسلم ثم بني مخزوم بن كلاب
ثم بني عدي بن كعب ثم بني هاشم بن ميمون بن هاشم بن عبد المطلب ثم بني كعب بن كلاب
بينهم اهي ما ذكره مع كل كمن فضيلة كلام اصل الروضة تاخير بني سهم ثم عامر بن لؤي ثم بني الحارث
ابن فهر ثم يقدم جد قريش **الزكري** لانهم لا يريهم الا من الاوس والانس ثم تقدم من الاوس منهم لانهم
اخوالهم صلي الله عليه وسلم والانصار كلهم من الاوس والحزب وها ابناء حارثة بن ثعلبة بن
عمرو بن هاشم قال الزكري واقره وفيه لا سدا ما ينفذ فخط لم وذكره لا نصار من زادة
ثم **الزكري** وفيضته كلامه كقوله النسوة بين سايهم ومنهم لما جروا الذين لا قبل لهم كمن
قال الما ورد بعد الانصار ومهمهم ربيعة ثم ولدعدا ثم ولد قحطان فيرثهم على الساعة
كقريش انتهى وهو صرح في تقديم الانصار على غير قريش من العرب وان كان اقرب منهم اذ
الانصار من ولد قحطان ويداخذ قول الما فني عن الانصار يقدم جد قريش على ساي
العرب وتقدر عن السرفض جلة علي من اجد من الانصار امان هو اقرب منهم فيقدم
عليهم رده الانشاي بان المشهور والاعلاق واذا استوي اثنا في مرتبة قدم **الزكري** منها ثم ان
استويا في السن قدم **الزكري** منها **اشا** **و** **يخز** هذا ما مني عليه كما صرحه لؤي رضي الله عنه
ما في الروضة عن الما ورد وقال انه المختار عند الاستواء يقدم بالسبق اليه الاسلام ثم الذين



ثم بالنسبة للحجرات ثم بالشعاعة ثم الامام خيريين الا قول والتقدم برأيه واجتبه واستشكل
الرافعي فقلت: النسب هنا على السن عكس ما في الصلاة واجاب الاستاذ بان دعاء الاسن
اقرب الى الاجابة فقدم لذلك واعتبره الزركشي بما حمله ان المذكور ثم انما هو تقدم الاسن
غير النسب عليه وانما يتجه انكار الرافعي في فريسين اشتراك في القرب احدهما اسن والاخر
اقرب وجوابي ان التقدم هنا القرب به وبحظ فيه الارث ولهذا يفضل الذكر على الانثى
وهذا لا يختلف بشباب ولا شيخ ولا صغير ولا كبر وقت تقدم الاسن على الاقرب قطعاً بشر
بعد العرب العجم ولم يذكر ذلك جرياً على انهم كلهم في مرتبة واحدة والعقد ايضا انهم لم
يجتروا على نسب والتقدم فيهم بالاجناس كالترك والهند والبلدان فان كانت لهم سابقة
الى الاسلام ترتبوا عليها والا فبالقرب اليه والامور في السابق الى طاعة وان اجتمعوا على نسب
اعتبر فيهم قربه وبعد ذلك العرب وينبغي اعتبار الاسن بالحجرات ثم الرابي ولي الامم
كاي في العرب ونسب الامام ندبا المرتبة **عش** فاعلم ايها الضالعة احكامهم ويحرمهم عند
الحاجة للتسهيل وقد دلت الامام على ذلك فقال ونسب الامام صاحب جيش وهو نسب النقي
وكل نقيب بنسب العرقه وكل عريق بنسب اسما المخصوصين به قيد الامام صاحب الجيش
وهو يدعون النقي وكل نقيب يدعون العرقه الذي تحت رايته وكل عريق يدعون تحت رايته
فوق الامام وانما يدار رايته المرتبة **عش** مساندة او مشاهرة وغيرها عجب ما يراه
وليجعل وقت العطا معلوما لا يختلف والا فليكن يكون مرة في السنة ليلا يستعمل الاعطال
اسبوعاً وشهرين اليها وانما فصل عن حاجات المرتبة شي من الاعمال الاربعة بعد التعم
عليهم عجب حاجاتهم زوال الامام وانما **فصل** فيهم على قدميهم لانهم فلو كان الواجد
منهم نصف ولا خلت اعطاهم من الفضل بهذه النسبة **ورد** بعضهم فيهم وبعضه في شجرة
خبر من خيل وحصون وسلاح يكون عدة لهم والقرى من هذا الامام لا يبي في بيت المال شي
من البني ما وجد له مصر فانا نجد ابتداء بالجات ومجاهد على حسب رايه وقضية كلامه
كعبره مع صرف جميع الزايد بذلك وان صرف لا يختص بالرجال المتألفة لكن قال الامام الذي فهمت
من كلام الاصحاب ان يختص برجالهم حتى لا يصرف منه لغير رايه الذي لا رجل لهم كاي في اصل
الروضة ولا خلا في جوار صرف المرتبة من كفاية السنة **فصل** فيهم روي الامام في
ماله الذي في غير مصرفه ويعطي مستحقين من غيره اذا رايه للصحة فيه لا روي عليه بخلاف
الزكاة والواخرتهم عن قدر ما يلو به فان قدره بقي ديناً على بيت المال دون الامام كاي
الذين عبد السلام ولا يجوز وضع ادرهم عند صير في ذي حصون الامين اي لا في نوع
اذ لا لهم وحيث وجد جنس نحو الكسوة في المال اعطاهم والا فالتقمة نقد والدرهم والي الان علبت
المعاملين له ذهب او كفاية المال ولا يعطى خلو ساون ربح ومن سأل اثبات اجمع الجند اوجب
انما تسع المال ولو نذب الامام جعل القتال فامنعوا وهم الكفاية عدة وعدا كاهو ظاهر سقط
وزنهم ولا فلا ومن ندب منهم لفساد وتلق سلاحه عيب من السفر وبدل السلام ما لم
يغيره غلظه وما حصل من اموال او اخضا من الكفاية ربح بين التي لم يغصبها من مسلم او ديني
يقتل منها **باب** في ايراسل يحيي اوبل او يخال او رجالة في البر والسفن من ايضا ولو
بعد نهزامهم في القتال او قبل شهر السلام حين التقي الضمان غنمة ومما لا خذ منهم فقبل
بدون اسراع اذ التعجيل لا يجافي انما هو للتيسر بلطف الية والا فهو مود ومنطوقه غير مراد

اذنوا عن مال خروفا بسبب حصول خيلنا وركابنا وضرب معسكرنا بدارهم فهو في
لا غنمة مع وجود الايجاف ومما ما صلحنا عليه عند القتال كما نقد الشجائن واقره وتعم
البلقيش بان البلاد المفتوحة صلحنا عند القتال ليست غنمة فذلك المال المقاتل عليه **وجاب**
بان صلحهم على البلاد يدل على غايتهم ضحك بان الغنمة خلاف صلحهم بالمال وخصها
ما هذه كما قرنا والحرب فائمة وما خذت مسلم من دارهم اخلاسا وسوقه اولنطة على المعتد
عند الشجائن كالذين خلافا لما في الجواهر من ان لا تجس ويكون الاخذ بالاولين لان تغريبه
بنفسه بالدخول لدارهم منزل منزلة قتالهم لا ما حصله اهل الذمة بقنا اهل الحرب او غير
سرقتم منهم بل بغزوه من غير تجسس لان التجسس على المسلمين كالزنا وهذا ما اطلعت
الشجائن وغيرهم وقيد ابن الصباغ ما اذا دخلوا بغير اذن الامام والا فاهم الرعي كما دخلوا
مع المسلمين وقيد نظر والفرق واضح ولوعت مسلم وذي فني وجه تجسس نصيبها وفي وجه
نصيب المسلم فقط وفيما ياتي قريباً ان الذي لا يستحق شيان دخل بغير اذن الامام والا
استحق الرضى لا ربح السلم ولا فحش الجمع وتحت قوله ما لا اخضا من كاتري وسيا ما
ينقل في الكتاب وقوله حصل مالوا خذ من لا دخله كان غز صيان او عبيد او نحوها من
يرضون فحش ويعطون غير تجسس عجب تختم ويستمع من الرشي في الاسلام فان حصن
معهم كمال الغنمة له ويرفعهم ومن كل منهم في الحرب اسم له **واعلم** ان الغنمة لم تزل لاعد
الان وقد كانت اول الاسلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة يصنع في ما شاء وعليه
جعل اعطاه صلى الله عليه وسلم من يشهد بدلائله بعد ذلك فحش كاي لا يراى واعلموا ان
غنم من غني ثابتم **فصل** في غير محذور لا يجرى عليهم كلامه بعد واونا فصلا بعد قال الذي في السلم
وصيغ وامرأة وكا جزا وسعدا من راس المال قبل القسمة الا ان **خالف** بنسب ما يركب بها
غيره في قتال كما فرخل على القتال او بعد برعته والحرب فائمة كاي في الامم من ضيق او حصن
بان زما من صفنا اليهم ومن حصن لا تتأكل روي العرفا لكونه **سلب** من اي افاض
صغرا وكبيرهم وعبد ذكرا وانثى متخذاً ومتعدداً **اسر** بان امسك بحيث منعه الهرب
وضبطه ما اذا لم يضبطه فقتله اخر ان يشاكره في سلبه لان شره اشد فعليه ان يهزمه
ذلك القصاص بان يمتد بالقتل **فصل** في اعدائها لا يستحق السلب فذل وردت
حصنة الى الغنمة ذكره الدارمي ومن **فصل** في غنمته فغنمته وقد تسكن فون بان اغنمته
اما لو جرحه من غير اسكال ولا ضبط ولم يخذل فعد اخرا فاسلب المذقة ويقرب بينه
وبين ما من مسئلة الضبط بان كفايته شره لم يحصل الا بهما وهما لم يحصل الا بالذقة اذ
الروح ليس فيه كفاية في شره بخلاف الاسكال واعاها وقطع الطرف او يد يد او رجل او
يد او رجل دون طرف واحد ولو مع اعاها عين واحدة والحق الثاني بجعل القتلى مالوا عريبي
كاي عتق فقتله لا نه طر بروده حيث صير في مائة بنته حتى عتقها كلب **فصل** في تركي
وياسد ان الحكم كذلك لو عريبي محتونا او عبد النجاشي ومن العلة بوخذ ان الصوفا
في حال كونه **فصل** في ايراسل يحيي اوبل او يخال او رجالة في البر والسفن من ايضا ولو
بعد نهزامهم في القتال او قبل شهر السلام حين التقي الضمان غنمة ومما لا خذ منهم فقبل
بدون اسراع اذ التعجيل لا يجافي انما هو للتيسر بلطف الية والا فهو مود ومنطوقه غير مراد

يعزله قتلها لان الصورة ان فيها نفعاً فالطهارة الساعداً من جوار قتلها فيه نظر وان لم يعلم
باب في قسم الصدقات اي الزكوات على مستحقين
وذكرها هنا كما صلبت بها الشافعي والاكثر لنا سبيلها التي والغنية في كون الامام يتولاها
جهاً وتنفقة والتوحي في الروضة كثيراً ورد بها في الزكوات لتمام ما سبيلها والاصل
في الباب قوله تعالى انما الصدقات للاربعة ذوات الايتام والفقراء والمساكين والمسلمين
واي الاربعة الاخرة بني النظرية لا شاعراً بلها في الملك في الاربعة الاولى وتقييده في الخبر
حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفاً استرجع خلافة في الاولى على ما في الزكاة وهم القدر
الحرج من المال على الوجه السابق لا صافي في ثمانية الف دينار وهو المصنف الاول وعطف عليه الغنية
مع زيادة اعادة الامم المبنية للملك ليعتدوا بشترهم فيه على السور وعدم الصرف الخرم
كما في قسماً بدل من الغني ما بين معناه الاصطلاحي في هذا الباب فانما يختص في العرايا
او فرغ وتزويج ينفق عليهم **وكسب** حلال يبق به ولم يستغل بما هو امره من كاي في بان لم يكن له
شي من ذلك يقع بجوده موقفاً من كفايته مطلقاً ومليسا ومسكناً وغيرها مما لا بد له
منه على ما يلقى به ومن في نفقته من غير سارق ولا تقبيل وان ملك اكثر من نصاب كاي من قوله
صلى الله عليه وسلم لا حظ في الغني ولا في الذي قوة مكسب وقاد قوله من مال ان من يتاح له خيرة
ولا يجد الا ثلاثة فقير فان كان حياً يسأل وكان له مسكن وثوب يتجمل به وعبد يجده
وان تعدد ما يحتاجه من ذلك وحسن السبيل ان من اعطى دال السبيل بالاجرة او في المدرسة
يجز عن امر الغني عن السكن وفي الا وله نظر وكان الثاني في الا في قري في بيت من بيوت لا يستغنى
ح خلافاً لما عليه وان اعتاد ذلك وجعل في ذمال غائب بساقة القصر **قال** الفقهاء بشرط
ان لا يجد من يقرضه وهو محتاج او موحل الي حضوره او حلوله لان من دينه قدر حاله الا ان
صرفه في الدين كما افقي به البخاري ومن عليه في الامم **وقال** الزاقي لا عبرة بذلك في منع
الاستغناء كما لا عبرة به في نفقة القريب واخرج الفطرية وقد يجاب بان كلا من النفقة
والفطرية موساة وهو ليس من اهلها واخذ الزكاة اذ كان رفيع على النفس وهو قبل دفع
ما يبد في الدين ليس من اهلها فعملوا في كل حال بما يلقى به وقوله وقريب ان من التقي نفقته
من تلزم نفقته لم ينعط من سهم الخنز والمساكين لغناه **قال** المكسب كل يوم قدر كفايته
خلافاً للكنفي بنفقة مشهور والذي **في** قريبه الوسولوا متنع من الا نفاق عليه وعجز
عنه بالحق ا عطي ح التحقق فقره او مسكنه الا ان والكنفي بنفقة قريبه الاخذ من باية السهم
ان كان من اهلها حتى من تلزم نفقته لكن لا يعطيه قريبه وهو قريبه من سهم الولفة لا يسقط
النفقة عن نفسه ولان يعطيه من سهم ابن السبيل ما زاد على نفقته الواجبة بسبب حاجته
السفر فقط لان نفقته الواجبة مستحقة عليه سفره وحضره ولا يعطى زوجته سهم ابن السبيل
ان سافرت معه باذن او دونها ككفيتها بالنفقة اذ هي في قبضته او وحدها بلا ذن العسائر
تصلي على والتقدير لخاص بالسفر من سهم الفقراء خلافاً لثا شرة المجنة لغيره على الغني المارة
والساقفة لا تقدر على العود حاله فان قدر لم تحط ومتى تركت السفر وعزمت على الرجوع
اليه اعطيت من سهم ابن السبيل مائة الايات لرجوعه ولو لم تكف الزوجية بما يجب لها
كثراً او كونه او ما كثر لرفيق تحتاج اليه ويلزمها مؤنته ومروجته وقلنا لا يلزم مداوانها

قال الفقهاء فلما اخذ الزكاة **قال** الامام ويكون من سهم المساكين ونحوه لا ذري
ان التعامل اليها كالتح في العصة وان قلنا النفقة للفقير وان تعطل زوجاً حتى من سهم الفقراء
بشرطه بل **قال** الموردي يسن لها ذلك ويشترط به كون المكسب مانعاً لغيره ان يقدري
كسب حلال ولا **لا** في غير من به عرفاً بان يكون لا يماح وتقع موقفاً من كفايته ولا
ما في نفقته اي وغيرها من الاشتغال بالنفقة ومطله الحديث والنفقة والاداء بخلاف ما اذا
لم ينفق على كسب حلال كان لا يجد من يستعجله او وجده ولكن ما له حرام او قدس عليه كمن لا يلقى
به او يلقى به لكن لا يقع موقفاً من حاجته او يقع موقفاً من كسب حلال لا يستغل عنه بعلم شرعي او لم
وكان يباقي منه تحصيله والمكسب ينفق منه فيعطي ليعتدوا بشترهم فيه على السور وعدم الصرف الخرم
وكونه قريبه كفايته **وتيسر** فارقاً لا يستغل بنواقل العبادات وملازمة الخلو لان نفقة كسب
على نفسه من كونه فقيراً ومنه يوضح ان الاشتغال بعط الفقراء لا لا يستغل بالعلم الشرعي
لان قريبه كفايته اذها لم يباقي في الجواهر صرح بذلك بان لو كان المكسب بالورقة لا يمنع النفقة
من نفقته لم يجز له الاخذ انتهى **وقال** هو لا يولم منه من زيادة النفقة جازله اخذ ما اذ لم ينفق منه
ولا يباقي في حقه تحصيله ومنعه من نواقل العبادات او عكساً في يد من ستر او عوها فلا يعطى
واقفي الغزالي بان لا يربا بالبيوت الذين لم يجردوا بهم بالكلب اخذ الزكاة **وقال** هيصو لا فرق
بين من يحسن منهم لورقة وغيره ويتجه ان من احسنهم ولافت به يكملون لان تركها في حجة
مستصراً بشرة الا حيا اطلق ان احسن صفة لاقت به يكملون وان تركه ذوي المراتب لذكور انما هو
عند الاستغناء عنه بالخلا لا عند الحاجة لان تركه حشر من الحجة والروضة **قال** فلا وجه
للتفرع عنه واخذوا سلاح الناس بل اذها اذهب الروضة من اكسب بنوا الشح والخيالته
في منزله انهم **والرئيس** وهو الصنف الثاني وحاشا له ان في حقه اي ما ينفق مسداً من حاجته
بملكه او كسب حلال لا يقر عريانه من النفقة ونحوه ولكن **ما** في نفقته كسب محتاج لحشرة وعنده قفايته
لا تكفيه كفايته الا بزيادة حاله من مسكن وملبس وغيرها مما هو سواها ما يملكه من المال نصاباً ام
اخذ ام اكثر جهان لا امام ان ياخذ تركه ويدفع اليه ويذكره علم ان المسكين احسن حاله من
الغني خلافاً لمن عكس قوله تعالى اما السفينة فكانت للمساكين سمي ما كثر اذ لا مقل فيما يبد
الا انما اذا يكون ملكه مسكين فدل على ان المسكين من ملكه شيئا ونحو الهم احسن مسكينا وامني
مسكينا مع ان كان ينفق من الفقر وعداً بن الجوزي له في الموضوعات وهه وخبر الغني في وب
افضل موضوع وقد ينافر في ذلك بان شرع من قبلنا ليس يشتر ان آقا يا **جاء** بان الحالف
يرى ذلك بدليل انهم كلغوا الجواب عن استدلالنا بذلك بما لا يدفعه ولم يفسر على ذلك وبان
المراه بالسكنة في الحديث الخفية والنواضع لا ما عن فيه كما لا ينبغي في رايه الشارح الحال
في ذلك والحيرة عند الجمهور في عدم كفايته وكفايتها الغني بالمرء طالب بناء على انه يعطى كفايته
ذلك وعليه يدل قول الشيخين ان من يحل له اخذ الزكاة وكما ذكره في كبر الصوم من الفقهي
مضطر اعتبر الاكثر وكفايته المرء طالب والبخوي ستم وما جزم بالبخوي وصح ابن الصلاح
والنوري في خفا وبها الغير المشهور واستنبطه الاستنباط من كلامه من ان العبرة في عدم
كفايته بسنة انما في علي قول من قال لا يجوز في الغزالي نفقاً وانما ما يعطى كفايته سنة وعنده اعتبارها
فيما ياتي في الاثبات والكتب اذ لم ينقله النووي الا في الغزالي نفقاً وانما ما يعطى كفايته سنة وعنده اعتبارها
وقال ان الذي ظهر له من كلام الاحصاف وسنة اليه الموردي والبخوي والجرجاني واقتضاه كلام

غيره ان لو تمكنا ان قل ما يكفيه لسنه والعبر العال كماله عليه كفاية السنه والعبر العال
ولا يسلبه ما معه اسم الفخر والسكنه ومثل ذلك الماوردي بالجره لو كان معه تسعون ولا يكفيه
الاخر ما به يعطي العشرة الاخرى وانما كفته التسعون لولا نفعها من غير اكتساب فيها بسنن لا يتبع
العبر العال **قال** السكبي وكان بعض فخر الزمان يتوهم انه لا يعطي وان لا بد من هذا نصا
يوم الاعطى بصفة الفخر والسكنه فربما يعطي كفاية سنه او كفاية العبر العال على الاصح وليس
توهم وقد تحققت من كلام الاصحاب ما ذكرناه ولا يهول على ذلك بان غايه الموك والامر لا يكون
معهم كفاية العبر العال ويؤيدوا خذهم الزكاة مستبعد لاننا نقول **الكتاب** لا يعطي وهو
قادر على اكتساب بخصم الخدم او غيره ما يكفيهم لسنه ولا يخرج من السكنه الاخذ
على كسب غير ما يملكه من ارباب البيوت الذين لم يقرعوا دهم بالكتب كما ولا يملك ثياب شتا
عنتا كما صيغها وتكسب ولا يملك كتب وهو فقير او غيره مثلا حتى لا يكتسب كالودب والندرس
باجرة او القيام بغيره لان كلامهما حاجته ومن كان احتياجه الى السنه مرة بخلاف ما لا يحتاجه
في السنه على ما مر قريبا ولو كثر ما عنده نفع من كتاب يقيم له الصحه فقط وانما نست
احدا على وجه والاخرى احسن في الاصح كفاية الوجوه فان كان له كتابان من علم واحد وهداهما
والاخر جزا في السبوط ان كان غير مدرس وكان السبوط مستخلا على ما في النور في بطرس والا
يحتاجه لا يحتاجه كماله في التدرس والذي يظهر ان كان له نسخة من كتاب واحد اهداهما
الجميع ويحتاج الى التدرس والاعتماد الاخرى في البيت بقينا له لا يحتاجه لكل منهما ولو ملك كتب
في بيت يكتسب بها ويحتاج بنفسه او غيره والعالم معدوم من المبدأ وغيره ثوبا به فيها يظهر
او كتب وعطى ليعطى بها وان كان ثمرا وعطى ما يخرج من السكنه بخلاف ما يطلب للتخرج فيه كتب التوابع
المستقلة على مجرد التوابع التي فيها ذكر اسم الرجال وبيان احوال العلماء فيها بطرس وكتسب
الشعر في الشعر على نحو النور في المراءى في بطرس ثم راسيت بعضهم صرح بما ذكرته في الامورين
ومثل ما عفا ينقص خذ من كفاية فبما قد قرر وممكن فيعطي ثوبا ولا يكتفى به ونقل
الاخرى عن فتاوى ابن التبريزي ان لو نذر صوم الدهر وكان لا يمكن ان يكتسب مع الصوم
كفاية في فله الاخذ وكذا من يكتسب كفاية بكنه يحتاج للكل فله اخذ ما يكتسبه به لان من تمام كفايته
انتهى فيقول **قال** العشر والسكنه بان يعطي من تعود انها راس ما يكفيه ربحه فالباء
ويختلف ذلك باختلاف الناس والنواحي فتعطي البقي بالمؤخذة وهو من بيع البقول خمسة
درهم واكثر قلنا في وهو من بيع البقول عشرة وانما كفاية عشرين والحيات خمس والبقال
ما به وهو حوله وتضعف على بعضهم فيجعلون و هو من بيع الحبوب قبل الاخذ وتضعف
الفا والبقال والحق في الصبر في خمسة الا في الجوهر في عشرة الا في وكل ذلك على التقريب ويؤيد
ويتفق ايضا على ان لا يحد حرفة الا على ما يشترط بها وان كثرت قيمتها ومن يعرف حرفا
يعطي بالحرفه التي تكفيه على الاصح ومن لا يحسن حرفة ولا تجارة يعطي كفاية العبر العال كارجح
النووي خلافا لما في الفاي وبعدها لافقي من ان يعطي كفاية سنه فيستريح له عفا ويكتفي غلته ويتعطي
في المال او يحطه ليشترطه وان وثق منه بذلك فيما يظهر ولو اقل ما اعطيه من المال تعدا في
يعطي به وان لم يثبت وان تاب او لا يعطى اصلا بالنظر فيه مما في التوقييل يعطي مطلقا ما يغلب
على النظر اقله لانه اذا جعل تحت يد نفعه يتفق عليه منه فاما بعد **قوله** في العبر والعبر
في دعوى الفخر والسكنه او العجز عن اكتساب **لا في دعوى** لئلا عرف لاحدها وان لا يكفيه

في كسب السكبي

المطلحة

بل يكفل البينة لسهولة ولان الاصل بقاؤه **قال** في اصل الروضة ولم يفرق بين دعواه
التلف بسبب ظاهرها كالحريق او خفي كالسرقة كما في الودجة وغيرها **قال** السكبي
والظاهر التعريف كالودجة وقرينة بين الروضة بان الاصل في عدم الضمان وهنا عدم الاستحقاق
وقوله لا يثقل من زيارته ولا يثقل **قال** ونحوه من تلمذه مؤنث لان الاصل عدمه بل يكفل
البينة لسهولة ومثله في هذا كما يعلم ما في العاقل والمكاتب والاعوان با انواعه وغيره
الصف الاول من المولفة فيكون بينة بذكر والزيادة هنا وفيما ياتي اخبار عدلين او عدل وامر
بصفاته الشهود ولو لا تأمن ودعوى وانها د ويحق عنها الاستحقاق وهي اشترط لئلا يثبت
الناس حصولها العلم او غلبة الظن بل قضيه كلام اصل الروضة ان يثقل احدا وواحد وان المراد
بالعلم في قوام اعطاء من علم استحقاقا ما كان او غيره فلب السحق او لا ما يثبت غلبة الظن
وهو ظاهر ما ياتي من بنا الزكاة على المسألة والرفق **والجواب** على من ادعي نفلا ومسكة او
عجزا في كسب لا وجوب ولا ندخل في المبدأ ويؤيدوا انهم كان شهد حاله بعدم عجزه لان الزكاة
مبنية على المسألة والرفق ولا تدعي عليه وسلم اعطى من سأل منها بغير تخلف **والجواب**
وهو الصف الثالث والذي يستحقه **قوله** في العلة فقط فان شاء الامام بعنه لا شرط في اعطائه
اباه وان شاء ساء له اجارة او جعلا لئلا دام من الزكاة او ما يستحق ذلك بالعدل فلو اداها المالك
بنتفسه او جعلا الى الامام او نائبه فلا شيء له ولو استأجره الامام بكثر من اجرة مثله بطلت الاجارة
واذا لم يضمن سهمه على اجرة يرجع الا صنف وفيه نقص سهمه على كل شيء من الزكاة وان
راي ان يجعل اجرة من بيت المال اجارة او جعلا جاز وبطل سهمه وقيل الاخرى عن العاقل
واقره انه لا يجوز ان يعطى الا اذا فقد منصرف وقضيت ان لو عمل منبره لم يستحق شيئا في القاعة
وهو ما جزم به ابن الروضة وهو محتمل وقيل السكبي هذا مضمون لمن على العزيمة يرد بهم
لو اوعوا ذلك لا عطوه سهمه وان زاد على اجرة وتسعوا اسقط سهمه وجعل اجرة من بيت
المال فله كلامه على ما جزم به ابن الروضة ولو كان ما جزمه لا يزيد على اجرة عمله صرفا لم يجزعه
على ما عتبه بعضهم خذنا من الاصح ان من دل على قلته يرضى منها فلم يوجد فيها غيرها اعطى
وهو محتمل وتحتل الفرق بانها في حكم السلب فجازها وهذا لا يتصور في اجرة احد من بيت
الاضاف الموجودين **قوله** في فقه لم يركه اخرى في العمل **قوله** وهو الذي يبعث الامام
لاخذ الزكوات ويعتد واجب وشرط ما تضمنه قوله **قوله** في باب الزكاة في ما هو في اليد منها
ليعلم ما يخذ ومن يدفع اليه **قوله** في العمل خلافا لما يوجبهم كلام اصله بان يكون مسلما كلفا
عدلا حراد كماله سبيعا بصير مستغنى لا بد نوع ولاية وتصرفه مال الغير وحصل ذلك في غير
الرسول لبعض معن اما هو فلا يعتبر فيه من ذلك الا التكلف والعدالة وكذا الاسلام كما اخبر
في الجوع واعته السكبي وغيره وكما هر ذلك انه يجوز كون امرأة وهو حقه وعليه عمل اطلاق **قوله**
جواز استئجاره **قال** مع كذا هنر ومثله اعوان العامل من كتابه وحسابه ومستوفيه ذكره الماوردي
بشرط العامل ايضا كما يعرف مما ياتي ان لا يكون ما شيا ولا مالا ولا مولا لها ولا مؤنثا **قوله**
يجوز تفويض العمل لغيرها شيا ان يرضى من سهم المصالح والسكبي والاخذ والخمسة ما لم يبدل
الاخذ وحده ويجوز كتمان عن ان يرضى الاخذ فان كان في جابر في الخمسة وجب كتمانهم وبطل
ان للعبارة باعقا دة ونا اعتقا دلعيه وكلامهم في الزكاة دال على ذلك ولو اخذها ولو كرها
اجزأت وان لم يوصلها لستحق ان لا يملكها الامام **قوله** يكتب ما يوزن ويدفع وقاسم

بل يكتف

دفعہ ۱۰۰

2

رَقِ

فكلما يحول على هذه الصورة دون الصورة الاولى لا حال كون تلك **قيل** **عقبت** فلا يعينه سوا
التقدم بلفظ باقية كما يتبادر الى غير التفرع على ملكه مع جملة المقصود ومن ثم كان له
ان يتفرع ليس **ويؤيد** ما عليه **تقدم** لولا ان كان يتفرع ما اخذ **ويؤيد** ما عليه من كسبه
مع كارهه في الروضة نقلنا عن صاحب الشامل خلافا للرافعي **واجيب** بان ما قاله الرافعي
صريح لا عام وهو لا ينافي ما في الشامل لان مفهوم كلام الامام لا يجوز له ان يعطي **الجميع** كسبه
ثم يتفرع ما صرف اليه وكلام الشامل انما هو **جاء** اذا اراد ان يتفرع ما صرف اليه قبل ان يودي شيئا
فلا ينافي بينهما وهذا وجه ما ذكره بعضهم من ان الشامل لا يحول على ما اذا كان يتوقع كسبه يعني
عليه ولا يودي على ما اذا كان عنده كسبه حاصلا لا يتفرع به جواز الانفاق حيث كان عنده ذلك
وان لم يوده وفيه نظر لا يخفى لا يتفرع قبل ان يدين فنتسب في ائمة اعلانه من الزكاة وصورة الاول
ليوافق ما مر من ان شرط اطلاق **اليعز** ان يكون بيده قدر ما يحتاجه للنفقة وهو يتفرع يحصل
به العتق لو اداه **وتجوز** للشارع الانفاق والاداء من كسبه وفارق الكاتب بان يجرى عليه ومكسبه
ضيق فخصه بصره **وتجوز** كسبه يعلم ما في جزم الشارع بان له ان يتفرع ما اخذ **ويؤيد** ما
التجوز من كسبه ولا يجوز ان يعطي مكانه من زكاة لعود النافذة اليه وليقار على ملكه **وتجوز** فارق
الشارع فان لرب الدين ان يعطيه من زكاته ولو كان كسبه اشد خروجه الى فقير او اقربى الكاتب
يخوض وعق علي من سهم الثامن لان سهم الزكاة لا يخرج ليس منهم والشارع كالكاتب **يؤيد** استيراد
المال منه اذا برى وان حدث عليه بعد البرة من آخر على لا وجه لا نهض انك لتتلف له قبل غريمه بخلاف
ما لو ادى من طرفه لان دينه لم يسقط وانما صار آخر كالحالة وفيه ان لو ائتمروا وتلف قبل البرة لم يخرج
او بعد ما خرج وفيه ان له ان يتفرع **وتجوز** وهو المصنف السادس ما في وهو انواع الاولين
ادان اصله ان استغفلت التاجر المال فادلت له ولا ودعت الاول في اية استند له
لا يملك بين قبيلتين او شخصين تنازع في قبيل او جنة على ما دون النفس او في مال اتلف ولم
يخرج ما على ذلك وخيف من وقوع فتنة بينهما فقبل الدية او الارش او القيمة سكتا للفتنة **ويجوز** من سهم
الغارمين ما استدان ذلك **وان عتق** بشد او عروضا او عتق زكاة بلا خلا في هذا الاخر فان الفتنة
لحالة ما يجوز له في دفعه ذلك لعدم الاثر ولا نالوا عتق **الفتنة** فتبطلت الرغبة في هذه الكرامة وخرج
بالاداء ما لو عطي ما تجل في ذلك من مال له استدان ما لا يعطاه اما اذا عرف القاتل مثلا فلا يعطي
مع الغنائم ان كان هناك حكم او غيره يسكن الفتنة ههنا في اصل الروضة لكن نظيره في **ويجوز** ان
ضعيف لا لا لضعفها وعدم ابي فاعطى مع (التي مطلقا) وان كان ثم من يسكن الفتنة غيره والسوق
لغير ضيف وجاء مسند وقطرية وهذا سيرد عوهمان المصنف العاشر بعد عن النقد
فقط كما قاله جمع متقدمون وجري عليه المصنف في رد ضيفه كمال السرخسي هو ان استدان
لصغير نفسه ونقله لاداء من سهم فتنة كلام اكثر من غيره وجزبه بعض مختصري الروضة كما
الا نوارا وادان لتفسير لطاعة ارباب وكذا في ادان **اي** بمصيبة كل من حو او سرقه فحق
بان كان يقتصر مع عدم رجاؤه وان لم يكن جهة فله فلا يملك ما مر في النجاشي انه غير تملك بل ان
يحول على غيره هذه **الادان** بان صرفه في حياج او كسبه في مصيبة ان عرف قصد الادان
او لا لكان لا يصدق فيه وان لا ثم وفعله ولكن ما من من يعطي في هذه الاحوال كمالا لاساخر
لعمية اذا تاب فان يعطي من سهم ابن السبيل ولا يقتصر مضي مدة يستأجره في حق نظيره حاله
بل حيث غلب على الظن صدق فيه توبته اعطى كما قاله الرواية وارتضاء في اصل الروضة ونحو

بالجمع

في مجموع هذا بالنسبة اليها ما بالنسبة له فالما راعى صدق فيه توبته لا غير **قيل** لا يعطي وان
تاب واقتضاء كلام الما راعى فكل منفرعة لخلق في حقه لا خلاف ان لا خلاف فيه وانما يعطي من
ادان لنفسه باقتضاء المذكور **ان** **اعتق** بان يجوز عن وكافة الدين وان كان كسوبا وانما يعطي
الكسوب بالاختلاف بعد عتقه على حجة حاله لا بالكسب بخلاف هذا ثم ان لم يكن مع عتقه اعطى الكسب
ولا فان كان بحيث لو قضي دينه ما معه نسك ترك له ما معه ما يكتبه واعطى ما يقضي به باقي دينه
فان استنى ذلك لم يعط له باخذ حاجته اليها باعتبار عتقه كالكاتب وابن السبيل بخلاف الغارم لا مطلق
فان باخذ حاجتها اليه كما مر **قيل** الدين لعدم حاجته اليه قبل الحل ولا فاعطى كلام اصل الروضة
ان الغارم لا مطلق لا يشترط فيه الحل ولا كرامة هنا قد يبيع اليه حيث خصص هذا القسم بعد ان
ذكر القسم الاول واما بعدة كل فتنة كلام جمع (الشارع) فله ايضا وهو الوجه لعدم حاجته اليه الا ان
عطايا مع الغنائم لا يحتاج اليها ليرغب الناس عن ذلك كما مر وقوله وحل من زكاة **وتجوز**
بدن ههنا هو النوع الثالث فلا يعطي الا ان اعسر وكان العتق حلالا وكان ههنا اعسر وموسر
لا يرجع هو عليه كان ضمنه بخلافه خلافا لما اقتضاء كلام الما راعى في الاخر والصرف الى الاصيل
المعسر ولا ان الضامن فرعه لان كان ضامنا **وتجوز** ما عليه **تجوز** ما يرجع عليه اداؤه عنه
كونه ان له فلا يعطي الا اذا خرج رجع وقضية كلامه ان الواسل للتميز يوسر لا يعطي مطلقا
وان لم يرجع وهوما اقتضاء كلام الراعي **قيل** ويدل له قيام الواسل لموسر معسر اعطى
الاصيل دون الضامن ولا دلالة فيه فان اعطى المعسر ما من التفرع الضامن ضامن
النافذة اليه ايضا ولا ذلك في ذلك فان منح اعطى الضامن بل لا بد من موجب لتفريجه بها وانما قد
قوله فيما مر كرامة ما صرح باصله هنا من ان الغارم يعطي قدر دينه او بشرط الذي قدمته
وشروط اعطى بها الدين كما يعلم من مر فان قضى دينه او سلم دين غيره بشد من ماله يسحق
شبا **تجوز** قضاء بقرض اسحق كالمرومات يسحق شيئا ايضا وان لم يخلو فاق **تجوز**
ان حين الزكاة بالبدل قضى دينه من كرامة شيئا لا يستحقه قبله من ماله حاشا **وتجوز**
فارق نظيره في الكتاب والغازي وابن السبيل حيث ينقطع حقهم **تجوز** دفع لم يورث
بشرط ان يبرهاه عن دينه لم يجز ولا يبيع فقتا الدين بان نوبت ذلك بالشرط جان وضع وكذا
ان وعده الدين بالشرط ولا يلزمه الوفاء بالوعد **قيل** (الشارع) فيها العتق وقضية ما مر من
تعين صرف ما دفع اليه الغارم في الدين انما لم يكن عليه دين لغيره لا يجوز له دفع اليه ويكون
كالموشره عليه او يحل ما قالوه على ما ادلهما من غير سهم الغارمين انهم يتبردون النقول
كما قد مر انه لا يتعين على الغارم ذلك فان دفع قوله وقضية اليه اخرة وعطى التزلة فتجوز صرف
اليه عن جهة اخرى لا يقتضي امتناع اعطائه له عن جهة معايرة تلك الجهة **ويؤيد** ذلك انهم لم يكتفوا
في تحليل منح اعطى الزكاة كما تبين بعد ازالة اليه فقط بل قالوا مع ملكه ولو قال
لديته افض ديني وارده كزكاة فاعطاه برى من الدين ولا يلزمه اعطاه ولو قال
لغيره ودع تحت يده انك لتفسد خير محسب ولا ذكر في الثاني **تجوز** ابل لا تملك وانما منه
مفاد ابدال وهو متجوز في الزكاة ذكره الرافعي عن صاحب التقريب وطريق الاجزاء فان يقضي
الدين لم يرد اليه ان غاير **تجوز** اي هو المصنف السابع وابدل منه قوله **قيل** **تجوز** بالجماد
بان لم يكن له رزق في الغني ويشترط ايضا كونه ذكر فخره من امولة وكذا قوله فيما يظهر الحق في
الزكاة وان كان يرجع له كما مر لسبولة من الروضة وكذا قوله **تجوز** فاعطاه فان من شأن الناس

انهم

ان في الزكاة انما هي من ثمن البضائع والاربعون
الزكاة من ثمن البضائع والاربعون
ان في الزكاة انما هي من ثمن البضائع والاربعون
الزكاة من ثمن البضائع والاربعون

في الآيات والحق عليه فيها ولا يعد بعد ذلك اولى من عدد **تسعة** قد يكون العمل واحدا
اذا حصل به العرف كما في واذا هن في المالك بنفسه سقط سهم العمل كالوجه الرابع
الاموال في حكم المالك لا الامام ولا يسقط سهم المالك كاية الروضة وان المال الذي في الزكوة
في وجهه اما اذا كان المالك لا يستحق اياه كونه محصورين ولم يزدوا على ثلاثة من كل
صنف اوزادوا عليه وفيهم المال فان لم يزدوا الاستحقاق ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة
والانصاف بين الامام والمالك فيها ذكر من زادته واعتبر لاكثر بثلاثة ولو لم يكونوا بالبلد
وقت الوجوب لولا لصف غير محصور وقت وجوب فان كان كل صنف اوجع الاصفاء
وقت الوجوب محصور في غلة فان كانا سقطوا في احدى وماعين المحصورين في الثانية من
وقت الوجوب فلا يصحده وقت غيبا وغيبا وموت احدهم بل حقه باق بحاله فيدفع نصيب
البلد لوارثه وان كان هو الذي كان اقتصاه كمالهم وعليه يسقط عنه لنية لسقوط الوقف لانه
لا بد من نفسه لنفسه ولا يشترط ان يمتد عليهم ولا غيب عنهم وقت الوجوب فانما هو كلام
هنا ثم هي زادوا على الثلاثة كما في غير محصورين وان وفيهم المال وهو كذلك خلافا لما هو عليه
الاستثنائي والآخر فضاءه (اشارة) وغيره عليه فلا يملكه الا بالقبلة الا ان العمل فانه على العمل
ولا ياتي هذا ما مر من وجوب الاستحقاق لانه لا يلزم من وجوب المالك اذا لم يزل على السهولة
عادة وهي موجودة وهذا على التخييل لا بالثلاثة لانها ما بعد في عليه المحج في الآية كما مر وقت
بعض المتأخرين في انهم يملكون ذلك على قدر رسم او قسما ما جازهم والذي في الجمل في كلامهم
الاكتفاء باقل من قوله انما هو حيث لا يملك لان المورث ليس من المالكين خلافا وهذا لا يردح الاكتفاء
فتعين كون المالك محجبا والمالك الاكتفاء ايضا باقل من قوله **لا يردح** وهو سوا المالك لانه لا يمتنع
ان لا يلزم عليه التثنية في الاجاد او اعطى اثنين من صنف والثالث موجود وجب عليه الاقل
المذكور **فرد** له من مال لا يزيد منه لولا عطاء له لانه قد خرج عن الوحدة فهو القدر الذي فرط فيه
وقيل يبرم له الثلث ولو اعطى واحدا ولا ثلثان موجودان غيرهما اقل ما يعطى ثلثا اما اذا
لم يكن ثلث موجودا فيعمل لكل لاثنين ان احتاجوا ولا يتقل باكثر من سهمه الى غيرهما لا يقتصر
الاقتضا فيهما فان لم يحتاجه رده على الاثنين احتاجوا ولا يتقل باكثر من سهمه الى غيرهما لا يقتصر
منع على صنف وان كانا فالعرق المالك او اجازة بعضهم استدلالهم ولا مقتضا العطف
التثنية الا ان العمل فلا يزل على اجزائه والافاضل نصيبه عن كفايته كما مر فيها قاله الماوردي
فلو اخل الامام بصنف اثنين من حال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة وان اخل به
المالك اثنين من حال نفسه **وتجزأ** على **الاول** اذا حصلت الكفاية به بل اذا استغنى عن الواحد
سقط سهم العمل كما مر في **تجزأ** اي منقوله العمل من زكاة المال والفقير من المحل
الذي وجب فيه اليه غيره اذا مر به الامام او ذن له في الاخذ وان التفرقة لوجوب النقل عليه
ح الى الامام ليضع في حيث شاء اما اذا كان له في الاخذ والتفرقة فلا يجوز له النقل كما اقتضاه كلامهم
خلافا لما هو عليه كلام الساجد **وعلم** من كلام المصنف ان الامام النقل مطلقا من باب اولى
النقل **ما** كذا فلا يجوز له الاخذ وان قريت المسافة قبل **فرد** كذا من الاضفاء بان وجدوا
او بعضهم احتاجوا لرد انما في علمه لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لحاذنوخ من اغنيائهم
وتزعم علي فقلهم ولا نقلا يوحى صنف البلد بعد امتداد اهلهم اليه فن غرم نقل

عن **مسحوق** لها متعلق بنقل المذكور والمقدس بعد الامور **توضيح** في اذ العبرة في نقل
الزكاة المالية بمعنى المال حال الوجوب اعتبارا بسبب الوجوب فيصرف **الغنى** لسخني
بلد المارفين التي حصل منها العشى وزكاة المقدس والوارث والجار الى مسكني البلد الذي
ثم فيه حولا فان وجبت والمال بادية لا مسكني في نقل الى مسكني اقرب بلد اليه ولملك
غنى بلدين والواجب في شاة اخرجها باحد البلدين حراما من التخصيص واشتاتان اخرج
كلما في بلدها لا تنقل التخصيص واهل الخيام لا تنقلون دليما ان لم يكن فيهم مسكني بنقل
واجب اليه اقرب بلد اليهم واستغن ون بموضع وان كانوا يتنجسون عند ان يتجزأ بعضهم
من بعض جاز الصنف لمن علي دون مسافة القصص من محل الوجوب كما في وان تجزوا في قوله
كثير فيجزع النقل على وجوب مسكني في كماله كلامه او موجود بموضع شخص **مؤيد**
توضيح في اذ العبرة في زكاة القطر بالمحل الذي فيه الموردي عنه حال الوجوب وان
كان الموردي في غيره فلا يوردي قطرة خوض وجنر وعيلة الا في بلدها خلافا لما اقتضاه كلام
الحا وبما اذا لم يوجد المستحقون او بعضهم بموضع المال والموردي عنه فينقل الى اقرب بلد
المسكن مرتفعه وموت النقل على المالك وتجزي نقل العامل بشرط السابق ولو اهل المحل
الا تعد من موضع المال والموردي عنه القطرة عساسة قصر كاش وان كان هناك اقرب فيه
مستحقون **ولي** مسافة قشر كاش في جاز **توضيح** بخلاف المالك فان حيث جاز له النقل
لغنى جميع المستحقين واستغنائهم عن حصة من فقد عليهم وجب عليه في البلدان الاقتصار
عليه اقدر ببلد اليه بل الزكاة فانما وزلا اقرب اليه بعد منه فهو كالمورث اليه لا يتبدل
يجوز ولا يجزي وما اوجهه جازة من انه بعد فقد كل محج في نقل المالك اليه الا بعد ولوح جاز
اقرب ومن ان نقل فقد كل ما يمتنع النقل اليه الا بعد ذلك الاقرب غير صحيح كما علمنا
وقد تمتع الفقي تاليف المصنف لبعض ذلك فاصحبه عند من مسكني والى الا بعد وزاية
او بعده اليه الا بعد قوله امتلت اي بعد فذلك في القري والحمام فيقول نقل المالك اليه الا بعد
وتجزأ اي يجب اليه اقرب وجب عليه في القيام بالنقل من موضع الى اخره ايا النقل
الي البلد الا قرب ايضا كما مر خلافا للقيام غير المتفكر بان كانا مستحقين بموضع وقد ينجون
عنه ويجوز ان اليه فانهم لا يتصلوا بانام يتجزأ بعضهم من بعض في المحل والموردي والمال جاز
الصنف لمن علي دون مسافة القصص من موضع الوجوب كونه في حكم الحاضر والظاهر من كلامهم
مهم اولى لشفة جوارره وان لم يتصلوا بان يتجزأ بان ذكر فالحال كما تقر في جزم النقل عنها
مع وجود مسكني في كمالهم **وتجزأ** نقل **تجزأ** لغير الفقير **وكذا** **وتجزأ** كذا من حالها وتجزي
اذ لا يردح امتدادها الى الزكاة وخالفوا البلقي في الوصية محتجا بالنص وكلام الاكثرين
ومثل هذه المذكورات الا وقفا على صنف **تجزأ** من عين الموهبي وانما في والواقف بل يجب
وتجزأ بالهبة قبل والجهة الامام او اليه بنوع الزكاة وانما لتبني عن تجزأ والبركة
واجدها لو شردت او وصلت ولا يصح من ان يرضى عنه غنوة في ارسوله اسم صلي الله عليه
وسلم بعد اذ من اني طاعة لجنك فواضنته وبيده المسم باسم الصدقة وبقي ما غيرها
اما تجزأ الزكاة والنج من سائر الجوزات فوجهها في كذا في الجلي والمغال والجوز الفيلة
وكذا الوسم على موضع طاهر الناس صلب خفيف الشعر وهو في اذن النعم وانما تجزأ
اولي ويجزم في الوجه لاصح من لعن فاعلم ويتاقت في المسم فاعلاه الخيلة ثم يلفح للابل ثم

على اقرب

المال في المال الباطل انتهى وعليه فينبغي ان يستغنى منها طارها لا تقتدره نظير ما مر
كونها **معتقة** اي فيه لا سيما عشرة الا واخر اولي في هذا فصل مما في ما لا ياتي له عليه
وسم كانا جود ما يكون في ربحان ولانه فضل الشهور وتلك ايضا في سائر الاوقات واما ان الفائدة
كحشر في الحجة واليوم وكلمة والدينه وبيت المقدس وبيت المقدس من اراد التصديق
في المعقولة يسكن تاجرته لفضل بل ان التصديق فيه افضل منه في غيره فاما في الاخرى وتبعه
الزركشي مع نقله من الحلي ما يصح بخلافه وتتأكد ايضا عند المهاراة في خروج لان ربحا في
وعند غوا المربى والكسوف والسفر وتتأكد ايضا التوسعة على الجاهل والا حسان الى الاوقات
والجيران في رمضان ويوم عاشوراء **ومسؤول** اي في منه لا جني ما جني ان العدة على السكين
عدة وعدي ذوق الرمح ثنتان عدة ومدة وجمع ايضا منافع العروق تقي مصارح السوء
وصدة السرطاني غصب الرب وصلة الرمح تنبذ في العداوي بان يبارك له فيه فيسبر له من
الجل في الدة القليلة مالم يسر لغيره في الدة الطويلة اوفي زيادة حقيقة بالنسبة تتوقف
علي هذا الشرط في اللوح المحفوظ وان كانت ليست زيادة بالنسبة لما في ام الكتاب وهي علمه
القديم الذي ينفذ السديد والتعظيم والا فضل تقدم الا قرب فالا قرب من الحرام وان
لزم تخلفهم ومضاه الزوج والزوجة في الاقرب فالا قرب رجاء واقفي الحاصل بان الرمح من
جهة الاب والام سوا في رضا عما في مصاهرة ثم ولدت من الما نين ثم من الجانب ثم جوار ولاخذ
من الاقارب عداوة افضل لما فيه من التلف وكسر النفس ومنه يؤخذ ان الاشد عداوة من
الاجانب اولي وصرفه الى **جار** اجني افي منه الى بعد ولو كان قريبا لكن بشرط ان يكون داره
يحل لا يجوز نقل زكاة التصديق اليه والا قدمه في الجار اجني وان بعدت داره واهل
البر والنجاة جون اولي من غيرهم وان اخصوا مقرب وعوه وتكره الصدقة بردي
وجد غيره وما فيه ضيعة ولا نفع من التصديق بالقليل **ويحذف** على الصدقة بالمال لغيره
الفضل فيما يظهر وبذلك يجمع الاحاديث المتعارضة الظواهر ويكره ان يتكلم في صدقة
وزكاته وكفارتين اذ كان من غيره ولا يبارت والبن حرام محيط الاجر ومنه ان يذكوها
لمن لا يعت الاخذ اطاعة عليا وتحل لذي وبه الغرض والا غنيا والكفار والحر بين خلافا
لبعضهم وان ارتضا في الغادم ويكسوه لغني بالاكسب الترخي ليا واخذها بلا تعرض
خلافا للسنة كالقتضاه كلام الروضة لا مكره خلافا لاسنوي **نعم** حران سال والطرف العاقل
حرم عليه الاخذ وعليه جواز الذي مات من اهل الصفة وتكره ان ياتر في حال صلي الله
عليه وسلم كتمان من نار والذي يظهر ضبط الغني ما بين معه كفاية يومه وليست فاضلا عامر
في الفطرة اخذها ما في ثمر رايته في الاحيا ضبطه به بما يوافق ما ذكرته فقال بان يصح ما ياكل
ومن يكافئ يومهم وليتهم وسنهم من الناس وما جتا جون اليه بعد يومه وليست ينظر
فان كان السوال متيسرا عند نقاد ذلك لم يجز الا جازله ان يطلب ما يحتاج اليه لسنن انهي
قال **الاذري** في ينبغي جواز طلب ما يحتاج اليه الي وقت يعلم باعادة في تيسر السوال
والاستغناء به ولا يتجاوز والدفع لغير الحاجة وان لم يسأل ما مكرهه او حرام انهي وقيل
على السوال الغني مع **الكل** اهتة **قال** النووي بشرط ان لا يذله نفسه وان لا يبيع وان لا يبيعه
السوال والا حرام اتقا **واقي** بن الصلاح بحر منه مع ذلك وان احتاج **قال** الامام هو

ابن

هذا هو الذي
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

لمع ما له على
الوسع والاداء على
فوق على سعة نصف
فوق على سعة نصف
على السوال
ابن

الاموال

المال في المال الباطل انتهى وعليه فينبغي ان يستغنى منها طارها لا تقتدره نظير ما مر
كونها **معتقة** اي فيه لا سيما عشرة الا واخر اولي في هذا فصل مما في ما لا ياتي له عليه
وسم كانا جود ما يكون في ربحان ولانه فضل الشهور وتلك ايضا في سائر الاوقات واما ان الفائدة
كحشر في الحجة واليوم وكلمة والدينه وبيت المقدس وبيت المقدس من اراد التصديق
في المعقولة يسكن تاجرته لفضل بل ان التصديق فيه افضل منه في غيره فاما في الاخرى وتبعه
الزركشي مع نقله من الحلي ما يصح بخلافه وتتأكد ايضا عند المهاراة في خروج لان ربحا في
وعند غوا المربى والكسوف والسفر وتتأكد ايضا التوسعة على الجاهل والا حسان الى الاوقات
والجيران في رمضان ويوم عاشوراء **ومسؤول** اي في منه لا جني ما جني ان العدة على السكين
عدة وعدي ذوق الرمح ثنتان عدة ومدة وجمع ايضا منافع العروق تقي مصارح السوء
وصدة السرطاني غصب الرب وصلة الرمح تنبذ في العداوي بان يبارك له فيه فيسبر له من
الجل في الدة القليلة مالم يسر لغيره في الدة الطويلة اوفي زيادة حقيقة بالنسبة تتوقف
علي هذا الشرط في اللوح المحفوظ وان كانت ليست زيادة بالنسبة لما في ام الكتاب وهي علمه
القديم الذي ينفذ السديد والتعظيم والا فضل تقدم الا قرب فالا قرب من الحرام وان
لزم تخلفهم ومضاه الزوج والزوجة في الاقرب فالا قرب رجاء واقفي الحاصل بان الرمح من
جهة الاب والام سوا في رضا عما في مصاهرة ثم ولدت من الما نين ثم من الجانب ثم جوار ولاخذ
من الاقارب عداوة افضل لما فيه من التلف وكسر النفس ومنه يؤخذ ان الاشد عداوة من
الاجانب اولي وصرفه الى **جار** اجني افي منه الى بعد ولو كان قريبا لكن بشرط ان يكون داره
يحل لا يجوز نقل زكاة التصديق اليه والا قدمه في الجار اجني وان بعدت داره واهل
البر والنجاة جون اولي من غيرهم وان اخصوا مقرب وعوه وتكره الصدقة بردي
وجد غيره وما فيه ضيعة ولا نفع من التصديق بالقليل **ويحذف** على الصدقة بالمال لغيره
الفضل فيما يظهر وبذلك يجمع الاحاديث المتعارضة الظواهر ويكره ان يتكلم في صدقة
وزكاته وكفارتين اذ كان من غيره ولا يبارت والبن حرام محيط الاجر ومنه ان يذكوها
لمن لا يعت الاخذ اطاعة عليا وتحل لذي وبه الغرض والا غنيا والكفار والحر بين خلافا
لبعضهم وان ارتضا في الغادم ويكسوه لغني بالاكسب الترخي ليا واخذها بلا تعرض
خلافا للسنة كالقتضاه كلام الروضة لا مكره خلافا لاسنوي **نعم** حران سال والطرف العاقل
حرم عليه الاخذ وعليه جواز الذي مات من اهل الصفة وتكره ان ياتر في حال صلي الله
عليه وسلم كتمان من نار والذي يظهر ضبط الغني ما بين معه كفاية يومه وليست فاضلا عامر
في الفطرة اخذها ما في ثمر رايته في الاحيا ضبطه به بما يوافق ما ذكرته فقال بان يصح ما ياكل
ومن يكافئ يومهم وليتهم وسنهم من الناس وما جتا جون اليه بعد يومه وليست ينظر
فان كان السوال متيسرا عند نقاد ذلك لم يجز الا جازله ان يطلب ما يحتاج اليه لسنن انهي
قال **الاذري** في ينبغي جواز طلب ما يحتاج اليه الي وقت يعلم باعادة في تيسر السوال
والاستغناء به ولا يتجاوز والدفع لغير الحاجة وان لم يسأل ما مكرهه او حرام انهي وقيل
على السوال الغني مع **الكل** اهتة **قال** النووي بشرط ان لا يذله نفسه وان لا يبيع وان لا يبيعه
السوال والا حرام اتقا **واقي** بن الصلاح بحر منه مع ذلك وان احتاج **قال** الامام هو

هذا هو الذي
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

امام علی بن ابی طالب علیه السلام
 بعد از آن متغیر فیروز العلم و
 حکیمان فی علم طب باقی می ماند
 نفقه علم از فیض انعام نفیسه
 منفذ علم ۲۳ ع ۲۴

حفظ حرم الصدقة لم يحكمه المقصد قدير

کد

كرد السايك فان انتم التبرع كبرية انتهى لمخلصا وانما فيه حرية اريد في مضطرب السؤل
حاله ولا بعد ان يكون التبرع كبرية فوجب بل يسبق ان يحذر اريد في هذه الحالة كبرية مطلقا
قال الامام الغزالي في الحزمة والكبرية فوجب ان يكون الا اذ في وانما العبد في حصة كبرية
فاما اهل العلم في وجهه الصغرى بعد ان بارها وضعة في وجه الحاضنة وانما وجهه الصغرى
من مبدء وانما يسي عند ذلك زكاة عبادة وانما لا يطعم في ذلك عاونة فان قاله ساله ان ورد
فيه لا يتنقص اهل الصدقة وان يتصدق في غيره اذ ليس جديلا فهو ليس من الصدقة في
باري ومثل ما اعتمد من الصدقة في الفلوس و ان الفضل وانما في بواقي المنفعة شي وان
القول في الصدقة عليه وسلم لا في في ظل عند قننه فيحصل بين الناس او ان في كبرية الناس
باب
في الحكم وعنه والحق عند تبين احواله في لفظ في في قوله ان لا يطاع شرعا
والناسد وعنه كما قاله في امره وجهه في الصدقة جارية في قوله ان لا يطاع شرعا
الفرق والسنن وعليه الاستعمال في شرعا في الصدقة متعينة للتأدير عند الاطلاق وانما
في قوله ان لا يطاع شرعا في منع وجوه في الصدقة في حصة في صدقة عليه وقبله
والحق في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
انما في شئنا وحرمانا في الصدقة والصلوة وحده قاله في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله
واخرج اللفظ الذي في حصة بالبدن ومن اللذة وهذه هي التي في قوله ان لا يطاع شرعا
في الاحساس وفي قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
عليه وانما في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
ليلا يبري ما جمل وجهه في الخبر لمع في جعله بان اذ ليس التبرع فوجب بان في الصغرى فاق
فايده ما في هذه في قوله في الكلام في حلاله وانما في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله
وهي اربعة اوجه اولها الواجب وتخصها في زيادة الزكاة والبر والحق
في الغزالي في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
الامام في حصة في اللفظ الغزالي في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
درة و حصة في اللفظ الغزالي في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
في زمانه في حصة في حصة في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
كان اذ في حصة في حصة في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
في حصة في حصة في حصة في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
في حصة في حصة في حصة في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
فان الامام في حصة في حصة في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
في حصة في حصة في حصة في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
المقام في حصة في حصة في حصة في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
الشرط في حصة في حصة في حصة في قوله ان لا يطاع شرعا في قوله ان لا يطاع شرعا
بالمتعة اوضح من قوله ان لا يطاع شرعا في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
الفتي وجهه في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة
في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة في حصة

٥٥
 من الافلاخ المند
 لمعظم على ما هو في
 فافهم
 ٢٢٢

(Faint handwritten Arabic script)

مط
زيادة ثواب الغريضة
على النافلة سبعيني
درجة

۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱
 ۰
 ۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵

الايفي النهار

والم

وذكر الحادي لذلك في الواجبات فيه نظرا لان الواجب عليه متعلق بغيره واكرم بوجود
نول غيره عن **خاتمة** اختلفا وانا خاتمة الخاتمة عليه بذكر النفس دونه لوقفه ظالم
عصرت في يده عن **خاتمة** عليه بذكره اولي بالموثقة من انفسهم واكرم بال
لا يورث ويحجب وبوجوب **تصدق** في **ارزاق** الذي خلعه عليه المسلم ليستر له طوبى الي يوم
القيمة ولا يغتنص به وارثه لغير الصبيح انما معاشر الانبياء لا يؤثرا ما تركه صدقة وجه
يحمل ان هاتين خصا بهن سايرا لانياء عن اجمع وقوله تعالى في من لدك وليا يورثي وقوله
وورث سليمان داودا في النبوة والعلم والدين ونحوها ايضا لا تقتسم ورثي دينا ولا
درهما ما تركت بعد نفقة نسائي وموته عا في فهو صدقة **الفصل** في من سفلت
ابن عبيدة اذ واجه صلى الله عليه وسلم في معنى المصداق لمحنة مك حن ابا جرت هاهن
النفقة وتكرت جرح من ابن يسكن ولا يمكن رفا **الفصل** واراد بموت عا مل من يبي بعده
وكم عدم ارث الانبياء خشيته ان ينجي بعض ورثتهم موتهم فيهلكه وان يظن بهم الرغبة في الدنيا
لوازم فيهلكه لظان لا عدم ملكهم خلا ليعقن انما شأنا وتعبيرها كملكها تصدق بشعر وزلا
ملك بالوت وهو ما صوب في الروضة وقيل ورجم في الفصح المصغر كالامام ارباق علي ملكه لان
الانبياء احياء ومن **تصدق** قبل اذ عا على زوجات ويؤيده ما ثبت انهم يحقون ويلبون في شكره
في البرزخ من الاعمال كالملة وغيرها زيادة في الامور والنفذ بالاكوتهم ملكهم بالسجود
صلى الله عليه وسلم وقت الشفاعة وكثرة القرآن في الجنة والكرامات عياهم انشاء حياة كملته
بعد الموت مستمرة وهي اخلا من حياة الشهيد اذ هي فائنة بالارواح وكذا بالاجساد كما ذكره جمع
اخذ من رويته لم يلبث الا ساعلي صفات تقتضي حياة اجسادهم كملته موسى في قبره ولا يترك
من ذلك احتياجه الى العلم والمغرب لان المحتاج لذلك ما هو الاجسام في الدنيا وعنده هذه من
الكرامات كجمهور اولي من عدا ملكه لغزالي لما من التخصفات واكرم بحرمته امتد الملوحة كالحق
مع خا خرون واقتضت عا رة الحادي فيها حسن ونحوه التزج علي بنته فاطمة المحويت
الصحيح ان عليا لما اراد ذلك منه صلى الله عليه وسلم منه وعلمه بانها بضعة منه يوذبه ما
يوذبه وقضيت ان ساير ما ذكره ذلك وصح الشيخ ابو علي وانما استكثر صلى الله عليه وسلم
من الناس وجود الخيرة منهن عليه وقد توي الي العترة في الذين لان عند من يدع اللغف
وجيل الخلق ما ينزل لوجوده عن قرب علا في غير **تصدق** **تصدق** علي غيره تا يبدوا ولو
مطلقة قبله وليا لو اختيارها لفرقة خلا فالما ليعاوي كالشرح المصغر لقوله تعالى ولا
ان تنكحوا ازواجه قتل نزلت في طلحة بن عبيد الله وهو غير احد العشرة لما قاله انما ان لا تزجن
عاشرة وام سلمة ولا من ازاوجه صلى الله عليه وسلم في الجنة ولا ان الملة في الجنة لا حاز واجها
كما قال ابن **التفسير** في اذ خرج النبي عن حذيفة وظهر عن ابي الدرداء برفعه الي النبي صلى
الله عليه وسلم والقول بان مطلقة لا تحرم الا بعد الولي لان الا شعت بن قيس بن كعب المستهدة
في زمن عمر بن الخطاب فامر بجمعها فاحرق النبي صلى الله عليه وسلم فارقا قيل ان يسما
فخلاها منصف اذ هذا الحد لا اصل له وان ذكره جمع من اصحابنا وغيرهم **تصدق** عن
ابن عباس رضي الله عنهما ان صلى الله عليه وسلم خلق قبيلة بنت اخت الاشعث قبل الولي فنزول
تكره بن ابي جبريل فسق ذلك علي ابي بكر رضي الله عنه فقال له عمر رضي الله عنه يا خليفة رسول
الله انما ليست من نسائك ما نحن ها النبي صلى الله عليه وسلم وقد برها الله منه بالردة وكانت قد

في رواية اخرى
في رواية اخرى
في رواية اخرى
في رواية اخرى

ارتدت مع قومها ثم سلمت واخرج الحاكم عن ابن عباس ان عمر رضي الله عنه اراد ان يعاقب
اسما بنت النخعي لما تزوجت فقالوا واسم ما ضرب علي الجاه ولا سميت اسم المؤمنين فكن
عنها واليهي عن الزهرى بلخا ان الغالية بنت طيبان التي طلقها تزوجت قبل ان يحرم الله
نساء فكنت ابن عم لها وولدت فيهم ولا دليل في ذلك الا الاخر فظا هرون في سنة واما
الاول فلان غا بنتان سكوت ابني ليل ككلام عبيد الله ان يكون لردا بل هو طاهر السائق واما
الثاني فينتوق الاستدلال به على صحة سنده وعلى التزج فغاية تنبؤ عرابه مذهب له ولا يقال
انما جمع سكوت لتوقفه على بلوغ الوافعة لكل او تكون من الشهرة بحيث تبلغهم ويسكنون على
ذلك وهذه ليست كذلك كما لا يخفى واكرم بتفصيل زوجاته علي سايرا لانياء ونوابهن وعقاربهن
مضا عا لاني الاجزاب وثبت لهن مالا من وجوب الطاعة والاحترام دون غيرها كالحلوة
والنظر وغيرها فلذلك كسبن امان المؤمنين ولا يقال لهن امانات المومات ولا لزوم من وامرهن
اخوة المؤمنين ولا اخواتهم ولا باؤهم ولا ما بهم ولا نحو ذلك وقصصنا ايضا بغير من الجاه
عليهن بالا خلا في الوجه والكفين فلا يجوز ان كشف ذلك لشهادة ولا غيرها **الفصل** في انما
عياض وغيره والما رخصه من وان كان مستترت الا لغيره ومن خروجه للبر والاني وكثير
بانهن كن بعده صلى الله عليه وسلم يتجنن ويظن وكان المصانع ومن بعدهم يسمعون من
الحديث وهن مستترت الابان لا الاختصاص وهو صلى الله عليه وسلم اب للرجال والنساء وفي
ابوتيه في ابنا الا حزاب معني ابوة الصلب والذي اختاره السكي وغيره ان افضلين خديجة
فعايشة ويلي عايشة زينب كاعنه بعضهم ويتبين ان بل زينب حصة وفاطمة افضل
من خديجة وتفضيل علي في خير المطر في من حيث الامومة لا مطلقا ومن هذا الخبر اخذ
السكي ان مريم افضل من خديجة ووجهه بالا خلا في نبوتها وقضية علمه ان كل امرأة
اختلف في نبوتها كاسية كونا فخل من خديجة لكن يتأزع فيه بشد ود هذا الخلاف حتى في
مريم والخلاف الشاذ لا يكون حجة واكرم بحرمته **تصدق** **تصدق** من جرات نسائه
للاية وحرمته نذير **باسم** الفاض وهو لخاله لكتيبة واللعب كاحدا واما احد لا يترك النسي
ولا فيه من ترك التعظيم بل يتأذي بوصف كني نبي الله وبأ بعض الاعراب له بيا بعد لعله
قبل انهي ولم يلحقه **تصدق** ككر يذ جبريل وغيره من اللابكة بيا بعد فيوجد من ذلك
ان الحرمه خاتمة بالبشر وان قلنا بالاجماع ان مرسل الي اللابكة وتحدية الكتي بكنته وهي
ابو القاسم ولو بعد موته واخر من اسمه محمد لغير الصبيح تسموا باسي ولا تكون بكنتي
وقال الرازي ممنع فيمن اسمه محمد مطلقا ومنع في الروضة ومذهب ما كذا الجوار
بعد موته مطلقا وماله اليه فيمن حيث الدليل فان سبب النبي انما لم يود تكتوا به وكانوا
يتادون بالاب القريب فاذا التفت النبي صلى الله عليه وسلم قالوا لم تحك الله ولا يذ وقد
زال ذلك المعنى وميله لذلك اخذها كرا الذي منصف البيهقي عا لعا فعدة ان العبر **فهم**
اللفظ لا خصوص السبب **وصوب** الاسوي ما قاله الرازي اي من حيث الدليل ايضا
لما فيه من الجمع بين خير الصبيح السابق والخبر المصحيح من نبي **باسم** فلا يكتفي بكنتي ومن
تكفي بكنتي فلا يشي **باسم** واما ككتبة علي رضي الله عنه ولده محمد بن الحنفية فلا يرضه
منه صلى الله عليه وسلم كما قاله الشافعي واصحابه **وجرا** في داود ما الذي اخل اسي وجرم
كنتي ومن الذي حرم كنتي واحل اسي لعل ان صح كان قبل النبي وانما ينه عن التسمية **باسم**

في تفصيل بين حدك وما فيه
في فاطمة الزهراء

عليه

مع وجود الابداء بالبناء لا ينادي به غايابا ولو تودي به لم يجب الا ضرورة ووضح
ما كان الختم انما هو في حق واضح الكنية دون من تودي بها من وضعت واشتمل بها
عنه رفع صوت عليه اي فوق صوت لا يجرى له ولا يجرى له وما يصح ان نسوة كن يكلمنه
عاليته صوتين فكان قبل ان ياتي اولم يسلطن او ان العلق نفا من البيت الاجتهاد لا ينفرد
كل حين ومنه يوضح ان لا يجرى علق نفا من اجتماع اصوات عنه وهو محتمل ويحتمل خلافه
وتقلى الغرض عن بعضهم انهم الرفع عند قوله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر وقيل المراد بال
عونه الرفع فوق صوت انهم يجب كون الصوتية الخفة والمطهر دون صوت الذي يكلم به او
دون صوت العلق حتى يجرى الرفع عليه وان لم يكلم صلى الله عليه وسلم او تكلم بعلق صوتي او
خففيه على خلاف العادة كل محتمل ولعل الاول اقرب كالمشايخ وكان ذلك الية على انهم
عن رفع الصوت فوق صوت دلت على انهم عن الجهر له بالقول واستفيد من اول الصوت
انهم اخضعوا بانهم عن التقدم بين يديه بطل امره ونزولهما بين العرفي كالمشايخ ثم بعد
صوت كلامه في حياته قال في ذا فري وجب على كل من الرفع صوت عليه ولا يجرى عنه
كان ان يجب ذلك عند تلفظ به وقيل تعالى لا يستمع للقرآن والسنة ونحو ذلك من القرآن
انهم والذين يحيى على قول عدم وجوب ذلك فيها ولعل الاول اقرب كالمشايخ ثم بعد
غيره انهم في حاله الغضب بكرا له ولولده ونفسه وان يشهد وان يشهد اي الشهاد
المؤمنين من يشهد له اولهم وان سئل **والفريق** لان المشايخ من ذلك في حق الامه للرسالة وهي مستقيمة
عنه قطعا لعصمة وقصبة ان سأل لا نبيا كذلك وله القضاء بعلمه ولو في حق نفسه وكذا جرد
استعماله بخلافه وتجرى الشك حقه ما يديده اعتقادا على دونه وقيل هو شدة من يشهد
له لا شدة الريبة عنه قطعا ولا قيل الغاية من خزيمة النفس وقصبة صحتها وان اعلمها
اي خزم ويروى عليه ما في الشكارة عن زيد بن ثابت قال هو جدنا مع خزيمة الذي جعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم سلم في ذلك بشا دتني ومن ذلك يعلم ان صلى الله عليه وسلم كان له ان يحس
من شأه ما شاء من الاحكام **وتنبيه** صرح في شرح مسلم في حديثه في النبأ حذاهام عطية
في الاطلاق خاصة ومما روي به لا ينفك بالحق في كراهية بين عامو وقوله
كل لا يخبرني عن احد بعدك اي من لم يرض له كارضى ذلك وانما **في** اي النعم وان لم يحس
ولعم الصفة بالانفاق في خبرنا الذي لا حي الا الله ورسوله وغيره من الامانة ما يحيى النعم الصفة
عليها ما كمر في حيا الوان وان **تزوج نفسه** من شأه من النساء **خير** خبر بعدد لانه
ما هو كالمور كان الشك في حقه كالتسري في حقنا **وتنبيه** في شوطه فيم ولا ينفرد
ولا في ولا غير ذلك ما ياتي وكان الشك في حقه عادية ذاتية مطلقا وفي حق غيره مباح والعادة
عازية له بنيد ها الا في ولا في غرضه نفسا على الشريعة وظهرها وكانها شأه لانس حيا واج
له كثير انسا لينقل ما يورثه من فاعله ويسمعه من اقواله التي قد يستخرج من الافصاح
باعتبار الرجال **وتنبيه** عليه ان يادة على الشك الا في اخره بقوله تعالى لا تعلق لك النساء
من عدلي بعد الشك الا في اخره كترت في ما يجرى له اكثر من قول تعالى انا جلتا كذا وذاك
كما قيل وسأول لا نبأ كان لهم كالحق من ارج ايضا وان يزوج نفسه بغيره لا ينفذ
ولا بعد الدخول لانه اولي بالموثقة من انفسهم وقد وجع نفسه بغيره وهو كالمشايخ
المحقق معني ما في الخبري وفيه من انه جعل محققا صداقها اي اعتبارا بلا عوض وتزوج بلا مهر

مطلقا

مطلقا بلا شروط **فقد** ان المراد بقوله ان امرها نفا انه لما لم يمد في شيكات
العتق كانه المهر وان لم يكن في الحقيقة كذلك وقصبة كلام المشايخ وغيرها ان عدم المهر عليه
انما هو لانه لم يمد في نفا وفي معناه صفة وقصبة كلام المصنف عدم وجوبه مطلقا وتوبه
قول الجواهر لونه في امره ولم يمد في نفا عليه مهر بالدخول فيه وحي ان اشهرها
لانها نفا من الذي ختم به انفا ذلك كما يلفظ العدة دون معناه انهم **وتنبيه** لونه
في الا سعاد وكذلك الشايخ حيث قال وهذا سوا عتده بلفظ الشك او بلفظ العدة في قال
ونفا ههنا الاطلاق ان لا فرق بين الخوضنة والواحدة قيل ولا يخص بلاقه في ثلاث وقيل
يخص فعليه قبل علق بخلل وقيل لا علق ابدأ والوجه الاخصار والخل بخلل لومض حل
زوجاته لان الاصل عدم الخصومة حتى تثبت وان ين وج نفسه بغيره لا ينفذ واعتبار
المسا فظة على الماشاة وهو فوق الاكراه بغير **وتنبيه** لان اعتبارها لامن المهود وهو ما موت
منه والمرأة لو عدت لا ينفذ اليها قال العلوي شايخ المذهب تكفر بتكذيبه وهو ظاهر كما
ينتهى في كتابي الحسي بالا علام **وتنبيه** ما يقطع الاسلام **وان** ان يزوج نفسه بغيره اي بلفظ
ومعناه ما يقيد لانه بقوله **وتنبيه** لونه تعالى وامرته مؤمنة الا في المصنف لفظ الشك وانما
لظهور قوله تعالى ان اراد النبي ان يستنكها واكرم بان لا يزوج نفسه **وتنبيه** في نكاح
او من المرأة لخصر الصبي عن ابن عباس ان صلى الله عليه وسلم كسج من وهو صحيح كمن الكفر
عند ايضا ان كان حلالا ومنه وجب ان صلى الله عليه وسلم ومن خلاصه في سحر في وجع عن
اي رفع تزوج وهو حلال وكنت السيرة منها وبذلك رد الشافعي رضي الله عنه رواية ابن عباس
الاولي عليه فلو خذ الخصومة من خذ الحلة التي امتنع لاجلها كالحكم والاولى حصة حقة
صلى الله عليه وسلم **وتنبيه** يعلم رد ما توهمه في الاحتاد كغيره بقوله والاولى مبنية على تزوج
غير ابن عباس وتزوجه من الولي كزوج نفسه في جميع الاحكام المسبقة واكرم بان لا
يزوج من شأه من النساء وان كان لا ولي ولو جبر من شأه ولو لنفسه بان يتولي الطرف
ولا ان من احد لانه اولي بالموثقة من انفسهم وكانت المرأة تعلق به بتخليص الله من غير عقد وان
دخل على زينة بتزويجهما تعاليم من خبر عنه وذكر المصنف قوله وان يحكم اليها في هذا النوع
لا ياتي في ذكره جميع ذلك في التحقيقات فظهر ما مولا في كل جهة الكلام وجهه تخفيف
وتنبيه ذكره في نوع التحقيقات عدم انفا من وضو كغيره من الانبياء بالانوم ولو
مع عدم التحكيم لان قديمه الاتام كما ياتي في **وتنبيه** الارض قبل فتيان الا ان الاراضي ملكه
حيث ارض كمنه **وتنبيه** في الغزاة كغيره من عارض اولاد فيم فيها قطعهم وان بدعوى
يشك بلفظ الصلاة من غير كراهة وان من شتر صلى الله عليه وسلم او دها عليه جعل الله ذلك
قربة بهايه لما في من عليه صلى الله عليه وسلم ذكر من ربه فاجب **وتنبيه** الراجح عن صاحب
التلخيص انه كان يجوز له لعن من شأه بغير سب قال واستبعد ان يمتدحها لانها فيه طلبة
لا ذكر لانه لا يتبين الجواز مطلقا **وتنبيه** من الخصا يرض **وتنبيه** قوله المصنف جازا لان حد يرضه ضعيف
وان حسن الترمذي **وتنبيه** الرخصة لعل اعتضد نفي فيه بان احمل الا على ذلك
وعلى نقد برصته فغير ان عليا كان حقا كنه في ذلك ولا عدم القسم بين شأه ولا عدم
انتفا من وضو بالمس ولا جواز الجمع بين المرأة وعزها لانه على وجه ضعيف ولا جواز
القتل بعد الامان لما موثر يجرى عليه خاتمة الا عين ولا جواز القتل في صوم الغرض لان غيره

المعنى

مقل عن الامن ومعلم اخر من المباحة لم يفعل صلى الله عليه وسلم وَمَا ذَكَرُوا
من نوع الاكرام حُرْمَةُ الخطبة على غطته مطلقا وكونه خارجا عن النبيين وتقول عيسى علي نبينا
عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام اذ لما نزلت بغيره تأخيرا بل مقرونه للشرع
عاملا واقتضا للخلق وتنبه عن التعديل بين الانبياء حول تفصيل يودي الي تقيض بعضهم
فانه كذا وتفصيل في نفس النبوة لعدم تنافها وانما عند تأريها وتواضعا وقيل علمنا افضل
الخلق واول الانبياء خلقا ونبوة وخطا للخلق واجابة بيبي واول من تنشق عنه الارض واول من
يقف من المصنعة يوم النجعة واما خبر فاذا موسى الي اخره فيجعل انما لم يقل ان يعلم ان اول
من تنشق عنه الارض واول من يبر على الصراط واول من ينزع با الجنة واول من يدخل الجنة
بنشء ويومر اهل الجنة بغير ايمانهم حتى يفرحوا على الصراط واول شافع واول مشفع واول
من يودن له بالجهنم واول من يرفع راسه واول من ينظر الي الله تعالى ويخشي سبعين الف
ملك وعلى البراق ويودن في الموقف باسمه ويلبسون فيه اهل حل الجنة ولم يذكر كل شعرة من راسه
ووجهه نور وليس للانبياء الا نوران ويوم عن عمن العرش مقامما يحيط فيه الاولون والاخرين
لم يحيط في اتمام الجود وعنه الشفا العظمى في فصل القضا وتكتب لواء الحمد تحت آدم فمن
دونه واهل الكور والوسيلة وهي اهل درجة في الجنة وَمَا ذَكَرُوا خبر لا يصرح ولا يصرح
من قوله صلى الله عليه وسلم انكم وفتح سبعين اعتا اخرها واكرمها على الله وشهد على الامم
بشهادة ارسى اليهم رسالته ومعصوم لا يقع على ضلاله كما ياتي في محققهم كصوف الملايكة
واختصاص ايضا لوصف اهل ما مضى وما لتيهم وتجميع الصلوات الخمس وثم استدل ان الجنة فيها
وتاب الجنة وساعة الاجابة في ثمانية دور صدقا منهم في فرائضهم والجنة والجنة والجنة
وكان دعا خبرهم من بينهم وخرج من عند الجمهور والشيعة في كتاب علي الذين من قبل المطلق
الصوم ويتطهر اهلهم اولا واستغفروا الملايكة والجنات لم كل يوم وليته من في نظروا واخره
يخرجهم اخراجه منه وتصفيد مرده الشياطين فيه وتكليمه القدس وكان خلوق اوه الصائمين
منهم اطلب عند الله من المسك وتجدد الصور وتغيير الغط وأما حجة الكلام في الصوم
وتعاطي الفطرات الي التجدد وتغيير الصور في دينهم والاصاري الاثنا التي كانت على غيرهم
من الامم وبعضهم كتحسين القود حتى في الخلق والقتال في التوبة وسج المال في الزكاة وقطع عمل الفاسد
وكل عضو عبي به وغير الصوم وذوات الظفر وغيرها من الطيحات وتحسين الدابة في غير
عيسى ولو في الجسد وحرمة القتال مطلقا في ايضا ومن اذ نبأ صريح مكتوبا بما به كذا ان تنزع
عنيك فينزعها وترفع الغطاء والنسيان وما استكرهوا عليه وحديث النفس ومن هم منهم بيته
او حسنة ولم يعلموا كتب له حسنة فان على البيته فواحدة او الحسنه فغضرة وعدوان لا يملكوا
تجوز ولا تجد ومن غيرهم يشاء منهم ولا تجوز وشهادة اثنين منهم بعد غير توجب له الجنة
خلافا لشدته ما به من غيرهم وثما مائة بعضهم لعيسى واستخاف بعضهم بالنسج كالملايكة وكثرت
الدجال وان علمهم كانبيا بني اسرائيل ووردان علماء الامم كانبيا بني اسرائيل وان العالم في قومه
كالنبي في امنه وثقا قال الباري في من نبي له خا منة نبوة في امنه الا وانه منة صلى الله عليه وسلم
عالم من علمهم بقومه مقام ذكر النبي في امنه ويخبر حجه واستماع الملايكة اذانهم وتليتهم
وكان شاء الله والمحمود الملايكة لكان لهم واكثر من عليهم ما اقرضوا على الانبياء وهو الوضوء وغسل
الجنابة والحل والجماد واعطوا من النواهي ما اعطى الانبياء وحرطوا في القرآن يا ايها الذين امنوا

وخطب

وخطب غيرهم في كتبهم يا ايها السالكين وشتان ما بين الخطابين وكانهم لا يجتمعون على ضلالة
لغير سالت ربي ان لا يجتمع امثلي على ضلالة فا علمنا روادا جدد وغيره باسناد كثيرة وله شواهد
في الموضع وغيره وثان اجماعهم حجة واخلاصهم رحمة واخلاصهم عذاب وحدث اختلاف
امثلي رحمة ورد من طرق متضعة لكن اقتضى كلام الخطابي ان له املا املا وكان الطاعون ضربة
لهم ورحمة وكان لغيرهم عذابا وثان اقل الامم اعا رادعالا واكثرهم اجرا واكثرهم اعلوا على معاصيهم
غيرهم ولم يطلع غيرهم على معاصيهم وياهم اول من تنشق عنهم الارض بعد نبينهم ويكونهم في الوقت
على مكان عال ما من احد غيرهم الا ويودن منهم وان نورهم يسبي بين ايديهم وكذا ذريتهم
من اهل الجود وياتون على علمهم من اهل الجود وياتون على نورهم من نورهم ولا ذنوب لغيرهم
عنهم با ستغفار للمؤمنين لم ويتوتون كتبهم باهم روادا جدد وغيره ويتخلون الجنة قبل سائر
الامم رواد الطير في وجههم سبعون الفا يدخلون في غير حساب مع كل واحد سبعون الفا كما رواه
الطبراني والبيهقي وبالسلسلة والاثامن وبالكروية وقوله الامم روادا جدد والا فانهم
واقتضاه الصلاة للكبير وتغير الكلام في بابها وفيه وحيد الاضي وتعمل كالحمار ومع
غيرهم واثان الخليفة على اي حق وحالة ارادوا اذ كان في الجبل وحرمة كشف العورة والتعوير
وتقرب المسك وتجنب السلام والاستنجاء عند المصيبة والحولقة والعذبة في العامة وهي سبعا
الملايكة والوقف ويوم عرفة وحمل صومعة كرامة ستينين لانه ستة نبينهم وما خور كرامة ستة
لانه ستة موسى وقيل اليدين بعد الطعام يحسن لانه شيعهم وقيل يحسن لانه شيعهم
التورية وتبين صمهم بالا سلام ورد ما بن الصالح بقوله الا وانتم مسلمون في وجدنا في غير بيت
من المسلمين واتوا الاسناد وقول الله من قبل المصعب ومراثة والضعيف وغيره ومراثة وفتح
ليس لهم من ذلك شيء البتة ولا كتاب ولا عراب والتقصين واخذ العلم عن الاحبار والشايع
والخلفاء عن طريقهم وتبكت الامان مع ثقل القلوب ومع المعاصي وقيل الشفاء مع اسباب
من بعضها في الجنائز وما علموه وما حل لهم وقول تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى مستقرا
او محضوسا كما في شريعة موبدة ناسخة لسان الشريعة وثانهم معصومين خفي عن
علي ما في ساكن الكتب السماوية مع زيادات محققين عن التوريف والتبديل وانزل محيا وعلى سبعة
احرف ومن سبعة ابواب اقيم حده حجة باقية بينك الدنيا وتجدد غيرهم ونقضت ولم تجزات
امر باقية كما خا به بعض العلم في ان قول ما منة يتجسسهم واخرين يسمون قردة وخنازير
كما في الصحيحين وغيرها ولا ياتي فيه وما ارسلناك الا رحمة للعالمين لان اريد بالرحمة رحمة لاخرة
كان المراد بالعالمين المؤمنين وخو الخسوف والسحة لا يكون لوم كما دلت عليه الاحاديث او ما
رحمة الدنيا كما المراد بمرحمة لهم في نوع وان عوفوا على قوتهم والمراد بمرحمة لعموم العالمين
فلا ياتي في تفصيل العقوبة لبعضهم وعلى هذا جعل الحديث الصحيح سالت ربي لا مني ان يهلك بما
هلك الامم قبلها فاعلمنا في كل طوع والغنى من مغربا وغير ذلك وما كانا اولية امنه في غير
له ونصرا لربيع سيرة شهر وجعل الخليفة لا ياتي بين حمل وخطي من اهل الجاهل اكثر من اهل الله قدس
فلم يفر دجيات الفلك الجليل فكان رعية محيطا بمن بلغ خبره من اهل الارض وهل امنه
بشركونه في ذلك الوجه نعم كمن يوا سطة رعية واقتضى ايضا ان اخذ من العبد على الانبياء ان
يؤتمروا به ويصروا اذا ادركوه وتبنيام خازن الجنة لا دون غيره وتسمية احد وعبد الله

كل
في عدد من يدعون الجنة
فيهم سبعون الفا على واحد
سعون الفا

سبعون
نور ما وان ليس لاسم
الا في سبعين سبعين

وتشقى قلبه وعبا لا سره عسده مع ما اشقى عليه من الخلق الاكرام لم كصلاته بالانبياء والملائكة
والطهارة على الايات الكريمة مع حفظ بصيرة وفواده وريته لربه بعين راسه على الاجر والنيات
البراق لم سر على اقبل وكذا غيره لا يركب الاعرابا وتصلية الله والملائكة عليه ووجوب
ذلك على احتية الجلاء وبأخباره تعالى بانتهى قوله بالحق كما لا يحج ما تقدم من ذنبه اي
فعله خلافا لاولي في نفس الامر وما تافوا سلام فريته ومكان الميت يسأل عنه في قبره
وتحرمه الاجرة ديمية ويسره في محرابه بل لا امتناع من الصلاة فيه الا باجبي مع الاعتراف
بانه محراب لم يغير يكون ردة ومنا لمية الصلي له ويوجب اجبا بتدله بالقول والفعل والتدليل
كما مر في الجملات له الا من مسها اي فلا تنقيل هذه الصلاة على من خلا في سائر الامام فان
مخيدة مخصوصه كسيرة وصورة كما دل عليه حديث النبي روفقه وتبينها كهورا واحلقت له
الغنائم وقسمه مثله في ذلك ويحكى به اسم الشريفة على القريش وكل سماء وجنة وما فيها
جبريل له عندا غداة الوحي ثلاثا وعدم وقوع سفاح في نسبه من لدن آدم وتكس الاصنام
لوله ولا تدرى من مخطوط السيرة نطقا ساجدا رافعا صهيبة كالمثل وبمعرفة الملائكة
لهده وتكلمه وتكلم القلم وهو فيه وميله حيث اشار اليه وعد وثم المله واجترأ الرضيع
بريقه وقوم فله فيه في المصطفى وقم لا يرهق والبا لغزة عند بعثته في حراسة السماء عن
استنارة الشياطين السبع من وجب ايليس من مولده وهبوط اسرافيل عليه دون غيره
وكذا سمعه فلا داف في عهد آدم وفي الملكوت الاعلا والتبشير به في الكتب اسبقة وسخنة
كما يحى وخلفا به واهتد في وجه خاتم النبوة بظهره بأرأه قلبه حيث دخل الضيفان وسائر
الانبياء كذا الخاتم في عيهم بيان له ان الله اسم وثا شغاف اسم من اسم الله تعالى وتقليل الملائكة
له في سفره وثا ناهي ان الله مقلنا واقي كل الحسن واليسى يوسف الا شطره ونجسته جبريل في
صورة التي خلق عليه وبأحياء ابيو له من آمنة لم يحدث به فيه مقال وعلى التنزيل والعجيج
اما ناهي فقد سمع غير واحد من الصحابة وخبر مسكنه اني واويك في انثار مومول وثا اكثر الانبياء
معهزات فليل اني تبلغ اني وقيل ثلاثة الان في سوية القدر فان فيه ستين ان معجزة تنقيا
وثا ناهي اقم بياته وعلى رسالته وتولي الرد على اعدائه عنه وقاطبه ما خالط به
الانبياء وقرن اسم باسمه فلا يكررا ولا يذكر معه وقدر من هذا العالم بأسره طاعته والتمسح به
فرضا حلقا لا شرط فيه ولا استثناء ولم يرضه قبل وفاته ما يسوه بخلاف سائر الانبياء وجمع
له بين الجنة والحسنة والكلام والروية واوفي علمه في قبل حتى الحس في اخره كنه امر بكنهها
وعرض عليه اهتد حتى راه وما هو كان فيهم الى الساعة واستاذن له عليه ملك الموت ولم يستاذن
عليه نبي قبل وما خاضعها الشريفة فضل حتى من الكعبة والعرش اجاعا ولم توعزته قط ولو
راها احد لمست عينها ولا **سبح** من شغافات الاولي العظمي في فضل القدر بها حل
الموقف حين يفتن عن اليه بعد الانبياء **الثاني** نية ادخال خلق الجنة بغير حساب **الثاني** في
ناس استحقوا ان يدخلوا الجنة **الثاني** نية ان يفسد في ناس دخلوها بغير جونا النجا مسخرة في رفع
درجات ناس في الجنة **الثاني** نية ان يفسد في ناس دخلوها في الجنة **الثاني** نية ان يفسد في ناس دخلوها في الجنة
استحق القلوب في النار كما في طاب قبل وجماعة من صلوا المومنين فينتجوا وزعمهم في تقصيرهم
في الطاعات قبل وفي اطفال الشريكين حتى يدخلوا الجنة وخص من بالاولي واذا نية ويجوز
ان يكون بالثانية والثالثة ايضا وارسل رحمة للعالمين حتى النجا رتبها للعقوب بغيرهم وانما

وهو ان الله عز وجل قد علم ما كان
في قلوبهم من انهم لا يؤمنون
بما كانوا يزعمون

محل مر

على ما قيل وسبق
انما لا يتحصر

وهو ان الله عز وجل قد علم ما كان
في قلوبهم من انهم لا يؤمنون
بما كانوا يزعمون

مقال في امره

هذا هو الذي مر في المتن
وهو ان الله عز وجل قد علم ما كان
في قلوبهم من انهم لا يؤمنون
بما كانوا يزعمون

الذي

الانبياء والجن بالاجماع والتغليب بان رسالهم من ملة لاية الم ياتكم رسل منكم مؤولا مع
ضعفه بل شذوذه على رسالهم من الانبياء لا رسل الله اذ لم يسل احد من الجن
قبل وكذا في الملائكة كما ينته في هذا والله اعلم بان بعض المحققين ان رسل الله
الخلق حتى الجادات بان ذلك في حق مرفقة واحتج به بعبده خبره وارسلت
الي الخلق كافة وثا وليد كما لعالمين في يكون لانهم لم يزلوا يحتاج لدليل ودعوى الرازي ويتر
الاجماع على ان رسل الملائكة متنوعة على ان عارها بياها واجمعا وهذه ليست منجزة
في اجماع الامة وعلى التنزيل فالمراد في نقل الاجماع على خوان الشذ من فوقه دون الرازي
ومن هو اقل منه وزعم الخليلي عدم ارسال الله مني على زعمه انهم فعل من الانبياء ففتت
عوم رسالته ابتداء وانها وتعم رسالته نوح بعد الطوفان لا خصا رابا فين فين كان معه في الجنة
على ان رسل الله من الانبياء في صفة هذا المحفل ان اول رسول اليه اهل الارض المولد
اثبات اولية ارساله في لغز فيه فلا يرد آدم بآية عليه ان رسول لا عوم ارساله في عدة ايات
من ذكر ارسال القوم اذ لا على عوم ارسالهم وعرق اهل الارض بدعوتهم قد عاب
عنه بان لم يكن في غير قوم وعلى التنزيل فاعتار نبيا بالارسال الجن وكذا الملائكة وغيره على
ما مر بآية ان رسل الانبياء ما وجدوا من غيرهم من الملائكة والاشياطين مع راية
سبحا الغزاة الناطق للجنة ان يحيط بها فيه من المعجزات **قال** الرازي ومن كانت معجزة
اكثر من قواها احترا قل **قال** السبكي الا هذه الامة فان معجزات نبيا اظهر وثا ان
من سائر الامم وكان **قال** السبكي فله كما مر وغيره من الانبياء يشاكر في هذه كما في حديث
النجاري وتومع عن صلاة الصبح في الرواية ان روية الخبر والشس من وليخذه العين وهي باية
وتريجة الطلعة كالضوء وبري من طلع كما يري من امامه كما في المعجزة وكما مره انه لا فرق بين روية
في الصلاة وخارج ولا في خبره لا علمه وراي هذا لوضع الغزاة بين الجناد وجسده صلى
اسم عليه وسلم على رويته ان بين تنبيهه هبنا كتم الخيال يصبر بها ولا يجهلها الشياطين وتطوعه
ثابا وقاعد لا اخص سوا وكان يتبرك ويستشفى بولده ودمه وغيره من نبية اجزاء قطعا دائما
وغيره ان حصل ذلك بشي من اجزائه فويلي في بعض الايام ومن زني عصية تدواستحق
بكنه وفيه شكل لاجبت عنه في كتابه السابق ذكره وآثاره في الاستغفار وحاصل الجواب
عن اشكال الزنا برعصته استغفار في اسرته وان لم يقصد الزنا في ذلك فلا حاجة الي قصد
الا ستره ولا دافا تترى نبسبون اليه في الكفاة وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم كل سبب يسب
ينقطع يوم القيمة الاسمي ونسبي قيل معناه ان اهتد نبسبون اليه يوم القيمة واسم سائر الانبياء
لا نبسبون اليه وكذا في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم في نوح وامته وقيل يتفق يوم القيمة
بالانساب اليه ولا يتفق بساير الانساب وهذا حسن وكحديث ورد منقطعها ومرسلا ومؤكد
وروا من سوا هذا ولا يدخل انذارا في دخول من ليس اسمه ذلك كما هو جلي وقيل له
الهدية فطلقا خلافا لسائر النكاح وعلى جوامع الكل كالقران واوفي لا ايات الا في اخر سورة
البقرة فانه التكرس والناحة من كز تحت العرش وحديثه عندي اني نعم ما يدل على انما خص
ايضا بالفصل والحواجم والسبع الطول او بالبقرة واخرها الانفال مع التوبة وكذا في يوجد
عن ادني عند تلقي الوحي ولا يسقط عنه التكليف وكان على قلبه ويستغفر الله في اليوم مائة
مرة كما في مسلم ولا يشغل رتب على النبي كما افادته رواية السبي والكرام به هاشا بلقي

هذا هو الذي مر في المتن
وهو ان الله عز وجل قد علم ما كان
في قلوبهم من انهم لا يؤمنون
بما كانوا يزعمون

وقال هرون الشري كالكاح ندبا وغيره واقسم كلام المصنف ان الكاح لا يجب وهو كذلك
وفي وجه ان خاف الحنة وجب الكاح او الشري اي ان قدس عليه ما هو ظاهره الا تخفى
ما قدس عليه ويتبع الحزم بوجوبه علي من بعلته فوجب غوه كذا ان لم يطأه فليبين
عدلين وتعذر الشري وكلامهم الا في تزوج من به جنون صريح في ذكره ويجب ايضا بالنذر
حيث ندب قاله في الطلب وسقط اليه الما وردى وتضمن انه لا يصح الا فيما يستقل به الكلف
ويثبت في الذمة والكاح لا يثبت فيها لا عقد ولا يستقل به الكلف حتى كماله من باب
قبل يجب الملوحة لمثلت قبل وقا خذ ليو في اياه من نوبة الضرة ورد بان تترك الطلاق
البدعي ومن صوره ذكر بالرجعة غير واجب فاولي الكاح وصيا في سماع النووي ان
الكاح قد يكون من احوال الاخرى وقد يكون من احوال الدنيا كزناي ثم جاولون لم يندب له
الكاح فيما ينظر اولى من كمال الشيب لمجرد المحرمين هلا يكون تلاعبا وتلاعبا وخبر ان مائة
عليكم بالاكاح فانهم اعذب احوالها اي البين كلاما وانتقارها ما ابي اكثر ولا دا واغفر
اي يسر وله ابعده عن معرفة الضرة ويمنه غرة البياض او حسن الخلق وارضى باليسر
تضمن قد لا يكون اولى بعد كذا من الشرع الا اقتضاها واحتياجه لمن يقوم به عايله
كما وقع في برهانه لم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاكاح بين ان لا يتزوج بشرا الا من
لان النفوس جعلت عايله لا يتاخر باول مالوف وفيها سر العنات لا يشهد بمرافعة في ان
ايضا ولو ذودود اولى بالماح من قوله صلى الله عليه وسلم تزوجوا الولود والودود فان
مك فترككم الام يوم الفجة ويصرف ذكره في كبريا وانما هو علف الصفات كما جعلت
ان لا تستمستقل كذا في اولى ونسب بان يعرف نسبها اولى بالماح من قوله صلى الله عليه وسلم
تخير والخطبة بل بكرة كاح بنت الزنا وبنت الفاسق والحق بها الا في هي النكحة ومن
لا يعرف ابوها والنسوة اليها اهل الصلاح او العلم اولى وكذا يتبين بان لا تكون فاسقة بنوع
من العنات وان كانت عقيمة عن الزنا تحرفا لغير ذلك الذي تربيته يدك اي لمعتا
بالتراب كناية عن شدة الفقر ثم غلب استعماله في العن علي مملوك ذكر قبل وجا وغير
مقصود به ادعاء كمال الذمة اولى من كمال تارك الصلاة لان كرامة عدا جد شرطه فلا
يجب كاحا والذمة لا خلاف في صحة كاحا وجب كاحا الحاكم خرا لسان من ساردا نظرت
وتطبع اذا امرت ولا تخالف في نفسه وما لا وتقول الما وردى كراهة ذات الجاه اربع فانها
تزوج اولى بالماح لان عين المصنف بل وغيره تجد اليها وبالغة لا تعدد كانه لا يحسن
الا غيرها ويتبين ان هذا عذبي في جمع ما مر ايضا ومصلحة تزوج صلى الله عليه وسلم عايشة
رضي الله عنها وعاقلة وذات عقل اكسب في عشتا وقرابة بركة عنه في النسب
اولي من قرابة قريبة ومن اجنبية لصعد النبوة في القرية في الولد تحفا وروي ارافي
معنى هذا حديثا كذا قال ابن الصلاح لما جد له صلاحا عند واثب عنه انما يعرف من قوله
عمر بن ابي عنه ولان من هذا صلا كاح اشتراك القبايل لاجل التعاضد واجتماع الكلمة
وهو مقفود في كمال الضرر وقصته ان الاجنبية اولى من القرية كذا الذي في الروضة في
ان القرية اولى واكثر من النسي على انه يستحب ان لا يتزوج من عشيرة وجه
يعلم علي عشيرة الاقربى ولو وجد قرينة مسلمة وعبدية ذمية فالذي يظهر ان الاوليا ولي
ادوصه الاسلام ينبغي ان يقدم علي جميع الصفات السابقة ولا يمكن ما ذكره رحمه الله

في
الكتاب
في
الكتاب

عليه

عليه وسلم زيب مع انما بنت عتمة لانه لمصلحة وليان الجواز ولا يتزوج علي فاحته رضي الله
عنه لانه عتمة في الجملة اذ هي بنت ابن عمه وتوخذ منه منسوبة القرية بانها التي يؤول ديوان
والاعومة والنحولة وما عداها بعيدة فقول السيد ان فاطمة رضي الله عنها قرينة قريبة
مصحح واولي خبر كبر وخبر ما عطف عليه محمد وفا وخبر عن الجمع لانه فعل المتزوج بسوي
فيه الواحد والاكثر ويسن ايضا ان لا تكون ذات وليين غير الام لمصلحة وان لا يكون لها مطلق
يرغب في كاحا او تزوج في في كاحه كما هو ظاهر في ريب الازهر في صريحه وان
تكون شقرة لقول الشافعي رضي الله عنه ما لقت من اشقر خير قط وان تكون خفيضة لمس
وان تكون ذات خلق حسن وان لا يختلف في حاله لمن ربي بها بعينه او شكية تحريم علي بنحو
رضاع وان لا يزيد علي واحدة من غير حادثة ظاهر والحق ابن العباد بان زوجته في هذا السيرة
وان يتزوج في غوال وان يدخل فيه لا يتابع وان يعقد في المسجد وان يكون يوم الجمعة واوله
البر والاذني يظهر انه يقدم عند تعارض هذه الصفات ما يرجع اليه من والعنف في
النسب في ابي العتق في تقيده ندب خطبة فيمنه في من ولي له اي الكاح هو العتق بان
تكون قبل ايجابه وظاهره انه لا يندب اخري من الخطبة قبل القول وهو مقصود في التي
من في الوضوء واصلا وتبعها وي علي ندبا وانما هرون الخطبة لاولي القول كانت الخطبة
مندوبه في حقه وجا الخلاف المذكور في خطبة الولي وندب خطبة ايضا بكونه بكسرها
والمراد بها هنا الجنس اذ ليس خطبة فيها من الخطبة وخطبة من المصنف قبل الاجابة وتحد
كاحه الجلال البلخي في خطبة تحريم الصريح انما لا يجوز الا نصح ايضا فلا خطبة في كمال
في الاذكار ووسن ان تكون الخطبة التي امام العتق لولم من خطبة الخطبة وتحصل الخطبة
هنا بالمجد والصلاة والوصية بالتقوى فيا بالخطاب ثم يقول عتقك رغبة في كبريتك وفتاكم
وتحجب الولي كذا كذا يقول لست بمعروف عتق واخوه وتيسر الائمة ما روي ابن
موقوفه ومرفوعة قلدا اذ اراد احكام ان يحجب عما جرت من كاح وغيره فليقل ان الحمد لله
تجد الله ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات اعمالنا من
بعده امة فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن يضلل الله فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعليه السلام وعلية واله واصحابه بايها الذين امنوا اتقوا
الله حق تقاتر اليه مسلوينا يا ايها الناس اتقوا ربك الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقيبا يا ايها
الذين امنوا امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ولعلكم تتهجدون هذه خطبة الحاجة كذا في النسخ
ما يكمل حاجة وكان القائل يقول بعد هذا ما بعد فان الامور كمالا بيده امة ينبغي فيها ما يفي
ويحكم ما يريد لا تحرم اقدم ولا مقدم لما لا خير ولا يجمع اثنان ولا يفترقان الا بغضلا وقدس
وكتاب قدس في وانما قضي الله تعالي وقد ران خطب فلان من فلان فلا تبت فلان
علي سدا في كذا قول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم ارجعني والخطبة من الاجنب كهي من
ذكر يحصل بها الاحتجاب ويتحجب ان يقدم الولي علي العتق او يتركه هرون وزوجها
علي ما امر الله من امسك بعروفتك او تنزع با حسان ولو شرط في نفسه العتق لم يضر
لان القصد به الموعظة ولموا فتنه مخفي العتد والشرع وان يدعي الزوجه بعد العتد
فيخال بارك الله له وبارك عليك وجمع بينكما في خير الاتباع محمد الترمذي ويكره ان يتنازل
بالرعا والمعين للهي عنه ولانه من انما لا يجزى هلاية والبر كبرالرا والاداء والانتقام

سعد

ويستلزم اول ما يلحق زوجته ان ياخذ بنا صيتها ويقول يا كذا امه كذا في صاحبها
يصلي ركعتين ويسكن الا صلاتها بها كما مر في صلاة النفل وان يقول عند الجناح باسم الله حينما
الخطبان وجنب الشيطان ما رزقتهما والى ههنا لا فرق في ندب هذا بين من يولد له وغيره
ويستلزم الولي عروضا موليته على ذوق الصلاح واحكام الصالحين في العقد زيادة على النكاح
وان ينوي بالنكاح السننة وهدنة وغيرها من التناهي الشرعية وفيه شيء مسلم وغيره
ان قصد بالنكاح لما عزم من ولد صالح او عاقل نفسه وصيانت فرجه ونحوه فهو من احوال الاخ
ويشأن عليه وان لم يقصد ذلك فهو من احوال الدنيا لا يشأن عليه ولا ياتر به فندب كما افاده كلامه
دون كلامه اصله ككل من الرجل والمرأة عند رادة النكاح المندوب وغيره **ففي غير هذا** به ان
ينظر من الاخر غير عورته الفرجية في غرض الصلاة فينظر الرجل عورة المرأة والكنة ظهر
وطنا اذا لوجه بعرفه الجال وبالكفن غصب البدن ومن الامة ما بين السر والكنة كما مر
به ابن الروضة **وقال** انه مذهب كلامه صاحب الحق صريح فيه وهي ينظر انتم ما عدا
ما بينهما والكنة وما عدا ذلك بلا حاشية ان ليس بعورة نحو الفتنه وهي غير معتبرة هنا فغير
المصنف بما ذكره الفاضل لما قررت اخذ من كلام الرازي وغيره اولي من تعبيره بصله بالوجه
والكنة ولا بد من تبيين كونها خلية من نكاح وخطبة ودية مطلقة فيما يظهر والسننة ان يكون
ذلك في **الزنا** يعني قبل خطبة لا بعدا وبعد الاجابة خلافا لما يوجهه تعبيره بصله بالعرض
على النكاح المصادق بما بعد الخطبة ولا بينهما خلافا لما يوجهه تعبيره بالتزويج المتوقف على الاجابة
وذلك لما مر من قوله صلى الله عليه وسلم **في غير** وقد غلب المرأة اي الراد خطبتها انظر الى فانه
احد ان يؤخذ من بينكما اي بعد دم المودة والالفة ومن قولنا اذا خطب احكم المودة اي الراد ذلك فانه
استطاع ان ينظر الى ما يدعيه الى كراهية فليفعله ومن قولنا اذا خطب احكم امراته فلا جناح عليه
ان ينظر الى ما ذكرنا في الخطبة وان كانت لا تعلم وانما اعتبر ذلك قبل الخطبة لانه لو كانت
بعد لربما عرض عن منظره فيؤذيه ولا ينظر الى كراهية قد تعجب ولا يجب فيقتضيه لان مثل
ذلك يرضى فيما اذا وقع بعد الخطبة ويدل له فيه وايضا فهو اذا رد يمكنه استعطا فم بالبدن
ولا عكس فروي جازما دونها فيه والذ **في** ان بعد الخطبة خلافا للسننة وكذا في الفروج
اختلافا لمعونة في نظر يستلزم لجواز النظر ان يكون بعد رغبته في نكاحها اذا لاجازة اليه قبلها
والدليل على ان للولد غلبة راد كما ذكرنا ما مر من قوله صلى الله عليه وسلم اذا انزل في قلب
امرؤ خطبة امرأة فلا بأس ان ينظر اليها فان دفع تنظيره الا سنوي كالقوي يري في ذكوبها هو الحديث
وقد اثنى عبد السلام ندب النظر من يزوجها وظهر ان يجب اليه خطبته دون غيره فالحق
كان غلبه على غيره ان لا يجب ان ينظر **وان** سنون الاجابة وعدمها فاختار ان النظر لا يجب
الا عند غلبه الخلق المحض انتهى والذي يتبعه الجواز ما لم يغلب على طه عدم الاجابة ولكن ان ينظر
الى الاخر **او** كان نظره **البدن** من غير شعور بالنظر وولاد من منه ومن وليته خلافا لما ذكرنا
لقول صلى الله عليه وسلم في النكاح السابق وان كانت لا تعلم وللاختلاف بين فيقول غرضه والآخر
بين خفية الفتنه وعدمها والنظر مشهورة وعدمها كما صرح به ابن سراج في عرض التزويج واكثر
بكره النظر عند حاجته اليه ليتبين هيبته فلا يندم بعد نكاحه عليه **وهو** هذا ان يكون
ما دامت له حاجته اليه التكرار وان زادت المرات على ثلاث وقولك الزكشي يحتمل تعدد برة
ثلاث فيه نظر والذي يظهر خلافا لم راي الشافعي وجها في عدم ذلك ايضا هكذا ان ينسب

بلغ معاملة عصب
الوسع والظاف
على ذلك

للرجل

للرجل النظر **في** يتيسر له **اشق** من محرمات غيره بان يرسل امرأة وغوها كمنوح
خلافا لما يوجهه كلامه صلى الله عليه وسلم بتامله ويستوصف من يعرفه بجرس سأل لما مر من انه
صلى الله عليه وسلم بعث ام سلم الى امراته وقال انظري عرقوبه وفي عوارضها ويراثها فانه
اي معارف البدن التي يجوز فيها النظر **والنظر** بعد البعث بعدم التنسود كراهة الشحان كالتعجب
وهو ظاهر وان اطلق مع ذلك وواجب ان يحرم من النظر والبحث والتكلام في الفضل وهو
النظر لانه بلغ ثم البعث بل قد يستفيد به بالاستيفاد بالنظر اذ المحرمات كاحص به الخبران يصف
الماعز زيدا اعلى ما ينظره **وهو** بعضهم ان اذا لم يتيسر النظر وكان لها ابن امرؤا فانظر
الحاجة وفيه نظر لان اكشف الاستبصار و لو ان ابن من غير نظر اليه فلا حاجة والا فربما لا ين
لا تنظر عن روي ان الحسن امير د فبقة في ما ينظر في انشأ ويلزم عليه جواز رويته
بنظره واكثر وكل ذلك من كلامهم قالوا وجهه خلافا **وهو** في ندب النظر ثم الاستبصار **في**
فيندب له كما صرح به عيارته دون عبارة اصله عند عزمه على نكاحها وهل عزمه على
نكاحه وان لم يعزم هو كما في بقية السابق عن ابن عبد السلام بما فيه اولاد من عزمه كل
محتمل والدل الاول اقرب ان تنظر منه غير عورته مع التكرار وعدمه الا كما مر في ان يتيسر
ارسلت ذكر محرمات الامرة محرمات تامله وبصمه **او** استوصفت من غير رسل وندب
الا استبصار في له من زينة وتيسر له اذا لم تعجب ان يسكت ويقول لا ربه لانه **انما** وندب
بوخذ ان ينسب له ذلكا اذا لم يعجب وليس بعيد ولا نظر لتضررها بسكوتها بعد التزويج من
حيث امتناع غيره من خطبتها لان تعذر بها خفا ذلكا لطلب تطهرها بالاعراض بذلك عن قرب
وتحجب بالنظر المسن اذا لاجاجة اليه **وقد** جرح عا دهم بذكر كرام النظر وليس
هنا استطرادا وهما ما من رجل الى امرأة او عكسه ومن كراهي ملكه **وهو** **نظر**
من رجل لشي من بين امرأة عرا او امه وكذا عكسه خلافا للرازي حيث جرحه نظرها لما
عدا ما بين سرته وكبره ونظرها عدا ما بين ركة الامة وسرهما ولا فرق بين امين الفتنه فيما يظهر
للظاهر من نفسه وعدمه ولا بين النظر مشهورة وغيرها هذا مله المباح كما سلم ووجه الامام بانها
المسلمين على منبئ النساء يمتنع الولاة لمن من الخروج سافرة الوجه وبان النظر مطلقه للفتنة
ويحرم للشهوة فاللايق يحاسب من السرعة سد الباب والاعراض من تنافصال الاحوال كالحكومة
بالاجنبية **وقد** استلزم الاستبصار ما في الروضة واصحابه عن الاكثرين من جواز نظر الوجه والكنة
عدا من الفتنة من غير شهوة كقولنا الاكثرين عليه وركه البلخي فقال الترجمة بقوة المدرك
والفتوة على ملأها المباح وهو كمال ولو فيه هذا الباب الا ان كان سببا في الفتنة اكثر بين
النساء والرجال ولا ينفصل الامام من الاتفاق في تعال الفاضل عياض عن العلم انه لا يجب على المرأة
ستر وجهها في طريقها وانما ذكر سنة وعليه الرجل غرض المصيرين لا منتهين من ذلك الا ان
الستر واجب على من في ذاته بل لا سنة وهي الجال غرض البصر وفيه مصلحة عامة بسد
باب الفتنة وفي تركه اخلافا لمروية والذي يظهر ان حمل جوارحه حيث لا يعلم ينظر اجنبيا اليها
والواجب عليها الستر خلافا لولي من فوجها على ستر وجهها عن الذمينة والرهق ولا ان
في تلكا كذا عا لتلظظ على الحرام **وقد** ههنا كلام الشافعي عياض وفيه ان جواز اكتشاف مقصود
على الوجه وانما اليه من عدم كسبهما وهو محتمل لا الوجه وانما في الفتنة الا ان يستر
نوع مشقة فاح ذلك خلافا للبدن فانه لا مشقة في سترها بوجه فوجب مطلقا وكذا قيل

مطل
انه لا يحل لبيدة العبد المفتكر
ان تنظر الي شي منه ولا لين
ينظر الي شي منها هـ

۱۰ کافرین

انما ان اجابت ابا في واحدة واجره في خطبة اخت زوجته ويقرب بين ما هنا وما ياتي عن
المهملات بان ذلك فيه خطبة على خطبة فالأبنا فيه اثم منه هنا وحرمة خطبة **تختها** ان صرح
المخاطب الاول بالاجابة وكانت خطبة جارية وعلم بالثاني كما في اصله فصار رتبه احسن وباتني
ولم ياذن له الاول ولا اعرض ولا يكمن من عدم الجمع بينهما وبين الخطبة كما خرج من قوله صلي
امره عليه وسلم لا يخطف الرجل على خطبة اخيه حتى يترك المخاطب قبله واذن او ياذن
له المخاطب والعقبة فيه ما فيه من الابناء والتفطع وقد كرا لا في الخطبة والمخاطب اذا كان من الغنم
كالمسلم يجمع حرمة اذناهما ونظر الاذنين في المزدن في واحة لا يتكلم فان ارتد بعد
الخطبة بطل حقه منها لطلان تكلمه قبل الدخول برتبة خطبته او لم يواضع الجيب كالحرف
المخاطب اما اذا انتفى ما ذكر بان لم يحجب جوابا غير معتد به كان كما في غيركم وواجب
هي وحدها او ولي وحده او شرها لحرمة جوا بها معا او اجيب جوابا معتد به ولم يعلم بالثاني
اي العزمة او علم به ولم يعلم بالاجابة او علم بها ولم يعلم كونها بالصرح او علم كونها بالصرح
عند او بالصرح ولكن جازية كان وقعت في عدة غيره ومطلقة كما في الاذنين خطبة عدا وسفي
غير اذن سيد وليا كانت جازية وتك غواخت الخطبة او لم يتك واذا ناله الاول او اعرض ولو
بطول الزمن بحيث بعد معرفته او اعرض عنه الجيب الا في فلا حرمة لسقوط حد الاول باذنه
او الا عزم بغيره ولا صلة الا باحة في البغية وما في الصريح من النص من ان لو اذنت لوليها ان يزوجها
من شاكها زوجه لكان احد خطبة في خطبة غيره ان يكون مولا او صغيرا والمختبر في التزيم
ان تكون غير المحرمة **قد مرحت** يعني بالمخاطب الاول بان تاذن لوليها في التزوج اذا الدار على
اجابة لا يتوقف العقد جدها على موثقتهم عليه وسكونه لم يخلق بالصرح ولا بد في غير
الكفو من تصريحا مع تصريح الولي او صرح بالرضي به **الحبر** لها من اب او جد في الحرة وسيد
في الاخرة لكانت تنكحها به **محصنة** والا لا شترت اجابة ما جازته ولا بد من اذن المعصنة مع
اجابة السيد لا الولي الا ان كان للمخاطب غيركم او صرح به **فان** في الخطبة **تختها** بالغة عند عدم
الاجابة او الجحد كما يفيد كلامه ولو خلف غضا او مرتبا واجيب صريحا حرمة خطبة كانهن
حتى يعتقد عليا راجع منهن او يتوكلن في المهادنات فصولا على استحياب خطبة اهل الفضل من
الرجال فيا في في التزوج ما ذكر في الملة انتهى وتصوره ان يكون الخي يتكلمها بعد الشرعي او
يكون لا يريد الا تزوج واحدة وفي خطبة اثا تبه لها اذا اجابها فسادا لا تقر بينه وبين الاولى فيقتضي
ما يريد ان يفعله وان لم يكن منوعا من تزوجها شرعا **تختها** بل وجب تلو عيريه كما في اوله على
من رجا الا مصفة لقوله جها يظهر ان لا فائقة للوجوب بل والامور مع القطع بعد ما تايده لعدلية
او غيرها وتبعد الا ان في العقد خلافا للقبلي وان تعلم عن النص **في تحجب** **خاطب** **مطلقة**
لا اتباع وبذلك النصية الغير وعنده من الشر **تختها** ان تدفع مجرد قوله لا تفعل هذا
او لا يصح كمرصا هرت لولا غير كغيره او غيره لم تجز لزيادة بذكر عيريه كما في الاذكار ولا حيا
وقبلا من ان تدفع بذكر شي من العيوب لم يذكرا ان يدمنه ذكره صلى امه عليه وسلم لمخاطبه
ينت فحين عيب خاطبا معوية من فقره واي جهن من ضرره للناس مع ان الظاهر كذا وما نقله
صلي امه عليه وسلم لا يصلح ان اتموا هو للعالم بها بها لا يكره ان ذكر منه صلى امه عليه وسلم
فلا يستدل بذلك على جواز ذكر العيب وان كان الاستغناء عنه بخلافه يصح وهذا الذي اجت
بر اولي مما في الاسعاد ومن صلى امه عليه وسلم لعلم عرفه من حالها انما تشال عن سبب عدم

سبحي

سبحي

الصلاحة
الصلاحة

الصلاحة لا محالة فذكره لها ابتداء لذكره لا لا يخلوا ما كنتم تتقنع به بل يصلح ان يكون ولوجه
عدم بيان السبب اولا فان كان الاول لم يجر الفكر ولوجه السؤال عن بيان سبب عدم الصلاحة
وان كان الثاني نافي قوله او الظاهر كذا وما يتقنع به لا يصلح ان يكون ولا يستدل بمخبرتها
على العموم لانها واقعة عين فيه نظرا لان واقعة العين الغريبة يكون الاحتكاك معصا لاجل الغلبة
قال الباري ولو استشير في امر نفسه في الشك فان كان به ما ثبتت الحجة فيه وجب ذكره
لزوجته وان كان فيه ما يتلوا الرغبة فيه ولا يثبت الحجة كذا في الشك والشيخ استحب وان كان فيه
شي من المعاصي وجب عليه التوبة بطلال واستور نفسه وان استشير في ولايته فان علم من نفسه
عدم الكفاة او الخيانة وان نفسه لا تنال وعه على تركها وجب عليه ان يبين ذلك او يقوله لست
اهل للولاية التي ووافقه الاذنين فقال يحرم ذكر ما فيه حرج كذا ولا وجه انهم متى اذفعوا
بقوله ان لا يصلح لكم ان تحجب عليه التفصيل المذكور فان علم عدم اذفاعهم بذلك بين جميع ما فيه
ما يعلم انه منقش ويظهر راجح لا بد من بيان عين المحصنة التي هي منقش بالان النقص قد سح
معصية دون اخرى وتحتل ان متى قال ام لا يصلح لكم ان يندفعوا يكون التصريح منهم فلا يجب
عليه بيان شي من عيوبه ولو علم منهم انهم لا يريدون لذكرها حتى عليه ان يصرحوا وانهم يرضون
به وان ذكرها لم يجب ذكرها **قال** الخبيثة وهي ذكر الانسان ما فيه ما يكرهه ولو
في ماله او عياله او زوجه **تختها** سببا اذ ذكره فقلبه ام بالخطا كمن تباها غارة لكما يتبع بل قد
وجب لاسباب كالتحريم من شيب غو صبيح او خالط او خطوط ومن قسمها ما اوتداعها او من
فسق او يتلوا وان بان بين حاله لئلا عليه ولا يتر وحامل علم بان يبين حاله لا اخذ عنه وفي
معناه الشاهد وكذا كلف يعرف به كالاغوس ولو امكن التعريف بخبره كان او لم يكن وشكوا في عالم
عند من ينصفه منه او عند من في كذا يقول له طماني فلان قيل له ذلك وما لم يرضي في خلاصته
والاحوط ان يقول ما تقول في رجل كان من امره كذا وكذا ففسق فاسق عند من ينصفه منه
ليزجره عنه وكذا ذكر نفسه الذي يجا هرب ولو لكل احد وقيد الغزالي وغيره ذكر بغير العالم القدي
به في لا يجوز ذكر نفسه وان غاير به لان الناس اذا اطلعوا على زنته نساها لغيره اذ انب
وهو لا هرجا لم يوجد سبب اخبر في القهار مما مر كيان حاله لم يرد الاجتماع به وغوه وخبيثة
الذين حرام بخلاف المحرمي وتحتل الا باحة فيها مخرج قصد النص والتجدي برفان فصد الا بانه حرم
مطلقا واتي بها ما مر من ان حيث امكن الاستغناء بذكر بعض غو الحسن والعيب وجب الاقتصار
عليه وانما ذكر ذكر اللعب وتبصير النظام اللبني وان امكن الاستغناء بخبرها لتبصير النظام بطله الذي
احل عرضه وعقوبته كاي الحديث لان معنى اللعب مشترك في المقصود بالذكر عيب الشخص دون
الاقتصار على ما يحصل به التنفير ولم تجز لزيادة في ذلك عليه **قال** لا مسوغ ولا فرق في ذلك كله بين
ان يستشار ولا في كاي البيع والفرق بان الاغراض بطلال اكثر برة بانه لا اختيار له مع وجود بدل
النصيحة **قال** اني الكلام على مقدما من العقد اخذ في بيان الكلام على مقدما من العقد
ذكر كانه وهي النصيحة والكفاة في ذل الكوكة والنكاح فان كان ما في الوجه كان جعلها في
الوسط شرعا وهما لولي وبذلك النصيحة لولي الكلام عليه وان كانها لم يرد بالخلاف في ذلك
وقد مر اي انكح ما يرا قسا مدي لا صلا لا لا يخلو من **تختها** اي هو ما اشق منه تزوجه
زوجتي وتزوجت وتزوج **تختها** اي هو ما اشق منه كالحكم والكسبي واكبح وكسبت **و**

ان

مطابق
في استخلافاً للقاضي فقيراني
تزوج امرأة لم يكن الكتاب

و لومع الاشارة كالبيع ويكي التعيين
بالوصف والروية ومنه روجتكم
او موكله الموصوف كذا ^ص

الفرق بين

[illegible]

مطل
اذا اطلقوا ثلثا ثم اقام
بيته فساد الكلاخ الاول

انما يبطل خواليسه باخذ الامه انهي ولو اقترع الزوج بالصف وتزوج بها
فرد في حق تنقضي العدد ولا يستطاع المهر بل عليه نصف ان لم يها ولا لكلا اذا قيل
قوله قبل المهر فاذا علمت انه قد عدل بعينه وثقل ما يمينه لا تنقض عدد الزوجات
ما دامت محرمه عليه كما يدور ما قوت به دونه من غير ان يمينه لا تنقض عدده ولا اصل
بناؤه وان مات لم تنقض ولا تطالبه به من مات او اقر قبل وليل لا تكاثره **نعم** اذا
تضمنت بسترته بعد ما كان عليه لا تنقض ولا لم يلحقه بعد ذلك فاختل قبل
فاكتفى بسترته لم يلحقه ولا طالبه به وان تضمنه فليس الا بالخذ الصف والنصف
هناك لا يجتمع هذا ودوران الزوجين في تلك الغاية في حصول الزوج وهو العقد
واختصاصه في الغير بل وهو الوطى وهما في حق السبب الموجب له فلو ملكها فاختصه
ملكته بغيره ولو قد ولد في طائفة بالاول من النسي وهو الحمل وان كان ذلك وقت
فريق بينهما فقبل ان يترفع عنه الزوجان لم ينقض عدلهما ان اقرت ان يترفع عنه
وهو بدو حدث لا ذلك انما اصل العقد والغيرين وان فساد اولي من غير اصله
يبطل ما به سبق اعتداه وليس كذلك العسر العاقل وهو العاقل وهو السيد او
قريب النسب او والد او الابن في حق زواجهما بغيره لانهم لم يقرض
سيدا له عدا كان او امة ووجهه عليه كما ختبا بل كما بالاولا لانه عند الفتح باء في الحرام
والانصراف في ملكه استغنى به يكون ذلك كما استغنى بالبيع والملك في تركه
ان ذكره بعضهم فترجى ولو اذنا ان السيد انما يترفع وليس العقدان في تركه
لانه عدل لا ينجى وترجع عنه اذا دعت الىها في غير الدين وغيره دون بيع كسائر
الشرائط فانها لا تملك ما عدل عدم حدث ذين كانا كانا اشتراطا في بيع ان يكر
الملك لنفسه بها او اياها فلا تنقض قيمته وانما يتعلق به منه والاعمال والاموال
من ممتلكات خارجة عن ممتلكات الزوجين والسيد موصى بزوج ما عدل فلو كان
وان لم ياذن له في الجني عليه ويكون اختيار المالك وكذا العسر اذا نكح ما يبيع
في حق اختيار المالك العاقل المرتبة في عقد الزوجية ولا يترفع عن الفاعل ولا ان الزوج
ربيع لعنة تزوج في الغصوة ولا ينفذ في حق فاعله ولا يزوج من غير اذنه ولا يملك
تسليم العقد تزوج ولا يملكه رجعوه الزموا من شرط تعاقب المالك بالترتيب كما كان في له
فلا يبيع رجعوه ولا يبيع الزوج في عقد فاعله بالسبق في اذنه المالك ان يفسخ دون
الزوج الا لخصا بسا ب بيعه وليس هذا **قوله لا يملكه** في البيع كما يبيع في هذه ذات
الوكالة ويصنع في عقد المالك وعرضه ولا يجوز ان يوفى له في ذلك ولا خلاف ان
يوجه فاعله او اياها في البيع ان يملكه من دفع ما سنده قبل طوله وترجع حرة في ذلك ولا
يثلم من بعد ان يبيع حرة او امة بل ان يراها في حقها ويضعها في ملكه ينفذ بها
الزوج (العقد) في ملكه ولا يستطع ان يكتسب او يبيع ويضعه ولا يزوجها
زوجه ولوه الصغر ولا ولا تنقضي بل يزوج ولا يملك السيد لا تنقضي بل يزوج عده فاعله المرتبة
كما بل يزوج من غير ان يملكه كسائر العاقله وتنتقل في النكاح بالانقضاب بالترتيب
الجنون (السكن) المالك ولا يملكه ان يزوجها ان لا يستطاع ان يملكها ولا ان يترقي
بل قد سلمه عليه ما اذا تزوجها حرها للشفا وتخلل جبار السيد منه اذا كان الزوج

كنوا لها فان انتقلت لكاهن خدوع اوفسق او حرقت دنية فلا جبار تصبر له اجبارها
علي كبح رقيق وذي النسب وان كانت عريضة وهو عجمي كالنجمه كلام الشيخين لان الحق في
الكلمة باللسان لا باليد وقد اسقطه هنا من ذكر ولا ياتي في ذلك ما اقتضاه كلامها
ايضا من ان العريضة لا يملك الا المنة العربية لان محله اذ زوجها غير سيد لها فان اولادها علي
ما كملها وانما جازيها انما هو بالملك لا بالولاء بله تفرق وتزوج واجبارها **فان فسق** لان
الفسق غير موزع الملك وكانه متبعها بان ملكها بعينه الحروف قوله العجمي لا يزعم اصلا لان
تزوجها بلاذن لا يجوز وباجب التزوج مستحق عليه ولو جاز التزوج باذن كوفي لمعنه جاز ان
يتزوج مفتوح وانما الا لاسوي وغيره علي السيد يزعم بالولاية فان قلت يزعم بالملك زوجها
لا يكتب ذكره الا ذري واللبقي وتحقق ان امة المبعضة يزعم من يزعم المبعضة باذنا اي
من يزعم المبعضة لو كانت حرة وهو الولي لان من يزعمها الا ان وهو ملك البعض والولي او ملكها
وهي كنية لان ملك التمتع بها وانما ان كانت غير كنية كونه محسوبة كما اقتضاه كلام المصنف
كامله وهو ظاهر النص وصحة الشيخ اوعلي وجزم به شراح الاصل فان لم يبعها واجازها وجزم
البحر في خلافه لان ملك التمتع بما مردود بان عدم جواز التمتع بالامتناع ذلك كاي امة الخدم
كأخت والفرق بان له ولا ياتي علي اخته خلافا يرد بان الكلام في التزوج بالملك ولو مع غوا الفسق
وهن مستويات في حق السيد **كافرا** فلا يزعم احد لم **مسلمة** اذ لا يملك التمتع بها اصلا بل ولا
سائر المتصرفات فيها سوى ازالته الملك عنها وكتابتها وتزوج الرقيق واجبر الامة دون العبد
سيد ان كان رشيما **وقد ثبت** ان كان محمدا عليه نصي او جونا وسفد ذكر كان وانما في عبيد
زاده بقوله **ان اجترأ** بان كان ابا او جوا اكتسب بالهرس والنفقة ولا بد من الصلحة في ذكره وكون
ملك الامة يجوز لها ان تزوجه لو كان كاملا فلا يجوز للمسلم مولي عليا خله امة مسلمة تزوجهها
وصح بالاب والجد غيرها لان له بالمال والشك **تصبر** للمسلم ان تزوجه امة السخية
والجنون لان يملك ما كملها وكما بخلاف امة الصغير والصغيرة لانه لا يملكها كما اذا قلنا
بان للوصي تزوجه الجنون والسفيه زوج اهما قبل السلطان **وتصبر** من كلامه في النجس وغيره
خلاف ما يوجبها هرعا ردا ليس للولي تزوجه عبد المولي عليه لا فيه من انقطاع اكتسابه
وقوله عنه وعن قوله ان اجترأ بالاب وان علان تزوجه امة النبي الجنونة دون امة النبي
الصغير العاقلة اذ لا يملكها **واجترأ** بان كانت بكرا لا لا تنسج في تزوجه احملا ولا يعتبر
عبارة العاوي والائمه ولا يصح سيدنا وان لم يملك ما كملها لا يصح تزوجه لوليه علي سيدنا ولا
بد من اذن السيد لان الملك نطقا **واجترأ** بان كانت بكرا لا لا تنسج في تزوجه احملا ولا يعتبر
اذن الامة لان السيد بان يغيرها علي الشكاح **اما غير الرشيدة** فلا يزعم احملا ولا يملكها
وهو الاقرب والجذب بشرط الصلحة كما مر وهذا هو محل اعتبار العاوي الصلحة وكان ينبغي ان
ذكر ذلك وبينا من محله لاحذ فلا جاز ان يزوج امة سفيهة **واذا** كبره اذ كان يستأذن في تزوجه
كالباقية وهكذا من زيادته وقيدته الا ذري بما اذا كان حيا جاز الي الشكاح والا فالولي لا يملك تزوجه
ح فلا يزعم احملا ونظر فيه بان يملك تزوجه في الجملة **وزوج امة السفيه** **هو** مصرح اذن
الولي له في ذلك ان يزوجه بنفسه بذكر وبما يقتضيه يحمل امة غايب في كل من وليه ابا العترة وولي
السفيه والسفيه الامة **بصر** **يخ** اذن من اب العترة والسفيه ووليته والرد به ولي ماله ولو هو

وفيها علي ما في شرح المصنف وكلامه هنا ظاهر فيه لكن الذي اقتضاه كلام الروضة وجرى
عليه التناخرون ان الرد به ولي الماله والشكاح وهو الاب والجد والسلطان **ولا يزعم** سيد علي كبح
رقيقه اذ عليه عبدا كان او امة وان كان حرها مكاتب او مبعوثا او امة مخرجة عليه بنسب او غير
لا ينشئ عليه مضافا هذا الملك وقوله وبقيص القنعة **وتصبر** من كلامه هنا وفي امر ليس
للعبد ان يملك الابن سيدة وان ليس للسيد ان يزوجه الابا اذ لا يملكها ان كان كبرا اما الا في فليس
لها تزوجه اذ لا يملكها وانما اذ لا يملكها فقط **وتزوج** **شعر** **يخ** اذ لا يملكها اذ لا يملكها
او غيرها بولاية ولا كان اذ لا يملكها من العادات دخولها فيه لا قصد من من الحيا وعده
ذكره اصلا ولا من قول صلي الله عليه وسلم بان امرأة تكف بغير اذن وليها فنكحها جازا لم يل
ثلاثا ومن قول لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها فتزوي اليه يفي
وقال له شاهد صحيح لا شك الابا بغير عاقل وولي وشاهد بن وسيا في اهل زوجه نفسها
في الكفر فاستلحت هي وزوجها قرا في ذلك ولم كما صرح به مع مقدمه ان يوكول موليته في ان
تفكر من يزوجه عند او تطلق لا في سيرة محضه لا عزا ولزوجه نفسها ولم يحكم به من يراه فظا
الزوج لزعمه من قبل والاحد عليه وان اعتقد عمره من سيرة لكن بعرض معتقده وفي ابطالها
من زوجها ولم قبل التفريق صح وكذا قلنا فلا جاز ان يملكها في ظاهر حق لا ياتي ما يفسد شلته
الفرق رجمي اعداها لا يملك لان وقح الطلاق خرج من حصص الشكاح وقد بوخذ منه ان لو كان حال
الرجاع الثلاث متفلا لا في حبيته ثم اذ تعقد الشا في يرد بها بالصلح المتنع ويوجه بان يلزم
عليه تحقيق التقليد في قضية واحدة وهو متنع **تصبر** ابن عبد السلام ولولا اني انا س بوليه
امره اخذنا من احكام ما نفعنا من احكام الكفر وقضيته نفوذ تزوجه لمن لا ولي لها وهو نتجه
ويقبل اخذ المرأة والمخير بالشكاح كما مر مبسوطا في باب الاقرار وتزوج حرة البعض وليه **ما كمل**
تصبر وقا بحق الحرمة والوق في زوج مع العصبية القريب ثم مع معتق البعض ثم مع عصبته
ثم مع السلطان ويزوج المرأة الولي والكان التزوج **يخ** اي في موضع **تصبر** فيها اذ اعتق سيدها
المريض فليخبرها بالفرق خلافا لما يوجهه كلام العاوي من اختصاص ذلك بالاب تزوجه قبل بلو الرعي
او موته وان كان لا يملك غيرها خلافا للحداد ومن وافقه وعما به العاوي لا تعيد وفي التزوج
بعد العتق فعبارة المصنف احسن وذلك ليحكم عن غيرنا كما هو فلا يتبع العتق بالاعتقال والصلح
لومات وخرجت من الثلث يحكم بعتق وتزوجها وان اختلف فهو ردين عليه يمنع خروجها
من الثلث بل وان تحقق علم من في الوصية وانما خرجت اخت ميراثها سلم تزوجه زوجها
لا حتما اذ اسلام قبل اتمتع العدة لا انظار ثم بقا الشكاح وانما هو سلت في العدة بان واه
وهذا الرعي هو لا كذا ولا صلح يتاوه ونفوذ العتق واذا زعم فان تزوجه اومات وخرجت من الثلث
او اجاز الوترة فظاهر ولا بان فساد الشكاح وان تزوجه السيد من علي له الشكاح الامة بان الولي او
كان هو الولي صح وان لم يخرج من الثلث لان ما كملها يفتق وياب وليا باعتق او وليه والحجاست
المفيدة للولاية ارجح اربعة فصورة قوله فسلطنة في ولي الاول **اي** لا لاداسا بالقرابات به
ثم اخذ وان علق عده لان له ولادة وعصبية ومن عده ليس له الا عصوبة **وتصبر** الاب بشر
ابوه وان علق بكل بان يزوجه بغير اذن صخرة كانت وان لم يفتق الولي ونفوذ التزوي
فيه لا وجه لادان يلزم من الشكاح الولي وكيفية رشيدة او سفيهة وان كان انشا في ما لمرة
سفرها بعد الرشد علي ما مر في **تصبر** وقوله **تصبر** الا شرعي يزوجه الشا في وجود اهل ان الولي

بيان كون الكفاة والايسار
مقتضى شرطان احدهما

[illegible]

سيفل 2

بلغ معاملة حسب
الوسع والطاعة
سال ائمة الاعاد
على ائمة
السا

۱۰

[illegible]

وخرج بالدم منه وافته حنكها من زيارته الحريته
والاستقامته فلا والله! انما فئسنا عليها خربوها

۲۲

[illegible]

بِقَوْلِهِمْ هُمْ قَوْلِي وَالْقَائِي

[illegible]

ان الادويي مو

[illegible]

16

ذکر

[illegible]

مردود بما تقر ويؤخذ من العلة ان عدم اكتماله لو كان يجب او عنه زوجا انما هي اذ لا يحل
للولي الذي هو كالتابع عنه يؤخذ واذ كان الميراث اولياء بنسب او وراثي لا العتق فانهم لو اجد
في درجة واحدة كالخوة واذ كانت كل منهم منفردا ولو بقي لها ذمت في فلان عن شاكم فليزوجه
منه **فقد** منهم العقد النكاح يند با حيث استقر في العدة الفارعة او ابا طهر ولا لا بعدل باطنا
اولي من الستة **فقد** اي فقههم بآب النكاح لانرا علم بشرط العقد فان استوفوا فقه فيه
فانهم منهم هو المقدم لانهما ضيق واحرص على طلب الخط وهذا من زيادة دقة فان استوفوا ورعا
ايضا فانهم هو المقدم لانرا ضيق احصر بالا حود كثيرة تجوز ويند بارهاية ابا فقه يتزوج
المقدم اجمع الا ان وينتفي الا اذا وانما لم يشترط انما قيمه كالميراث العود لان من عي على الدن والاسقة
والنكاح على الاثبات والالتزام وكذا لو عضل واحد منهم زوج الا حزون وتوعفا واحدا من العود
سقط حق الكل ثم عندا استقر لكل في سائر الصفات اذا اتحدوا لطلب وتزوا حوا على العقد
بعدم احدهم **فقد** وجب قطعا للزواج من خرجت فرجته زوجا واطلق ابنه ان الذي يفرع هو
السلطان **وقال** ابن داود يند بان يفرع فان افرع غيره جاز فان تعدد الخاطب ورضيت
بالجميع عن الفاضل الاصل له منهم ومرتزجها منه فان تشاجروا فهو عضل فزوج الفاضل الاصل
منهم قال المهور في غيره وعليه حمل خبره ان تشاجروا فاعلى السلطان ولي من لا ولي له ولو اذنت بجماعة
من الفضة على ان يستقل كل بنت وزوجا لم يفرع بينهم عند التنازع كما عتته الزر كشي لان كل منهم
ما دون له في الانفراد ولا حمله فيه فليبا دهرها لتصرفه ان شاء بخلاف الولي **فقد** تزوجها كغيره
بأنها من **عقري** من الفضة ومن لم تقض الفضة لم يصدور العقد من اهله في حمله وكذا في
الفرقة قطع الزنا بينهم لاني ولا في البعض ولو قالت تزوجوني استشرط صدوره عن ربه
علا باذنه فان تشاجروا في الاذني في طالب انفردا على طالب الاجتماع لا في قطعا
والظاهر بان السلطان بعد اذ لا يبريد الاجتماع ويعد جعله عاصيا انتهى وقبر نظير
اذ المخط هنا ليس بالعصل فحسب بل انما ما افرعه هو الذي زوجوه في من ان اجتمع شرط
فقد انتفى اجتماعهم لم يستقل احدهم بتزويجا الا بان حديد لا تشكرا اذ الاول بقدر شرط
فقوله الظاهر في غيره غير محتاج اليه **فقد** فلا نا اوانه **فقد** او اذنت لاحد اولياء ولا احد
من حسب الشرع فكل تزويج لتعجبهم شرعا في الاولين وصدقا الا حد بالكل في ابا فقه ه
وتعجب احدهم بعد ذلك ليس غرضا لبا فقه ان منهم من الغيب ليس بخبر واقراء بعض العام ذكر
الاخص ولو اذنت لاوليها احدها من زيد والآخر من عمرو او خلقت او وكل الجسر جلا او
رجلين فروجاها من اثنين كقوتها وغيرها ورضوا بكل منهما كان اما خمسة احوال نظير ما مر في
الجهتين **فقد** **فقد** اي منهن ما بان علت العترة او جمل السبق والمعية او علة السبق وملت
عن السابق وابس من علمه **فقد** العترة ان لتدفعها في الاول ولا مرج وتعدى امها في الثانية
والثالثة لعدم العلم بالسابق او بعينه ويند ب الفاضل ان يقول ان كان قد سبق احد الحكمين
فقد حكمت بطلانه لتعجب خالته بقينا وثبت له هذه التولية للضرورة **فقد** ان المطلان
في الثانية والثالثة يقع كالمهر فقط ما لم ينقضه الحاكم وتقدم في نظير الاخيرة من الجدة انهم
يصلون الظهور فقهيا فانما هي واقعة المجهول فامضا وه متعذر ورغم وقد وقعت الاول
مصححة على تعالي فانتم اقامة جمة اخري ولم يوجب اعادة الظرف سقط عنه الغرض
في علمه تعالي يقع عنه هذه وغلا ولا حزون يقع لهم فرض لان صارت فرضهم اما اذ علمهم السابق

رضي

فزوجا

والنسي

ولم ينس فكله هو الصحيح وان دخل بالان في الماح من قوله صلى الله عليه وسلم اذ انكح اوليان
فلا اول احق وانما يحل السابق بالبينه او التصادق فان علم المسبق دون عن السابق ولم
ينس من علمه وقف وجوبا كما في الذخا بولكن الذي يظهر هنا ان لم يلب الفسخ مطلقا فلهما باية
في مواج النكاح عن الشيخ اي على في نظيره هذه ان لم يلب الفسخ ويترقب بين هذه وما بعدها
حيث يطل هنا عند اباس وقف وجاز لم يلب الفسخ عن عدم اباس بخلاف تلك اذ بطلانها
فيها مطلقا ولا تغلب الفسخ الا بالشرط الا في بان معرفه عن السابق اقوي واقرب اليه الصحة
من مجرد معرفة السابق فلما كان النكاح هنا متزنا لا فلهما بطلان عند اباس وبما ورضه
عند عدمه وان علت عن السابق ثم **فقد** امركل من النكاحين فلا يغشاها احدها
ولا يتزوج غيرها حتى تبين الحاله او يطلقها او يطلقها احدها ويومن الاخر وتضمي
عندنا من موت اخرها وان طلق منكر زوجة العترة **فقد** الزر كشي كالميراثي ان الفسخ
في مدة التوقف ان لم يخرج زواله لا شك للضرورة كالعيب وقد بان كالمصاحب من كالميراث
في خلا فقه حيث قلنا بالتوقف **فقد** لا هي واحد منها مدة التوقف كما يحكي الامام وقيل لها
التفقه لمؤدة العقد وعدم الشؤن مع جسد **فقد** طلق ابنه والداري ومحمد الخا رزي واقضي
كلام الزا فني ترجحه فكلية تزوج عليها فان تعين السابق رجح الاخر عليه ما لم ينفق ما ذت
الحاكم كلفه اصل الروضة كمن صوب الاسوية وغيره ان سوان العواجا العكس فلا يرجع الا اذا انق
بأن الحكم وقيل الاول لها لطلب الفسخ كما عتته المحصف للضرورة بعدم الا نفا في وقعه بعض نسخ
شرع الروض الشخا ان هذه جزم لم الشخا في مواج النكاح وهو سوا الذي ذكرناه ثم انما هو
في نظير المسئلة الاولى كما قد منه عتقا في سبكي فرقا بين ما هنا وهناك ولا يطالب واحد منهما بالهر
لا شك وان قلنا بوجوب التفقة فيها يظهر فلا سبيل الى انزام مهن من الالفية مرسوما
لان لا ضرورة اليه بخلاف التفقة **فقد** حصل ابا فقه (التوقف معا ومزنا **فقد** **فقد** **فقد**
من تركه كل منهما ان لم يكن لغيرها والا فمحصن من الزواج حتى تبين الحاله او يطلقها وان
ما تهي وقدر **فقد** **فقد** اي من تركها بينهما المبالا صلحا او تبين لال هلاكه مع تصادق الزوجين
على التماس السابق **فقد** **فقد** اي مع تزويجا بان ادعيها في السابق وانما زوج فلا سمع دعوي
احدها على الآخر لان الزوجة ولو رقتة لا تدخل تحت اليد من حيث الزو جية فليس يؤد واحد
منها ما يد عيب الآخر وانما تسع عليها اذ ادعي كل منهما علم ابا السابق لان قرارها بانكح محرم
علا ما اذا ادعي كل علم سبق احدها للغير بالمدى كذا قاله الشخا في وصر الام وان اقتضى سماع
الحا جتبا بعبارة لا حاجه اليه الجواب المدعي حيث امكن علمه وهذا يمكن من عوي علم ابا السابق
واذا سمعت المدعي علمها ما كان تنكره وان تنكره فان انكرت علمها بالسابق فنظر **فقد** **فقد**
فقد اي على علمها ببي الاشكال وفي بقا التداعي والتخالف بينهما وانما اذنتها وهو ما نص
عليه الشا فني والعرا قيون وغيرها وعنده جمع من خرون وطالوا في الانعزال وتأييها **فقد**
ما نقل الشخا في عن الامام والخزالي واقتضى كلامهما اعتقادهم حيث حكوا الا لا يجزى الا انما حكمت
على نفي العلم بالسبق وهو لا تنافي جريان احدا العقد بين علمي الصحة والعتق ما هو بطلان الذي
ولتخالف بينهما من غير سبط المدعي وانما قلنا بالاول كما قاله ابن الفرة وغيره **فقد** النكاحان
بطلان بائنة التوقف **فقد** اي فان نزاعا وحلفا احدهما وان الاخرى النكاح لمن حلف وعليه
مضي الحواوي وقد علت ان كلام الشخا يقتضي ترجحه خلا في لا يفسد من ان شاذ وان ردت

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

مختصر

الفرع

لم فيها وان خالفهم في الفرع ولم يقرهم لانهم متحدة فغير كبدته اهل القبلة ومجت
أما نسبة سامرة لنسبة الي اهل السامرة عابد الجبل والاولى صابئة لنسبة الي صابى من علي
السلام وقيل طردوا من دين الي اخر وتطلق ايضا علي قوم قدم من النصارى بجدة والكوك
السبعة ويصفون الاثاريين وينحون الصانع الخشبي وهو آلة يسول مرادها فقد اذني
الاصطوري واليه علي بقتام لما استغنى الله هرهقه فيهم فذلوا له اموال كثيرة فتركهم
والاوقاف فقتلهم صرخ في عدم حل مشاكلهم وذب بجهنم وعدم تعزيرهم بالجزية **فقط** كل من
الصائبة والسامرة النخالية لا يصلحون قتال ولا يغزون بالحزبية اذ اشبه لم بوجه
واما النخالية المذكورة با قسليم فين وان سارت اولئك في نه لا يغزل من الا الاسلام كنهها فحين
يلا في **نخالة** اذا امتنع من الاسلام ولا يقتل الفرس ولا تشرق الا في كاي الخاوي في الجزية لانه
الشوق دون ما وقع فيه هنا خلاف ذلك وكان الصنف تبعه ثم رجع عن بنو الجند وغلها
في هلاك منتقل وعد تبليغا لما من هو حزبه ان لغزنا به قتلناه وانما قتل من نخس عجمه
يحق قتال ولم يبلغ لما من تعديب ضربه البنا والمنتقل ضربه علي نفسه وكتب الزركشي
تجديد عدم القول غرلة سلام بما بعد عقد الغزوة اما لو تهود نصراني بعد الحرب ثم جانا
وقبل الجزية فانه يترك لصحة قوله **فقط** كالافري من كلامهم فين انتقل ما لا يغزل
عليه الي ما يغز عليه كوني تهود يقتضي انه لو لم يسلم قتل كما لو تهود وانما بقي علي حال فصل
قبل الانتقل حتى لو كان له ان لم يغير حكمه بذلك والاقتل ان لم يسلم انتهى وفيه نظر كما قاله
فقط قال ابن يونس من الموضع اختلاف الجس فلاحون حكم الجي وبيد
افني آية رزي لقوله تعالى واسم جعل كل من انفسك ازواجاً وابن عبد السلام لكن تعليمه بان
لا يتدبر علي تسليمه من قوله لانا ذكر ليس غرلة في صحة الحكم وروي ابن ابي العتيا مرفوعا
عن علي بن الحكم وبتنظر القول في هذا بان التكليف بعد الغزوة يرد بان ذكر لا يقتضي الصحة وعن
مالك كما يحسن البصر في القول وانما **فقط** اي الحكم وروى عن الزوجين المسلمين او من احدثا فان
كان الايراد قبل الدخول واستند حال النبي في حال اجماعا وعدم تكلمه بالذخول و
بعده وقعت الغزوة بعد انتفاخ العدة فان جميعا الاسلام في ادم الحكم والا فالغزوة من
حين الردة لا اذ خلاف ذلك في اجماع السببي فلم يوجب الفسخ خالكا سلام احد الزوجين وقت
ردتهما بردة اذ لا حضي وليست كسلام لانها اذا اسلمها مكانا من الوطى خلافا ما اذا
ارتدا اذ يحرم الوطى في هذه الثقة لتزول ملك الحكم بما حدثت كمن لا حديثه وانما ينفسه
تأخر اسلام **فقط** من الزوجين فتخلف الغزوة ان كان قبل الوطى لما مر قبله فذلكا كانت
المصلحة من لا يغز خلافا للفتوة من ان اسلم قبل الدخول او بعده واسم الرجل ولو وشا
فان حوا سلام **فقط** حرة على السلام اما في الثانية فلا حرج ان يسلم **فقط** كاي كناية وحرم بغيره
في الامنة فان اسلمت وعقبت في العدة او عتقت فقط قرر **فقط** كاي وكذا اسلمت وهو من علي
له الحكم الامنة فخلق ما اذا لم تكن كتابية وكانت كناية ولم تسلم ولم تعتق او اسلمت وعقبت
بعد اذ كانت بغض **فقط** كاي من وقت اسلامه وان جاز له الحكم الامنة المسلمة وكنايسة نحو
الوثنية فتخلف في قول قبل الوطى كما مر وكنايسة الاولى للاجتماع ولا حرج ان رجلا اسلم ثم جات
امورة مسلمة فتالت يا رسول الله كانت مسلمت معي فزدها عليه ولشاه في صفة الاسلام
الناسبة المتخلفين بخلافه ما لو ارتدا معاك مرا ولا اعتبار في العدة بالحكمة الاسلام لانه

المحصل

المحصل له والاسلام حكمي بالسلام احدا بوي الصلح والحيثون من الزوجين كما تحقق فان
اسلمت البائنة العاقلة وابوين وجه المطلق او الحيثون معا قبل الدخول فان قلنا ان العلم
الشريعي مع معلوما وهو ما تحجوه لم يبطل الحكم كما اقتضاه كلام الشافعي لان ترتب السلام
علي اسلام امي لا يقتضي تقدما وتأخرا بالزمان فلم يتقدم اسلام علي اسلام الزوج وطاف
جمع متقدمون ذلك علي الصنفين وان اختار السبكي من تقدم علي معلوما فقلنا
يبطلان الحكم **فقط** البليغي وهو الفتنة فان الحكم للتابع متأخر من الحكم المتبع فلا يحكم
للطفل بالاسلام حتى يصير لابي مسلم **فقط** البوي يبطل ايضا وان اسلمت عقب اسلام
الاب لان اسلام الطفل يحصل حكما واسلاما يحصل بالقول والكمي يكون سابقا للقول فلا
يتحقق اسلامهما معا **فقط** الا نفي في صورة الردة علي اخذها عنة اذ وفي مقدم
ذلك مستوفي وفيه صورة ترتب الاسلام والزوجة غير كتابية **فقط** اخذها عنة **فقط** ان الزوج ايضا
او اسلمت خلفت منه فان اسلم الاخر قبل ان يفسخ الحكم لا روي ابو داود وان امرأة
اسلمت علي عذر رسول الله علي اسلم عليه وسلم فتزوجت فجاء زوجها فقال يا رسول الله اني
كنت اسلمت وعليت بالاسلام فانتزعوا منه اسلم عليه وسلم من زوجها الثاني ورد بها زوجها
الاول وان تأخر يا بنت الغزوة من حيث اسلام الاول بالاجماع وهي خيرة فسخ الطلاق لانها
معلومان عليا وعبر الوطى في مدة النكاح وهو الطلاق والنكاح موقوف فان اسلم الاخر
بان وقوعه من حين انقائه والا فلا ولو اسلم علي وقتية او طلقا رجعي في الشكر في اسلم
حرم عليه اخذها ورجع سواها في العدة لان زوال النكاح غير متيقن **فقط** من **فقط** علي اي
ملكه كما نوا **فقط** اي الحكم الصحيح عندنا وان اعتقدوا فسادا **فقط** كاي حكم اهل الحكم الصحيح
عندهم وان اعتقدوا فسادا والبراد بعض الحكم الصحيح حتى يثبت علي حكم الحكم
الصحيح عندنا وذلك لقوله تعالى وامرنا بحال الحب ونفس غيلان وغيره من اسلم علي كاش
من العدة الشرعي حيث امره النبي علي اسلم عليه وسلم با مسك ارجع منه وبسالة عن غزله
نكاحين ولا يهر لوتر فقوا البنا او اسلموا لبطله والفاقد لا ينقلب صحيحا بالاسلام ولا يقر
عليه وحده استغنى احد من الحكم بغيره ان حكمهم الحكم الوقت لا معترض بانما يفسد
ما يقرر علي بعد الاسلام بخلافه فسلم كاي اية اما ما ليس صحيحا عندنا ولا عندهم **فقط** كاي وقت
اعتقدوا فسادا فلا يغزون عليه وتكمل كلامه ما لو اعتقدوا انفسا **فقط** كاي كاي فانه من
اسلم الاشارة الي خلافه وانما جمع مع ذلك لان ليس فيه الاقامة الفعل فتمام القول فاشبه
سائر وجود الفساد ومحل به غير معين كاي حال كونه **فقط** كاي فانه لا يعتد به وان اعتقدوه
نكاحا لان علي الامام دفع في بعضهم بعضا ومنه يوجب دفع من اهل البيت هزيمة من اجل
ذلك اذ لم يتولى الذي دار الحرب ولا فهو كالحربي اذ لا لعب الدفع عنه كالحربي او المشرك
اذ عصب حريمه او مستأمنة واعتقدوه نكاحا فانما نفيهم اذ يلزم دفع بعضهم عن بعض
وانما يلزم ان تدفع عن المستأمنة من تجري عليا حكم الاسلام وقضية كلامهم وعلمهم
النفس برها فوجب الجزية ذميمة والذم حربية واعتقدوه نكاحا وبه صرح المصنف
في الشرح وقيل نظر والوجه ما قاله البليغي من الشرح **فقط** ان تدفعه والاول لان علي
الامام ان يدفع الي العرب عن اهل الذمة وكما انفس فيها ذكر المطاوعة وحيث حكنا
بعض الحكم ترتيبا ان الحكم الصحيح عليه **فقط** كاي معاهه حتى يحرم علي

۱۵۸

اسلام بانگ وان اسلمت کان
عاد لاسلام قبلها بعضها العدة
من وقت

۵۷۵

۱۰۰

[illegible]

عن الشيخ أبي عبد الله وقرأه ورعده ابن الرضا وجرم به صاحب النيران وغيره وان كان
الا صفوي وجهه ضيقا **قال** الشيخ ابو محمد واستحكام الجهاد يكون بانتفاء وتردد
الامام فيه وجوب الاعتناء باسوداده وحكماء هذه المعرفة باستحكام الصلوة واستحكام البرص
بوصول اليه العظم حيث اذا فكر في كسبه يترك لا يحسن **و** **جواب** كذا وهو زوال الشعور
من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء واستثنى المتولي من التفتيح الخفيف وهو الذي
يطرا في بعض الزمان وكلامه بنا فيه **قال** الامام ولم يتصرفوا لاستحكام الجنون ومراجعة
الاله في امكان زواله ولو قيل به لكان قريبا نظير ما عرّف البيهقي والخدام وقرق الزركشي نقلوا
عن المتولي بما يحصل منه الا فاقه كما هو الخالب اما الدائم لا يورس من زواله كما لجنون ولو بغير الاعضاء
جذب وانما المرحون كما في الجنون ولو خلتوا به كون شيء عيبا عند قدام المسكين جينته مالم يثبت ذلك
بقول حديثي طيب ولزوجه التي راسب **جواب** في قطع ذكره ان لم يبق منه ما يوجب منه فغير الخفة
والا فلا خيار **تفسير** ان عجز عن الوطئ به منوط له بالامانة لا بغيره **و** **جواب** في كذا **جواب** في كذا
المستأجر اذا هدم الدار المستأجرة وقيل لا خيار له كغيره عيب المبيع قبل القبض ورد بالفرق
بينها فانما لا يجب التصرف بغيره كغيره كالمستأجر والمشتري بالتعيب فابن حنبل وكذا في جيت
وهي رتقا في اصل الروضة عن جمع ثبوت الخيار وقضية كلامها اعتاده وعن البهي الغلط
بانه لا خيار لان في اتصال الوطئ واعتاده الذي في الزركشي وقال بعد نقله عن النص
انه ذهب وبشيت كما انما ايضا **بعض** قلنا انما يابح ما عاروه العجز عن الوطئ في القبل لعدم
انتفاء والآلة اما لضعف فيما اوجب القبل وانكسر وان حصل ذلك بمحض دم وبطلق ايضا
عليه الحظيرة الحدة لا بل **تفسير** بقوله من زيارته كلف الصبي والجنون فلا تسمع عليها دعواها
لان غايتها الدعوي من ضرب المدة والغيب **تفسير** بعد اقرار الزوج او عيبتها بعد تكملة وقولها ما قاط
وقد لا تسمع دعواها بان كسب حرامه بشرفه للزم الدوس لان سماعها يستلزم بطلان سماع دعواها
نتية عليه الحرج في وتحلها خذ من تقريره ما اذا ادعت عنة مؤثر رنة العقد والافتتاح دعواها
لا تسمع الدوس وانما انما ربا لعنة وان **قلت** في قبل العقد ما لو عالت بعده فاسقط حقها
قبل ضرب المدة لا تسمع وانما دار لبا لعنة اختص من هذا بالعنة فهو تعيينه لاطلاق مفهوم
قوله السابق على حال وقيل لا خيار له ان عالت كسرا بالعيوب ولو عت عن امرأة دون امرأة
اخرى له او عن البكر دون الشيب غيرت لغوات التمتع وقد يتفق الاول لا يحاسب شيوة عن امرأة
معينة لغوة او عت او يقدس على غيره لعل انما انما العجز الحق للضعف السابق فلا يتفق
بالنسوة **قال** ابن الرضا وما قالوه من غير البكر بل على انه لا يجوز زواله كما في نحو
اصحبه اذ لو جاز لم يكن مجزعه عن ازالته شيئا لغيره انما في القدر من علي الوطئ بعد ازالة البكارة
بذلك وما ذكره مخد بل كلامه في هذا كما لا يصح فيه وانما ثبت خيارها ان ثبت ومضت
المدة ولم يطل في ذلك **الشيخ** **قال** في لا **تفتيح** **قلت** في بقاء زاده بقوله لا غير لا غير فترت قدس ته عليه
ووصلت اليه حتى والعجز جد ذلك لعرض قد بول بخلافه يجب لحصول الياس منه وفارق
الخصي بقاء آلته الجماع وقدس ته عليه بل يقال انه اقدس عليه اذ لا ينزل فلا يعتبره فتورا
وطوه في الجماع لا بق فلا يمنع خياره في الجماع آخر بان انت منه تجد كذا في الانتظام الاول
وبشيت الزوج انما راسب **تفسير** في بختين وهو رتقا في اصل الجماع بل بما يسداده **و**
بسبب **تفسير** في بختين وفيه اسكان المرأة وهو اسناد على الجماع بعظم وقيل بل يثبت فيه

في

ويجب البول من ثقبته خيفة فيه فان ازيل المانع ولو فعل غيرها بطل خياره لزوال سببه
ولا يجزيه علي ذلك لتصورها به **تفسير** تفريقهم ان جلة العيوب سبعة وان يمكن في حق كل من
الزوجين خسة وعقد الخوا من عيوب المرأة ان لا يمكن وطوها الا باقتضا ورتد الزوج بان
المهور من كلام الاصحاب انه لا يفسخ بمثل ذلك ثم توسط ونزل كلامه على ما اذا احتلت
وطئ خيف مثلا وكلامه على ما اذا كان ضيق الخلف حيث يحصل به الاقتضا من كل واحد لا نه
لا يرتق واجري الاستوي بمثل ذلك في الرجل فيحصل بين ان لا يتبع بغيره **قلت** وبين ان
يتبع له بعض النساء وعقد الما ووردي في كونه مستأجرة اجارة عين لغوات تمعه في نهار وان
رعيه المستاجر بذلك لانه تبع قد يرجع فيه **والشيخ** خلافة وسيكون الشيق عليه
في التفتيح لعل العلم بضعفه ما ذكرناه منها **تفسير** في الموهوب بغيره وبشيت الخيار على من
هذه العيوب **وان** **تفسير** بعد العقد وقبل الوطئ مطلقا او بعدها لا لعنة بعد الوطئ كما مر
الضرر كالو تنقرا وقطع لا مكان الفراق بالطلاق لان العنق بدفع عنه التفتيح قبل الدخول
علافا بالطلاق وقيل لا ضيق الا بالتأخير وانما يثبت بالحب مدام موجودا لا بغيره
لزوال الضرر بزوال سببه ولا بعد **تفسير** بموت او غيره خلافا لما يوجهه كلام اهل السنة النكاح
بالموت وانقطاعه بالفرقة واستشكل تصوره بفرقة المرأة بالحب بان عت به فلا خيار
والا لالتفات من العيوب من حصول الكفاة التي لا يمنع النكاح مع عدمها واجاب به ابن الرضا
بان صوري ان تاذن في تزويجها من معين او من غير معين او بزوجها الولي منه بقاء انه سلم
فان الذهب حصة النكاح كما صرح به الامام **و** **جواب** ولو من غير النسب كالسيد كما افترضه كلامه
خلافا لما في البسيط لدفع الضرر عن مكره لاحتاج ان ترجع اليه معيذ ولا فرق بين تعدد دعواه
تفتيح الوليت اي منها من النكاح **تفسير** في خضدان وجد بجاء للزوجين وهو البرص والجدام
والجنون كما مر **ان** **تفسير** العقد وعلم به جده لانه يبرئ منه ولا نه قد يتعدى اليه والي نكاحها
الحاص بالرجل وهو الجيب والعنة فلا خيار له ولا يتبع من الزوج من هو به بل يجب عليه
اجاب بها اليه ذلك اذ لا عار عليه بذلك وضرب خواتم الاستحكام انما يلحق دونه وانما الطلاق بعد
العقد فكذلك لا حرج في النكاح انما يبرأ به **تفسير** في العقد لا دامه بدليل انه لا الاعتراض على
رضيت بعد لاعني من عتت خيرة **قلت** اذا فسخت جيب النكاح او فسخت جيبه **تفسير** في نكاحها
تفسير في ان كان العيب مقاربا للعقد او حادثا قبل الوطئ لا نه بدليل السعي على طن السلامة
ولم يحصل فكان العقد جري بلاسمية ولا فسخية الفسخ رجوع كل منهما اليه عين حدة ان بقي
والا فبدل فبرجوع الزوج اليه عين حدة وهو السعي وهي الي بدل حتى وهو مهره مثل لغوات
خذا بالدخول وبما تقر من ان ما ذكره للتسليم لا عدم سقط ما قبل الفسخ ارفع من اصل
فالواجب مهر النكاح مطلقا او من حينه فالسعي كذلك **تفسير** في عتت العيب **تفسير** في
الوطئ لان الوطئ قد قرر قبل وجود سبب الفسخ انما الفسخ منها ومنه قبل الوطئ عتت او
منها فلا يوجب لها شيئا من مهر ولا مته لانها او بسببها كما في في الصلح والخص بالحب
في تفصيل المهر **تفسير** **قال** في انما كان الفسخ في كذا كانت قبل الوطئ لم يفسخ شيئا **تفسير**
ان **قلت** في الردة استحققت مهر النكاح ان جهلت النكاح وان كانت بعد استحققت المهر
وسيكون في الصلح ان ردت قبل الوطئ تسطر المهر وتبقي مهرها وبعده كلامه فان
الطلاق ردت فيها فذكر السبب الثاني للخيار والعزور بالشروط ككل من الزوجين **تفسير**

کذا

الكفاة

[illegible]

مطالعہ فی حق شریعت و فائدہ

[illegible][illegible]

ایمان تلفظ با حیت اسمع قد
فقط لا نه نواها بقلبه لانه لا یقبل
کایا تے آخوالطلاق ه
ذکره الشیخ فی شرحه الصغیر علی

ساعة انما هي الصفة قولها
وتنقل على القول في اربع
في اربعة اوجه السابق في
الشعير بالثمن بعد ثوب
سقط خماره وتقبل
الخيار او بفرونته
العلمي، وانما شدة
فيما يظهر ايضا
التمسك كما انقال في نظاير ذلك انتهى

[illegible]

السلام

[illegible]

٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨

[illegible]

فاد
العله تقترن بمطولا
زما ويا خرعنها
رتبة

۶۲۸

[illegible][illegible]

التصميم

[illegible]

الحبس جمع ان لم لها مندوحة وهو المنع كما ياتي في النفقات فلم تكن من الحبس مع قدر
على الفسخ الذي يوصل به الى تمام خذلان نقالب الفسخ فيه مشقة عظيمة وخلاف قوي فلا ينظر لها
البعد بل يجوز لها الحبس ايضا لا سيما لان نفقة التفرع على قولة الشجين انما تغيب مع المسار
فاذا ايجتمع من مع انما تصل به نوازل الى حقها فاولا اذا عسر لا يلا تصل به الى شيء ولا مندوحة
اخرى وهي الفسخ كما تغزر وما ذكره الحبس على غيره ما قدمه في محبتكم الامنة من نحو امن
من وجهه باع السيد او اعتق وام ولد من وجها ثم مات وعنت بموته وعنته او وصي السيد
بعدا فاولا ولو لم تركه الحبس ان رآه مصلحة **وتيقن** الزوج علمه في مدة الحبس وجوبه وان كان غير
التسليم لعذر لا اذا انقضت لامتة **وليس** من الزوجين في البيعة بالسلم اي لا جلد وعنته بان
كانت الامكن حتى تسلم المصدق وقال لا اسلم ما حتى يمتن اجبرته ذكره بقوله **فرض** الزوج المصدق
عنه غشلي باجاءكم **في الخبر** اي اجبها على الفسخ على التمكن فاذا مكنت تسلم العدل امرها بها
وان لم يأت الزوج لاجتماع من فضله الخصومة واستشكل ابن الروضة التسليم الى العدل بانها انما تاتي
في الحرة الزوج والا فلا تجبره والا وجهه في الجواب انما يجب الفسخ لخصومة بينهما او انما
اضا من مسئلة اخذ الحاكم للدين الامنة وهذا في من جواب ابن الروضة بانها كما صرح به
الجدي اخذ من كلامه في اذا اخذ الحاكم الدين من المنتع كان لا يؤخذ بمكسر العزم وتبرأ منه المأخوذ
منه ومع كونه تايك هو منوع من تسليمه اليه وهي متوعة من التصرف فيه قبل تمكينا خلافا لقوله
باجاء الزوج فاما اذا جبرها فاطلقا تصرفه في المأخوذ بمجرد التسليم **وجها** بان مسئلة
اخذ الحاكم الدين لا شاهد فيها اذا القضي فلم يستقر به المك لا لانه لعلته الدين به وهذا القضي لا
يستقر به المك بل دليل انما لو انتفعت من التحكيم جد قضي العدل استرده الزوج كما صرح به
الامام فانتي كونه تايك **ان** لم يتنازعا بل نازرا الزوج فسلم المصدق فامتنعت من التمكن **في الخبر**
هو بخر خلافا لما يقتضيه كلام اصل الفسخ كما للتسليم كما لو جعيل الدين الموجب بل جيس في
عليه التمكن **كرشيك** باشرت بالتمكن فلم يسلم الزوج والتقدير بان من زيارته فانما بقدر **ففي** من
لم يقدر نازده بقوله **فوقها** ولو لم يدر يسلط حتى حبسها لتكن امته كالوسم الباطح المسبح
متبرها قبل قبض المثلن علقا فاقبل وطع او جده وهي مكروه او صغيرة او مجنون او سفينة ولو
تسليم الولي كان علقا لا يسقط بما دري بالتمكن فلم بعدد حبس نفسها خلافا لما يقتضيه كلام الفقيه
بني يغيض المهر لان الفسخ في النكاح بالولي دون التسليم لعدم الاعتداد بتسليم الكهنة ومن جدها
تتم لو كان تسليم المهر لان الفسخ لم يكن له رجوع وان كملت كالنكاح ابن الروضة وارتضاه الاخرى
الاخرى والحق في غيرها خلافا للشارح كما لو كان الولي الشفعة المصلحة ليس المهر عليه الاخذ
زوال الفسخ وقرق الشارح بينهما بانها تنقوت بانها مسك عن الفسخ يرد بان الامسك عمن
الفصل تنقوت ايضا بل تنقوت ثم انما ليس من اخذ الشفعة خلافا لها فان المالكين بالمهر
لا تنقوت وان قلنا بعدم الحبس ويؤخذ من الشارح ان نحو السفيرة لو سلمت فوطيت وراي الولي
المصلحة في عدم الامتناع فيمكن له الامتناع كما انما لو سلمت وراي الولي خلافا كان له الرجوع وان
وطيت كما جحد الزكري وتجر المصنف بالسفيرة بينهم ولن سلمت نفس قبض المصدق
المعين بخلافه الزوج تنظر في البيع **وتبين** وجوبها زوجه بغيره او عورض او صخر لا يجمل مع الولي
وقد استقرت هي والولي **التيقن** الولي وان سلم المصدق لان التسليم يحول على العرف ولم يجز
بتسليم مثل هذه ولا نرى ما يحله قوط الشبهة على النجاء تتلف به ومن ثم حرم طوها ويكره الولي

سج

تسليم صغير ولا يلزمه تسليم المهر بتسليم صغيرة لا نوطا فان سلمه لم يسترد كما قضي
ترجع كلام اصل الروضة ولو قال سلموا المهر لا تحفل وامر وجب تسليم المهرينة
لان كان نفقة لا تاتي على التمتع في الجدة **وهو** لو سلمت نفسها لم يكن له الرجوع الامتناع
علا في الصغيرة لا يجب تسليمها له ولو نفقة ولو سلمت كان له الامتناع لان بيع المقتن لا للمحانة
هدا ما متى عليه المصنف في روضه كان الذي حرم به رجوعه عند موت وانقضاه لا المهر اقرين
ونفس المختص ووجه الزكري ان لا يجب تسليم المهرينة ايضا وهو الاوجه وكلامه هنا
يقضيه ومع ذلك لو سلمت نفسها له لم يكن له الامتناع على الاقسي في الفسخ الصغير **والجدة**
بالجدة ليس له الامتناع لان عذرهما غير منقوع الزوال كالمهر تاتى له الامتناع من التمكن
من الولي ان كانت الاقضية فيتمتع بغيره او يطلق ولا فسخ كما مر في تفصيله في العيوب
ومن افني امراته لم يجد حتى تبرأ فان ادعت عدم البوا او ادعت صغيرة انما لا تغني فاكبر
الزوج عرفت هي اربع نسوة ثقات او مسوحيين او مجرمين للصغيرة وتصدق في خبر
ادعت بطلان بعد الاندما لا يبيحها لانه لا يعرف الامرا وقيل الزوج وجوبه ايضا **في**
فلا من الامام بل ياتي ان استقبلت هي والولي وحذف التحذف والمعدود وتعليق البالي
وانما يجب الامام **في الشك** من وجب كاستعداد لان ذلك موقوف على الشرطي اليه بطلان النكاح
وقد مر بالثلاثة فقط لان الغرض من ذلك جعل فيها ولا يكثر التقليل واقله اكثر المارد ما يراه
تاض ما لا امر يجتهد فيه **فقط** اي دون عوجي ونفاس وجاز ومن لان مدة الاولين
قد تطول ويتاخر التمتع معه بلا وطئ ومع احدا لا تنصير خلافا للروضة ولا نغيرها لاعد
له ولا فرق بين ان تزيد مدتها او البالي في مزاها فلا تدر ايام او لا خلافا لما ذكره الحريك ولو علمت
احداها انما يطأ جازا لا الامتناع بل وجب كما قال الامام وكذا كنت متظنة حرم عليها طلب الامام
الابرة **وتنقرون** المهر الواجب بالاعداد والنقض اي اجتن من سقوط كله بالنقض وشرطه **الطاف**
في الخبر اي غيبة الشفعة او قدرها من موقوفه **ان** خرجت كوفرها في خبره اودر لا يستحق
مقابلته ولا في وطئها بغيره بوجوب ائذ فوطي النكاح او لي بالفسخ **مؤيد** لاهد الزوجين في النكاح
الصحيح لا جاع المصاهرة لان النكاح لا يطل به بدليل التوارث وانما هو بانه لا ياتى العدل في شفعة
العقد عليه بدليل الاجارة **وتقدم** ان تسلم السيد انتم وحقها نفسها يسقط ان وانه لا يهر لشفقة
مريض تكلمت فمات وهي تلذ او كمال ما واما زنة ورثة شرع فغير المهر المصاهرة في صورتين قبضه والا
انفس طلع ورجع اليه لئلا لا يرويه صورة الولي ان لا يعينه النكاح بسبب سابق عليه ولا سقط
ووجب مهر المثل كما مر ايضا **وتخرج** بالولي الموت الطوة ونحوها كاستدخال ما في البياشرة في غير
الفرج او فيه بدون الصغرة فلا يتغير بذلك لئلا وان طلقته من قبل ان تنسوهن اي يتجها معوهن
وكا لا يلقن ذلك بالولي في سائر الاحكام من حد وغشلي وغيرها ومولنا فساد المصدق لا يفسد
النكاح **وجها** لو اوجب **بشرا** **و** **مؤيد** لانما ترضى بالطلاق بضعها بمجانا وبسلم لا يفسخ الرجوع اليه بل
البيع وهو ما ذكره لفساده كقوله المراء لولها **وتخرج** بانها الطال فها لا زوجه كما كانت
وقد جعل الولي باقاه لم يعل به قبل الاعجاب لئلا كذا في عهده بصفة بخلاف ما لو علم
ببلا يضره لا بام لفظا والفساد عند الحربي اذا طلقت الا في الولي ولذا لم يصح به وان صرح به
اصلها كما اذا زوج **وتخرج** او غيره ما فيه عدم اللابطة مطلقا والزوج كمنصب يجب مهر المثل
سواء جلست المفسد لعدوا او غيره او علته وهو المهر هنا كمنع خلافة في الطلاق كما ياتي والفرق ان

لا سورة في شهر ولما لا كلمة فيه كتحليل لحظتها وكلمة ويصح تعلم الناحية وإن تعين عليه
كان أسهل وليس في غيره لا تعلم الشاهد في كتابه ولا بأداة شاهدة له عنده إذا لا كلمة
فإن وجدت لبادء أو بعد شيء كاعتدال في وقت أو غير ذلك من الزمان التعليم لم يصح أصدا
الآن لا كلمة فإن شرط أن يتعلم في علم لم يصح ولا زاد ولا جحد علي منه أن يستحب لم يجرأ وأراد
تعليم غيرها لم يلزم لا خلاف في الناس حذفا وفيها ويصح أن يمد قرا يعلم عدها أو ولدها أن وجب
عليها ولا خلاف ومثله للثان ولو لا بد لا تسعة عينية بمنفعة في عقد جدد جاز كالواستحجارا
وقصصا في استجر منصفنا دابة التي في الله فلا تبدل إذا لا يجوز إلا عينا من علمها
فيه والتفصيل في بيانها وإذا أحسن التعلم وأدعته من غيره لا خلاف مع كون الأصل
فيها الصدق ومعنى طلقا بعد التعلم وقبل الوحي رجع علي نصف جزء التعليم وأصل
أن الشرط الوافي في صلب العقد أن لا يتعلل به عرض كشرط أن لا يملك الأكل أو وافق القوي
فيه مقتضى الشك كشرط أن يتحقق عليا أو يثبت له لم يوجب الشك ولا في الصدق لا تنقض فأكبره
وأن لم يوافق فأن لم يجل مقصود كشرط أن لا ينقض أو لا يتزوج أو لا يبايع أو لا
يضم له أو أن يسكن مع ضرر لم يوجب الشرط أن كان لم يملك فرض بالمس وحده وإن كان علي
الشرط أو لم يملك بل يملك المس لأن الشرط أن كان لم يملك فرض بالمس وحده وإن كان علي
فلم يرض الزوج بعد له المس إلا عند سلامة ما شرطه فإذا فسد الشرط وليس له فيه يرجع
إليه وجب الرجوع إلى مصل الخلف وإن الخلف في عقد لا خلاف في المأثور وذكره كان يفتقد
شرط جبر فيه لأن مينا على الفروع ولا نه عقد معا وحسن لا يثبت فيه غير الشرط ففقد
بشرطه كالمصرف وبشرط طلق فيه قبل الوحي أو بعده لا ينعقد ودام الشك في ما فيه
الناقص وبشرط تحريم أي تحريم الزوجة عليه أو عكسه لأن ذلك خلاف المقصود منه وأهم
تقييده التي لا تفرق في هذه الثلاثة بين أن يكون الشرط من أومنه أو منها ولا يضر بشرط
للإرهابي تقدير وجود عيب كالحث لا تنصص مقتضى العقد وقبيل سائر لا يضر بشرط طلاق
عليه تقديرا لا يلا أو غيره عليه تقديري وطى القسمة وبأشراط الزوجية أو الزوجية **أن لا ينكح**
زوجه أو لا يلا أو مرة أو غيره ذلك فيشترطون ذلك في صلب العقد حال كونه **درة**
عليه الوحي بخلافه بشرط الزوج لا يلا طلقا وحدها كقولهم العقد خلاف لما في الشرع الصغير
وغيره وتعليق على اختلاف النص في ذلك والفرق في الوحي حقه فله تركه والتمكين حتى عليا
فليس له أن يتركه أو يترضا الرافق بأن لا يشترط أحد المتعاقدين أن يملك مساعده صاحبه لا يترجم
العقد وأن ساعده الزوج بالساعة تترك لعقد فلا كانت مساعده كاشترطه وهي
الساعة تتركه تحت فلا كانت مساعده كاشترطه وأما **مس** عندنا في الرافق بها
إذا جعلت كالشرط فقد تعرض مقتضى الصحة والعقد فيخرج بالابتداء لقوته وأراد يقتضي
الصحة لا يشترط الزمان أو مساعده أو تقديري في اقتضائه إلا أن غايته عدم اقتضائه العباد
ولا يلزم منه اقتضاه الصحة وأما **ب** المسبب بأن لا يشترط الزمان والمساعده التزام
والشرط على الملتزم للزمان ولا عكس وتقدم من التيق بأن هذا الظاهر في شرط فلا يظهر
في شرطه لأن شرط التزام الزمان ومساعده كاشترطه لا يملك من حق الشرط من جهة عليه
تأله ومن جهتها بالعكس فالشرط أن يكون مكرما أن كان الحق له ولا فهو ملتزم والساعد
أن يكون ملتزما إذا كان الحق عليه والأمر بملتزم **ك** فلا سعاد وفيه عو عن النهي

وكان وجه منع قوله عليه لا يوجب جهتها بالعكس في الحق أن كلامه الزوجين لم يوافق حظه
أما هو واضح وإما هي فليعلم أن خلافا في أنه يجب عليه لم مرة ولا في تحريم بشرطه في العتد وتطالب
به في الأبدى بدلا بشرط التزك منهما كان ملتزما لاخر بشرط حظه فإذا ساعده بالواجب
كان ملتزما ذلك في دفع قوله أن شرط التزام الزمان ومساعده بالعكس وجب التحريم
عن الشك الرافق بأن الساعد تارك لحقه سواء كان هوام في علمه ينظر لساعدة وأما لا يشترط
الذي هو الزمان كما تقره فأنه يصدر من غير شرطه التزام بشرط واجب عليه وهو التمكن وتأله
يصدر منه فلا يوجب شرطه الالتزام بشرطه وهو الوحي والجانب يجوز تركه خلاف الواجب
ثم **ب** شرطه واجب عن كلام ابن النقيب ومن الشك في أن الرافق بما يقرب مما ذكرته حيث
قال عن كلام ابن النقيب وقد عا **ب** ينقض ذلك لأن شرطه وان كان التزاما نظرا للمعني
فهو الزمان نظرا للفظ بل المعني أيضا الذي الزمان بعدم ملبسها له بالوحي وإن قام به عنه أو غيرها
تحتل الأولى بالتحريم عن كلام الرافق أن يقال له بالشرط أن كان غير صاحب العقد فبشرط
مقتضى لا بد به فلو فقه صاحب الحق لا تقيد تمام العقد لكان ذلك في الأول وإن كان صاحب
الحق لا يشترط ليس مفسدا لما بداه في فقه غير صاحب الحق لا تقتضي فسادا لما به هوذا صاحب
وحيث تقييده من زيادة تيمنا لثاني وهي البقوي بالناصرة لا يوجب من اجتماع الوحي مطلقا وأما
إذا شرط عليه أن لا يطاعا مطلقا أو إلى احتمال أنه يصح لا فصيحة العقد وتحتب التزك في
الزوج لو كان مسوفا كان كهي وهو ظاهر نأرب بشرط الوحي حقيقة أم لا ويرد به ترك الاستتاع
أو التمكن فالذي يظهر أن يكون مفسدا لم يترجم صرحوا بشرط أن لا يملك البيع مفسدا أن يريد
أن يملك الاستتاع به خلافا لما لو أراد أن لا يملك الجين أو الحلق **ب** ينقضه يعلم أن وفي الخبر
لو شرط أن لا يطاعا فإن أراد مطلقا لم يلزم العقد أو أن يلا بشرطه فلا وجه ما وقع للشارح
ويظهر أن الإطلاقي هناك لو أراد إلى زوال التحريم أو أن يلا بشرطه فلا وجه ما وقع للشارح
به قوله أن لا يطاعا في من أنه لا يقتضي للشاة هو ما يترتب في نسخة معتدلة وفي خبري تأ الخطاب وفيها
أيام أن الزوجية هي الشارطة كذلك علي الزوج وليس كذلك أنه في التحقيق والشرط أن لا يوجب صلب
العقد فإن قلت لم يلا في التغيرين بالحرية فما يوجب أن لا يلا في العقد ومع ذلك فالوا لا يصح
من أن تقول حالة عقد السيد مع الزوج مرة فصيحة هذا لما لو قالت هنا حال عقد الوحي
مع الزوج بشرط أن لا يطاعا في بطل الشك أيضا **قلت** التغيرين ثم من الشرط هالام
بوجوب العزم فقط والشرط بوجوب فساد الشك وهو يتطاول أكثر فلا يلزم من إلحاقه تغييرها
بغيره والى قد تم الحاق شرطه بشرطه هالام أن شرطه غيرا قد لا يبي شرطا في الحقيقة وقد
الشك بشرطه **صافي** **كل** من امرأتين **ينكح** الآخر **يكن** وحك بشرطه أو حتى عليا أن تزوجني بشك أو
أمك ويصح كل صدق الآخر فيقال تزوجها وزوجك بشرطه وأما في ذلك سواء أسيما مع البيع
مالم يلا لها نكحها أو حد هالام لا وهو نكح الشارط للبي عنه في خرافة صحيح وتفسيره بذلك في
من إخراج الخبر لمحقول لأن يكون من تفسيره صلي الله عليه وسلم من تفسيرين غير الزاوي ومن
تفسيرين غير الزاوي عنه وهو ما صرح به البخاري في صحيحه والآخر في إبطاله في التفسير في البيع
حيث جعل مورد الشك في صدق الآخر في شبه تزويج الزاوي من رجلين ولا يضر في التفسير
كون التفسيرية الأصل من جهة وفي الفرع من جهتين في وجود الحد وراعي لا يشترط في منفعة
المصنع وإن اختلفت جهة الاشتراك وفارق ما جعل رقبته أمة الزوجة صلافا بأنه ليس

مطلبه (في الخبر)

في المصداق قبل الوطى

ان يغرس لها فغرس لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مهر سائيا وبالميراث والعنبر في مهر المثل
في صورة الوطى اكثر ما كان من العقد في الوطى كما في الروضة واقتضاء كلامه صلى الله عليه وسلم في المثل
كما صله والشرع الصغير اعتبار يوم العقد ونقد الرغبي عن اعتبار الاكثرين وجعل الاول الاوجه
ان البضع دخل بالعقد في ضمان واقتضاء به الا تلافيا فوجب الاكثر كما لم يقوض بشرة فاسد ويؤخذ
منه ان لا وجه في صورة الوطى اعتبار يوم العقد لا الاكثر وهو احد وجوه تلافيا في الروضة
واصله بلا ريب وان فرض الحكم كالموت في ذلك ويجوز قبل وفي كل ذلك الغرض وقضى اي مطالبة
الزوج بان يغرس لها مهر او يقضي اياه ويجوز قبل وفي ايضا **فحينئذ** الغرض **فحينئذ** اي حينئذ
لها مهر او يقضي اياه ايضا تكون علي بصيرة من تسلم نفسه ولا في الغرض كالمس في العقد فكما
تحبس نفسه لذلك كما مر ذلك تحبس للمهر **فحينئذ** ما تقرره لو طلق قبل الوطى لم يكن لها شيء من
من المهر لعدم وجوب قبل المهر في ذلك ويقضي بين هذا وما مر من عدم التحبس بالمهر وان حل قبل
التسليم بان ذلك فيه صريح الرعي بدنه وهذا ليس فيه شك وانما فيه شك في عدم تحسبه في العقد
ولا يلزم منها التسليم لنفسه قبل الغرض كما تدفع بذلك ما يرد الاستعداد لعدم التحبس الذي رده
جمع مما مر ما ذكره **فحينئذ** اي في حق الغرض قبل الوطى والغرض كالمس في العقد والمهر
حقا من مطالبته وزوجها ولا في حق ثبوت المهر الوطى لا يفيق الاستطاعة في حق الغرض في حق له وفي حق
أجنبي المهر من مال نفسه لان الغرض تعيين مال تغلق بالعقد فلا يفيق جبر النكاح فدين لا يوكاله
او ولا يملكها **فحينئذ** اي في حق الغرض وكذا قبل الوطى لان الرعي عام وجوب الضمان ما يعلم
منه ان لا وجه الا يرد عن مهر المثل عند فساد المسمى الا ان عرفته او علمت انه لا يزيد علي الغرض فيصير
ابرها من الغرض فان بان في ثمن الزمن الزيادة وتخصيص البراءة فيها في الدين بلغة الضليل ولا يرد
والاستطاعة والعنبر والتحريك وكذا العين بلغة صالح التحريك اياها واذا طلبت الغرض واجابها فغسل
كأن **فحينئذ** اي فرض قدر معلوم ما زود كان موقلا وزيد من مهر المثل وما هليل بنقد رده
لان الحق لا يملكها ولا يملكها لان الغرض ليس بدلا من مهر المثل حتى تشترط مسأله قد رده وصلة بل
الواجب احدها **فحينئذ** اي بشرطها على قدر او امتنع الزوج من الغرض لها **فحينئذ** اي في حق الزوج
تبرع في حق الامن نقد البلد كاي في قيم الثلثات وقيا من ما ردت العبرة في الغرض بمهر المثل يوم العقد
اعتبار نقد بلد الغرض يوم العقد وهو محقق ويجعل ان العبرة بنقد بلد الغرض يوم الغرض اما
الموجد وغير نقد البلد ودون مهر المثل او ازيد منه فلا يفرضه وان رغبنا لان منصب الارحام عام
حال من نقد البلد ولا من مهر المثل بل البضع فلا ينقص عنه ولا يزيد عليه **فحينئذ** الزرعي
نقله عن الصميري ولو قيل عادت عاتة حينئذ بغرض الشايب وغيرها فرضه وقضية كلامه وكلام غيره
اعتاد عاتة وقضية نظري بل لا يقيم برده وعليه فيعوضه من نقد اقرب البلد اليهم كما في نظائره
تخصيصا كان قاب للثمن على لم يخصوا فيها بفرصة نقد البلد **فحينئذ** اي في حق الزوج في صرح ما ذكره
فان لما ذكر كلام الصميري رده بان جعل له نص الام غرضه لما ذكره انوا لثمنه ملون بنقد واما
ما ذكره لكان لا ان الحق ولا اعتبار بنقا وبسبب يعتد مثله عاتة في قدر المهر فمما كان اوزايرة
ويشترط علم الغرض بنقد مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه الا لثمنه واليسير ولا يعرف
غرضه على رضاء الا كونه واذ لم يوجد مهر مثله الا موقلا بانا طرفه عاتة في نسوقها لم يملك
ملا او بعضا **فحينئذ** اي في الثمن وتبين الحال والموجد فلو كان مهرها ما به موجه لكما
تعدل تسعين حاة فرض تسعين حاة لا موجهة و **فحينئذ** اي مهر المثل حيث اوجبه الله انه

ملووع

ما يرغب به في مثله عاتة من نسأ عصبيا وعن النسوبات الى من تنسب هي اليد وان
منه **فحينئذ** اي في حق الزوج في المهر كما في الروضة واقتضاء كلامه صلى الله عليه وسلم في المثل
كما صله والشرع الصغير اعتبار يوم العقد ونقد الرغبي عن اعتبار الاكثرين وجعل الاول الاوجه
ان البضع دخل بالعقد في ضمان واقتضاء به الا تلافيا فوجب الاكثر كما لم يقوض بشرة فاسد ويؤخذ
منه ان لا وجه في صورة الوطى اعتبار يوم العقد لا الاكثر وهو احد وجوه تلافيا في الروضة
واصله بلا ريب وان فرض الحكم كالموت في ذلك ويجوز قبل وفي كل ذلك الغرض وقضى اي مطالبة
الزوج بان يغرس لها مهر او يقضي اياه ويجوز قبل وفي ايضا **فحينئذ** الغرض **فحينئذ** اي حينئذ
لها مهر او يقضي اياه ايضا تكون علي بصيرة من تسلم نفسه ولا في الغرض كالمس في العقد فكما
تحبس نفسه لذلك كما مر ذلك تحبس للمهر **فحينئذ** ما تقرره لو طلق قبل الوطى لم يكن لها شيء من
من المهر لعدم وجوب قبل المهر في ذلك ويقضي بين هذا وما مر من عدم التحبس بالمهر وان حل قبل
التسليم بان ذلك فيه صريح الرعي بدنه وهذا ليس فيه شك وانما فيه شك في عدم تحسبه في العقد
ولا يلزم منها التسليم لنفسه قبل الغرض كما تدفع بذلك ما يرد الاستعداد لعدم التحبس الذي رده
جمع مما مر ما ذكره **فحينئذ** اي في حق الغرض قبل الوطى والغرض كالمس في العقد والمهر
حقا من مطالبته وزوجها ولا في حق ثبوت المهر الوطى لا يفيق الاستطاعة في حق الغرض في حق له وفي حق
أجنبي المهر من مال نفسه لان الغرض تعيين مال تغلق بالعقد فلا يفيق جبر النكاح فدين لا يوكاله
او ولا يملكها **فحينئذ** اي في حق الغرض وكذا قبل الوطى لان الرعي عام وجوب الضمان ما يعلم
منه ان لا وجه الا يرد عن مهر المثل عند فساد المسمى الا ان عرفته او علمت انه لا يزيد علي الغرض فيصير
ابرها من الغرض فان بان في ثمن الزمن الزيادة وتخصيص البراءة فيها في الدين بلغة الضليل ولا يرد
والاستطاعة والعنبر والتحريك وكذا العين بلغة صالح التحريك اياها واذا طلبت الغرض واجابها فغسل
كأن **فحينئذ** اي فرض قدر معلوم ما زود كان موقلا وزيد من مهر المثل وما هليل بنقد رده
لان الحق لا يملكها ولا يملكها لان الغرض ليس بدلا من مهر المثل حتى تشترط مسأله قد رده وصلة بل
الواجب احدها **فحينئذ** اي بشرطها على قدر او امتنع الزوج من الغرض لها **فحينئذ** اي في حق الزوج
تبرع في حق الامن نقد البلد كاي في قيم الثلثات وقيا من ما ردت العبرة في الغرض بمهر المثل يوم العقد
اعتبار نقد بلد الغرض يوم العقد وهو محقق ويجعل ان العبرة بنقد بلد الغرض يوم الغرض اما
الموجد وغير نقد البلد ودون مهر المثل او ازيد منه فلا يفرضه وان رغبنا لان منصب الارحام عام
حال من نقد البلد ولا من مهر المثل بل البضع فلا ينقص عنه ولا يزيد عليه **فحينئذ** الزرعي
نقله عن الصميري ولو قيل عادت عاتة حينئذ بغرض الشايب وغيرها فرضه وقضية كلامه وكلام غيره
اعتاد عاتة وقضية نظري بل لا يقيم برده وعليه فيعوضه من نقد اقرب البلد اليهم كما في نظائره
تخصيصا كان قاب للثمن على لم يخصوا فيها بفرصة نقد البلد **فحينئذ** اي في حق الزوج في صرح ما ذكره
فان لما ذكر كلام الصميري رده بان جعل له نص الام غرضه لما ذكره انوا لثمنه ملون بنقد واما
ما ذكره لكان لا ان الحق ولا اعتبار بنقا وبسبب يعتد مثله عاتة في قدر المهر فمما كان اوزايرة
ويشترط علم الغرض بنقد مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه الا لثمنه واليسير ولا يعرف
غرضه على رضاء الا كونه واذ لم يوجد مهر مثله الا موقلا بانا طرفه عاتة في نسوقها لم يملك
ملا او بعضا **فحينئذ** اي في الثمن وتبين الحال والموجد فلو كان مهرها ما به موجه لكما
تعدل تسعين حاة فرض تسعين حاة لا موجهة و **فحينئذ** اي مهر المثل حيث اوجبه الله انه

ملووع

مطلب
في ان الزوجه اذا سخط
حيوانا حصلت الفرقة
وعاد كل المهر للزوج

استقلال علي ما قاله ابن الصمد ويؤيده ما ياتي في الشعة وقال القفال يتشطر ويؤديه
ما سخر لوار منعت ان يعا مع ان كلامه ان رعاها وسلاما مثلا هو السبب في الفسخ كما لم ينظر فيه
لا رضاء الام ولم يجعله فرقة بسبب الزوج كذا لا ينبغي ان ينظر في سلام الام مثلا فلا يكون
الفرقة بسبب الزوج وتا بيده بشرح الرافعي فيها لو ورث زوجها وبعضها ان المهر لا يسقط
فيه نظر لان كل ان الفرق بين السلام والارث ان السلام فعل اختياره بخلاف الارث فلا يلزم من
كون الارث غيرا مع التشطير ان يكون السلام كذلك وفي التدريس ان اذا سخط حيوانا حصلت الفرقة
من جهتها وعلل كل المهر في الزوج ويوجب بان سبب الفسخ المتشطر لا ينساق من اذ لا يكون عا دة
الا بعد مزيد عقد ويجوز ولودت زوجته الصغيرة فريضة من تأخر رضاها حرم على الزوج ان يتشطر
التشطر كما ياتي في الرضاء لان الانساق بعدها واذا عاد اليها الصداق نظر في ان كان سبب كذا ان
العقد كعب احدها فيتمشيل من الزيادة في عهد كسرتي وصنعة يرجع المهر للزوج وان لم يرض
كبي ففسخ البيع بالعب وتفسخ فسخا ان العيب لما دت قبل الزيادة كالمختارن لتسلط
الزوج على الفسخ قبلها وان كان سبب عارضا كزنا او غير ذلك ففسخ بغير ان تسلمه زائد واث
تسليم قيمته غير زائد وفسخ بقوله من زنا دت فيتمشيل الزيادة المتصل كما لو ولد والبن والكتب
فيسلم الزنا وان حصل في يده والتفصيل بين الفان وغيره من زنا دت اخلا من الروضة واحدا
وما قرنت بركلا منه فيه هو ما فيها خلافا لما جرى عليه في شرحه وقل الباقين ان العيب لما دت
كالمختارن لانها اشتركا في ان العقد كان سبب الفسخ وهو ما وجد العيب او غيرا استرسل
ضعيف ولا يجوز هذا التفصيل في التشطير بل يسلم ان يرد له مطلقا كما يعلم ما ياتي في كسختها
يجوز حصل له قبل الدخول وهو بعض رقيق فلا تشطير لانه الفرقة منها وغيره في الزوج
او بعض قبل الدخول وهو بعض رقيق فلا تشطير ايضا وان كان يطلبه لان الانساق بسبب
خا غا ناك ان الصداق دت سخط منه والتشطر فسخ بالزوج (نحو) فمته عا رثا هل
فيه شبه وان فمته من غير شترت لم يرجع منه شي اليه لعدم اهليته للملك ولا اليه با بعد لزوال
ملكه بالبيع السابق على السبب الموجب وهو الفرقة وان كان عينا صدق السيد من نشرة
لم يرجع اليه الصداق باعتبار السيد وقت الرجوع لان الصداق لما باعه كانا بالبيع تبعة المهر
التي حصل له في المستقبل وسبق في نظيره في ما اذا اعتقه اما شاة او رقيقه لم يذ سيدها
فلا فسخ به لحصول الملك لغير المشرع وهو السيد ولا يبيع في ملك واحد للزوجين معا واد ا
ا صدق حامل الام او بهيمة وذكر الشين الامة فقط حثا في موضع ثم حصلت الفرقة قبل الدخول
رجع اليه المهر في المهر في المهر السابق نص في حيث وجب التشطير وكما حيث يجب علي بيع مع
قوام انفصال بان كان موجودا حين الاصداف ووضعت قبل الفرقة كما تقرر ومع قيمته بعيد
زاده بقوله ان لم ترضي في بسلامه فهي خيرة في كمن الج في صورة التشطير فان تسلم نصف
مع نصف الام وجبر الزوج على قبولها او تسلم قيمته نصف يوم الولادة بدلا عنه في كل في
صورة عدم التشطير حيث لم يفسخ الزوج الرجوع بالانصاف في الحال السابقة فان تسلمه او
تسليم قيمته وانما تحترق الزيادة بالولادة اما اذا اقتضت الفرقة الرجوع بالزيادة المتصل بدو
رضاها فلا خيار له في ذلك بل بالنسبة لامة حيث لم يحصل تفريق مهر كون الولد مبرأ فان
تزوج تفريق بين الامة وولدها فحصلت الفرقة قبل تميزه ولم يسمع بنصفه فيتمشيل في العترة
فزوج في صورة التشطير بنصف قيمتها ونصف قيمته ولا يرجع بنصفها دون وان تو افعا عليه

لنفسه

لنفسه التفريق المحرم والتعبد بما ذكر من زيا دت تبعا لما في الروضة واسلم ونص
عليه في الام والحبوة في قيمة الولد بتمته يوم الانفصال لانه اول وقت امكان التقدم ولو
نقصت قيمتها بالولادة في يد ما تخير بينا اخذ نصفها او كلها ولا يخفى له مع الرجوع اليه
اخرى يده اخذها ناقصا ولو صدقها فلا فسخ في يده وولدت في يدها ونقصت قيمتها
ففضضة كلام الرافعي ان النقص من زمان فمته هي لان السبب وجدي يدها والولد له الحدوه
عليها والقوله في الام ما مر فيها اذا كانت حاملا يوم الاصداف ولدت وطفا ففسخ بقوله
انفصل ما اذا صدقها حاملا وحصلت الفرقة قبل انفصال فان يرجع اليه نصفها حاملا
او كما ذكره لان البيع صدق بآي ان الحمل يده فسخ من الفسخ ويقول قدم المهر
بعد الاصداف فان وان فارضا قبل انفصال زيا دت من وجه ونقص من وجه وسبب في حكم
هذا حكم طرقة الزيادة على الصداق في طرقة النقص عليه بان جني عليه اجني والزوج
واخذت منه الارض او لم تأخذ يرجع اليه المهر في تفصيل السابق ما مر من النصف او الكل
حالة كوشا رضى حيا يبيع نصف الارض في صورة التشطير ومع كذا في صورة عهده شرطان
يكون ذلك الارض ما يتخير اي يرضي او ان ساحت بران جني عليه اجني في بد الزوج او في
يدها او الزوج وهو يدها لان الارض بدل الفائت اما النقص الظاري بدون جنائز كالفنة
السما ويتكالح والعمور وبنائز لا غرم لارضا كان جنت هي عليه فيفسخ الزوج بين الرضي
بنصفه او كله ما قصا من غير رضى وبين نصف او كل قيمته ومثل سلبا كما يتخير المشرعي
تعييب البيع عند البيع بين الفسخ واسترداد النقص والرضي بالعب لارضا وفيها اذا
جني عليه هو وهو يدها وان زلت له نصف ناقصا ولا خيار له ولا الرضى لا نقص وهو من زمان
هذا حكمه في نفس الصفة اما نقص الجزا فيفسد كره وقيمت الرجوع بالنقص او الكل على ما تقرر
وان يبيع الصداق بان با عتد الزوجه او زال ملكها عنه بغير البيع وعاد اليه ولو مع طلاق
او جده وقيل اخذه البذل على الاصح لان حذلا يختص بالعين بل يتعلق بالبدل فالعين
اولا منه وتب فارق الرجوع بالفسخ والاهية من الفرق على ما مر لا خصاصه ثم بالعين دون
الالية وعلم من كلامه ان ليس له نقص فصر في قبل الدخول وفارق الشفع بان حذكات
قبل التصرف بخلاف الزوج اما اذا لم يعد اليه فسبق ان يتشطر ببذله او وصفت به او بجنت
اي بعد المصدق لان الوصية ليست بحق لازم وقبل بتمته الرجوع كما لو بدت وبتمته بالفرق
الا في ومثل ذلك ما لو باعته ثم طلقها في زمن خياها او خياها كما ياتي في زنا المجر او جلد البتة
في الاول لا يحلل بل بالعين في الاول وبسبب حصوله في اواند باع في الثاني بتمته فتم منه لها
في حال النجاسة وحصل هذا ويختص بعين كفرن جعل الصداق خيرا او جلد ميتة ففصلت الخمر
او دبح الجلد في يدها ثم تسلم او الزوج وهي من هذا استقلال او تبعا ونزاعا اليها فيا
قبل الدخول فخرج ما قبل او الجلد الدخول ان بقيا فان تلفا ولو باع تلافى بتمته بتمته الخلق لانه
مطل لا يفتية الجلد لا يتقوم ولا قيمة له وقت الاصداف والقبض وقيل لا يرجع في الصورين
بشي لان القوض غير مالي وحدون ما لبيت بها ليجب فلا يتصور اليه وذكره في الجلد هو صح
في الروضة واعتبره الاستسوي بان الرافعي ذكره بحثا اخلا ما بدفع الفسخ فان لمالك
لا الفسخ صب قال وهو بحث ضعيف فان فعل الفسخ صب صحيح فلا يبيع في اخراج ما اختص به
المالك بخلاف ما هنا وذكر الرافعي ان المهرين لو دبح جلد مرهونة ماتت بيده لم يعد رهنا

لان حاله عند حدوثها بالماضي بخلاف الجواز اذا تخللت انتهى وكذا رده بان الدية لما لم يكن باقلا
الجلد من حاله الي حاله يجوز العقد عليه في اعتقاده لا يبررون صحة العقد عليه مطلقا كان
ممنوعا مالم يخلت المسئلة في الصداق فعلا لم يحصل به زيادة ولا نقص فكالم ينعى ذلك الرجوع
في العيب كذلك هذا لا يمنع الرجوع فيها وتفرق بينهما ما هنا وما اخرج به مما مر في الرهن بان الرهن
على ما لو لم يستأجر اشد ايج سبب انتفاء المالية واذا بدل لزم ان لا يعود الجلد رهنا بمجرد
الدية بل لا بد من استأجر عقد واما هنا فالصداق صحيح مع كون الجلد خريفا ببيع فلم يوش
فيه حدود المالية بالنسبة لاعتقاده ان لها ثمة لا قبلها مال في اعتقاده في فترتها وانما هو
بين الدية والتخلل ثم لا هالا ان المدا رهنا على اعتقاده وهو مستويان فيه وفيه اعتقادنا
وهما مختلفان فمن حيث ان الدية فيه حدود مالية مع صيرورة الدية متقوما بخلاف التخلل
كما مر اذا اطلعت قبل ان تظهر فلا يرجع بغير اعدام المالية ومنع اسكان الخيرية والسلام واما لو
اخذ قبل خيرا وجعلها فخللت او دية في بدها سلكا او حدها او ترافعا اليها وقد فارقت قبل
الدخول فيجب نصف مهر الخلة لان غير الخيرة لا يصح صداقا ولا عيرة بذكرها اذ لم يتصل بما قبض
قبل الاستلام وانما في غير الخيرة بدها ثم تخلل في سلك او ترافعا اليها فيجب عليه لا يستقيم
العصير كالمهر او روضة لتلفه قبل قبضه ولا عيرة بخلل التخلل واعتقاده الا سبوي بالان يستقيم
ايجاب قيمة العصير لان هذا لو جري به بالبيع لم يطل البيع بل يختار المشتري قال وح فتشتر
الزوجته هنا لان الصداق في يد الزوج مخوف عليه ضمان عقد بل بقاء العقد هنا اول لان المعاملة
مع كافر او ثقله بخل في بيع في الكفر ايضا فلم يخرج عن المانية عنده انتهى وقد يجا فيه بان التخر
وان لم يخرج عن المانية عندهم لكنه صيره ناقضا عن العصير الذي هو الصداق ثم لما تخلل زاد
فمنه لتبدل هاتين الصفتين منزلة لتبدل العين فكذلك فانما في وجوبها قيمة الصداق لا غير
ان الخيرة لا يعتد بها اعتقادهم في الا اذا اتصل بما قبض قبل الا سلام او ترافعا كما مر وهما لم يتصل
بذلك فكذلك في الخيرة بدها كالفق وتفرق بينهما وبين المشتري الذي اخرج به بان العود اليها
البيع الترتيب على بطلان البيع لو قيل به انفسا وهو لا يكون الاعتدال من عود المبيع اليها
كان عليه اخذها ماريه عزا بخلافه متقوم باخر ولم يحصل الياس من هذا فثالثا في حاله
ايراد عند البيع على فلم يطل بطلان البيع انتظارا للتخلل بل خيرا المشتري لحدوث نقص في
البيع واما العود هنا فموا بندا فتملك كما مر في ثا اولا بطلان الصداق بالتخر وعوده الي ملك
بالتخلل والحال وان كان خيرا للعصير الذي كان صداقا لكنه من فواع ملكه فمع تملكه لم يتمكن
هي من تملكه لا لا هلكت بل برزوان تعلقا بالتخر وانتفاء به الي القيمة ونقصا فتر من ان ذلك
ليس تلقا من كل وجه ولا تجيب من كل وجه فيه الشايش ان لوجود سبب كل منهما فعمل الجواب
عنا قيل انما يرجع ايجاب القيمة تعزيبا على ان الصداق مضون في يد الزوج ثم انما يرجع المطلق قبل
الدخول في الخيرة في الصداق شديدا بغير انتص من على المهر فخرج فيه مع احواله لان العزة وان
كانت باختياره لا تنشأ لا بطلان الملك بل لذات عود النصف حكم رتب الشايع عليه فموا في شئت
الارت وقيل ينتقل الي القيمة لان طلق باختياره والجرم لا يملك الصبي باختياره وعلى الاول فيرسل
الصبي وموا ان عاد اليه كماله ولا يبرئ اليه لا يجوز له ان يرسله بغير اذنه بغير ان تشتق الصداق
لان ارسله بغير اذنه فموا في ملكه وانما في العبد الزوج اذ في حق الزوجية فخرج كما قيل
الدخول كما يشتر العايد بالطلاق واخوه اذ لكل العايد بالفسخ لان في العتيق في صورة الاعتاق

وان كان

وان كان قد ادهم باذن سيد من كسبه او ماله عا رته قبل العقد والمشتري في صورة البيع
وان كان الباع قد ادهم من مال نفسه او من كسبه البعد لان الملك في الزوج انما يحصل بالفرقة
وعند وجودها كانه العتيق اهلا للملك وكان لا ملك للزوج هو المشتري في اذ اخرج حادنا في ملكها
وما في التدرب من ان لا يعود لها ضعيف واظهر كلام المصنف ان الفرق في ذكرين دفع المهر
وعنده فتعبد لهما ويبيعد دفعه مثال هذا كله ان كان الصداق غير رتبة العبد والعتيق
او المشتري نعمت في صورة التفسير وكان الاول ان يبرهن بنية نصد له بنفسه فيتم
لان الواجب دونه كما في او كذا في صورة عدمه **فان كان النكاح فتمت** بان ان العبد ان يتزوج
امته زيد بصداق هو رقبته ففعل فانه يصح ويصير الزوجه ان ملكا لزيد فان اعتقد زيد
او باع لم حصلت الفرقة قبل الدخول منه او مزا كان نصف قيمة نفسه في الاول او كذا في
الثاني لان في العتق والمشتري في البيع بزوج بالية للفا على كما في نية معتدة اي ادهم على من
انتق **فان اع** اي يرجع به العتيق على من اعتق والمشتري على من باع لان الصداق يكون ابط
للمل العبد يوم الطلاق اولا بغير اذنه **فان** في الا سعاد وهذا مع على ما مر في عا رة
لها ويمن ان الطلاق او كذا يعود الي الزوج مطلقا فلا ياتي على ما مر في عا رة الشايع انتهى
واضا رة انك اليها اذا قلنا يرجع اليها الودي لان غوطه يرجع ها الي سيده الاول لا منه
الودي لان في العتيق والمشتري وبما هركلام الشيخين وغيرها القول بالرجوع ها الي
العتيق والمشتري وان قلنا بذلك التخصيل ويوجه بان السيد وان كان هو الودي لانه
انما ادي لعلقه للملك ضا نه لغير انكسب من العتق بل لا تبرعا وقد زال ذلك فلم يكن العود
اليه اذ لا ملك له ولا عود لعود لعوده المصنف من غير ما بل فوج الرجوع العتيق والمشتري
ويجوز بمسئلة العتيق فيقال احسن اليه بان عا رة فخرج عليه بغيره **فان** العتيق او باع سيد
الزوج في الصورة السابقة وهي ما لو اذن له سيد ماريه في يتزوج برقبته **فان** العتيق
ثم طلق العبد قبل الدخول في العبد كله انما السيد المالك للزوجة لان النصف المستقر قبل
طلاقا فطاهروا ما النصن الذي يرجع بطلاقا لان ما كمال الزوج ان هو المالك للعبد عند الطلاق
فخرج اليه ولا يرجع لملك له ولا كماله لا يرجع اليه والمعتق فيا مريه في الزوج والمودعي بتفصيل
نصف المهر في التفسير حال كون الزوج **فان** من الزوجين في بخل جعلت صداقا ثم غرقت
في ملك الزوج في طلاق قبل الدخول فان الخيرة كان مع نصف الشجرة الزوجية ويتوقن عود
نصف الشجر القالي على نوافقه اذ ليس له تملك في طلاق في طلاق لا يرجع اليه نصف الشجر
خابا لحدوثها في حاله ملكا ففكر من ثريتها وبقاها الي العدا ولا تاخير الرجوع اليه لان نصيب
يكون في حاله وان قال يكون ودبعة عندك وقدره من حاله فلا لا لا تيرل من حاله العتيق مع
بقاها في حاله ولا لا تملك في الرجوع في نصف الشجر وبقاها لمرور الي العدا لان حقا في الشجر خا ليا
ولان حقه ثبتت مع حاله فلا يبرجل ولا تاخير الرجوع اليه لان حقه باجز في العتيق والقيمة ومن
كان له لا اشتاع وطلب القيمة وان وهبته نصف الشجر لكونه لا مع نصف الشجر على الا حاد
عليه في قولنا انسا مال غيره وتجاوز الرجوع في نصف الشجر في الحال ولا تاخير الرجوع اليه لانه
بالتوا في حاله لا بالحق بها ولا عدها الرجوع عا رة به لان ذلك وعد بالزوم وليس له
ان تقول الرجوع واسق لا اشتاع ملكا بالسي ولا ان تقول الرجوع ولا سق فتنظر ملكه بالترك
ولا يبرجرا حده بالتزام الاخر بالسي لانه عدا كما ياتي وعدا صلب بخل وهو انصر **فخرج**

بذلك لان لا يات

[illegible][illegible]

زوال الصنعة التديمة وزيادة من حيث حدوث الصنعة الاخرى في كل هذه الصور
سواء انقضت القيمة بالحدوث ام لا ان تزلزها برد نصف العين فلا زيادة عليه ولا في القيمة
خاليت عن الزيادة والنقص ولا يتغير على رد نصف الزيادة والاهو على قوله للنقص وخرج
تعبيره لا بد ان اعادته بهنئة الاول فانما يتغير في لهو كما مر وتغير لصله بالاعادة لا يبعد
ذلك الا لكيف كان علم ما مر ومتى خرج على نفسه لم يلقاها اعتبر مع رضاها حيث تغيرت رضى
الغرض فان لم يرضها راد الزوج معوم ومتى ثبت خيار له اولاً لم يملك الزوج المهر ونصفه حتى
يختار ذوا ولا خيار ولا لا كان لا اعتباراً بالتغير والتوافق معي والخيار ثابت هنا على الزوجي الا عند
المطالبة فانما لا تكون من ثمة غيره وليس له في طلبه تعيين العين ولا القيمة لان التعيين ينال نفس
توقيف الامران بل يطالب بحقه عندها فان امتنع لم يحس بل تنزع من العين فان اصررت
فقد حرم **وهو** حلف على نفي الدال عليه قوله السابق تألوا ويرجع اليه بدل الصداق وانضم
من المثل والقيمة السابقة بتلقه في فراق وبهتة صدر في الصداق من له الزوج بعد ان
قضت اذ لا يبع تصويراً فيه قبله ثم فارق **وهو** اي والماله ان الصداق عتقاً ولو بان كان دينا فسلم
بدله لم يهره له ثم وقع الفراق فيرجع عليه نصف الدال او كمل من مثله او قيمة كما مضى عليه
الشكا في غيره وان لم يفرج عنه رد لا يملك في الطلاق من غير جنة فاشبه ما يملك من
اجنبي ولا يصر في اجنة مصطنعة فاشبه ما لو وهبها من اجنبي سواء كانت الهبة
بلطفاً ام بغض التوكيد والعفو ولو شرطت في الهبة ان لا يرجع ان طلق فسدت وحسب بقوله
بهنئة بلا فاشبه ما في النسخ المحتنة هبة بعينه الا تيم قريبا في نسخة من غير صاف لا ان هبت
الصداق **وهو** في ذمة او براء منه فلا يرجع عليه بشي والتوقا في الدين لم يتراد منه ما لا
ولم تحصل على شي فكلوا براء عن غسل الفرج وجداً بالبيع عيا رضة العشر وتعذر رد يجب
حادث عنده طالع الباع بالارش ولا ينصرف اليه ما لم يري منه وما لو وهب المشتري البيع من
البيع فان طلق كان راد ما لو وهب السيد الجرم لكانت له فطال له بالايضا وقارفاً ماها
ما لو يشر او اجنبي لرد يجرم وهي الذي عليه ثم رجعا عن شيادهم لم يجرموا بان الذي عليه لا يقر
بحصول الملك بالهبة بل بزم دوام الملك السابق علاقه في هبة غير الصداق لان الملك فيه ذلك حقيقة
وعاد بالهبة وتغير كلامه كجره ما لو خالعت له البراءة من الصداق كان اصدقا ما يقر قال قبل
الوطي ان ابراهيم من فانت طالفاً لا براءته فيها فيقع بايها ولا يرجع عليها بشي لانها قد خذت من شيئا
كما تقر **واقي** الحصري بانه يرجع عليه نصف مهر المثل لان فونت عليه الصداق في غصبل فوجها
وان عجل بعدم وقوع الطلاق بالكلية ووجه بان وقوعه يقتضي عود نصف الصداق فتنحل
البراءة منه فلا يحصل المعلق عليه وهو الا بزم من جميعه فلا طلاقا ذو وقوعه يودي الي عدم وقوعه
وتزد الا بزم بان لا يلزم من كون النكاح في تحصيل الغرض الرجوع اذ الا بزم حيث هو فيه عرض
ديوي او خروي ولم ينظر واليه بل في **المراد** اخذ منه ما لم يحصل على شي وهوها كذلك والثاني
بالاسلم فقتضى وقوعه ذلك في مستلث لا لان الا بزمها سابق على الوقوع فلم يحصل الا ولا صداق
ككيف يقتضي عود نصفه ومما اذا كان نقص الصداق نقص صفة وامان **ان** كلف باخذ او جناية
من اجنبي **فمن** منه وهو نفس الجزء **فمن** اي فيسقط التالف من ابدل ونسقط الجاني
ما لم يجر او فسخ المهر بدله والا لاول اوي وان جري الصنعة كما تفتوي على الثاني هو الذي يرجع
الزوج اليه فحين اذا تلف احد العبدتين المصدقين في بدها ثم حصل فراق منظر يرجع الي نصف

فان كان الزوج قد مات قبل ان يفرق فله نصف المهر

العبد

العبد البايع وقيمة نصف التالف فان كان الصداق مثلياً فنصف مثل التالف مع نصف البايع فان
لم يكن الفراق مشطراً رجح البايعة وبذل التالف وكانا مالاً ما لوبا عتدا واعتنت او وهبت
تحران وهبت نصف العين رجع على نصف البايع وبذل ربح الكمال لان الهبة وردت
على مطلق النصف فقتضت فيما خرجت وما انتعت وكذا براءت ولو ابرأت من نصف الدين
فهل يسقط عنه نصف البايع او لا يسقط عنه شيء منه فيكون ما ابرأت منه محسوبا عن
حضر كما يجلت وجهان رجع منها الثاني اخذها من ربحه في هبة نصف العين على القول بان
هبتها كما تمت الرجوع **وعلى** وقع قبل الدخول **بالنقص** من الصداق اي بسببه **فمن** من
النصف المذكور اعني المجهول عوضاً في الخلع **بصرف** لان الخلع مشطراً مرفصير نصف
الصداق لم يشا بعا في نصف ما يرجع اليه ونصف ما يبق كما لو وقع العرض مشترك بينهما
لا خلاف للخلع ولا يخص فكأنه خال على نصف نصيبا ونصف نصيبه في نصف
نصيبه فقط ورجح قال **نقص** ربح المهر ولا تلازم اربا عتقك التشطير وعوض الخلع ولم يملك
ايضا نصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع هذان المطلق النصف في الخلع بان لا يتعد النصف
البايع لا او هبة كلافه بزيادة قوله **لان خصص** بان خال على النصف البايع في احد
الفرقة فلا يفسد ويصير كل الصداق لرد كان عيناً وبراً منه ان كان دينا فنصفه بعوضه المثل
ويضمه بالتشطير ومثل ما لو خال على ان لا تعد له عليها في المهر مداه على ما يبق لها منه
وحسب بقوله بالنصف ما لو خالها با كل فصم في نصيبا دون نصيبه كمن له خياران مهمل
النتظر فاذا فسخ عرض الخلع رجع عليه مهر المثل والا فخصم وما لو خالها على غير الصداق
فيستحقه ولو نصف الصداق **ولا يتحقق** **ويج** اي لا يجوز له العفو عن شيء من صداق موليته
في حالة من لا تكتسب حقوقاً والذي يبدد عتقة النكاح في الا بزم هو الذي يترك من ربحها
بالفرقة والعين فخصم ما فرضت الا ان عتت الزوجة فيبي الكمال الزوج او يجرى الزوج فيبي
أكل **ان** وجبت ان الصداق **دينا** في ذمة او ذمها من التزوج من مستحقه بلطفاً لا بزم والعق
والاستحاطة والشكر والتقدير والا جلاله والا حدة والهبة والتوكيد وان لم يحصل قوله او عتدا فشرط
ما مازى الهبة **فمن** كلف لفظ العفو ان لم يكن في هبة غير مهر المثل فان الخلع علاف
علا بزم **فمن** لا يحد بولي الامانة المصدق قبل الدخول وان كان عالماً بانها تملك جميع
الصداق او نصفه **فمن** ولو فرضت غير مسلمة متعة وهي اسلمة الذي يجب على
الرجل دفعه لمراته لما رقت باها ويستوي في المسلم والكافر غيرها وانما يجب بغراق في الحياة
لا بغراق **بموت** لانها انما يجب الاستنجاش وهي متخلفة لا مستوحشة ولا بغراق بسبب
يشترط اي الزوج لزوجته وان استدي شراً لا يجب الفراق فيكون المشتري في فلو اوجباها
للا بزم **ان** على نفسه فلم يجب علافاً المهر فاجب بالعقد فوجب الباع واستثناء هذه من
زنا دون ولا بغراق **سبب** كنعشها او منه يتوجب او عتق او اسار وردها واستلام ولو
نجا وكذا لو ارتد معها وترا الفراق بينه وبين التشطير ولو سباعا في البحر عن الثاني اي
الطيب الذي يقتضيه مذهب الشافعي اذ فرق من جهاً لا يملك الجأزة علافاً الزوج فان
كان صغيراً فصحت ان لا المتعة انتهى **وتجوز** ان لا يورثها معها ولعله اقرب وانما يجب في ذلك
كله سواء كان الفراق قبل الدخول ام بعده **فمن** سأل على عدم وجود نصف المهر قبل الدخول
ولا تنكح الا بزم وانما يجب الفارقة بخير الموت وبغير سبب **فمن** ان كانت متوفية

فان كان الزوج قد مات قبل ان يفرق فله نصف المهر

[illegible][illegible]

كلمت بعد حلف الزوج وقيل حلف الولي فحلف هو لا هو ولو جبرل وحلف الزوج كشي
أن السفينة كالصغيرة فحلف الولي ويقع يده تحليم بان له ولاية فيمن المهر كشي فصيحة اقتضاها
على الصغيرة والمجنونة اخراجها وجهه تأهلها الحلف دونها واكثر الزوجية نقصه
أي الولي ليطلق او يمنة تحت ولايته عن مهر مطلق لها بان ادعى تسمية قدر مهر المثل وادعت
هو ازيد من مهر فلا تخلف لان تزويجه بكثير منه يوجب فقط نظير ما مر وهما من زبادته او ملك
ابوي حرة فحلفها على احدى معاينهما فاختلعا بان قال **أصدفك ابائي وكأنت ابائي** اصدفتني
أنت فحلفا كما لو اختلفا في جنس الفين وفسخ عقد المصداق وجوب لها مهر المثل بخلاف ما اذا كان
او كملت وحلف هو فلا يجب لها مهر من ادعى شيئا وكل عن الزوج بعد النكاح كان كمن لم يقع عليها
وغنى الاث دون الام في الصور كلها بان قول الزوج بان له خلقه ملكه من يعق عليه ولا يلزمها
قيمة لان لم تعونه عليه كما لو قال رجل بعثك ابائي ففكرتني عليه باقراره ولا يلزم قيمته
تؤقت ولا يؤقت لان يعقون هولاء وهم يتكرو مثل ذلك ما لو حلفوا وكملت **فإن كل وحلف غنى**
أي الاب والام والام لان كفتا بان صدق بهن الزوجية وليس عليهما **فإن آخر الزوج** بعد دعواها
عليه النكاح ومهر المثل **بكم** لان كره او سكنت عنه ولم يدع نوبتها ولا اخلا النكاح عن ذكر
المهر كلف **التي** لان المهر لان النكاح يقتضي فلولب بيا نيلها لئلا ان ادعت زبادة علي ما بينه
فان اصرعي لان كماله لان فائدة الفها لثبات كل بيمينه مدعا وهي مدعي الاخره الفرض
ان لا يبعد قد لا بل تخلف هي عين الودان تستحق عليه مهر مطلقا ويقضي لها مهر المثل ولا يقبل
قولها اجد ان النكاح قد عقد باقل من قبل فلا يستلزم وجوب مهر المثل اما اذا ادعت عليه فحلف
بشي قدس المهر او قل ازيد فقال لا ادري او سكنت فلا يكلف البيا ن خلافا لما يوجهه كلامها في
به الزوجية بل يحلف كما قال النسخة ان الذي يقتضي قياس الذهب علي نفي ما ادعت فان
كل حلفت وقضي لها فحلفها فحلفها بان الذي في معلوم كانت كملت بمرها خلافا ما قبلها ولو
ادعت عليه الفلح وان هذا الولد علقته به منه فحلف هذا ونوي منها فاذي جزم به الشبهة
في الدعوى ان يلزمه المهر لا قبله بما يقتضي كتمها لانها لها عن الفاضل ان يلزمه المهر المثل اذا
حلفت لان اقرب الولي لها هو الا وقياس المذهب ان يكلف البيا ن اذا انكرها فان اصرح حلفت وما قال
الفاضل الحواشي لما جزم به الزوج وكذا ادعت تسمية علي وارث الزوج فقال لا ادري او سكنت لم يكلف
البيا ن كما في دعواها علي الزوج لان الزوج يمكنه الاطلاع علي ما عقد به غالبا بل يحلف علي نفي الطلوع
لها مهر المثل لان تعدد مهر المهر كعدمه وبه يعرف رد قولها الذي يبيح ان يقضي لها بالاقل
من مهر المثل ومدعاها لان ما يوجد ما يوجب انفساخ المصداق **تعمير** يظهر ما قاله في اذاعت
الزوج ولا وارث له الا بيت المال فان كان له وارث لا يعترعن نفسه فالحق ان لا تعلى الاقل ويوقف
الامر في الباقي لان كماله وان ادعت انكحها بان في عقد بين متعاقين ولو يمين متوالين كل يوم بيمينه
مغلا سمعت دعواها لانها بان يطأها في النكاح الاول ويحلف في نيكها ثانيا فان انقضت هذه الدعوى
التي هي بان في عقد بين بيمته او باقراره او بيمينه بعد كماله لان لا يكلف اثبات الغرض لا يستلزم
الثاني لان الولي لان الاصل استمرار المهر في عقد البيا ن السقطه لان ادعى مسقطا كان قال
ملكنت او انسخ النكاح قبل الوطأ **وجدد** تألف العقد ليشتمس بلا قرينة ترجع العقد الاول
لم يقبل قوله لان بيمته لا خلاف في الظاهر ولا اقراره علي العقد الثاني بيمينه اعترافا بخلاف
الاول لان قال لغيره يعني هذا العبد مثلا ثم ادعى انه ملكه وان طلب صورة البيع لا يتقبل قوله لتعني

د و لو انكر النكاح عند خالف المهر فحلف
بأنه قدس ما لا ادري في حلف

استدعاء

استدعاء البيع منه الاقرار له بالملك وحلفه الزوجة علي نفي ذلك لانها ان اقرب النكاح
واذ في ان لا ادري منه في الاول الاولاني او غيرها حلف هو لان الاصل ان لم يطل وتطرح ما ذكره
المهرين او احداهما لان ذلك هو فائقة تصديق **فروغ** اعطاها ما لا خالفت هذه بية
وقال صدقاتا صدق بيمينه وان كان المحل من فريضة الصدقات ان لا تنفعا عليها ادم عن لفظ
واختلعا فيما نوله لان اعراف بكيفية ازالته ملكه وبيئته **مستهران** كان من الجنس ووقع عند الزوجان
رفيا بيمينه بالصدق فذاك ولا استرده او بدل ان تلف وادى المصداق وقد يقع في النفاص وكن
اعني من لا دين له عليه شيئا وتما له عليه بيمينه بعض فافكر صدق المكر بيمينه وفارق مسئلة
المصداق بان الزوج مستقل باذنه الدين ويقصده وبان لا يريد ازالة الذمة بخلاف من لا دين له
عليه شيئا ولا اختلعا في عين المكوبة صدق كل فيها ففاه لان خلافا في عقد بين اقره قدس ها كان
قال تزويجها بالف ففالت احداها بل انما خفيط بالف ففاه لان خلافا في عقد بين اقره قدس ها كان
علي نكاحها وتصدق الاخرى في نفي النكاح **فصل** في الويلية وهي من
الولاء اي الاجتماع للاختصاص بالناس واتق عليه كل طعام يتخذ لسرور حادثة كمن استعمل مملوكة
في العرس الطهر وغيره بقصد وهي الدعوة العرس اي الاطلاق وهو العقد ولجبة وملاكه وشك في
بعض اللجبة او فحفا ففون حاكنت ففلمت مفتوحة ففحة ففلمت كماله النسخة وغيرها اتحاد ما
يتخذ لاجل الدخول وما يتخذ عند الاملاك كمن يمينها الفاش ففلمت الزكزية واصل المهراد
بالتخذ للاسلاك ما اشار اليه المولى بقوله المسبق ان لا يدخل عند النكاح عن نفي حلون سكر ولوز
علي ما جرت به العادة وفحفا ففون وما مر من الويلية للستر وهو طاهر ويدر له ترد العارية
لما لم يصلي له عليه وسلم علي صبيته في ان زوجة او سرية اذ لو خصت الويلية عندهم بالزينة
لم يتردد في ذلك ففلمت ان اعدا بكسر وخال معية وللولادة عقيقة وللستة من الطلق خرس
بمنزلة المحبة وبسبب مهلة ويقال بالصاد والقد ومن سفر نفيهم من النقي وهو الفاضل
او الحواشي والقتل ولا فرق بين ان يصنع ذلك القادوم او غيره كما افاده كلام المجموع وصوب الامم
لكن الاظهر في الروضة انما ما يصنع غيره وكذا وكذا وكذا من الزكزية والملاوي وكما يجتمع عليه
الختان بلا سبب ما يترفع الدال ونقها وكما يفضل عند ختم القران جذاف بكسر المعاء الملهة
وبذا المعية وكما يعقل للضيف قري والكسبية وضعية بكسر المعية ولتأني في عدا من
الولاء ما مر من تعريف الويلية لان اعتبار السرور انما هو في الغالب والكل مستحب وتحال
استحباب الاخره لغير قراء البيت اما هي لم فبدعته فبر مستحبة كما في المجموع وقيل الاذري
ندب واجبة الختان بخلاف المذكور ودان الاثبات لا يرضي ويستقي من المهر وله احتلال
بند بالنسبة فيما بينهن خاصة ووليعة الغدوم من سفر باسخر الطويل بخلاف من غاب اياها
بينة في بعض النواحي الغربية والذي يتجوز ان لا فرق في المثل في حاله المثل في حاله المثل في حاله
واذكر هذا المذكور ان **الويلية** اذ هي **شبهة** موكة لما مر من صحتها وسلم المهر علي من
نسابة يدين من مشعره علي صفتة بفر وسن واقط وان قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج
اولم ولو شاء والا مرجع للندب في ما عليا صفتة وسائر الولاء لان الاصل لو كان للزوج
لوجبت الشاة وهي لا تجب اجماعا لعنا ولا كفاية وممن قول الفاضل عياض الاجماع علي انه
لا حد لقتل الويلية بل باي شيء اولم حصلت بطلان المهراد ما في الروضة عن ابن الصباغ وغيره
من ان اتاهما لم يمكن شاة فغيره ما قدس عليه ان ذكره في الكا من **شبهة** قال في التسمية وبابي

شيء أو لم جائز فقولوا لا بأس إذا كان في الحدوث دلالة على إيمان أهل البيت من الشاة شاء بربها كثر
ويؤخذ من قول الجرجاني وبيعة العرس شاة سليمة من العيوب ينزع عنها ولا يكسر رأسها كالعقبة في
كون عدم كسر عظميها تزاولا بالسلامة وعليها في ذلك في الولاء المقصود من السرور وقفاً لا فضل
بعد الدخول لا يتبعها مع عدم كسر عظميها وسلم في زينة وصنعة هي بعد العقد وقبل الدخول
خلافاً لا فضل ومع ذلك يجب الإجابة كما لو لم يغير شاة مع العنق من وفاء التوسيع ينبغي
أن يتقبل وجوب الإجابة إذا دعا في وقت استحباب الولاية دون ما إذا دعا في غير ذلك الوقت
فيه نظراً أن أراد بوقت استحبابه وقتاً لا أفضل ولا فسخ صحيح فلو قدم عليه العقد لم يجب الإجابة
لا في غير ولاية العرس وهل يستمر طيلة بعد الدخول وإن طال الزمن أو يموت بطول كل محتمل وهل
الأول أقرب فيما سأل به بقية السنن كالعقبة ثم لا يثبت التأودي قال أن عند الدخول وأخذ
منه الشاة أن عمل جعل ما بعده وقتاً لها إذا كان قريباً منه وقتاً ذكر نظراً أن مردكاً ورد في
النص على وقتاً لا أفضل فلا يتأخر ما ذكرته وأدعى بحث أن بعده إلى سبعة في الكبر ولا شاة
في الشاة إذا وبعدها فصلاً ويحتاج لدليل وهي ليلة لو لم يكن فلهذا من الصلح والذي ينبغي ندب
تعددها بتعدد الزوجات أو لا مما وانعقد عليهم بها كما لو كان أولاد يتدب أن يعق عن كل
ولا يجب الإجابة في شيء من الولائم بل تسنن الآية العرس فأن الإجابة يجب إليها وجوب عين كفاية
لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الولاية فليأخذ وقوله في الطعام لعلم الولاية
يبغي لها الأغنياء ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عفى الله ورسوله والمراد ببيعة العرس أن
المعودة عندهم بل هي بارة رتبة وصحة أيضاً يقتضي الوجوب في سائر الولائم واختار جمع ويؤيد
الأول ما في مسند أحمد أن بعض الصحابة دعى إلى نكاح فلم يجب وقال لم يكن يدعى عليه عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الولاية في اليوم الأول حتى وفي الثاني معروفاً والثالث ركباً وسمعة نعم
لما في تأنيب الإجابة أول يوم فلو لم يوجبهما كاتر لم يجب إلا في الأول ونسب في الثاني ونكره فيها بعده
كما في أي دود وغيره ولا شاة غير ضعة أمه عليه وسلم قال في الولاية في اليوم الأول حتى
وفي الثاني في معروفاً وفي الثالث ركباً وسمعة نعم لم يكن استحباب الناس في اليوم الأول لكثرة تنعم
بعده قبل الزكشي لو لم يزوج مرتين كانت الثانية كالنوم الثاني وأما يجب الإجابة في يوم
أكثر فلا تتألف المودة معه نعمه من الإجابة الذي كلفه كلفاً كلفه كلفه كلفه فلا تسد
لا يستغنى طاعة له عما سألهم وفاد تصرفه في الخصال والفرق في تركها هذه الجائز
لغير ركباً اسلاماً وصلة أو جوار ونكره في الطلقة ان غلت عن مؤاخذة في محل قلبه ولا هربت عليه
يجوز قول الشيخين هنا كثره في الطلقة ولا يجوز في غرم مؤاخذة ويجوز في الوجوب كون المهر مسمى
أيضاً فلو دعا مسلم قال لم يلزم الإجابة ذكره الماوردي والرواية في وقد يشتمل كلام المصنف على
المصدر مضافاً لعل أيضاً لكن بنا فيه وصفه بالجله بعده ومعنى عدم لزومه له عدم مطلقاً
بأنه إذا نكحها لم يملك في المهر كالمهر في الإجابة إلى السلم أن دعا إلى بنفسه أو أئمه الفقة
وكذا غير الذي لم يجد منه الكذب وقوله في الإجابة هو الرابطة لجملة يجب التي هي صفة السنة وأخير تأني
لولاية بلفظ مهر كالمهر في الفقهين وأجاب أن يحضر أو أن يتكلم بالمحضر فمن لم ينع يجب
عليه الإجابة بل يحرم الطلقة كما يأتي وكذا من دعي بلفظ مهر كمن شئت أن تحضر فافعل قال
الشافعي وأما أحب أن يجب وأما يجب الإجابة السلم الإجابة لم ينع والحد إذا اعتذر

قال في كثره في الطلقة الذي
أن غلت عن مؤاخذة والجملة

اليه فان عذره أي رخصه بعذر الذي اعتذر له لم يجب الإجابة وإن كان عذر المدعى عذر
لا يسقط الوجوب ولا لم يجب الاعتذار نعم الاعتذار له بما لا يطابق فيه ظاهر الراجح
فعدمه لظن المطابقة فينبغي أن لا يسقط الوجوب بذلك ولو كان عذر منبياً للماعل كما شئت
عليه هو ما في التحق العقيدة ولو كان منبياً للمفعول ليجل من عذر المدعي ومن عذر الشارح
فقد حل فيه ما يأتي من الشروط أن لا يكون قد تعين عليه حتى ولا عذر من أعاد الرضا كما كان
أولاً وبما قل لم تقر بعلم ما في كلام الشارح من النظم ومن العذر كونه مردكاً محتمل عليه
من رتبة أو مهمة وإن كان الولي كما عذر الأذري وأما يجب الإجابة الذي لم ينع
بالدعوة جمع عشرية أو جيزلة أو صدقاً له أو أهل حرفة من يدعوه وإن كانوا كاهن أغنياً فإن
حق الإجابة ملامهم لم يجب الإجابة لمجرد بشر الطعام السابق فقلنا ليس المراد أن يجمع الناس
للعذر بل بحث الأذري أن عشرية أو غيرها وكثرت وخبر عن الضبط أو كان فقيراً لا يكتفه
استيعاباً لم يشترط عوم الدعوة بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص أي لغني أو غيره وأما
يجب الإجابة للمعان عذر المدعو بان دعاه بعينه بنفسه أو أئمه فأن ينع بأهواناً دعي وقال ينعصر
من أراد وقتاً للغير ودع من شئت لم تطلب الإجابة من المدعو ولا تسق لا في اعتنا هجر لا يورث
وحشة وأما يجب الإجابة للمعان أن طن ولو بقرينة دعاه فودداً وتقرراً ولا يقصد شيء لا خفاً
منه لو لم يحضر ولا طفاً في جهده ولا عانته علياً بل لأن ذلك خلاف المقصود من الدعوة ولا جازية
فأن دفع قول الزكشي ينبغي أن يكون هذا من معصية النبي الهصة للثواب لمن الاعتذار وإغنا
يجب الإجابة للمعان للثبوت والتعريف حيث لم ينع في شئ من الإجابة في مال حرماً لا بأن يتيقن حله
كما هو ظاهر ولا لم يجب الإجابة لتعذر وجود طعام يتقن حله من شاة أو غيرها فلو لم ينع ما إذا كانت
فيه شبهة بأن خلاطه تعلم وإن قال أكل من قول الأكرار الشافعي من الشروط أن يكون جنباً من
الطعام فإن كان أكثر لماله حرماً كرهت الإجابة كما كره معاملة ويكره أيضاً إذا خصي ذلك
يطعام الولاية فقط لا خذ من أكثر ماله ذلك فيظهر ولو علم أن عين الطعام حرم حرمت الإجابة
أن أراد الأكل منه وكل أن لم يرد فيه يظهر خلاصه بوم لا من في حضوره الأكل منه فزاع معصية
وهذا كقول ابن عيينة لم ينع من زيد أنه حيث لم ينع في شاة أو غيره كالأكل بعد أوة بينه وبين
الذاري وغيره خلافاً للماوردي وأكره تعذيبه جالساً لا إذا كان في حضوره كالأكل بعد هذين أو
كان ثم زعم يودي خلافاً للرواية في أنسا بنحو سائمة الدار وموافقة ينظر للمرجال أو يتخلط
بهم ويظهر أن المرأة الواحدة كذلك عدى في التحليل ما فيه من الشاذ في الأول والثالث والنفقة ضرة في
الثاني وبذلك علم أن بشره أن لا يكون هناك منكر ولا هجر عليه قوله في مكان الدعوة
في الأول إذا حضر من الزوجين أو ثبوت نقد ووجوداً غيبة أي بدعته ويصحبها من
بالحيث وكذلك الإجابة لادن الحضور كالرجل بالمرور والنفق من ذلك في الإجابة والعصية فان
كان يزال لا جله وجبت الإجابة بالدعوة وإن لم يكن وقضية كلامه وجوب الإجابة في الفاسق حيث
علاجه من سكران شرط في الإجابة للوجوب أن لا يكون الداعي طاملاً لا ساقاً ولا شريكاً ولا متكلفاً
لما لا يملكها والغنى ويريد عدم وجوب رد السلام على الفاسق وما رواه البيهقي من النبيين
الإجابة في الطعام والفاسق والفاصل الذي ينع أن كل من جازمه لا يجب الإجابة بشراً لا
الأذري ومن المكر أن يكون هناك ستر لجانح الجرمية في الرجال وأنسا أوفش مقصود
أومسوقاً وفرض جلود غوربتي وبرها أي أكثره فيها يظهر كما قال الطائي وغيره النبي عنه والتعليل

عجب
فيشمل

[illegible][illegible]

حيث لا يشتهي ذلك المأكول وإن كان يعلم فيمن لم يعلم رضى المالك بأكله فوق الشبع والاك ان كان
من مال والرضا فيه على الشبع الان علم او غنى ان يضره وتوب الدعوة والضيف الاكل خبير
مسلم اذا دعي الى طعام فليقبل فان كان مغفرا فليقبل وان كان صائغا فليقبل وفي رواية فليقبل
بالكرامة فليقبل يدعى ولا امر فيه لشد بى رواية مسلم ايضا فان شاة طموان شاة ترك ما في شبع
مسلم في الصوم من وجوب الاكل ولو لم يكن ضيف فافيه وفي غيره هاهن عدم وجوبه ويحكم من
الضيف ان يجب على الصائم وحمل الشبعان بالاولى المحذور وهو كذا ولا يكره له اذا دعي ان يقول
اي صائم ونوب الاكل **في شرب** لا يشرب الا في الاجل ارضاءا لغيره والضيف بان شق عليه اكله
ولو خرا ان لا يشرب عليه وسلم لا امسك من حزمه وقالوا يا صائم قال له تكلفه كذا خوك
المسلم وتقول اني صائم اقلع اقص يوما مكان رواه البيهقي وغيره وفي رواية يوم مكان ان
شئت وهو ان كان مرسل كل من صعد الخيل والسي وحجم ابن السكندر وقد قدم من ان العذر الكلف
فيجوز ما افاده كلام الصنف وان لم يصحروا من ان لا فرق بين الضيف النازل بالانسان وبين دعوة
والدعوة كلف الضيف باحضار الطعام للضيف ما اذا لم يشق عليه اكله فلا يند به الا في
وقوع بالندى الغرض ولو موسعا لم يرد قطع كاهم والتصرع بنوب الاكل في الصورتين من ريادة
وملك كل من الدعوة والضيف ثمة اذا تارة فينتهي بالازدراك في الذي فتنه كلام الشرح المتغير
ترجيده وصح بترجيده التاجي والاستوى ان يملك بوضعه في فيه وقيل لا يملك ما ياكل اكله وانما هو
الانفاق باذنه وصح الشرح في الايمان وقال **لا** امام ان لا يذهب او طان الا ذري في الانتصار له
كل الذي كياه هاهن الاكثر ان يملك فذا اعتدله الصنف فيقهر وعليها فلا يبيحه غيره ولا يتفرق
فيه بغير الاكل لانه لا بد من فيه عرفا ولا يطعم الهر ولا السائل الا ان علم او غنى رضى المالك به المعروف
وتأخر تأخر يعلم ان معنى الملك حقيقة وان منع من التصرف فيه بغير الاكل وقوله **الزركشي**
معناه ان يملك ان ينشعب به بنفسه كالعارية لانه يملك العينة او النفعة يلزم عليه ان يحاذي الغلوين
وهما في غير ضيف اهل الذمة الذين شربتهم عليهم هيا فذ من عيهم اما هو فيملك ما قدم له
ولم ان يتصرف فيه وليس للضيف ان ياكل الا ما يصلم او ينفق رضى المالك به فان شك حرم ومن شمر
قال ابن عبد السلام لو كان للضيف ياكل كغيره ومنع فيه جاهل به لم يجر له ان ياكل فوق ما يقتضيه
العرفية التقدير **فان** ولو كان الطعام قلة فاكل اكثر لا بأس به حتى ياكل اكثر الطعام ويحرم
لم يجر له ذلك ولو دخل كلبا فاذ فوال لم يجر له الاكل معهم الا ان غلب على ظنه ان ذلك من طيب
نفسه لا لغيره او محلى او راء ومن **فهرم** فهرم التعرض للضيعة فذ من طيب ان للضيف لا يجيبه ذلك
بجلا واجا من عرض با بجملا والاكل من هدية من طين منها انه لا يهدى الا خوف الذمة والضيف يلزم
صاحبه **فمن** من خص بنوع قال لم يطعم غيره منه ولا يجوز لغيره الاكل منه بخلاف العكس كالتلف
الادري عن مفتي كلام الاصحاب واستظهره ويكره للطعام المأكل فاه من كسره لغيره ولو تناول
الضيف اكل الطعام لم يكره منه كالحنة الزركشي لا يفيده في حكم العارية **فان** لا نسان اخذ من
غولعام صديق **يجل** اي مع عله او لغيره رضى من المالك بذلك ويختلف ذلك بقدر المأخوذ وجسه
وصال الضيف والدعوة **قال** الغزالي واذا علم رضاء فينتهي له مراعاة الشفقة مع الرفقة
فلا ينبغي ان يأخذ الا ما يخصه او يرضونه لا عن طوع لا عن حياء اما عند الشك في الرضى فيهم الاخذ
ويجوز التطفل وهو المحذور من غير عوة مالم يظن رضى المالك به او يكون عاتمة كان فيه المأخوذ
يدخل حان شاة **في** في اداب الاكل والشرب **سن** التسمية ولومن غواض فيها

ان يملك كل من الدعوة والضيف ثمة اذا تارة فينتهي بالازدراك في الذي فتنه كلام الشرح المتغير
ترجيده وصح بترجيده التاجي والاستوى ان يملك بوضعه في فيه وقيل لا يملك ما ياكل اكله وانما هو
الانفاق باذنه وصح الشرح في الايمان وقال لا امام ان لا يذهب او طان الا ذري في الانتصار له
كل الذي كياه هاهن الاكثر ان يملك فذا اعتدله الصنف فيقهر وعليها فلا يبيحه غيره ولا يتفرق
فيه بغير الاكل لانه لا بد من فيه عرفا ولا يطعم الهر ولا السائل الا ان علم او غنى رضى المالك به المعروف
وتأخر تأخر يعلم ان معنى الملك حقيقة وان منع من التصرف فيه بغير الاكل وقوله الزركشي معناه ان يملك ان ينشعب به بنفسه كالعارية لانه يملك العينة او النفعة يلزم عليه ان يحاذي الغلوين وهما في غير ضيف اهل الذمة الذين شربتهم عليهم هيا فذ من عيهم اما هو فيملك ما قدم له ولم ان يتصرف فيه وليس للضيف ان ياكل الا ما يصلم او ينفق رضى المالك به فان شك حرم ومن شمر قال ابن عبد السلام لو كان للضيف ياكل كغيره ومنع فيه جاهل به لم يجر له ان ياكل فوق ما يقتضيه العرفية التقدير فان ولو كان الطعام قلة فاكل اكثر لا بأس به حتى ياكل اكثر الطعام ويحرم لم يجر له ذلك ولو دخل كلبا فاذ فوال لم يجر له الاكل معهم الا ان غلب على ظنه ان ذلك من طيب نفسا لغيره او محلى او راء ومن فهرم فهرم التعرض للضيعة فذ من طيب ان للضيف لا يجيبه ذلك بجلا واجا من عرض با بجملا والاكل من هدية من طين منها انه لا يهدى الا خوف الذمة والضيف يلزم صاحبه فمن من خص بنوع قال لم يطعم غيره منه ولا يجوز لغيره الاكل منه بخلاف العكس كالتلف الادري عن مفتي كلام الاصحاب واستظهره ويكره للطعام المأكل فاه من كسره لغيره ولو تناول الضيف اكل الطعام لم يكره منه كالحنة الزركشي لا يفيده في حكم العارية فان لا نسان اخذ من غولعام صديق اجل اي مع عله او لغيره رضى من المالك بذلك ويختلف ذلك بقدر المأخوذ وجسه وصال الضيف والدعوة قال الغزالي واذا علم رضاء فينتهي له مراعاة الشفقة مع الرفقة فلا ينبغي ان يأخذ الا ما يخصه او يرضونه لا عن طوع لا عن حياء اما عند الشك في الرضى فيهم الاخذ ويجوز التطفل وهو المحذور من غير عوة مالم يظن رضى المالك به او يكون عاتمة كان فيه المأخوذ يدخل حان شاة في في اداب الاكل والشرب سن التسمية ولومن غواض فيها

واكله لاسمائه وتطلب من كل من الحاضرين لكن اذا سمي ادهم سقط الطلب عن
الباقي لان سنة كفاية وهل يحل ذلك في جماعة بعدهم الحرف فيجوز ان يبتلى بالجمعة
على اكل وان لم يجد ذلك اتسع السطاط وخروجه عن الغالب في الاطعمة كل محتلى ولعل
الاولا قرب ولو ترك اوله قال انما لاسم ادهم اوله واخره ومن في الضوء حلالا لا تباين
باجوده ولو سمي مع كل لقة فهو حسن حتى لا يشغل الشرة عن ذكر اكرامه وبين الحد جدي
والجهرية السعة والحد بحيث يسمع رفقة ليشبهوا ولا ولي الحد منه جدا طيبا كثر اماركا
فيه غير مكفي ولا مفسور ولا مودع ولا مستغنى عنه ربا بر فداو نصيب اوجه او الحمد منه
الذي اطمعنا وسعانا وجعلنا مسلمين اولذي رزقي هذا واوطع من غير حوله مني ولا فقه
وان يقول اكل اكلنا اللهم بارك لنا فيها رزقنا وزدنا منه ويقول في غيره ذلك لانه
يقول وزدنا غير منه واذا اكل حلالا لا الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وتنزل البركات
اللهم اطعنا طيبا واستعملنا صالحا وادعنا اكل مشتهيا الحمد لله على كل حال اللهم لا تجعل قرة
لنا على محميتك وان يقول اكل مع ذي عاهة ليسمائه فقه باه ونزكلا هاهن اده
وان يحسن الجلاسة بان يجلس مستويا او يجثو على ركبتيه ويجلس على ظهر قدمه او يصب
رجله اليمنى ويجلس على اليسرى لا اتباع وان يبدأ باليمين ويخبره وان ياكل من استدارة الرغيف
الا اذا قل الخبز فيكسر وان يغسل اليد قبل الاكل ويجده وكذلك الغزالي اذا من كلام الغزالي
فيما ساء على اليد من قبل بل اولى ان الغزالي قدس منهما والاكل يحتاج لما ستره خلد عند
و منق الثقة فيه فتأكد عليه غسلا ولا حتى لا تنقذ به الماستر اذا عادت للطعام
وان يستوى به فيما قبله المالك ويتأخر فيه فيما بعده ليدعو الناس اليه كرهه والاكل با صايعا
واذ عا صاحب الطعام وان لم ياكل بالما فركا لا يقول اكل اكلنا لا ياكل من استدارة الرغيف
رزقهم واغفر لهم وارحمهم سورة في الاخلاص وقريش حديث في الاولي وكثيرا في
لما حكم بذكر اكرامه رواه ابن السني والقول ان افضل الذكر في حديث عند ابي يعقوب الموصلي في
من قول ابلق قريش من كل مخوف وهو مريد لما قيل ابا اما من الخنة وكنت قريشما تنزيه
سجانه عن ان يلعبه ان الصد هو الذي لا جوف له والشذ كبر شعبة الاطعام من الجوع ولا جتماع
والحد يث غير الحرم على الطعام ولكن الاثاء والا صايع اكل ما سقط عالم يتنفس ويتعذب
تطهير ولا يضمن اللقطة الساقطه اذا تلقت ومواكفة عبيده وصغار وزوجاته وصغيره وان
لا يثقل نفسه بطعام الا لعذر كدوى بل يشرهم بها خذ الطعام وان بعد الاكل مع رفقة ما ظن
هم ما جذا اليه وان لا يقوم حتى يرفع المائدة الا ان يكون الاكل بالنيابة وان لا يد يد اليه لفته حتى
يتبلع اتي قبله وان يصغرها ويبلع مضغها وان لا يستدري بالطعام والغسل ومعه من يستحق
التقدم لغوسن او فمائل الا ان يكون هو المتزوج فينتهي ان لا يطعم عليهم الا تخطا والي وجه
صاحبه وان يرب فضيه وبز يدية كرام ومنه ان يصب على يديه ويشي عليه بجملها هلا
لتنظيفه وان يجد الله على حصوله متبعا عنه وان يعرض عند الدخول للبيت او نحو القبلة
ويستألفا وحمل العارية وان يلتقط خبثا للطعام وان يقول المالك للاكل ولو غوى وده كل
ويكره عليه مالم يعلم انه اكل ولا يترى على ثلاث مرات وان يتخلل ويرى ما خرج له خلال
ولا يتلعه ويتفحصه خلاف ما يحبه لسان من بينا ما لا يتلعه وان ياكل قبل العلم بعض
خبره حتى يسد الخلل اي خلى الا سنان لصعوبة اخرج العين من بينا او خلى الجوف لان المعدة

ابري

وان يخلل النظر

مسک

[illegible]

مقبولہ

[illegible]

ومن تحت حرة لا تفصل الاستمتاع ويطبق تقريرا لرق بعد الكمال وتعتبر اللبنة الحرة
واللبنة الامة مطلقا **ان غنث الامة قبل عام** فان غنث قبل البداية بالحرة لا ينفذ لانها في الحرة
قبل الوفاة في ما ذكر عتقت جده فانه يقتصر عليها ثم يسوي بينهما عتقا في ما ذكر عتقت جده
لا ينفذ في **اول البداية** بامة فالحرة ايضا فيتم ثم يسوي بينهما عتقا في ما ذكر عتقت جده
فانه يسوي الحرة ليلتين ثم يسوي بينهما لانه الامة قد استوفت ليلتا قبل عتقا فتستوفي الحرة
بالا ليلتين هذا ما قطع به جمع شافعي ومشي عليه المصنف في روضه ايضا لكن الذي في
عليه البغوي وغيره وصححه الزركشي ومن عليه في التقدم وليس له في الجديد ما عتقت بل انصر
في الامة بشهده كما قال الامام في انه لا توفي الحرة ليلتين بل ان عتقت في الامة ويوجب تكليل حرة
عليها او اثنتي عشرة من عند هاله واستكمل الما ورد في ان عتقا الامة بوجوب تكليل حرة
لا تنقض حق غيرها فوجب ان تكون الحرة على حق وتستقبل زيادة الامة بعد عتقا وهو
قوي وبما جري المصنف على القول بوضع مذكره والقياس كما قال ابن الرواحي خلافا لما في
انما لو لم يعل عتقا حتى من عليها واراد هو يفسر في قسم الامة قضى الما وان لم يعلم الزوج بذلك
والعتق قبل الغروب او بعده فمن عاد قسمة في ذلك قبل الغروب ويحده فيها ذكر ومبايعة
فليس مما ذكرته في حل عتقا لكان في الما اذا عتقت والبدء بالحرة في اولي ليلتها
فوجب اثنتي عشرة منها لاعتقته ثم يسوي بينهما ههنا ان اراد الاقتصار على ليلته والا فله
توفية الحرة ليلتين وثلاثا واما مثل ذلك عند العتقة على الامة او جده لان ما يفسره من
المقدار لا يقتضي عليه الوفا به بل لا ينفذ او يكثر بعد الوفا بالنسبة او في ثلثيها فخير بين
ان يتموا ويبيعه مع العتقة ليلتين وبين ان يخرج حين العتق نحو مسجد والعتقة ولا يلزم
قضا ما عتق من تلك اليلة وهذا اول واستكمل السنوي ذلك بان نصف اليلة الاول
انما كان حقا للحرة وجب اذا كل اليلة ان لا يقتضي جميعا وان لم يكن حقا لوجوب ان يقتضيه
اذا خرج فورا **واجب** يمنع قوله وجب ان لا يقتضي جميعا لان نصيبا كالثلاث لثمن السبعة
في زفاف الثيب ثلاث حقا واذا اقام عندها سبعا قضى الجميع كذا اذا اقام النصف الثاني
فانه مع النصف الاول وقضى ثلثا حله ذلك فمن طليت منه الزيادة وان قضى الزيادة فقط
وتجنب قوله وجب ان يقتضيه اذا خرج فورا لان العتقة قبل العتق لا يثبت في استحقاق نظير
النصف النجوم كما لو كان لواحد ثلثا عتق والاخر ثلثا والمبايعة بينهما يومان ويوم فاشترى
صاحب الثلث السدس من الاخر ثلثة اليومين لا يرجع عليه باجرة ما عتق واجاب انما
بأنهم جعلوا ما قبل العتق ناعما لما بعده من خرج لوقوفه اثناع حال بعثا واستمر لوقوف
الجميع حال الكمال وانه في الاول متفق وفي الثاني محقق وفي الثالث نظر يتلقى مما مر في الجواب
قبله من ان تعصها فما يوجب قصدا للجميع ان طليت مبيت النصف عندها وبما مل هذا يعلم
ما في جواب الاول ايضا بالنسبة لثمنها في اعيان حال الاستمرار وتعليق لوقوف التسوية حال
الكامل وحل النصف لامة حيث وجبت نقتضيان سلت له ليلتا وما زال حقا فيه في ما ذكر
نوتها ولو بغيرة من السيد ولو استخفت ليلة فافترقا لم يسقط لعدها قال القاضي في
لكن اعتصمها الا انه في ان نص الام يرد عليها **في بركة** وفي عصمتة زوجة فاشترى ولو
او كافر **بكر** بان يكون اذنا بالسكوت وان زالت بكارتها بخومض **سنة** من الايام بليها

يعني

يعني عند ما تناليم وجوبا ولجدة ثيب بان كانا ذنا بالبطاق **علا** في ذكره كذا في قصه
فيما جازين جان في حصة سبع لكبر وثلاث للثيب وفي العتق عن ان من السنة
اذا تزوج الكبر على الثيب اقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج الثيب على الكبر اقام عندها
ثلاثا ثم قسم ولم يذكر المثل لندر ثم في الكبر بين وعاله بالاول في الثيبين والعقب فيه زوال العتق
بينهما ولهذا يسوي بين الحرة والامة لان ما يتعلق بالطبع لا يختلف وتترتب على ما لا يفرق
الحرة ومثله ان يبيع امة بشرطه فيوسر ويبلغ حرة ويبدل في ثم تزف الى الامة وزيد للكبر
لان جهاها أكثر وانما في هذا العدد ان الثلاث معتبرة في الشرع كذا في أكثر الغليل واقل
الكثير وايضا في ان القياس ان تعطي نصف مائة الكبر لكن في التنصيف عسر فالغلب الكبر
ولم تكمل اربعة حقا على الغير والسبع عددا في الدنيا وما زاد عليها تكرار واعتبرت اليها
لان الحرة لا تزول بالمعق فلو فرقنا لم يجب وقضاها في متواليات وقضى بعد ذلك
الاخرى ما فرق وتبين غيرا لثيب بلا قصدا والسبع بالقياس كما فعله صاحب السبع
بام سلمة حيث قال ان شئت سبعت عتقك وسبعت عندها وان شئت ثلثت عتقك
ودست اي بالقياس الاول بلا قصدا والا لكان لثقت عندها قال وسبعت عندها واد
ما ذكره وما سلم بعنه فان **سبعت** **لها** **بكر** **قضى** **بكر** **بين** **الاحياء** **سبعت** **لها** **لغير** **ولا** **نها**
طعت في الحق المشروع لغيرها فبطل حقا **ولا** **يسبغ** **بطلها** **بان** **سبغ** **لها** **غير** **لها** **او** **بيع** **طلبها**
دون **السبع** **فان** **كان** **علي** **الثلاث** **هو** **الذي** **يقضي** **لها** **لم** **تطع** **في** **الحق** **المشروع** **لغيرها** **ولو**
طلبت الكبر عشر لم تعط فانما جاز قضى الثلاث فقط **واجب** **حسا** **واستاقص** **الزائد** **علي**
الثلاث فقط لا ممر وهل له اجازة في ذلك فيه نظر والا قرب لا لانها اجابيت للسبع لثمنها
كما وهذا اذا جيت لا تقتضي الا الزائد على الثلاث وحرق بقوله ولجدة برة الرجعية لثمنها
على النكاح الاول خلافا للثمين ومستقرشة عتقا سيدها ثم تزوجا وبكره ان ينفذ اليهم
امراتنا من حقا يرفع بينهما لا بتد الح الزفاف وانما يجب من بكاهه اخري يبيت معها
خلافا من ليس بكاهه او به من لا يبيت عندها وقوله اصل الروضة لو كبر جديدتين
ولم يكن في كاهه غيرها وجب لها حق الزفاف في حول على ما اذا اراد النكاح واختياره في شق
مسلم وجوب مطلقا لغير نس رده البقيين بان يفسم طرفا في التقييد من عنده زوجة
او كثر غير الجديدة ولو زفت ولد زوجا قد فاهها وفاها حقا في ساقها بالقرعة وان بقيت
ليلة لا حلالها بما لمجد بدة ثم في القدمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلتها تستحق
لثمن القسم وتخرج الى قومس ثم يستاق القسم بين الثلاث بالسوي **وتجب** **ان** **تطعن** **في** **الي**
مدة الزفاف ما من غير الخرج لثمنها عزو العادة وتطبيع **الحق** **وكا** **قال** **الشيخ** **ان** **الطال** **الزركشي**
كاذب في رده اقرارا فلا يختلف بسبب ذلك وان يسوي في ثلثي النصف بينهما في الخرج
نذكر او عدمه فما لم يخصص ليلتها احدا من الخرج الي ذلك **وتجب** **لها** **لغير** **ليس** **بعض**
غيرها **سبعت** **عندها** **وتو** **الامة** **من** **أربع** **لان** **ترك** **فكر** **ما** **ادى** **الي** **الرغبة** **والفساد** **وانما**
لرجع عليه لا حقه تركه ولا في دا عتق الطبع ما عتق من رجا به ثم كاد ان اقل ما
يحصل به الخصمين وعدم التعطيل ليلتها من رجع اعتبارا بمن له رجع زوجات ولو كانت منه
المرأة على ان يبيت الطلوعة وحدها فاذي صح به المتولد لرجع يجب عليه **نفسا** **لان**
اعاد الظلم لافا حقه الغزال من الوجوب ضيعه وندب **لها** **عشر** **مستولدات** **او** **غيره**

دنیہ

الحمد لله

مدّة ترخص السفوفلو^١ قام اشغل ينظر بحجّه
بضابطه السابق ثم قضى الزايد على صح

لِکھو

الاقرا

[illegible]

عالموقال

[illegible]

السرديہ

[illegible]

المسألة

[illegible]

واستبعد ما نقله من الاصحاب من وقوع الاولى بثلاث الالف لان لم ترض بوحدة الالف كالحالة
ولا تقع الاخرى من الالفين **اوليت** منه ومن عدل خذ بها ثلاثا بالالف فطلق **واحدة** بالالف وطلق
ثلاث بالالف **فصل** في انقلاص الالف الى الاولى **فصل** في انقلاص الالف الى الاولى **فصل** في انقلاص الالف الى الاولى
المذهب وهو صحة الاعتدال في جميع الاماكن مدخلا في قطع الاولى دون الثنتين للبيوت
ولو طلقوا واحدة بثلاث الالف وثنتين بها بالالف فقلت الاولى لموافقته ما اقتضاه علم من الترتيب
دون ما جدها للبيوتين او ثلاثا واحدة بالالف ففصل كلام الامام السابق وقوم نكتته
وجعته **وقال** الاصحاب وتبعهم في التهديب تقع الثلاث واحدة منها بثلاثة لا تنقطع بل تقين
ولو طلقوا ثلاثا بالالف فطلق واحدة بها بالالف وثنتين بالالف في التهديب لان بعد الدخول وقعت
الاولى بها والثنتان بالالف ولا يصدق تمامه وان حصل غرضه لان ذلك ان يكون اذ في المحل
من الثلاث في مقابله الالف وهنا وقع بعضها للمكول بها وقضية ما مر عن الامام كذا في الاراضي وقوم
الاولى فقط بها دون الثنتين لان لم ترض بانقلاص ثلثي الالف وهو لم يوافقهم الا بالالف فيجب
ان يجعلوا مبتدئا ولم يتقبلوا القول فيلحق بها ذكر عن التهديب هو الذي وقع في نسخة
الشارح بدلها ما شرحت عليه الذي هو الوجود في النسخ المعينة وقد كان الذي غيره الى نسخة
الشارح كما ان نسخة من نسخة التهديب بتم رجوعه الى ما شرحت لصحته وضعت ما في التهديب
ولو قالوا لعل في ثلثي واحدة بالالف فطلقوا اكثر من سبعة وقارنوا السطون فيما لو قال نعم هذا
ولو قال فطلقا بثلثي واحد بالالف لان الالف معاً وضعت للخلق شبيهاً بالجعل في الالف والالف
في مقابلته ما اوضحه وقيل في مقابلته الواحدة وهو ظاهر للنسب وقولهم الشجين لا قوة لذلك
ردد الا سوي بان من قوايده لو وكله بثلثي واحد بالالف واحدة بما شاء من الالف فطلق بالالف او وقع
ثلاثا فطلق الاول لا يقع الثاني على الواحدة لانه من جعل في مقابلته عوض وعلى الثاني يقع
ولو قالوا لعل في واحدة بالالف فطلقوا انت طالق وطالق وطالق فانا لعل او جعل الالف في
مقابلته لا ولم يقع غيرها للبيوتين بالالف جواب لقولهم لا في مقابلته الثانية ولو وقع الثانية وقعت
الاولى رجعية في الموطوعة فتقع اثنتان بينه وتلحق اثنتان للبيوتين او في مقابلته الثالثة وقعت
بالعوض وما قبلها عوضا وان اردت به الجميع او الاولى والثانية او الثالثة وقعت الاولى فقط
ثالث الالف ولما لا يقع للبيوتين ويجري هذا التخصيص على المعتد في اذا تداخلت فالتاين طالق
وطالق وطالق بالالف فقلت قبله خطأ بشا لا لاجاب **فصل** في كمال ثلاثا بالالف
فاجبت فقال بالالف واحدة في كمال لا خلاصا فيما في قدر العوض وقعت واحدة بمهر المثل جد
الغنى فان اقاما بينت قد تمت مقدسنا الثمانية والا خلاصا وان قال قلت سالتك ثلاثا بالالف فطلقت
واحدة فلكم الثلث وقال بل ثلاثا في كمال فقلت ثلاثا بالالف وقلت على نهي العلم ان ما طلقها
ثلاثا اذا جعلت استحق ثلث الالف ولا يحل للثالث لان ما يكون عند الاختلاف فيصون العقد
او العوض وهما هنا متفقان على ان المسألة ثلاثان وان العوض العاقل استحق ثلثه لما تقر **فصل**
ان اشأنا ثلاثا وقال ما طلق قبل ولم يطل فصل استحق عليها الالف لان الوقت وقت الحول
ولو لم يطل فطلقت ثلاثا بالالف فطلقا بالالف واحدة بالالف او سكت عن العوض ولا يضمن
او كل بيتة وانقلاصا على ان لم يطلق المرة عاقل اوله بمهر المثل بعد العنق **فصل** في التهديب
كان من السيد **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
اذ لو جئت رنت الغرة فلكم الرقة لان العوضين مشا وبان وكله المكوحة يمنع وقوع الخلا

كالوعلق

كالوعلق طلاقا من وجته الملوكة لموت نه بموت فانت فاما لا تعلق لان ملك الزوج اياها كجمل
موت نه يمنع وقوع الطلاق ومن **فصل** لو كانت متعة طلق ما اذا كان الزوج وقتا غير مكاتب
ولا يصح بقبلة المذكور فيصير الخلع اذ لا محارضة له لان الملك في استعلا في سببه دون وحفظ
البيوتين في مسئلة التمتع بالعلم بالسي مردود غللا ونوجيا وما اخرج به المأثريه بقوله الاسعاد
واخرج به بالالف لا تسلم ارتفاع النكاح بالملك بل بالخلع لانه من ملك منقوع فان الملك لا يفسخ
النكاح فيحصل المخلوع مع علته وعلى تسليم ما ذكره المأثري عن علته **فصل** في التهديب على الملك
صا رة فيا قهرها وهو اولى بالوقوع من الامارة بخاري وهو فرق الخلع كمالا التناهي منها ما كان
اذ لو وقع الخلع لسد النسخ المرتب على الملك ولو وقع النسخ استع الخلع لو وقع في غير زوجة
فادى وقوعه في عدم وقوعه فانني من اصله كذا قبل وفيه خلافا والا واني ان تردوا ولا يخلو
دعواه تقدم الخلع على الملك منوعة بل يقعان متنازعين ويلزم من متنازعة الملك الخلع متنازعة
الخلع المتنازعة للملك الخلع وهو ما فضل له تحكما لعدم وقوعه فمما قلنا في **فصل** في التهديب
صدر من وكل الزوج فيه **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
فيما ان طلق التوكيل في الخلع فلا يقع الوفاق بل يقع مخرج مهر الخلع كما لو طالع **فصل** في التهديب
النسخ عن مخدوم الزوج يصح الخلع له لا لها وهما متساويان في علمه وصحة في الرفضه وعبر
واعند الاسوي وغيره وصح في الخلع كما قبله وتعد لها واني لا طلاقا صلا كماله البيع بدون من
المثل وكما **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
تخصيصا العا وضعت ما لا يخفى في ما اذا دعي الاول على مقدم ولومن غير جسد ا وقصر عليه
او طالع في الثانية بمهر المثل او كسر فطلق لانا في بالاذن فيه ومقتضى مطلق طلاق وزاد في
مسئلة اذا دعيها وخلفه بالموحل وبدون جنس السرا وبغير ثمن البلد كخبرها نص من
المقدم او من المثل **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
او الخلع نفذ فمن لا يصور رجعة لا فيمن يصور رجعة انما يلفظ الخلع وان في بلفظ الطلاق
قال **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
التوكيل المطلق والذي رجعي المصنف وغيره عدم النسخ ايضا لان بيعها رجعة وحصل ذلك ان لم
خالف التوكيل الزوج في العدد والا في ثا وبالعقل لو وكل بتطليق زوجته ثلاثا فطلق واحدة
بالالف وقع رجعيها **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
ثبوت وان لم يتعرض الزوج لكذا كمالا في الخلع باية لها بما كثر **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
الطلاق وهو قد يكون بالالف وقد يكون بغيره فاذ انما يملك به على الوصل الذي هو خير وجب ان
يجوز انهي وما ذكره هو المعتد وانما في ذل على ايها اعتبارها بان كلام المتناهي لا يقتضي عدم
ثبوت الالف فيما ذكره لان كماله انما هو في اذ خالف التوكيل الزوج في العدد والمختص المكون رجعيها
لم يخالف فيه ويخرج وقوع طلقة رجعية فيها مران في العدد من غير ان يملك من انقلاص
ما دون ذلك في يقع من غير مال فاذا اقتصر على بعضه فلا مال لعل باذنه وعدم ثباته باي
لا يقع ما وقع معصا فالا لاذن **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
واما خلاصة وكما في الزيادة ونحو **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب
جسده او على مهر المثل حيث اطلقت ان يكون مشاها ومهرها ما في بيعه فخالها ما اثبت من
ما يملكها او قال لعل لعل بدارهم خالها بدنا نير او فوب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب **فصل** في التهديب

ولا يتعذر الا ان يكون معنى الطلاق العرقه وقد نزلها لان معناه شرعا قطع عصمة النكاح
ولم يقصد الا عطف خلا في كل خاطب زوجته بغيرها ولذا ثبت بان الدليل هنا موجود وهو
مشا فثبت ان الدليل هو قصد التغليب ولم يوجد هنا وبما في ما يشاء هنا ما اقتضاه
كلاهما في الايمان من ان لا يحلف بغير الله على شيء فليس هو في قوم هو فيهم ولم يعلم به لم يثبت لجل
ولو لم يكن زوجته طائرا ما منه فقال ان لم يكن في ذلك من زوجتي فهي طالق فانه في تحله عن تصحيح الرواية
ان لا يطلق لفظه ان غلب غيره **وعنه** اي حامدا لرواية ان تعلق لوجود العصفه لانها هي الزوجه
فلا يكون نكاحي من نفسي والى هذا ما لا السنوي ووجه غيره وهو الوجه والتحليل الاول برده ما مر فيه
خاطب زوجته وهو غلبته اجنبية وبنوع طلاق الكلف فاهوا وبما في ان **سكن** او ان لم يعلم ما تعدي
به كسرب حرد وواجب ان لا حاجه وبنيته وان لم يفسد كسره بحيث صار كالحشي عليه خلا لا لا ما لم يعلم
بالانطلاق فلهذا لم يزل وتعدا بها سايرا قوله وانما لا بد عليه واستحقاقه من الرضخ من نفوذ
طلاقة ما لو طلق بكنا لا لا خبايا الى البيت كما لا تصح صلاته وكرد به بان الصريح لا بد من قصد الطلاق
لما به وقد اوقعه عليه مع انشاء قصد ذلك ومع قيام القرينة فيما سددت بنوع عليه بالكنائز مطلقا
فان في ما بان ما في الصريح اقوى قسما انا يكون اقوى حيث قصد لبعثه وكان ما قرره هو في
تعلق بعضهم عند كلام ابن الرضخ وفيه نظر وقول بعضهم قد بناه في تصور سر ذلك ثم عدم وقوله
انتهى وانما راعى الاول غير ظاهر وانما يقع طلاق من راي عقله ان تعدي بغيره كما انما راعى بزيادة
قوله لان كان **بعد** فيه من كره على شرب مسكر او لم يعلم ان مسكرا وشربه ولا يجنبنا حاجته
فلا يقع طلاق لعدم تعديبه ولا يحتاج الى معرفه السكرية المتعدي به لنفوذ تصرفاته وان طلع
بل بغيره **وهذا** اذا قال ان سكرت فان طلق فيرجع فيه الى العرق وانما في الطلاق وادناه ان
يخجل كلامه المظوم ويتكسر سره المكتوم او ان لا يعرف بين امره وزوجته وهذا تقرب والا
فالمسلم على ما يصدق عليه السكره فادارة البروا في ان السكران لو طلق فثا لا ما غرت الجور
مكرها او لم يعلم ان ما شربته مسكر صدق بيمينه اي ان قامت قرينه بانكره كما يجنبنا الاذنه
استفساره عن ما ذكرنا ما يحصل فذلك والا فتصريح عليه بالوقوف فان كثر الناس بغير ما ليس
بكرها اكرها **ويجوز** من تعديبه بالاكراه ان كلامه فيمن لا يعرف معنى الاكراه وتقبل دعواه ان
طلق في الخوف ان عده من قبل او وجدت قسوسه وان قالت لا علي به وانما يتعدى جنبنا وخبره
كلام المصنف ان المتعدي بسكره مكلف وليس كذلك وان قال به مما عذر ونقل عن النسخ الاختلاف فيه
حال الخطاب المشطوط في خطاب الكليف وانما ذكر من باب خطاب الرضخ وهو ربط الاحكام
بالاسباب تغليظا عليه **تعمير** يمكن جعل كلامه كالنص ومن تبعه على ان مكلف حكما يعني
انه يجري عليه احكام الكلف والخطاب في لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى لمن هو في اوليل نشوة
السكران عطف وترا لا بد من قصد اللفظ بعينه فلا يقع طلاق الكلف ان حكما طلاقا فثبت
قال فلا ن زوجتي طالق والان صدر منه وهما في او مجنون او مبرس وان قال بعد سقا طه
اجزته او اجتهت لعدم قصد معناه او لفظه **وان سقى** الى لفظ الطلاق لا ان لم يقصد
اللفظ **تعمير** بواحد به فلا يصدق في دعواه السبق لها وان لم يكن قرينه تعلق حق الخبر
فان كان نكاحا ان اراد ان يقول لن دعاه الى فراخه بعد الجهن انت ان ما هرة فسحق لسانه الي
طالقه صدق وكذا لو كانت حروفه سقا رب حروف طالق الطارق وطالقه فسادها طالق
وادي سبق لسانه ولما قبله دعواه حيث ثبت صدق وكذا ان لم يسمع وعرف صدق دخوله

طالقه
بغير ساقول السكران
وافعاله باله وعليه
نه

السبق

السبق بما رة ان لا يشهد عليه كما ذكره الشيخان هنا ولا ياتيه قوام لوجه لفظ رجل
بالطلاق ويحقق ان سبق لسانه اليه لم يكن لان يشهد عليه بعلق الطلاق لان هذا في ان تحقق
والاول فيما اذا طلق فساد العلق بغيره اعتنا ما عليه لان الطلاق يرجع اليه في كثير من الاحكام
والشهادة احتياطا لحق الخبر ولو كان سقا طالقا ولم ينو الطلاق لم يعلق ان نوي انكره كما ان
الطلق ووجدت التعيين بطلاق عند النداء فان زالت ضعفه القرينة كما تبين عليه فخطها
قوله في نظيره من نكاحه المسمى بياحه ولا فرق فيما تقر كما اقتضاه كلامهم بان يقول طالق
بالسكون والضم او بالفتح لان العن لا يؤثر في الوقوع وعنده **وتحسب** الزكاهي اخذ من ضبط الزكاهي
في الكلام بالفتح بالسكون عدم الوقوع في الضم لا في الضم بزيادة العلية وتعين الوقوع في الضم وان
لا يرجع له عوله خلاف ذلك فيهما ويتبين جمل مع ما قبل من النظر على غير عرف هذه الدقائق
يقول قصد النكاح بالفتح وان لم يكن اسما ذلك كما لو قال انت طالق طالق لا تعلق فتصير طلقه بانها
وطلقه با قد ما لم يقصد بها طالق النكاح فيقبل كما ثبت فلا تقع واحدة ولو كانت لغيره لكانت
طلقه واحدة في ثمان طلق ثمانية وقعت اخرى ان كان الطلاق رجعي ولو قال **كنا** سقا
طالق انت طالق واراد اسما لثنتين وهما طلقا طلقا طلقا وان راها من بعد وفيها ولم يجرها
وجان والذي يتج منها الاول وان **لثنتين** الزوج لفظ طلاق بلغة لا يعرفه فثا لم يزل **ثم** لعمام
فلا يقع طلاق **فان** في الطلاق في ذلك اللفظ او قصده معناه بالبرية كما انفسه بلفظ لا يعني
ولا نكاحا لم يعرف معناه لا يقع قصده **وهو** **تعمير** لو قلن كلمة كثر في الا لا يحكم بغيره
فان في القول بالوقوف عند القصد وقضية كلام المراجع ان لا فرق في ذلك بين ان يلقن وبين ان
يلقن وهو ظاهر ولا يخجل دعوي الجمل معني كلمة الطلاق الا اذا لم يخطها هي تلك اللفظة فان
خالطهم لم يصدق طاهرا ودين **وان** **كنا** سقا طالق على الطلاق وحده فلا يقع طلاقه وان ترك
النسب في ما عايناه لا مانع من قول على امر عليه وسلا طلاق في اخلاقه اي كراهه كما فسر به مع
لغويون وغيرهم من خبره من عن امي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه وبذلك قضى جمع
من الصحابة فيمن كرهه امراته على طلقها **قال** البيهقي ولا خلاف ان من الصحابة من كان
الا ولا ولي له الاستفتاء سالا والتوريت وانما لم يلزمه لان مجريه في اللفظ ولا يثبت لا تشبهه خبايا ومما
لزم المصنف عليه هرب امكته لان النفوس وغواها يحاط لها لا لا يحاط لغيرها **ومعني** التوريت
كما في الاول ان يعلق لفظا هو طاهريه معني ويريد به معني آخر شيئا او ذلك اللفظ ولكن خلاف
طاهريه **وتعمير** الاكره ان يهدد فادى بولاية او غلب او فرط هجوم غيره وحده مثلا **تعمير** ويريد
ما حل من انواع العفويات بقيد زاده بقوله **سقا** كراهه ان يكون بحيث يوشى الطالق لا يلزم الاقدام
على الاكره عليه وغلب على نفسه ان انما انت قصدي به ما هدد به ويحذر عن غره او مفا ومنه
او استغاثه او غيرها من انواع الدفع ويختلف ذلك باختلاف الكره والمكره عليه فقد يكون الشيء
اكرها في شخصي ودناخر وفيه مطلوب ودون اخر فان كرهه على طلاق حصل تخويله بغيره
او جسد طويل وبقتل ولد او والد ومثلهما كما هو طاهر خوالع من غير الطلاق لا لاجل تخويله
دعي مرة في موضع في اللا وتسويد وجه وطواف به في سوق ودنا خلا الى اهل اهل قتل لير
يحصل تخويله بخوجي و قتل ولد او على اتلاف مال حصل تخويله بجميع ذلك هتلا مح
في الروضة وان قال ان في بعض تفاصيله نظر لكن الذي صح في المراجع كما صرحه من النص
وفي الشرحين ان لا يخرج عند الامت ومما ذكره في ان يحصل له ومن عوقل او قطع او اختل

مطلوب
في معنى التوريت

اولا فلا ضربا وحسب واستخفاف ويختلف الفلانة الاخيرة باختلاف طبقات الناس واولهم
وكذا اخذوا لان اخذوا الروابي وحزم به جمع فصارون قالان الذي يمتنع علي الكره يكون
اخذوا كرهها بخلاف ما لا يمتنع عليه خمسة دراهم في حق الوسلان الانسان بجعله ولا يعلق
وهذا تقريب والا فالارضية علي العرف بالنسبة اليها والزوجة وحال الزوج بالنسبة اليها كونه
هنا لتفصيل في اختلاف الاله هو مرادنا وضعت بقوله ان في بعض تفصيل ما سبق فقل فادن
من جعلها سبق الخلا فان اختلاف الاله ليس بأكراه ولا يمتنع ولا يمتنعون في الطلاق عليه اذا
كثر وكلام المصنف يصدق بما في الروضة وما يجمع وعليها فلكراهه يقول الولد والولد مثلهما
زوجك والا فقلت نفسي او كبرت وخرج توحده ما لو كرهه علي طلاق واعتق فينفذ ما لي به منها كما سبق
ما لي من الزاوي وصرح به في النسخة والاول لا يحصل بأكراهه الا قوله لا يضر بك غدا وتقول
فيه الا في حيث غلب عليه انه لا يقع لاسيما اذا عرف من مائدة في حاشيته ان كونه عا جلا لا يستلزم
تغييره بل كونه لفظا وكقول طلقها والا زينت ما كان نقل عن العرفين ان ان قصد به التضييق
وطول الزمان عليه كان كراهها وهو محقق ان ارادها بمتاعه حالها في هذا الوجه ومنه ان كراهها ان تقول
للمصنف لا تخليك حتى تغلق بالطلاق انك لا تخشى من غفلت ولا يمتنع ان اخرجهم بخلاف ما لو لم
قال علي ان يدل علي ان يدا وما لا يكرهه فذلك حاله حتي يغلق بالطلاق فاذا اختلف بما كذا
ان لا يجله حنفا لانه في الحقيقة لم يكرهه علي الجدل بينه وبين الولد وانما يلغى طلاق
الكره ان كرهه بخبر حق كراهه بزيادة قوله لا ان كرهه حتى فلا يلغى كراهه كراهه النسخة المؤلي
بعد مئة مئة مرة لا يمتنع من الغشقة علي الطلاق واستشكل الزاوي ما لا يوصيه
عينا بل هو بالغة ومن كرهه علي ان يعلقا ويحقق ففعل احدهما فخذ وان لم يملك هو الذي
يطلق علي الولي المتخلف فلا كراهه مثلا وجواب الاول انه قد لا يطالب بالاعتق بل يتعين
الطلاق وذلك فيما اذا قام به غيره شرعي كالحرام وجواب الثاني انه اذا يطلق عليه ان امره
فانتهى فاذا ارعنت وطلق صدق عليه بأكراهه وما يكون كراهه محققا ان كرهه علي الحقيقة
واحدة في نكرهه علي اللان كان كراهها ببل لغيره النسخة النسخة بذكره ونحوه وسيا في غير النسخة
ان من ولا له الحكم وهو ما يعسقه لا يتعين له بالنسخة فعله يتبعي هنا وقوع واحدة وتوقا
مستحق فود اليه في طلق زوجك والا فتشكك قضاها فطلق وقع كراهه الروضة وغيره لانه
ليس كراهها بما طلق بل هو ما غير كراهه بالكلية واكرهه حتى كراهه كراهه كراهه وان نظره
في الا سعاد ولو قال طلق زوجي والا فتشكك فطلق وقع وان كان كراهها بخبر حق لانه
البلغ في الاذن وحسب به فخذ ان في الحقيقة ليس كراهها فلا يستثنى من الحكم طلاق الكره بخبر
حق وما شرحت عليه هو ما في النسخة المعقودة وبه بعضه بلحق وهي توه ان هذا قيد لا
لكراهه وليس كذلك بل قد يكون بما طلق وقد يكون بمقتضى كراهه في النسخة الاخرى وان هذا هو
الحاصل علي تغييره هذه تلك والحق طلاق الكره بما طلق ونحوه من الكره بخبر حق من سائر
النسخة في النسخة في ملكها من الكره بما طلق لا من كراهه من كراهه في الصلاة مكرها
طلعت فاذا في الكره بمقتضى السلام مرتد من كراهها عليه ولو من كراهه فرفع خلافا لما يوجه
كلام الغاي في المرتد بخلاف الذي يمتنع به ان في الروضة المعاهد وغيره المؤمنين وبسبب ما لم يمتنع
منه اذا حق وجب عليه خلافا لما يوجهه كلام الغاي وخبرم بالنسخة الفعلية فان بعضه
لا يوثق فيه ان كراهه كراهه واحد والتحول عن القبله وبعضه يوثق فيه كراهه في باب العين وانما

يلغو

يلغو طلاق الكره بما طلق ان لم يظهر منه قرينة اختياره ان لم يثبت منه فلا يلغو بل ينفذ كما
اذا كرهه ذ وزوجين مثلهما طلاق **اخذوا** علي الايام **فحقن** واحدة منها للطلاق او علي ان يطلق
فحقن فان طلق واحدة فيقع الطلاق في المستلزمين وكذا يقع **بكر** اي في بان
اكره علي طلاق محنة فطلق مبرمة او علي طلق فحقن اي في طلاق محنة في طلاق بصفة
من صرح او كراهه او صفة من تخبر او تعلق فاقى بخبرها او بخبره فيها وفي الزوجة كطلق
لفظة او لفظين او حصصا وعرة فحقن او علي طلاق حصصا فحقن اي وعرة طائفتان وذلك
لظهور قصد الاختيار في جميع هذه الصور جد وله جأ كرهه عليه **وقص** بوجه ان الاوجه
من وجهين فيما اذا قصد لفظ الطلاق دون ان يقع عدم الوقوع فان قال في الراجعة حصصا
طائفتان وعرة طائفتان فطلق عرة فقط وان عطفوا علي من لم تطلق ان من لم تطلقها
جعل لطلاق الزوج حاله ان يقع فلا يشكل بعدم الوقوع علي من قال في امرأة تزوجها طائفتان
وانت يا زوجتي وانك العالين طوائف وانت يا زوجتي وعلمية انك انت ما لم يبق ما جلت انت الطائفتان
والا وقع به **ويح** ففحقن فيما يظهر بات يا زوجتي ايضا لان لم يبعثه علي بالحل وصرف لفظ الطلاق
عند الكراهه كناية فاذا قصد به الكره الا يقع وقوع والكول في الطلاق ان كرهه غير موكل لجر
يقع طلاقه وان وجد اختياره موكل لانه المبرم شرعا وموكل وقوع لانه لا يبلغ في الاذن كما مر وتقول
فلنكح مكرها فانكرت صدق بيمينه ان كان في غير بينة كالحبس والا فلا وفي الحالة الاولى يستفسر
كما قاله الزاوي واقوع الزاوي كمن نظره في الروضة ووجه بانه لا مارة في النوم بخلاف الصبي
ولا يشكل ما هنا فتوالم في الايمان لا يصدق مدعي عدم قصد الطلاق والعنا في ظاهره ان تعلق
حق الخبر بما لان الزوج لفظ في بضمه الطلاق فزاد في ضرورة بعدم قصد المدعي طلاق
معد جال لا يقع في الطلاق فقبل قوله ولو في النوم علي ما تغير لعدم في النسخة الظاهرة فيقع
ما في الاسناد اخذنا من كلام الاسوي من توجب نظير الروضة علي الايمان **ويح** الا كراهه الكره
ان يفعل **فكراهه** لولا الا كراهه من قوله او فعل مع طائفة قلبه بالايمان لقوله تعالى ان من كره
وقلبه معطين بالايمان والصبر علي الهدى به بترك ذلك افضل فليست الا حنة بها يعني استواء
الطرفين بل يعني رفع الحرمة وعدل عن قوله اصل كراهه وان لم يمتنع لانه لم يمتنع لانه لم يمتنع
مكذرا المتخلف لانه لم يمتنع في النسخة ايضا فكل من العار بما احسن من وجهه ويح ان يتناول
خشوا وقوله من كل ما حرم تناول صانته النفس عن الخذل والسايق وان لم يمتنع لانه لم يمتنع لانه لم يمتنع
لما يوجهه كلام المصنف في النسخة ويح ايضا **وطلق** من صوم واجب وخروج من صلاة واجبة
لا تزل ولو طلق فلا يبيحها لتعلم بالغير وان تصور ان لا تشافا لتعلق بالشهوة ليس شرط
فيها بل يكفي مجرد الاكراه بل لا يكرهه لا في فيه وهما ايضا في البهجة ودل على كراهه مثلهما
لنظيره في حال ومع حرمه الزنا بالاكراه لاحد الشهوة وتوسعت المرأة وصارت لا حجة لها
ان يقع الخنزير عينا ولا **فكراهه** حرمها لانه كما في ما به ذلك ومثل قطع الحرف وقصبة العلقة
المكروهة في كل ما يكرهه للبر كشره وضرب بيهج الا كراهه كمن بحث الشارح خلافة في النسخة **وقد يحرر**
الا كراهه علي الكره **انك** في كراهه علي انك قد وكذا الخمر انك قاله ان الروضة معتبر ضاب
تعبير الشيخين ببيان بان يهد بخير قتل وقطع لسبوة امرأته في مقابلته ذلك من حيث
ان لم يهد ولا **ويح** في عدم وجوب شرب الخمر وخبره بالا كراهه وقد لا يوجب كراهه بزيادة

مطل
فحقن فانك امرأة تزوج
طائفتان وانت يا زوجتي
العالين طوائف وانت يا زوجتي

قد خلا قال بوجهه خذ في اصله من وجوبه مطلقا بان كان المهر دية غوشتم او اطلاق مال
ويجب على صاحب المال ان يتي روم الكره بما له وتلك الدية مكرهه ومطالبة مكرهه والقرار عليه
لان ذلك اذن له **وعلم** من كلام المصنف واعلم هنا وفي خبر ما ان الحكم ان يكون لثلاث
ملفات لا يصح ان يصح عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق في ثلاث فقل او
تسرع يا حسان وكفن ولو كانتا امد برأ طلقين وان كانت الزوجة حرة لان عثمان وزيد بن
ثابت قال لا بدك ولم يخالها احد من الصحابة رضوان الله عليهم ولان الطلاق مكره للرجل ومضج
للمرأة فاعتبر به والمصنف كان ينفى ولو طلق في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة
عاده لا يواحد لثلاث قبل استيفاء عدد العبد فان كان طلق في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة
لان لم يحرم عليه بها وطروا الرق لا يرفع الحمل الثالث ولو طلق في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة
لم يطلعتين لعنفه قبل استيفاء عدد العبد او ثنتين فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة
او بعده لم يبق له شيء فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة
الاصل في الرق حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة او حرة
عنف فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة
الحق عند قبحه لانه اعرف بوقت الطلاق **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي
الحق قبل صدق لان الاصل دوام الرق قبل ذلك اليوم وقسم بوجه ان ياتي هذا نظير
التفصيل الا في الزوجة ومع ما تقرر من مكره العبد فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة
زوجته لحره والامانة **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي الحق قبل صدق لان الاصل دوام الرق قبل ذلك اليوم
يكن من الفاء وعلى **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي الحق قبل صدق لان الاصل دوام الرق قبل ذلك اليوم
بوجه كلام المصنف في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي الحق قبل صدق لان الاصل دوام الرق قبل ذلك اليوم
فلان الحكم لمن عند وجود الشرط وان لم يكن حاله التعليق كنعاء بمكره اصل الطلاق ومن ضم
لوقال كما جاز ان طلق المنة فقلت عند الطهر ولو علمت مديرتين موت سببه وانما
فن بوجوده على عقد عليها فالتسديد لغيره ومن التمسك او اجاز الوارث او وجدت
الصنف في لطلقة لان الحق والطلاق وقعا معا فلم يكن رقيقا حال الطلاق حتى ينتقل الى اهل
والعنف كالوم يتقدم من طاهر فاذا وقع غلب جاز في الحرمة اما او علمها باخرجه من حرة العبد
فتبين منه وجب لطلقة لندم الطلاق على العنف ولو قال في حرة فقل في حرة فقل في حرة فقل في حرة
طالق طلقين فقل عند عتق وبق لطلقة لندم العتق على الطلاق **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي
الطلاق من لفظ او اشارة واللفظ اما صريح او كناية ولا يؤثر كنهها الا ان اسع به نفيها حيث
كان معدل السبع والارض من لفظ وعقود كما هو ظاهر الفرق بينهما من وجه وبسبب الفرق
من وجه اخر وهوان الصريح بالاحتياط لا يفسد الا في نية والكنية بالاحتياط لا يفسد الا في نية
وغروا احتيا لا قربا كما يعلم ما ياتي في فسخ اليمين فالصريح بالاحتياط لا يفسد الا في نية
ولا خلاف في الصريح بغيره السنن والفرق واللفظ والمادة لا يشترها في معنى الطلاق وورودها
في القرآن مع تكررها فيه والاحتياط في ما يكرر منها ما تكررها مع علمه استعمالها في ما يكرر منها
ان ما خذ الصراحة في الرق في القرآن مع التكرار في السنة عمل المشرع وان لم يكن ذلك لفظا
شيعا واشترط في ذلك لغيره عند اهل اللغة فمن في ذلك **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي
وتنقض هو ان تنقض من كلامه لا في باي لغة كان من احسن العربية وغيره لشهره

في حرة
في حرة

الفرق بين الصريح
والكنية

استعمال

استعمالها معناها عند اهل تلك اللغات شريطة استعمال العربية عند اهلها وانما يمكن
جلال الله على حرام صريحها كما ياتي في شهرته لانه ليس موضوعا لطلاق في خصوصه خلا هذه
واهم كلامه ان ترجمه الفراق والسرور كناية وهو ما صحه في اصل الرق وكنى الحال الذي يورث
في تنقيحه وان العتق ما صح به مع مقتضى ما وافقناه كلام المصنف من انما صريح وهو ما في
الفاوي ويؤخذ من ذلك ان ما اعتاده بعض البلاد من ابدال اللفظ في الطلاق وغروا لا يجرم
الطلاق عن كونه صريحا وهو مذهب هي ان اللفظ قد تبدل بآثاره فافقنا بعض المتأخرين بان كناية
فيه نظير **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي الحق قبل صدق لان الاصل دوام الرق قبل ذلك اليوم
كما مر **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي الحق قبل صدق لان الاصل دوام الرق قبل ذلك اليوم
كن ان عرف العربية فان جهلا او سكتا او كان لغوا لان ان يريد بان طلق انك الطلاق
فتطلق ولا يؤثر ما عبقه بقوله به وكانت مطلقة بالشد يد وبالقائ وقيا مطلقة بالشد يد
والقت عليك طلقة واوقعت عليك طلقة في واخذ من هذه ترجع مكرهه وضعت حكمك لطفه
وكلام المصنف في جعل الترجع صراحة لكل طلقة واعتبر بان الاصل كناية لان قول المصنف
كل هذا يجعل الاخبار عن المكره ويجعل المنة وكنت طالقان او طوالت كناية لا يقع به اللطقة وان
قال بالترجم اي من عرفه كما هو ظاهر وكنت طلقة او نصف طالق كما في الرواية لكن استعمل
التركي كما لا يخفى الا في بان طلقة الامة **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي الحق قبل صدق لان الاصل دوام الرق قبل ذلك اليوم
فأمر خلاف الا في وانما اذا جعلها صريحة تكون واحدة او ثلثا والذي يجه
انما واجبه لان هذا الاسناد مع ما فيه من التوضيح بجعل ان الخبر في كل الطلاق ما لم تنقض
الثلث وان طلقة كاملة لا يحكم تنقض واحدة والا اصل بقاء العصة وعدم وقوع الثلث
فاو فحاشا الواحدة لان الحقيقة والعمارة الثلثين للسك فيها اما ان طلقة بالتحقيق فكما في
والصنف من لفظ الصريح والفراق كالمشتق من نفي الطلاق في ذكر **فصل** في ان تنقض على يوم الطلاق وادعي الحق قبل صدق لان الاصل دوام الرق قبل ذلك اليوم
الثلث ان كانت طلاق او فراق او طلاق او سرور او فراق وكنت طلقة او نصف
طلقة وكنت طلقة او و الطلاق اي فرت بيكما وكنت طلقة او سرور او غيرها من نفي
ما تقرر في لطلقة وغروا فان كلاما ذكره يكون صريحا بل كناية لان المصادر غير متوزعة للايمان
وان استعملت في نواحيها وانت فاقرة بجعل ان يكون اسم مفعول ومصدر فان قصد الاول
فصريح والثاني في مكانة كناية فالشراح وفيه نفي في معنى الطلاق صراحة انت مكرهه
وان لا فرق بين نية المصدر وغيره وقد بوجه بان مكره وان نص استعمال المصدر لكن هذا
التركيب يعين جاز على ما يصح جله وهو اسم المفعول وانما اثر البنية بكون طلاق وغروا لانه
لا معنى غير المصدر وكما نأخذ هذا مما ياتي في لنية لنية وسياتي في رد ذلك كفا هلا وعلى ما يحسن
فخذ الاطلا في جعل على ما في نفي نظرا لانه بعد ما تقرر جله على الاول وبوجه من ذلك ان
قول بعض العرب ان طلقة بغير الام هو ان يقولوا ايضا طلقة الاصل وغروا في هذه
لا يفسد شي وان نوي به الطلاق كطالق لا فعل بل اولى بان قال على طلقة النجم ان يكون كناية
وقوله ان طالق من وثاق ومن العدل وسرحتك اي كذا وفارقك في النزل كناية في شريطة
قصد الاتيان في الزيادة المذكورة قبل الفراق من لفظ الطلاق وغروا في ما ياتي في في نحو
الاستغناء اما ابدال بعد فقال من وثاق او غيره فهو صريح وفي طلاق سوا قال ثلث
ام لا تلتزم انما احدها انه صريح وهو العقد وبه صرح المصنف وقال المصنف وغيره ان الحق

كناية

مطلوب
في حرة

مطلوب
فمن عطف على من لا تطلق
لم تطلق كما مر الخ الا ان نواها

مستند
مبحث: وجوب
ذكر النعمان مع
طلعت

[illegible][illegible]

زيد الطلاق مع لفظ الكناية

[illegible]

[illegible][illegible]

مطلوب القول بان الثلاث لا تقع دفعة عليه
مذهب فاسد لا يعتد به ولا يعول

تعد من نوبت فتا بل نوبت طلق كما قاله الماوردي وغيره لا فرار ولا نكاح
اختار فان اراد واحدة وقعت باختيارها او عدا او قد ما لم تنقل اختارت الا وفي مثل
تتم الا في دون غيرها حتى لو جعل كل واحدة عوضا لم يلزم الا ما جعل مثلا الاول وان
الطلق وقع بعد النكاح لم يخلو فيها ولا وقع ما تنقل عليه ولو لم يخلو في الواجب او
اريد في الواجب او اخرج او اخرج في الطلاق و اراد تنقيصها لكانت بمنزلة الطلاق لا تنقل
لم تنقل كما روي الشيخان في الثلاث الاول وخلافه في الثانية لا يستدعي من كلام من ذكر ولم يعلق
ولا فخره اليه ولو قدر انه هو عين فتوى شيت مثلا ليس بتطليق وقال **الشيخ** البغوي تنقل في
الصورة كما ولو لم يخلو في امره لم يخلو قبل قولها وان نوى عدم النكاح عليه لا يصرح
في التخييل المتوقف على النكاح قاله في الاما ولا ولا وروي احوال بالطلاق **قال** القاضي وهو
كتب اليه بالتوقيف في جوابه بما علمه فيك وجازي كالكوكب بالبيع وقصيته من ذكره
كتابته وقدم كالحل لا حياها اليه انما يكون من جملته انكاحات ولا في غير كراخي الباب
تتويج الطلاق اليه باختياره وغيره وان فكل من يختص بالانكاح الفلاني ويجوز في قوله **الشيخ**
على زوج او سيد **قال** في الاما وان لم يخلو اذا غلب زوجته غير الرجعية ولو غيرها
ومائة او امة التي تملك له **باب** **الحكم** في احوال الزوجين في غير النكاح **قال**
الماوردي نكاحا او سواها في ان يخلق بالانكاح في محله ما لا يخلو به بد ولا يخلو في زوجها
او قبله كذا اذا لم يتبين ان لا فرق بين ان يطلق ذكرا او يوتيه ذكرا لا يخلو في امره وسلم لان في
ما روي في احوال من نزل قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك من طعام الا ما
اياه وجب عليك كراهة كراهة ايما نكح واللق في الاما في ذكر الزوجية مع تزويج المخلو بها
لم يحرمه وقوله **الشيخ** في ان قصته ما روي في من طريق صحيح مردود فخرها النكاح
من طريق صحيح ورواه غيره ايضا وقوله **الشيخ** ذكره مكره ولا يحرم به وليس بينا فتوى في ان
به لم يخلو لان النبي اذا منعك ما به نكاحا في صفاته **قال** **الشيخ** ابو حامد وغيره وهذا
كما لو قال انت طالق وان اردت ان دخلت الدار فلا يقبل طاهر ويدن اما انما لا يخل
لذلك لحرم نسب او احوال او ما صاهرة فلا كفارة عليه بقوله ذكره في الصدقة في صحتها
عليه وهل مثله خلاف زوجته الحرة والمجوسية والمرددة والوثنية المستبراة ومن جازبان
كما ذكره في زوجه حرة واعتدت بشبهة احدى نعم الصدقة في وصي وجزم به الروي في الغيرة
والجوسية والفاشي في العتدة عن شبهة والمجوسية والمرددة وانما لا يخل لا يستباح
في الجمل خلاص الحرم وخروج بقوله ما لو حرم غير الانكاح كذا الشوب والاطعام والهد
جوازها فلا يلزم في خلاص الا يخلو بالاختصاص بالاحتياط والسرقة فتوى في التزويج بدليل
انما يخلو في ذلك ودان الاحوال والحق به شيئا قول الشيخين في غير الواجب او امة انت حرام في
وتقول من زياد علي ما وجد في فانه كناية في وجود الكفارة وقوله انت علي انت حرام
كالجنته او ادم او الحرام والجنس كما جزم به صاحب الاما وغيره ونقل الشيخان عن طاهر
النس وعنه الاما ما لم قاله والذي ذكره البغوي وغيره لا يخلو عليه ولو قصد بذلك الاستفاد
لم يلزم بل في تزويج زوجته او امة مرات في مجلس او مكانة كراهة واحدة ان نوي التاكيد
وكذا ان اطلق على الزوج من وجهين اطلقها الشيخان فان نوى الاستيفاد تعدد في تعدد
الاول كما قال الزركشي وغيره لكن كلام الشيخين فيهم عدم تعدد هذا عند اتحاد المجلس مطلقا

حزم

ولو قال

ولو قال لا روح زوجات اس علي حرام كسنة كراهة واحدة كاصح في النكاح هنا خلافا لافقه
عن الاما في الطاهر من تعدد ما ومثلين الاما اذا تعدد في النكاح لزوجات كراهة فيهما ما روي
ما رواه الطلق لان قال انت حرام علي او حرمك وينبغي ان يخلق بهذين هنا ايضا انت علي كسنة
وخوها ما اذا لم يرد الاستفاد في الزوجية **باب** في نية الزوج **قال** في نية الزوج
خالطها به فانه يلزمه بكراهة في الصورة الثلاث **باب** في نية الزوج **قال** في نية الزوج
في حق الزوجية ومن العتق في حق الا حلالا من الثلاث يتبين النكاح في ان يكون عنه
بالحرام فان نوى به الطلاق والظهار معا ومثلا **قال** الشيخ ابو علي جري عليه المصنف
في روضه وتبين شيئا وقال انه معتق كلام الشيخين واقتضاه الحلالها بها في باب
الظهار وانما يغير في صورتين وينت ما اختارهما ولا يشترط جميعا لان الطلاق يبرئ النكاح
والظهار يستدعي بقاءه **قال** ابن الحادان نوى في صورة الترتيب الظاهر الا لا شيئا معا او
الطلاق اولا وكان باثباتا فلا معنى للظهار بعده او رجعا وقف الظاهر ان رجعا فهو صحيح **باب**
بعده عود ولا يخلو وهذا ما روي صاحب الاما في نوا غيره وهو لا وجه له بينه الشارح ومن لم
قد مر الشيخان ذكرنا واعتراض البغوي عليه رده ليدله ابو زرعة وتلقو نية الطلاق والظهار
في الا حلالا امة كلام المصنف لا يستلزم ونسب غير علم في قولهم ان انت علي حرام صرح في
الكفارة **باب** في احوال الزوجين في غير النكاح **قال** في احوال الزوجين في غير النكاح
به ما لم يقصد به غيره ما ذكره ولو قال انت علي حرام طالق ولا يخلو في الكفارة لان انما
تفسير الاول خلافا وانت طالق الا لا يخلو في التفسير وان انت علي حرام طاهر في ولا يخلو في
بالنكاح كراهة **باب** في نية الزوج **قال** في نية الزوج **قال** في نية الزوج
غيره بالعين على ترك النكاح ولو قال انت علي حرام طاهر في الا حلالا امة كلام المصنف لا يستلزم
لا يخلو في احوال الزوجين في غير النكاح **باب** في احوال الزوجين في غير النكاح
باب في احوال الزوجين في غير النكاح **قال** في احوال الزوجين في غير النكاح
ولو في الصلاة وان كانا متاهجين مع ذلك علي ما به له عليه انطلق لكن لا يخلو في الصلاة
ذكر ولا نكح شيئا من ذلك ولا يخلو في احوال الزوجين في غير النكاح
الانكاح في احوال الزوجين في غير النكاح **باب** في احوال الزوجين في غير النكاح
به في النكاح واصل ولولم يجرهما احد كناية ايضا كسنة المصنف وهو صحيح وانما لا يخلو في الصلاة
فان نوى طلق فلا يخلو في الا حلالا امة وان كانت زوجته طاهرة ولا تحيد هذه عبارة المذكورة كراهة
اصلة خلافا قول في نسخة والا فكنية كراهة في نية الزوج **باب** في احوال الزوجين في غير النكاح
في الطلاق في غير طلاق الا بقدر نية او كراهة ان اشارة الشافعي بالطلاق ملحة وان نواه بها
وان لم يخلو احد لا يخلو في الا حلالا امة في احوال الزوجين في غير النكاح
امرات ان امرها في طلق مشير لا خلافا وقال اردت الاخرى في مئة كراهة في الروضة ولا يلزمه
بالاشارة في تفسيره هل الوقوع مع المصنف او غيرها وانما لا يخلو في الا حلالا امة في نية الزوج
منها انما في ثم رايته جزم به في الجمل انما تعليل في الا حلالا امة في نية الزوج في نية الزوج
الاول يقع بقوله انت طالق في حال النكاح هذا النكاح والى انما لا يخلو في الا حلالا امة في نية الزوج
ويؤخذ ما مر عن ابن سريج فيقال وقع انت حال الطهر والى انما لا يخلو في الا حلالا امة في نية الزوج

بغوي

فأما إذا وقع الفراق فلا يثبت به استيلاء ولا نسب لعدم النسبة فيها وإقرارهما على الثاني وأما إذا وقع الوكيل
الطلاق لعرضه كذا فيلحقه في الأول فقط **وكذا** فيمنع من أن يكون الطلاق أخذ بيمينه على طلبة
بالشرط وهو ما يؤيد كالتعلق ولا بد من كونه طلاقاً فيمنع من تعليقه بخبره وقد رجحوا في حقها
إذا كانت مخالفة فيجب عليه موافقته واستأنسوا بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
المؤمنون عند شروطهم ولا يجوز الرجوع فيه كما لم يلف ولا وقع قبل وجود الشرط وأن
علم حصوله أو قال بطلان الطلاق وقضية كلام الشيخين أنه لا يقع بقوله هذا شيء
وهو صحيح كقولنا لا مأم وغيره تقع به طلاقاً حالاً وأما الطلاق في وقوعه غير عند وجود
المصفة واعتقده الاستنوي ولم ينظر في استكمال ابن عبد السلام بأنه لم يقع بها التحمل
فينبغي أن لا يطلق في الحال ولو قال **لست** طالقاً أو أن لم أقول له طلاقاً لا يصح الرجوع
منه إلا تمام قبل طلاقها بيمينه على المحدث للفرقة واللام يقبل طلاقاً فلو تعذر الرجوع
ولا فرقة فالنسيان كما قاله شيخنا الوقع لا عدمه كما زعم الاستنوي لأن سكوت عن الاستثناء
بلا مانع دال على الاضرب عنه وذلك المصطفة على ما وضعت من التعلق مشروطة
بذكر مدخلها مع انه يحل أن يجمع المطلق على أن كنت زوجتي ولا تغلق طلاقاً أيضاً
فيما لو قال لا تتدافى أنت طالق وقال اردت الشرط فسبق لسانه إلى الفسخ لا نهتم وإنا
قد تزد توبينا وعما كان قصده أن يقول لا ماعد فانت طالق وقوله أن دخلت الدار
انت طالق عند الفسخ تعليل على العهد وقصوب الاستنوي الوقع في الخوي
الافعال تجعل إننا في بدليل ما قلناه فيما لو فسخنا وعدة غيره مرد ودان ما ذكر
فالحق هو أن نراه دون ما إذا أطلق لأن ان الكسوة طلاقاً في الشرط والفاصل في
كثير من الروايات أن قصد التعلق بالاول أو التخيير الثاني أو جعلها شرطاً في
قبل منه يمين في غير الثانية وأن أطلق فتعلق بالمدخل من غير خوي والغرض من **تقصر**
أن جعل أن نافية قبل فان جعل الواو حالاً فلا وقوع أو العطف وقع فان تعذر الرجوع
فلا وقوع كما لو تعذر معرفة كونه خوي أو غيره ذكر ذلك الاستنوي ثم استشكل فرق النووي
هنا بينهما ونسب بينهما فانت طالق ان شاء الله دون أن دخلت الدار لغيره وسبب جواب
اوولو أو وان دخلت أو قال وان دخلت طالق ان شاء الله دون أن دخلت الدار لغيره
التعليق بالمدخل من أولها بما ذكره من طلاق أو ما كملت فلان طاقها فصل لغيره لئلا يكون
محتاجاً ما دمنا لم نؤخر قريب من معنى التعلق فانه الغزالي ولو على بشرط وقال
اردت التخيير فسبق لسانه قبل لا يخطئ على نفسه وقد جعل التعلق بعقد أو قال
التي دخل الدار من لسانه طالق بخلاف قوله مشيراً لولا أنه من هذه التي تدخل الدار طالق
فانه يخيّر فخطئ في الحال وان لم ندخل **لست** طالقاً لا بد من هذه الدار طالق
كلامه أنه لا فرق بين أن تكون لغته بلا مدخل أو لا يخطئ لانه ما ذكره فانت طالق لا بد
الدار من أن من لغته بلا مدخل أن كالمعدا بين تعلق بالمدخل ولا تعلق حالاً في الخارج
على أصل وضع التعلق الذي لا يكون الاستقبال فكان ذكر تعليقاً ملحقاً بخلاف الثاني
وقوله انت طالق في الدار كقولنا ان دخلت الدار يكون تعليقاً وان لم يتعد كذا اقتضاه
كلام الشيخين كقولنا في ما يأتي قبل الرجعة ثم إن أفراد التعلق لا يتصور ما تقدمت عليه

الطلاق لا يثبت به استيلاء ولا نسب لعدم النسبة فيها وإقرارهما على الثاني وأما إذا وقع الوكيل

الطلاق لعرضه كذا فيلحقه في الأول فقط

وكذا فيمنع من أن يكون الطلاق أخذ بيمينه على طلبة

بالشرط وهو ما يؤيد كالتعلق ولا بد من كونه طلاقاً فيمنع من تعليقه بخبره وقد رجحوا في حقها

إذا كانت مخالفة فيجب عليه موافقته واستأنسوا بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم

المؤمنون عند شروطهم ولا يجوز الرجوع فيه كما لم يلف ولا وقع قبل وجود الشرط وأن

علم حصوله أو قال بطلان الطلاق وقضية كلام الشيخين أنه لا يقع بقوله هذا شيء

وهو صحيح كقولنا لا مأم وغيره تقع به طلاقاً حالاً وأما الطلاق في وقوعه غير عند وجود

المصفة واعتقده الاستنوي ولم ينظر في استكمال ابن عبد السلام بأنه لم يقع بها التحمل

فينبغي أن لا يطلق في الحال ولو قال لست طالقاً أو أن لم أقول له طلاقاً لا يصح الرجوع

منه إلا تمام قبل طلاقها بيمينه على المحدث للفرقة واللام يقبل طلاقاً فلو تعذر الرجوع

ولا فرقة فالنسيان كما قاله شيخنا الوقع لا عدمه كما زعم الاستنوي لأن سكوت عن الاستثناء

بلا مانع دال على الاضرب عنه وذلك المصطفة على ما وضعت من التعلق مشروطة

بذكر مدخلها مع انه يحل أن يجمع المطلق على أن كنت زوجتي ولا تغلق طلاقاً أيضاً

فيما لو قال لا تتدافى أنت طالق وقال اردت الشرط فسبق لسانه إلى الفسخ لا نهتم وإنا

قد تزد توبينا وعما كان قصده أن يقول لا ماعد فانت طالق وقوله أن دخلت الدار

انت طالق عند الفسخ تعليل على العهد وقصوب الاستنوي الوقع في الخوي

الاول فلا يثبت به استيلاء ولا نسب لعدم النسبة فيها وإقرارهما على الثاني وأما إذا وقع الوكيل

الطلاق لعرضه كذا فيلحقه في الأول فقط **وكذا** فيمنع من أن يكون الطلاق أخذ بيمينه على طلبة
بالشرط وهو ما يؤيد كالتعلق ولا بد من كونه طلاقاً فيمنع من تعليقه بخبره وقد رجحوا في حقها
إذا كانت مخالفة فيجب عليه موافقته واستأنسوا بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
المؤمنون عند شروطهم ولا يجوز الرجوع فيه كما لم يلف ولا وقع قبل وجود الشرط وأن
علم حصوله أو قال بطلان الطلاق وقضية كلام الشيخين أنه لا يقع بقوله هذا شيء
وهو صحيح كقولنا لا مأم وغيره تقع به طلاقاً حالاً وأما الطلاق في وقوعه غير عند وجود
المصفة واعتقده الاستنوي ولم ينظر في استكمال ابن عبد السلام بأنه لم يقع بها التحمل
فينبغي أن لا يطلق في الحال ولو قال **لست** طالقاً أو أن لم أقول له طلاقاً لا يصح الرجوع
منه إلا تمام قبل طلاقها بيمينه على المحدث للفرقة واللام يقبل طلاقاً فلو تعذر الرجوع
ولا فرقة فالنسيان كما قاله شيخنا الوقع لا عدمه كما زعم الاستنوي لأن سكوت عن الاستثناء
بلا مانع دال على الاضرب عنه وذلك المصطفة على ما وضعت من التعلق مشروطة
بذكر مدخلها مع انه يحل أن يجمع المطلق على أن كنت زوجتي ولا تغلق طلاقاً أيضاً
فيما لو قال لا تتدافى أنت طالق وقال اردت الشرط فسبق لسانه إلى الفسخ لا نهتم وإنا
قد تزد توبينا وعما كان قصده أن يقول لا ماعد فانت طالق وقوله أن دخلت الدار
انت طالق عند الفسخ تعليل على العهد وقصوب الاستنوي الوقع في الخوي
الافعال تجعل إننا في بدليل ما قلناه فيما لو فسخنا وعدة غيره مرد ودان ما ذكر
فالحق هو أن نراه دون ما إذا أطلق لأن ان الكسوة طلاقاً في الشرط والفاصل في
كثير من الروايات أن قصد التعلق بالاول أو التخيير الثاني أو جعلها شرطاً في
قبل منه يمين في غير الثانية وأن أطلق فتعلق بالمدخل من غير خوي والغرض من **تقصر**
أن جعل أن نافية قبل فان جعل الواو حالاً فلا وقوع أو العطف وقع فان تعذر الرجوع
فلا وقوع كما لو تعذر معرفة كونه خوي أو غيره ذكر ذلك الاستنوي ثم استشكل فرق النووي
هنا بينهما ونسب بينهما فانت طالق ان شاء الله دون أن دخلت الدار لغيره وسبب جواب
اوولو أو وان دخلت أو قال وان دخلت طالق ان شاء الله دون أن دخلت الدار لغيره
التعليق بالمدخل من أولها بما ذكره من طلاق أو ما كملت فلان طاقها فصل لغيره لئلا يكون
محتاجاً ما دمنا لم نؤخر قريب من معنى التعلق فانه الغزالي ولو على بشرط وقال
اردت التخيير فسبق لسانه قبل لا يخطئ على نفسه وقد جعل التعلق بعقد أو قال
التي دخل الدار من لسانه طالق بخلاف قوله مشيراً لولا أنه من هذه التي تدخل الدار طالق
فانه يخيّر فخطئ في الحال وان لم ندخل **لست** طالقاً لا بد من هذه الدار طالق
كلامه أنه لا فرق بين أن تكون لغته بلا مدخل أو لا يخطئ لانه ما ذكره فانت طالق لا بد
الدار من أن من لغته بلا مدخل أن كالمعدا بين تعلق بالمدخل ولا تعلق حالاً في الخارج
على أصل وضع التعلق الذي لا يكون الاستقبال فكان ذكر تعليقاً ملحقاً بخلاف الثاني
وقوله انت طالق في الدار كقولنا ان دخلت الدار يكون تعليقاً وان لم يتعد كذا اقتضاه
كلام الشيخين كقولنا في ما يأتي قبل الرجعة ثم إن أفراد التعلق لا يتصور ما تقدمت عليه

الطلاق لا يثبت به استيلاء ولا نسب لعدم النسبة فيها وإقرارهما على الثاني وأما إذا وقع الوكيل

الطلاق لعرضه كذا فيلحقه في الأول فقط

وكذا فيمنع من أن يكون الطلاق أخذ بيمينه على طلبة

بالشرط وهو ما يؤيد كالتعلق ولا بد من كونه طلاقاً فيمنع من تعليقه بخبره وقد رجحوا في حقها

إذا كانت مخالفة فيجب عليه موافقته واستأنسوا بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم

المؤمنون عند شروطهم ولا يجوز الرجوع فيه كما لم يلف ولا وقع قبل وجود الشرط وأن

علم حصوله أو قال بطلان الطلاق وقضية كلام الشيخين أنه لا يقع بقوله هذا شيء

وهو صحيح كقولنا لا مأم وغيره تقع به طلاقاً حالاً وأما الطلاق في وقوعه غير عند وجود

المصفة واعتقده الاستنوي ولم ينظر في استكمال ابن عبد السلام بأنه لم يقع بها التحمل

فينبغي أن لا يطلق في الحال ولو قال لست طالقاً أو أن لم أقول له طلاقاً لا يصح الرجوع

منه إلا تمام قبل طلاقها بيمينه على المحدث للفرقة واللام يقبل طلاقاً فلو تعذر الرجوع

ولا فرقة فالنسيان كما قاله شيخنا الوقع لا عدمه كما زعم الاستنوي لأن سكوت عن الاستثناء

بلا مانع دال على الاضرب عنه وذلك المصطفة على ما وضعت من التعلق مشروطة

بذكر مدخلها مع انه يحل أن يجمع المطلق على أن كنت زوجتي ولا تغلق طلاقاً أيضاً

فيما لو قال لا تتدافى أنت طالق وقال اردت الشرط فسبق لسانه إلى الفسخ لا نهتم وإنا

قد تزد توبينا وعما كان قصده أن يقول لا ماعد فانت طالق وقوله أن دخلت الدار

انت طالق عند الفسخ تعليل على العهد وقصوب الاستنوي الوقع في الخوي

الاول فلا يثبت به استيلاء ولا نسب لعدم النسبة فيها وإقرارهما على الثاني وأما إذا وقع الوكيل

من جهة الدليل ان تستدل عليه لا تطلق الا في اول اربعه رمضان الثاني وانما يقع في اول ليلة الثالث والعشرين فيها اذا علق قبل طلوع في الثاني والعشرين على قول الثاني يعني انه عند ان تلتزم احدها بالبين لان ذلك ليس منطوقا به ولا منقول بالخبر او ما عرفت ما صححت فيه الاخر ومن انما لا تلتزم مع ان الطلاق لا يقع بالسك والتمسك الا في وقت ما عرفت في الصوم من ان التاكيد في نعت العشره كمن مررت به وراى بطعن فيها لما ترجمه عبارة مسلم من ان شرط طعن العاشره والتمسك بغيره ولو من قبل من زادت تاخيرها اصله نهم ذلك لكن بغيره فدعاه ان لا تنهم مرد وده ويجوز ان يكون قوله منتهى فيمنع ما بعدها **فصل** في فضل الايام يوم عرفة وافضلها هو الايام يوم الجمعة ان لم يكن فيه يوم عرفة كما في شرح مسلم وافضل الشهور رمضان كله الجميع وقواعد ابن عبد السلام وورد سيد الشهور رمضان فاذا علق بوجده من ذكر وقع الخلاف باليوم عرفة والجمعة ورمضان وفي التعليق **في يوم** كما نعتي يوم فانت طالع **يوم** اليوم فطلق في مثل وقت التعليق من اليوم الثاني لان اليوم حقيقة في جميع متوالاته او متفرقاته هذا قال به انما وجد معني جزمه وانما اذا لم يعل بان في التعليق واستعده اول النهار كما يحسنه الا في من فطلق عند غروب الشمس يومها ما اذا قال به ان يقع **في يوم** اي عند غروب شمس اذ به يتحقق معني يوم واعتري الا في ما ذكره الاول بان فيه تعلق اليوم من البعض وقد قال لودس اعطاك في يوم من عن تفريق ساعة تواجب عن الزكشي عوا من احسنها ان التفريق المسوق منه من تفريق تحلل بزمان لا اعطاك فيه اما لو دخل فيه نكاح يوم واستمر الى ظهور من الثاني او قال ان شاء الله ان اعطاك يوما من هذا الوقت فكيفه ذكر انما قال وهو نظير ما ههنا لان زمن التعليق حصل الشروع فيه عقب البين واستمر الشاع فيه بان في اول خلا فاستمر الظاهر وجبره في ظاهر فاعلم وحصر بتكرار اليوم ما لو قال انت طالع اذ في اليوم فان كان نكاحا فطلق بغروب شمس وان بقي منه لحظة لا تعرفه فيصير في اليوم الذي هو فيه اوله انما اذ لا يرحى بغيره في اليوم ولا يمكن لليل على الجس لاستحالة اجتماعها الى انقضاء ايام الدنيا فكانت صفة مستحيلة قال المتولي **فصل** لو قال انت طالع في هذا اليوم وكان ليلا او عكس فطلق حاله لا شارة او اليوم وفي حاله وان قال ليلا وبلغ ذكر اليوم لان لم يعلق وانما وقع في الوقت بغير اسم لكن نصت الا في انما لو اراد في صورة الليل اليوم الثاني له قبل منتهى لا يقع قبل الفجر ولو قال في الشهر والسنه وقع حاله كما هو ظاهر ولو قال **فصل** انت طالع نصف يوم كذا فطلق بزواله لان اليوم من زمان كان اليوم يحسب من طلوع الفجر شرعا ونصه الاول الاول وامس فطلق حاله مطلقا الا ان اراد الاخرى كما بان في ولو حلفه الليل لا يكمله يوما ولا ليلة لم يعل على النكاح فلكل **فصل** الا في من ويصح الرافعي المعقود ذكر اليوم معروفا واعلم الصواب وفي كتبه لم يقل نظروا في بلقيع وبرد من الزمن انما هو من اليوم او اليوم بعض ليلة وغدا بعض ليلة فواحدة حاله ما لم يرد ان يقع بعض ليلة اخرى في غد فطلق فيه ثانيا وما ذكرته في حاله الاطلا هو الذي يترجمه من وجهين فيه او غدا اليوم فواحدة فطلق لان الطلاق يعلق بالاعد وذكر اليوم بعده فعلق الطلاق يعلق وهو لا يجهل او اليوم وغدا بعده فواحدة فطلق لان المصلحة اليوم مطلقا فيا بعده **فصل** لو اراد في وقت اخرى في الغد فطلق اخرى وانما في الطلاق اليه دين او اليوم وفي غد وفي غد فطلق في الايام **فصل** في الليل وفي النهار فنتن فيهما انما في العالم والتعليق بالظروف يتعدد بتعدد الظروف نظر فيه الشبان بان قد يجد الظروف ويختلف

في يومه بان افضل الايام وكثير

انما اليوم او شهر او اذارا الصلوات قبل ذكره في الايام انما يرد فيه ما لا يحجر

الظرف

الظرف **فصل** ان يعل ذلك في الامور الحسية الثالثة المستمرة اما الامور الاعتبارية كالنقائص التي تجعل الحروف مجازا فيلزم من تعدد ما تعدد طرقها لان كلامي يثبت بان نعتها النقط الدالة عليه فيجعل كل في طرف تقدير او بالليل والنهار فواحدة لعدم اعداها بين الليل والنهار فطلقت بالظرف ان علق نارا والا فبالنهار وكل منهما عبارة عن مجموع جز من الليل وجز من النهار اذ لا فاصل بين الزمانين او غدا وبعد غدا واذا جاز الغدا وبعد غد فطلقت بعد الغدا لا فيه لان البين وكما لو قال **فصل** انت طالع للشنة او للبدعة لا تطلق الا بعد ان تقابلها في الايام الا في ثانيا فيه فقام في ان طالع واحدة او ثنتين على سبيل الانشاء فيخير بينهما لان الوقوع هنا غايته تتغير بحال في حاله ان حصل ما ههنا ما اذا لم يختر خلا فاما اذا قال **فصل** ذلك على سبيل الاخبار شاك فلا تنفع انشاء الا في وقوع الشك او اليوم وغدا فطلقت غدا لذلك او بوجها ويوم لا يتم بوجه شيئا ونوي طرفة شيت محكما او يقع في يوم دون يوم فواحدة او يقع في يوم لا في ثانياه وهكذا ثلاث مرات وقع ثلاث في ثلاثة ايام متتالية او اليوم اذ جاء الغدا والساعة اذا دخلت الدار لم يعل لا في علة به هو صفة طالع قبله واذا وجدت فقد مضى الوقت الذي جعله محلا لا يقع او اليوم ان لم يعل في اليوم ففيه ولم يعلق فطلقت اخر لحظة من ان بقي من زمن لا يقع التعليق وكما حكي من كحل قبل الفجر او موت احداهما او من الزرع الفصل بموتها او اخر اليوم او ليلة لا تنفع عليك الا غدا لم يقع التعليق الغدا او اليوم وانما جاز الغد فطلقت حالا فان اراد طرفة اخرى فيه فطلقت اخرى اذ جاء ولم يكن بان في اول او في محلي ثلاثة ايام فطلقت في الثالث او في مضيا وهو بالليل بغير غروب حتى انشاها وبانها فطلقت عند من مثل ذلك الوقت من الرابع او يوم لا فطلق فطلقت معني لم يعلق فيه وبوم لا دخل دار من يد فطلقت معني وقت بين دخول فيه من ليل او نهار في اربعين سرج وقرق بان العرف في هذه اربعة الوقت دون اليوم المقدس وانكركا وردي العرف **فصل** في ليلة لا دخل في ان تطلق الا معني ليلة لم يدخا فيها وقرق بان هذا العرف يعبرون بالوقت من اليوم دون الليلة قال كانت ادعى اراد ان يرد من الليل دين وعليه **فصل** يوم لا دخل ولا نية له على اليوم الوقت **فصل** ان يعل على اليوم كذا لم يعل على اليوم او للليل لم يعل على الوقت الا في ان لا يصح تقدم مقتضى اللغة على مقتضى العرف وانت طالع غدا او عدي حتى يجد وجب التبعين فاذا عين الطلاق او العترة تخبر في اليوم الذي ذكره وفي التعليق معني سنة تطلق **فصل** اي في عند من حول كمال في عشر شهر الا ههنا من حين التعليق وبكل المكسر من الثالث عشر ثلاثين ان وقع كسر ان علق في ثلثة الفري كمر في السلم ولو يكن هل تم اعد فلا حنت لان اصل عدم معتبر في مثل الوهي وفي التعليق معني سنة تطلق **فصل** اي في حوله وان لم يبق من سنة التعليق الا لحظة لم يعل في غيره من اليوم فان اراد بالسنة المكثرة او المعرفة غير العربية او بالمعرفة سنة كمال لم يعل فاهر لهمة الاخر ويدين وعرف الا في من قبله ان كان بيلا من العرس او اليوم قال ولو علق معني شهر فطلقت معني ثلاثة اشهر والشمس فيمنع ما بقي من السنة على الاصح عند الناحي ومعني اثني عشر شهرا الا في عند الجلي ولا بعد اعتقاده حيث كان في الباقي من السنة دون ثلاثة شهور واعتد كلام الناحي حيث بقي ثلثة اشهر واكثر وفيه انما يعل في ثلثة اشهر ان لم يكن بقيت منها وبقي منها اكثر وهو وجه في اسمن اللذين قبله **فصل** الجدي ولو علق

لا توكيل و

Handwritten text in red ink, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

ولا اشارة

المتاع بعد مدة الخيل بين وان غالت اليد وان مات احدها قبل فعلها ذكر طلعت قبل
الوقت في الاولى مطلقا وفي الثانية مات اول والا قبل موتها اذا مات لاحدا لم يفعل قبل
موتها فلا تطلق اوان لم يخرج الي السوق بعد ان مات لا تترك الخروج اليه وقد ثبت لم تطلق
ان خرج اليه ذلك اليوم والا طلعت تغلب في النورين فتاوى التعلق وفيه نظير يعرف ما تنزل دقا
ان لا تطلق الا بالباس وكان نظرك في قريته الفخام ويوبد انظر اليها ما في من خصيص ما رآته بموجب
ريته ومن خصيص ان كانت بعد بالاجني عملا بقريته فيما كان سياتي قبل الرجعة فمن قبل
كل زيد اليوم فقال لا كلمته انما تتعقد على الابد وكما ترضعف القريته وح فصوره الفخام لم يه
لاكن يترك اوان لم يخرج من هذه بعد العبد برباخرجه جده قبل الحي العبد الثاني او جده
اوان لم يجلي لم تطلق حتى نصير يسه اوان لم اترك اليه قريب شهر اخلت اليه بويها وقد ثبت
عده كحظته من قالد في الجواهر واقتصر بان لا تقتدر عينه ان انتفى قريه الي قريب شهر وقد
انتفى اليه فكان القاضى الوقوع وكان صاحب الجواهر يرى ان الراد بغيره في الشهر اخره فله
فاذا بقي جده وخلفه كحظته من لم ينتف قريه الي قريب الشهر وان لم ينتف هذه الدجاءات فقتلت
واحدة منها او ماتت وقد ثبت من ذلك طلعت لتعذر البيع وكذا لو خرجت في باعها وكانت
عكت لو عكت لم تحل لبطان البيع ولو عكت بكمها عنه ما رآته من الختم لم يثبت الا بكم موجب
رئيس ولا يشترط اعلاما بوقوف او جدهم اعطاهما دينا راد اخذت لم تطلق الا بالباس فان تلق
قبل عكها من رده لم يحلف والا حلف ولا يشك في ان لم يخرج البطلان من قريه فان مات طالق
ثلاثا فحلف ليلام تطلق وان كانت قبل الخلع من الخروج من الطلاق في تلك باق وفيه هذه
زاله لا ليلام كل محلي اليه ومن كلفه وهي زوجته له حتى تطلق ولا يقع قبل الخلع لان وقت
قبله بويها الي عدم وقوعه فلا يقع للدور ويصح الخلع اذا لماع ولو قال انت طالق الا ان
بيدك ولان او يري او يراها او يري غير ذلك ولم يبدله طلعت قبل موتها وجوز ان المتصل به
او لا ان شا او يبدل في طلعت في ليل عند البعز لا اوقصد واراد رجعا ذا بدله فليس
بتعلق ويصح **الراجعي** انه كما لو قال الا ان يشاء الله والا ان يشاء الله واعقده الاذني
وعقده وتغلبه عن نص الام وحزم المتولي ولو قال **ان** لم يشأ زيد اوان لم يدخل الدار فلي
توجد الحنية والدخول في الحياة طلعت قبل الموت او نحو الجنون المتصل به ويحل الاخر في
وغوها لا في الدخول وعقده كما في ولو كان التعلق في النسيب او في اومها او في حيا او في وقت
او كذا او نحو ذلك ما ياتي في ان كان في ذلك لم يفسك او اضرب مثلا فان طالق **في** الخلع
يعني فمضي زمن بيع الطلاق والشرع من حين التعلق ولم يطلق او يضرب فيه من غير عذر
تطلق لما مر من ان اذا وغوها للغير وان معناه اي وقت فانها التعلق وفواته يعني ما ذكر
اما اذا كان له عذر كان مسكونه هذه او كبرهم على ترك التعلق او الشرع فلا تطلق للعدو
ولو قال **ان** اردت اذا اغوها معني ان قبل فاعلم ان كان كلامها قد بقا مقام الاخر وقتها
قريب او بعيد دين لا يغفل فاعلم وقارقا قبل بان اراد بلطع معني لفظ كونه بينه اجاز
في الشرطية بخلافه وان معني اذا قبل لا تغلب عليه نفسه وقول **الشيخ** لو اراد
بان وقتنا معينا دين اعترضه السنوي بان لا تقتصر الوقوع الي اخر العر فما عينه يتصل منه
هنا حكم الصبي في النسيب فاعلم ان غلبه على نفسه وان يكون التدين اذ ادعي اهل الخف
ما يلزمه هذا حكم الصبي في النسيب اما في الا ثبات كمن اذاد وان وقتي ومما ومما وكلها واي واذا

ومما

وما خوما محط من كذا فان طالق وايا ما واين وحيف ولو كوكب حكيف جليسين
فانت طالق فكما لا تقتضي الغور في العلق عليه لان القصد التعلق به في وجد ولا لا في شيء من ذلك
على فور ولا يخرج **تسم** قد تقتضي بعض الصبي الغور لارض ومنه تعين المتكلم بالية في ذات
طالق ان شئت وكما مر في ان ضمت او عطفتها فان طالق وفيه كقولان تركت خلا فك
اوان كنت عنه فاذ لم يطلق في الحال طلعت فلو كان طالق وفيه كقولان تركت خلا فك
اوان لم اسكت عنه فان طلق فور واحدة ثم سكنت اخلت بمن الترك فلا تقع خري لا نه ترك
طالقا لا بمن السكوت فتقع اخري السكوت واخلفت بمنه وفرا من العاد اخلت من كلام الماوراء
بان في الاولى علق على الترك ولم يوجد وفي الثانية علق على السكوت وقد وجد لا نه يصدق عليه
ان يقال سكنت عن طلاق وان لم يسكت اولا ولا يقع ان يقال ترك طلاقا اذ لم يترك ولا يترك
علم ان قوله الخوراني لو عا صا في ارض فقال احدها ان تركت خصومي فمرا في طالق فخرج
عن بيته فاحلف ان يدين في كل شهر مرة فيه نظير في قريه فخرجت ان يدين بالديون والاخت
واذا باي بهامرة اخلت بمنه كما هو في جميع الادوات لا تقتضي تكرر انشائها ولا اثباتها
الا كما فاذا كان التعلق في المسئلة الاخيرة لم يفسد ما يبيع ثلاث طلقات متفرقات لا تطلق
طلعت ثلاثا ان لم يفسد بالاولى وقول **الشيخ** ان امرأة لم تحلف بطلاقها لم تكن فصولها ملووق
لم يطلق الا بالباس من الحلف كجرم به الشجاعة فيما لو كان لا يمكن لها طلاقا لا خريات
طوالق لا يدين في عارته تعرض للوقت بخلاف قوله في اوق وقت لم حلف وقيل يشترط
الغور هذا ايضا والوقوع معني تحفة في عا ذالم هو كما لو قال انت طالق **عك** او بغيره والي
جني وكذا لو قال بعد زمني وكذا بعد جني وكذا بعد دهر وغشيه وبعد في هذه المدة اذ
الي وغوها فتعلق في الكل بعضها في لحظة وان لم تسع انت طالق بخلاف ذالم هو كوقوعه
عليه كما يقع في ما فوقه وقارقا ما ياتي في الامان في الاقضية حكا في حين المسك في المراء بان
الطلاق انتقا ولا فضاك وعد فخرج فيه اليه وعاد كذا الحنف وما بعده هوما ذكره الا صاحب
واستبعد الشجاعة بان لا اصل له في ليل فانه قولا الامام العنصر من طويل بوي **الحجاء**
وبغيره من باعتراهم وفي معناه الاخران وقول غيره الحنف المحي به الاخران فان سنة
وقيل ثلاثون سنة واعقده لها وي هذا الاستبعاد فقال لا حجب وعصروها بعد نصف
اخذ كلام الا صاحب لان من علل منهم بالطلاق هذه الا لفظه في الزمان التليل والكثر مثبت
لنقل ذكره في اهل المعتد فيقدم علي ان في عا انا اهل اللغة وغيرهم صرحوا به في النجاشي
في تفسيرهم حكيا زمانا في نهذيب الازهرى والحكم والمصالح ان الحقيقة تسكر الحما
مرة من اذ دهر وعصر ايضا الحنف والعصرى لدهر والذهري الزمان والماثل بغير اتفاق
منه في ثوب سنة وليس الكلام فيه وقول **الرافعي** قد ورد اهل اللغة ان الحنف سكوت
الثاني ثمان سنة وري عازد والحنف يثبتن لدهر فليق لفظ الكتاب في اوجيز يثبتن
ليكون في معني لدهر معتر من بان الذي في العجا ما تقتصر من ان بالثمن ثوب سنة ويقال اكثر
من ذلك قبل فلعلم ما نقله الرافعي انكس عليه وعني تفسير الامام لا تطلق اصلا كما قاله الماوراء
في ساعلي الموقوف ان انت طالق بعد موالي وعني تفسير غيره تطلق معني المدة المذكورة في
الاول لو اراد تفسير الامام وفيه ودعي ان لم يعرف الا هو لم يغفل طاهر هلي ما اقتضا ه
طاهر كلامهم و**يحيى** قوله ان احلف بخلافين تصدق وادخلت بشرطين منها فغير

فی جلد

[illegible]

او مثل

[illegible]

حكم ما ذكرنا وصرح به المصنف في الشرح محمول على انهم نظروا الى اعتبار المدة من وقت الوطى
السابق على التعلق لما تعرضوا لاعتبار الاربع من التعلق يستلزم زيادة مدة الحمل عليها لاربع
فلا بد من تحقق النقص عنها بقدر ما بين اربعة ووطى قبل التعلق وبما التعلق واما اعتبار في زرعته
كالقوي في من التعلق والفا مع ذلك ما ذكرنا في غير صحيح وانما من الرخصة فيها اذ اولدته ولد
سنة شهر من قيام الوطى بانكال الولد ونحو الدروج فيه يكون بعد اربعة اشهر كما يشهد الخبر على ذلك
انت به لخدمة اشهر مثلا وحمل العلق به بعد التعلق قال والستة انما هي معتبرة لحياتة غالبا ولا
عند اربعة بان الجبر ليس فيه ان النسخ يكون عقب الاربعة فان لفظ ثم بما مر امه اليك فينفع فيه
الزوج ونحو ذلك على تراخي احواله بذكره ومدته بجهول كنهها استنبط الحق من القرآن بان من اربعة
وحمل وفصله ثلاثون شهرا مع اربعة والودايات يرمعون اولادهم من حولين كاملين انا قل هذه الحمل
سنة شهر علم ان مدته وان نفي الزوج عند هذا النبي وادعائهم ان هذا الاستنباط يدل على ان
النسخ عند الستة اشهر وقتة والا فلو ان يقال ان ثم دلت على التراجيح والتعرف مدته ولا انما حمل تحلف
باختلاف الاولاد ولا فاقط بالامر المحقق وهو المستند ما ندفع قوله بان الرخصة اذا كانت بمحض
اشهر مثلا وحمل العلق به بعد التعلق ووجه اندفاعه ان هذا حمل عبيد وغير معلوم في هذا
الولد خصوصه فلم يتركوا لاجل ظهور كونهم حاملا عند التعلق فاقضوا به ولا بعد في رفع عصمة
محققه بان يحمل نظرا لافادته الظن كما مرنا ثم راي الشيخ في هذا قال عقب كلامه ان في زرعته
فيه نظرا وكيف يعلم ان نفي الزوج عند ستة اشهر مع ان كثير انشا هذه بعد انفصاله قبلها خاف ان
لا يجيش بل قيل ان نفي فيه قبل اربعة اشهر بل الجواب ان كلامهم في الولد الكمال حمل جريا على الخاب
فان فرض نقص التزم عدم وقوع الطلاق في النبي ورايت صاحب الاسعاد وقبها في ان الرخصة
بان مرادهم حيث تكمل في اقل مدة الحمل ان الستة اذ في مدة انفصالها الولد ذاك الحياة مستغرة لان
الاستنباط السابق استنباط لدة حمل من له رضاع وفصله وذكره في استنساخ الرخصة واليتم
منه نفي الزوج فيه بعد اربعة اشهر كما في الخبر لان يصير ذاك حياة تحرك في الجوف ولا يلزم كون
تلك الحياة مستغرة لولا انفصال اذ تعرض في الحديث لذلك وتظهر الجواب بان الحمل لا تحرك
الحين في جوف قبل استكمال الستة بل في اولى الحامس ولا يربا به ذلك من يعرف احوال الحمل
ويجد ما وجهه بما ردت بكلام ابن اربعة على ان قوله ولا يلزم الى آخره لا يلا بما قبله كما يظهر للشارح
وتما نظره بان لفظة لا تدل على الحمل نفسه فضلا عن نفي الزوج فيه واعلم انهم لم يبينوا ان
الستة اشهر التي هي اقل مدة الحمل هل هي عدد من اربعة اشهر او هي استنباط الباحثين ان عدد من
لان الاربعه الا في الاولى عدد من اربعة اشهر ونظرة ثم اربعون علقته ثم اربعون معلقة فاقط
كذلك لا يلا في الفرق ومن قال لزوجه ان كنت حيا او ان لم تكن حيا فلا فاقط طالق فان
ظريها في عند التعلق لصغرهما او بها سقطت في الطلاق كما اذا كاد كاد وكن كلاما واصل وان حي
حالا المهر من حيا بلا كونه في سن يكتن حيا فيه وقد ويطت تزوج عليه وقل الى بعد التعلق وفيه
الاستنباط لا لا اصل والغالب في النساء الحيوان وتبين طلاقا حتى يحكم بوقوعه فا هو من حين التعلق
تبين يعني يتما بعد التعلق وهذا شهر في حق من لم يحض واعتبارا لها وبمعنى ان المرأة
وجرم مع فعلها الاولى تتم العدة بقرين او شهرين او خريين وتعتد بالحضنة وعدة الشهر
فمن لم تحض واذا كانت سنة على التعلق بشرط ان لا توطا بعدها لان الخصوم محرومة عما لها
في الحمل والمتقدمة تنفذ هذا كالمشاهدة بخلاف نظيره في العدة وقبل لا يكتفي بالسنة بل بالعدة كما لا يكتفي

بأنه فان وكانت المعلق طلاقا بالحيال بعد استبراء بما مر حكما في تبين الطلاق وعدمه
يعلم حكم الاولي وهي التعلق بالحمل فلا تطلق ان ولدت له دون ستة اشهر اولد وان اربع سنين
ولم توطا لتبين حيا عند التعلق وتطلق ان وطئت وطيا يكون منه ذاك اشهر حيا الى حي وحديث
الولد من هذا الوطى او ولدت لاربع سنين كالتزمن التعلق للتحقق للحال عنه ومثارة البقيش
كالجولوي في الاول في بانة يحتل ايضا ان تكون حاملا قبل الوطى ولا صل بمكة الشك والطلاق لا يقع
بالك مرد ودع لا في القاعدة ان الحادث يقدر بان قرب زمن فاحاله الولد على الوطى الحادث بعد
التعلق اولى من حاله على ما قبله وبان لا نظري في ذلك الا في اصل الا اذا لم يستند زواله في سبب
وهذا استند لحيال مقتضى التعلق عليه وبان لا يرفع هذا بالشك بل بالظن القائل بواحدة
الاحالة المذكورة ولو قال ان احييتك فانت طالق فان التعلق بما بعد من الحمل فان كانت
حامله لم تطلق حتى تلد وتحتل ولا يمنع من الوطى ان وضعت او كانت حاملا فذلك يجب عليه كالموطى
ان يستبرأ في ذكر الشقاق وان زرع منه الاستبراء في مزية السلالة ولا في تربية ولو كان سنة
ان لم تعجب فانت طالق قال الرواية في تطلق حتى تبارس ومن قال لزوجتي حلفت فانت
طالق ومن قال ان طهرت فانت طالق فتطلق وكذا في العدة الحية ما بعدها الجواب دفع الابهام
تعلقه في عبارة اصله حلفت من زكاة تطهرت بما اي فيه من الحيض في الاول والظن
في الثانية ان تحمل فاحاله ان الظاهر بالظن فيه ان حجتا وطير دليل انما توجه من مرادها في حق
في الاول والظاهر في الثانية انما لم يتم بان انقطع قبل بلوغه ولم بعد في خمسة عشر في انما
لم تطلق وحجج عا دت مالوك انت حال التعلق حائضا في الا وفي فلا تطلق حتى تطهر في بعض
او طهر في الثانية فلا تطلق حتى تحيض لم يظهر لا لو كان في الفار وحديثه انما ادرت التي رقت
طالق فان يكون تعلقا بالادرك المسانف في العام الفاضل واستشكل الرافعي ذلك بما في في الثانية
من استدامة حملها والركوب كعداء وقرق البقيش بان ماها تعلق مجرد عن الحمل فليقل
الدوام فيه منزلة الا في ان التعلق بقلب الما في مستقبلا والفعل المستقبل لا يوجد حقيقة في
مست نعد ولوا رد للحال لغيره كسنت حائضا وماها حلف حتى لو كان التعلق حائضا في ركبت او ان
لمست فانت طالق حنف بالاستدامة كما هو حالان المقصد متع من ذلك وقرق غيره بان نحو اليس
والركوب من المصا در المسألة التي تعلق على كل من جن ليس وركوب والحض اسم لما لا يتا وانها
فلا تطلق على استدامة ابتداء كما مراد ما ابتداء وانما يعين محذور ولا في خبر اليس كذا وقرق
التولي بان دوام غير الحيض ليس بان اختيارها في منسب الاستدامة التي حلت من اوله الا بتأجيله
دوام غير الركوب فانها لا اختيار فيقول من اوله ابتداء وبسته بعد حمل ما في البقيش من مجرد ماها
من الطلق خلافا ماهاك ووجه ان التعلق غير ما حلتا روي فقص قصه الله منه بان الحيض كان
حائضا وهذا غير روي وهو لا يصح قصه الله منه فيكون تعلقا مجردا عن الطلق وتزوج حنف
ما تقر بان كل وصف اختيار في ينسب الركوب ونحوه ما في في الا بان يكون استدامة كابتدائها
ايضا خلافا لما ليس كذلك لان قال لا تكتل كذا واذا قد قوله بطعن بخلافه ان طلاق في ان حلفت يوم
الحض برواية الدم قبل فيه وان استبرأ بعد ولو قال سنة لا مر انية ان حضنتا حية فانت
طالق فانها قوله حصة لا يستحال اشتراكا في واستعمل الما في فاذ اطعنا في بعض طلقنا
وكذا لو كان سنة ان ولدنا ولدا علفا ما لو كان ولدنا ولدا فانت علفا تعلق على
وكان راي ما قبله بان واحدا نص في الوحدة فيكون نصا في الاستحالة بخلاف حصة ولدا فانها

قبل المشية

[illegible]

واراد نصف كل منها ونصفي طلقة **فَقَعَ** اي الثلاث لا تراعي نصف طلقة فكملت اما لو اراد
نصف الثلاث او اطلق فتقع ثلثان وتقع الثلاث فيما لو اراد ان يقول انت طالق ثلاثا وثلاثا
الا نصف كما اذا عارته دون عبارة اصله وانما **نَحَثْ** ولو قبل الوعد او ارتدت او اسلمت
بعده او مسك فوه **نَحَثْ** تام قوله **حَالِي** وقيل قوله ثلاثا كرجعه في المباح كصله وان لم يكن
نوب الثلاث بانث طالق لثنتين اراد ان المذكورة قصدتها وقدم مع لفظة الطلاق في جابتها
او قبل امسك حبه وقصد هاج هذا المخطا في في وقوعها وقصبتها لو قبل ما قصدتها
وقعت واحدة فقط وتسم صريح المصنف كن الامام وغيره صوروا وقوع الواحدة بما اذا قصد
الاقتصار على انت طالق وقصبتها وقوع الثلاث عند الاطلاق والاول اوجه ولان ثلاثا مبين
لانت طالق ولها وقع به في غير الوطء الثلاث ولم تبين بانث طالق وتلك **التي** التي
نوب الثلاث بانث طالق وقصد ان يقصد الثلاث باللفظ فثلاث والا فواحدة وصححه في الا نوار
وقال **الزركشي** ان المصواب المنقول اما لو ماتت او ارتدت او اسلمت او مسك فوه قبل
تمام طالق وتلك مع ما اذا عارته دون عبارة اصله فلا يقع به شيء بخروجها عن اهلية الطلاق
قبل تمام لفظة يرفع ولو قبل الوطء كما يفيد كلامه بعد انت طالق **جِدْ** **كُلَّ** **شَيْءٍ** او ثنتين
بل واحدة وقع عليه **ثَلَاثَةٌ** وقارعه نظيره في الاقرار بقرب الاستدلال في الاخبار وجيه في الانفا
وطهور التعداد هنا لانه لو عاد اللفظ هنا بعد فصل تحدد الطلاق بجلاء فتم الطلقة
بل ثلاثا ان دخلت وقعت واحدة مخيرة وثلاثا معلقة في رد الشرط الى ما يليه خاتمة
لاجل بل الطلقة وطلقة او طالق فطالق وقع ثلثان او واحدة ومائة او احدى وعشرين وقع
ثلاثا ما غير الوطء يقع عليه في كل ذلك واحدة فقط ما عدا اثنتي فثلاثان لا في ثنتين با او بها
لعلها ما بعد ذلك عليه خلاف ما لو قال له اذا طلقك فانت في تلك الحال طالق اخرى وطلقتا
فوقع ثلثان او انت طالق احدى عشرة فاقب نطق ثلاثا وقارعه احدى وعشرين بان الاول
مركب هو معنى المرد وتقع في كل واحدة حيث لم ينو عددا بانث طالق حيث يتم الثلاث او كلها
او اوقعا عليك وبانث طالق ان لو انما من الطلاق فان قال **فَاحِدٌ** بدل لو انما اجناسا او اوقعا
او اوصافا فثلاثا عت وطلقتك جوابا لطلقتي ثلاثا كما مر قبل قوله اوكثاية وصوب الاستدلال
في انت طالق في من طلقين واكثر من طلقة ووقع طلقين ومن قال انت طالق **نَحَثْ** **طَلَقَتَيْنِ**
وقع عليه طلقة كما سيذكره بعد بشرط ان لا يراد كل نصف من طلقة لانه ينصوم ومثل اللفظ
عليه صحيح فلا يقع ما زاد باللسك وقيل ثلثان كما لو قال في لزيد نصف هذين العبدين مثلا
وزاد ما دام بان العبدين شخصان متباينان فكانت اضافة النصف اليهما اضافة لاي كل
منهما فاقضي الاشاعة والطلاق بان العبد **لَحْن** اشبه ونصبت الاثنين يراى به الواحد ومن
فر لوقا **فَاحِدٌ** على نصف درهم لم يلزمه لا درهم واحد اتفاقا ومن قال انت طالق
نَحَثْ او نفي او ربي **طَلَقَ** وقع عليه طلقة حيث لم يراد كل جز من طلقة والا فوقع ثلثان وقرئ
من كلامه بالا ويلي اصله من وقوع الطلقة ايضا في انت طالق نصف طلقة فان زاد في اجزاء
الطلقة عليه ثلاثا ايضا في طلقة حسب الزيادة عليها وطلقت اخرى كما في والي ما اصاب
ايها او علي طلقين كحقت اقسام في طلقة ثلاثا ومن قال انت طالق **ثَلَاثٌ** **وَرَجَعْتُ** **طَلَقْتُ**
او رجعت نصف طلقة وقع عليه طلقة لان الجميع اجزاء طلقة واحدة لان مجموعها لا يترتب عليها
اذ مجموع ذكر ثلاثا رابع طلقة لكن الطلاق لا يتبعص فكملت طلقة والا مع ان ذلك بطريق السرية

وقيل

وقيل بانث طالق ويلخوما بعده وتقع طلقة **وَرَجَعْتُ** **طَلَقْتُ** لا يعلق اي مع ثلث
طلقة ربع طلقة سدس طلقة او حذ في الطلقة والواو اذ احدها كما يعلم من كلامه كان قال
نصف ثلث سدس او نصف وثلاث سدس طلقة اذ كل اجزاء طلقة واحدة وقوله لا يعلق
اوضح من قوله اصله لا يعلق واما زعمه ان غير صواب لا بد من اذ **اَكْرَر** باللفظ تقع
طلقة بالاولي **نَحَثْ** اما اذ اكرر الطلقة وعطف فيكون كل جز من طلقة لانه اذا قل كل جز
الي طلقة وعطف فاقضي انما يرفع في نصف طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة ثلاث
ولو اردت الاجزاء بلا واء او اكرر الطلقة لنصف طلقة ثلث ربع طلقة وقع ثلثان نظير ما مر في
ثلاثا انصاف طلقة ولو قال **نَحَثْ** نصف طلقة ونصفي ونصفي واراد بان نصف الثالث
التاكيد فثلاثان والا فثلاث **عَلِمَ** ان الا ستفاد في الطلاق جازيا وبان في ههنا
جميع ما مر فيه في الا قرار كما قدم المصنف كصله وغيره ومما لا يشترط فيه ان يسمع نفسه
وكذا غيره حتى يصدق والا صدقت بمبنيها في نفيه وطلقت وان يعرف معناه ليتصور
التعليق فان جهله وقع كذكر ذلك في الا نوار وان لا يستغرق وان لا يفصل بينهما بكلام
اجنب وان قل ولا كثر من سكتة التنفس والنج او التذكير وانقطاع الصوت فلا اتصال
هنا بالجمع منه بين ايجاب خواليج وقوله **نَحَثْ** **طَلَقْتُ** لا يترعرع سعالا وينبغي تقديره
بالتحقيق عرفا وان يقصد قبل فراغ المستغنى منه ان اخره والا فقبل التلغظ به فيما ينقصر
كما بانث الا واحدة طالق ثلاثا وصحة تقدمه هو الموافق لما صحح الاستدلال في الايمان وثلاثا
من القاضي من حجة في ارجحى الا فلا نية طالق ويشترط الاتصال والقصد واجماع النسخ
والقصر على ما مر في التعليق بالمشية وغيرها لا تنبيه كما لا تستفاد ولا يجمع معطوف بالواو او
غيره كتم والفاء ويل ومعطوف عليه في المستغنى منه ولا في المستغنى ولا فيها لا استغراق
او انباء ومن ثم وقعت واحدة في ثلاثا اثنتين واحدة في الا نطق واحدة لان الاستغراق
لم يحصل الا با حيث لم يفرق المستغنى في ثلاثا الواحدة واحدة وان واحدة لان الاستغراق
انما حصل بالاخيرة في ثلاثا الا طلقين ونصفا على الا قيس من وجهين **لَا** **اَكْرَر** **نَحَثْ** **طَلَقْتُ**
الاستغراق به وثلاثان في ثلاثا الواحدة وثنتين في الا نطق وثنتين في واحدة ونصفا
الا واحدة على الواحدة **لَا** **اَكْرَر** **نَحَثْ** **طَلَقْتُ** الاستغراق من النصف للاستغراق في ثلاثا فواحدة
ينصف غير خلاف صحتها يقع به ثلاث من حوي لان نعت لا استغراق ذكره الماوردي ورواه
قَالَ **الاذري** والعاجي يستغنى بوجلي بتفسيره انتهى ويترك النظر في الجواب والاسكون
من حوي وينبغي ان لا ينصب لان العصاة ثلثه بغيرين فلا يقع الثلاث الا بما هو نص في وكو
الحق العاجي او تجزئ استغنى به فاذي يظهر وقوع ثنتين عليه فقط للسكر في التقضي
للاثلاث وثلاث في طلقين وطلقة الا طلقة **قَالَ** **الماوردي** **يُطْلَقُ** **طَلَقْتُ** **طَلَقْتُ**
ونصفا الا طلقة او الا طلقة ونصفا على ان المعطوف لا يجمع انتهى وبانث طالق وطالق
وطالق الا طلقة او الا طالق حيث لم ينو تأكيد الا طلقة مستغنى عن طلقة فتستغرق
كل فتلحق وقوله **الشيخ** يقع في الخبر طلقين من بني جوارج المعرف ولو قال
لزوجتي ليس له غيرها اي ولم تعاتبه بنزوحه على كما يعلم بالا ويلي ما في آخر الباب
كل امرأة لم يترك او يوك طالق **قَالَ** **العاجي** **ان** **قَالَ** **طَلَقْتُ** **طَلَقْتُ** **طَلَقْتُ**
لم تطلق ولا طلقت لانه استغنى مستغرق وقال العلق عنه يبين ان لا تطلق ويصحح السك

في ذكر ومع كونه مستغرقا بان مستغرقا متناقصا ووفقا في كل امرأة في طالق غير ك
وجيء ايجوز رعية فينا وبه علي ما يوافق الاول فقال لا طلاق ان ضم الزا وكسرهما وكذا ان
نصب واراد الصفة نحو ما كذا لا انا لمعنا ومنسوب بتقدير لهما والعلق لان اصل مدلول غير
الصفة علقا ما اذا نصب واراد الاستثناء لانه مستغرق فطلق بتقدير في كل امرأة
عن التثنية في كل امرأة في طالق الا مرة وليس له غيرها فقلت وقول الكافي في متزوج
خطب امرأة فامتنعت لان متزوج فوضع امراتين في طالق في كل امرأة في سوي التي في
الطالق لم يعلق انتهى ونظر في تفصيل السبكي المذكور بان وان اخر فغاية ما فيه
الفرق بين الصفة والموصوف بالجنس وهو بان في الفصل بين الصفة والموصوف بالجنس فمقتضى له
كونه اولاً وخيراً وسوي لم يقع ايضا لان الفصل بين الصفة والموصوف بالجنس فمقتضى له
انتهى والا فربما يقتضي في كل امرأة في الاثنتي طالق العلقا وفركب الاستثنى يقع في
هذا دون كل امرأة في طالق كاصح في الحواشي لان لا اصل الاستثنى فمقتضى الاستثنى في
وغير اصل الصفة فيكون مدلول العلقا يقع الطالق على الحواشي طبع فخط رده الزكي
انما للسبكي فيما ذكر بان فرق بين الا وغير عيب علي ان ليس بكلام الحواشي بل بكلام مصر
بان لا فرق بينهما في هذا المستغرق ما اذا لم يعقب بما يخرج عن الاستثنى فلو قال لا انت
طالق فقلت لا طلاقا واحدة وقع عليه طلاقه فخط لا بتعقيب الاستثناء الثاني لا اول
اخرجه عن الاستثنى فكان لا استثنى فقلت من ثلثة لان استثنى منها طلاقا واحدة وثلاثا
الا واحدة ثلثان فقلت ان يقع في ثلاثا الا طلاقا اثنتين ثلثان وقول لا ثلاثا الا اثنتين
الا اثنتين وقعت طلاقه العلقا لثاني الحصول الاستثنى وقيل سمه وقوع طلاقه في ثلثين
الا واحدة والا واحدة فقلت في ثلاثا الا واحدة وهو احد وجيب في اربعة
بلا ترجيح وقيل ثلاث لان الاستثناء من التثنية وبالعكس ورد بان هذه القاعدة
انما هي في الاستثناء المصحح للمستغرق اخره الكلام ومن ثم ان الاوجه من اوجه ثلاثة
وقوع واحدة ايضا في ثلاثا الا طلاقا اثنتين الا واحدة لان المعنى الا طلاقا الا اثنتين
تفصيل في الا واحدة لا تقع ثلثي واحدة وقعة وكذا استثنى لا تقع واحدة منها
عليك فغيرنا فقص في الحواشي والذي يجزى وقوع ثلثين لان بمنزلة الاستثناء المستغرق وقول
وكذا قال ثلثين الا واحدة يرد بان واحدة وقع في سياق التثنية فغيرها فكان معنى ثلثين
الا ثلثين او ثلاثا بل لا طلقتين او واحدة وثانية لا وقعت واحدة وكان حال ما اذا نسب
فلا تقع اثنتين وثالثة لا طلقت ثلثين او انت طالق لا طلقت او انت طالق لم تطلقا وانت
طالق واحدة اوله في قال السبكي اربا في قياس قوله ابن سريج ان لا يقع ثلثي انتهى والذي يجزى
ان في فيه ما عرفت طالق اوله لا يكون الاول وقولنا سبكي او انت او كلتن طالق الا طلاقا
مع الاستثناء وتامع الفاعل في الاخرين وماذا في الحواشي بان يعكس طواق الا طلاقا واحدة
وراء في هذه عدم صحة الاستثناء ويعجب بما في في حديث التدين وحال لماري في قوله
بعض الاستثناء في هذه ايضا ولا يصح الاستثناء في اثنتي فلو قال انت طالق فقلت لا طلاقا
ان شاء او با طالق انت طالق ثلاثا ان شاء استكلاما بلام لا بد لا بعد عن غيره
الا استثناء البه او با طالق ان شاء اهد وقع عليه طلاقه لان الدالة لا يتقبل الاستثناء كما رده الشافعي
خلافا للحواشي في هذا اذا خالفنا عن انت طالق ثلاثا وعن ان شاء اهد علي اختلاف

فان قيل
الاستثنى السبكي

وكذا في احوال ان
يشاء اهد

شارح به في مراده بذلك وجه عدم قبوله لمطلبا اقتضاؤه حصول الاسم والصفة والمطل
لا يعلق بخلاف انت طالق قال السبكي الرافعي بان قد يستعمل عند الترتيب منه وتوقع العسر
كما يقال للترتيب من الوصول انت واصل فيستعمل الاستثناء في مثل وكذا قال السبكي انت طالق
ثلاثا بان زينة ان شاء اهد حد للحدف ولا علقا لرجوع الاستثناء اليه خاتمة وتعلق بالعلق او
بان زينة لا يقع لان ليس اجنبيا عن الحاطمة فاشبه انت طالق ثلاثا با حصة ان شاء اهد
ولو قال دون وجاءت اربع فقلت منهن وقعت ومثل فسمت كما هو ظاهر في كل اربع عليك
فقلت اوطقتين وثلاثا وقع علي كل منهن فقلت فان اوقع ذكرا واربع علي اربع فقلت كذلك
لان ما ذكر في الكل اذا اوزع عليهن حصصا كل منهن طلاقه او بعضا فقلت هذا ادم يتوزع كل
من الثنتين او الثلاثة او الاربع عليهن والاطلق ثلثين فثنتين في الاول وثلاثا في الاخرين
وليحد هذا عن الغم لم يحل عليه اللفظ عند العلقا وكذا زينة ذكر ما لو وقع بين ثلث طلاقه
وربع طلاقه وسدس طلاقه لان ثلثا لاجزا ووطقتين بثمنع فسمت عليهن ومثل طلاقا
او وقعت بينك طلاقه وطلاقه وطلاقه وتقبل دعواه فيما لو وقع ثلاثا بين ثلث اربعة ثلثين
لواحدة وواحدة لها ثلثين لان الثلثا وتجا ذكرا لا يصح كونه بينهن لانه استثنى احداهن فقلبه
كثير بدني لا احتمال ما جاء وصرح الشارع بان لا بد بين عليين لان الطلاق هنا عام في الكل خلافا
في يتسكن اذا خلا خصص بعضهن كان بينهن عليهن وفيه فقت وكلامه في جعل التدين يتبع
انه لا فرق لانه اراد فيما اذا وقع بين اربع طلقتين فقلت علي ثلثين دون الاخرين
بل بحق ذكرا ما قريب والاخرين طلاقه طلاقه وكذا قال السبكي انت طالق ثلاثا ولم يقصد
توزيعا ولا تقاعا علي كل طلقت كل واحدة ثلثين كما يحتمل بعض المتأخرين ويؤيده ما تقرر
في عليين او يتسكن وتحت ايجوز رعية وقوع الثلاث علي كل منهن قال لان من اكل التفسير فهو
حكمه كل واحد على انفرادها كصيغة العزم كان قوله ثلاثا راجعا الي كل منهن لا في مجموع انتهى
وقد نظرت في الخط كالمحمل ذكره المحلل اشتركا في الثلاث فخص كل طلاقه ونصف وبكل واصل
بقية العصة يوجب الاحتمال الثاني وان سلم علي هذا التفسير في الاول منه وبك فزوت به
كلام علم ان لفظ طلاقه فاعل لعل مقدس وقع جوابا للشرط المقدس قبل نصف طلقتين وهو
جواب الاول وجواب ما بعده محذوف استثناء عنه والاخر قبله محذوف لذلك
والاول اولى كما مر ويصح جعله فاعل فعل مقدس قبل نصف طلقتين اي وقع فيه طلاقه وكذا
فيما بعده وهن في وقوع الطلقة عليهن بما ذكر في بحثه اشتركا في اربع ثلاث طلقتين زوجهين
او اربعين بان قال لها اشركي معهن او انت مثلي ومثل ذكرا لا بد في اشتركا مع مطلقه فقلت هو
او غيره واحدة في اشركي طلاقا او اربعة اربعة اربعة او طلق ثلثة الطلاق ولم يبق واحدة ولا عدة
لا يقع علي ذكرا طلاقه علقا ما اذا لم يتولا احتمال الخطر الطلاق ومنه قوله في الطلاق
طلقت وان لم يتواكرا في اشركي مع واحدة اكثر جعلها فاشتركا في طلاق لا في طلاقا اذا الطلاق
الواقع علم لا يمكن جعل بعض اخرها ما اذا ارد ان يشركك في من فيطلق ثلاثا وانما جعل الطلاق
علي هذا لان جعلها كاحدها سبق الي الغم واظهر من تقدم في كل طلاقه ولو طلق ثلثين
واشرك معهن ثلثين فان نوي ان كلا منهما لا وليين معا وانما تشرك كلا منهما في طلق طلقت
كل ثلثين وانما كواحدة منهما والاطلق فطلقة وما ذكره المصنف من انه لو وقع بين ثلث طلاقه
ثم اشركوا بعد معهن وقع علي طلاقه هو ما اقتضاه كلام الشافعي وغيرها وهو لا وجه وما قبل

ابو زرعة تلميذ السبكي هـ

[illegible]

6

الاستنات،

هو

[illegible]

[illegible]

انجامت

[illegible]

کان

[illegible]

بل لو حلف على صفة و اراد تغييرها لم يتحل منه فمذا اولى وقول العاوي مبالغ به شعربوهم ان المياي
اذا فعلت ناسيا او مكرها بعد علمه باليمين لا حلف بفعله وان لم يقصد الحلف اعلامه وليس كذلك لان
لم يقصد حلفه ولا منه بل قصد مجرد التعليق ووضح ان المبالاة لا تستلزم قصد اعلامه ولا علمه
خلافا لما راجح اذا التخصيص قد يقصد اعلام السلطان والحق هذا القصد ليس الا لا لا قصد لتحويله بل
العادة بان عدو السلطان لا يقصد منه ولا حلفه والتفلاق فيما ذكر من الحلف وعدمه بشرطه **في**
بانه في ذلك فلاحث فيها مع الاكرام وما بعده لا مروان التحويل في الحلف منها على هكك حرفة الاسم
وقد اكرامه يمنع حصوله **والجواب** ان اليمين باسمه ولا بالتفلاق بما ذكر من فعله خالفه بشرطه لا
وجوده كما لعدم فلا يشاء له اعمى فلو علم من اخرجه حثا لا ذكره على ما حصلنا الحث نسا واليمين
له دون الاول وتحلل ما ذكر في التفلاق واليمين ما اذا علقه بفعل مستقبلي او حلف باسمه عليه اما
حلف على نفي شيء وقع ما هلا به او ناسيا كما لو حلف ان زيدا ليس في الدرك كان خيرا ولم يعلم به او علم
ونسي فان قصد محله ان الامر كذلك في فعله او فيما انتهى اليه علمه ابي ولم يعلم خلافة ولم يقصد ان الامر
كذلك في الحقيقة لم يحتج لا انما حلف على معتقده وان قصد ان الامر كذلك في نفس الامر او اطلق
فخلان رجع منهما ان الصلاح وغيره لا يحث وهو لا يتركه لا في غير حذو ولا لا حث ولا منع بل تحقيق
فان عليه ان يثبت قبل الصلح خلافة في التعليق بالستقبل وقد يورده ما في من حلفه في الح
حلف لا يفعله ناسيا ففعله كذلك كما لو لا نعد وركضه هو غير حذو وركضه لا لا حث ولا منع بل تحقيق
يوسف النسيان فان شرط الحكم وهما لم يتفقد كون الامر كذلك في نفس الامر فلم ينظر لا اعتقاده ونعم
لو قال هنا الامر كذلك في نفس الامر راجح الوجود اذا لم يكن كذلك في نفس الامر حتى عند الاسنوي
ومن وقف وهدى هي نظيرة مسئلة النسيان في اليمين ورجح الاسنوي وغيره عدم الحث خلافاً كلام
النسبيين وقد قال الاسنوي في قولها لو حلف ان هذا الشيء هو الذي حدثت من فلان فشهد عدلات
ان غيره طلق حلفه ان بعد فلا يحتج للحلف لان من حلف على شيء يعتقد به اياه وهو غيره يكون
جاها ولا يحل له بحث ذلك ذكره في اول الباب في تفصيله له واستحضره فان كثير الوجود في
الضام وقد ذهل عنه في مسائل بل وان كان قد تفطنا له في مسائل اخرى انتهى وقال في قولها
تقلا عن ابي العباس الروياني لو حلف لا يفعل كذا فخره عدلان ان فعله وطعن صدقها لزمه
الحث ههنا بما في اذنا وقعا فلا في النسي وعلمه ينبغي الاكتفاء بواحد عند تصديقته وفتحي
ذلك لا يلزمه الاخذ بفعله فسخة وصيبا وفيه نظير والظاهر ان يلزمه ذلك انتهى **فأجاب**
المصنف وما قاله من بناء ما ذكر على الضعيف هو الحق ولو علق بفعله ناسيا مثلا ففعل ناسيا
حلف لا نهضت على نفسه خلافا لما لو حلف لا ينسى نفسي فان لم ينس بل نسي او بدخول غي
بهذا لو فعل ففعل غير كرم حثه ومكرها بان الحق الي ما لا منه وحت له عند الظاهر ان الاكرام
هنا لا يعتد به الا ان كان كذلك فلا وقار الوقوع فيها اذا لم يعلم الحلف بفعله التعليق وكذا
من لا يبالى بتعليقه وانما ياتي بمكرها وانما يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرها بان يتحل الادب
منسوبة اليه وانما ياتي بمكرها وانما يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرها بان يتحل الادب
شيا وكان وجهه انهم الخلف بها ههنا مع انه ملحق بالكبير في النسيان ان مثله في عدم المزوية
والحق ما كبير في النسيان انما هو حياطة الاموال وكثيرا ما هو من رزين فيمن حلف
ان اخاه لو سافر ما اشبع نفسه خبز ان ان علم منه ذلك او علمه لم يحتج الا ان وقع خلافه
انتهى والذي ينبغي ان يعلم ما تقررا لا يحتج وان وقع خلافه وفيه الا نوار حلف ان فلانا حلف

بكذا ولم يبين وغالب حلفه ذكر وان سرق مال فلان وهو لا يعرف سرقة لم يحتج وتعيينه
الاولى بخلافه النفي تصويره بدليل حذو من الثانية كما علم ما تقرر قبل ان حث فيها
وان لم ينق ذلك للكذب في وجود الصفة كان وجبت با في فم ما حرم من التخصيص بين ان يقصد ان
الامر كذلك في فعله اولى الوقوع ولو قال من لدا ربح ناسيا ولم عبيد ان **طلق** **وجله** من نسيان
او ممكن **فقد** من عبيد **خبر** ان طلعت **ننتين** **فأجاب** ان من عبيد حان وهكذا **الاربع** من
العبيد بان قال مع ذلك وان طلعت ثلثا فثلاثا احرار وان طلعت اربعا فاربعة احرار **فأجاب**
معا او مرتبا في الكل والبعض **فأجاب** من العبيد **فأجاب** من العبيد **فأجاب** من العبيد **فأجاب** من العبيد
بطلاق الثانية وثلاثه بطلاق الثالثة واربعة بطلاق الرابعة ويجمع ذلك عشرة وكان في غيرها
من سائر ادوات الشرط الاكل **فأجاب** من عبيد **فأجاب** من عبيد **فأجاب** من عبيد **فأجاب** من عبيد
الفصل با وج فلا يخل بطلاق الثانية والرابعة شي اذا لم يطلق بعد الاولى فثنتين ولا بعد الثالثة
اربعا ويحقق بطلاق الثانية فثلاثا في جميع العتق فثلاثة في الاسنوي وعلمنا ههنا انما يشترط
ما اذا طلق مرتبا ولا اعتقاد بعد واحد وان علق **فأجاب** في الكل او الثالثة الاول والاولى انما
تكرار في الاخرتين كما يعلم مما ياتي **فأجاب** من عبيد **فأجاب** من عبيد **فأجاب** من عبيد **فأجاب** من عبيد
كث قال ابن النقيب يقي في جميع الاثبات في الثالثة لا في عتق **فأجاب** في عتق **فأجاب** في عتق
كما مر وما ههنا لا اعتبار لا بعد اخرى بذلك الاعتبار في عتق ثالثة ثالثة لا بعد عتق
ثالثة وماع في عتق ثالثة ثالثة لا بعد عتق ثالثة فعتق واحد بطلاق الاول وثلاثة
بطلاق الثانية لا بعد في بطلاق واحدة وطلاق ثنتين واربعة بطلاق الثالثة لا بعد في
طلاق واحدة وطلاق ثلاث تسعة بطلاق اربعة لا بعد في بطلاق واحدة وطلاق ثنتين
فثلاثة وطلاق اربع تسعة بطلاق اربعة لا بعد في بطلاق واحدة وطلاق ثنتين
لا بعد فيه في اخرى وجه رده ان الخطر عتقه فيه بذلك الاعتبار لا باعتبار اخر **فأجاب**
عد والثالثة واحدة وعد ههنا اخرى ثالثة والثالثة واحدة واخرى ثالثة واخرى ثالثة
ثلاثا واحدة وثالثة واربعة كمن عتق اربعة مختلفة كما تقرر وعن القاضي لو قال كل طلعت
واحدة فعتق حر وطلق واحدة مرارا لم يعتق الا بعد واحد وقيل يعتق عشرون وقيل سبعة
عشر وقيل ثلاثة عشر وقيل عشرة ويردها ما اوردت ههنا ان الاربعة من اربعة
ان نفس كل اربع زوجات وعبيد قال احمد كل طلعت واحدة فعتق حر وقال ان في كل
طلعت ثنتين فعتق وان ثلثا كل طلعت ثلثا فثلاثا فعتق اربعا فاربعة وطلق
كل زوجات اربع ما عتق عليهم خمسة عشر ما لو اياي كل في الا لا فقط اربع الاخرتين
فحقق ثلثة عشر وفي الثالثة فقط اربع الاخرتين فحقق ثلثة عشر وتعيين العبيد الحكوم
يعتق اليه ان طلق مرتبا وجب تعيين ما يعتق بالاولى وما بعده اومعا وهم اكثر من خمسة
عشر وجب تعيين ما عتق منهم ويظهر ثالثة ذكر في الاكتساب لاسماع الشاهد ولو قال
كل طلعت اربعة فعتق حر **فأجاب** في العتق فعتق سبعة وثلاثة عتق سبعة وثلاثة عتق سبعة
الزيد على ما يحقق عندنا استطاعا وهو خمسة وخمسون اثنا وثلاثة بسبب التكرار
باعتبار تكرار الواحد وثالثة في تكرار الاثنتين اربع والست والثاني والعشر ستة في تكرار
الثلاث في الست والست اربعة في تكرارها في الثمانية وعش في تكرارها في العشرة فاعلق بغير
كل عتق خمسة وخمسون لان هذه الاحاد اذا اجتمعت كان لها صل من مجموعها ذلك وما تكرر

واما الاول في قولك دة كل من
صاحب الثلاث طلقة فهو

[illegible]

مطلب
فمن طلق زوجته
قبل المهور حملها

الواقع في كل من هذه الصور بدني ولو على خمسة صامتة من البدعة فينبى المراجعة كما ياتي فان
فان صادقت من السنة فاشبه بان يكون المعلق بدعي او سنيا بوقت وجود الصلة لا بوقت
التعلق كما فاده كلام اصل فصار احسن وبما في الزوج بالطلاق البدعي فيجوز هذه الصور لاسر
من التضرع بطول العدة في الاول والاربعه وتغيب الحق في الثانية وهي من زيادة الندم والتضرع
في الثانية باقسام وغير المعصين وغيرهما ان ابن عرقل زوجته وهي ما بين فذكر ذلك عرض
امه عن النبي صلى الله عليه وسلم فتخطت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال له فليبرأها
ثم لم يبرأ حتى ظهر ثم عجز فان شكا امسكا وان شكا ان يطلق قبل ان يجمع فكل العدة التي اتم
ان تطلق له انما هي بغيره فليطلق من بعدته ان ياتى بوقت الذي يشترع فيه العدة بدليل قوله
الثانية انما هي بغيره فليطلق من بعدته ان ياتى بوقت الذي يشترع فيه العدة بدليل قوله
فان كان بدعي كما مر حتى يثبت عليه سن المراجعة ولا مسكا الى الثانية لا يثبت الا في حال البعد
من زيادة الندم ولا يثبت عليه سن المراجعة ولا مسكا الى الثانية لا يثبت الا في حال البعد
باعتنا به لبعض ابي مالا ما اذا وجب الطلاق في الايام وعدها من اول اليه فليبرأ بدعيه لاجل
اليوم من الزوج في الشك في الاول ويكن ان يقال بغيره لانه اخرجها بالاذن الى الطلق وهو غير
محل التحريم في الثانية انما هي بغيره فليطلق من بعدته ان ياتى بوقت الذي يشترع فيه العدة بدليل قوله
وان طلق الحكم عليه خلافا لما يوجب كلام الاسعد بدليل تعليقها المذكور مما اذا خلت من نفسها
في حق من الصور السابقة فلا بد من ابعثا لان ذلك لا يشترع بالضرورة والحاجة الشد بدلة في الفاس
علاقه من سواها فانما في طلاق عن كونه بدعي لا بد من ابعثا بدليل لا يشترع بدليل فليبرأ بدعيه لاجل
الانتظار وكسوا الى طلاق الاجنبى كما فاده قوله المصنف من الاول فيجوز تحريم جلدية الطلق
الذي وقع فيه جائزا في هذه العود بعد احتمال الندم وليس فيه تطويل مدة عليا وقوله
الحق ولا خلافا في حق طلاق الاجنبى ايضا خلافا لوقوع المصنف لان الاكثر في المصنف ايضا ف
للتعامل ولا لوارثه فذكر ان لا خلع اثنان لا اختصار وتثبت رجعة او تجدد ان كان الطلاق
بأبنا فيما يظهر من طلاق بدعي وانما في طلاق الاجنبى السابق ويتناسى ما فيه
بغيره صور البدعي في طلاق الرجعة او التجدد بدلي الطلاق القسم واجب كما مر وما لم يجب فيها ملاها
في معنى الحكم وهو لا يجب كالمصنف الامام ومع ذلك لا تغيب بكونه تركا وتغيبه في الوعد بان
ينبغي كما مره لعملة الخس في ولوقع الا في ورد بان الامام تغل ما قاله عن اجماعها وبان الخس
لأنه فيه ورد بان بحث الكراهة يتنافى وانما سئل اجماعها بانها على خلافه وبان الخس قد يغوي
فليجوز ترك الامور البني منه بل اقرب الى الدليل ما قاله ما ذكره من انه من وجوب الرجعة
فلا قبل من كراهة تركها وتكال السنوي في نسخها عن عده من شيوخه واستظهره ان الرجعة رافعة
لنقض الطلاق لان الشارح جعلها قهرا فيكون كراهة كراهة لا تنوي انتهى ونظر فيه الذي بان في الخطوط
وقوع الطلاق وهي لا ترفع فتشتمل الحرة من حيث انهي وقد يقال في قياس الكراهات وانما زواج
لا وانما زواج بدعي في الثاني لان بابا بالضرورة تخفى نواها في المراجعة لان الضرر من اصدقات
الحرة المتقدمة عليه فاقدم ما استظهره النوي وان قلنا بما مرية الكراهات وما ذكرته من استرازدوب
الرجعة في الطهر الثاني في قطعها ما مر به الما ورد وينبغي عليه الرواية لكن فضيلة كلام غيره في
التدب الى انتفاء العدة واذ راجع فان كانت البدعة لحيين نوب امسكا الى طهر يغيب زاده
بقوله الثاني ان طهر ثم عجز ثم طهر ليس السابق وليا يكون المصنف من الرجعة مجرد الطلاق

كما ينبغي

وكما ينبغي عن الحكم مجرد الطلاق فينبى عن الرجعة له ولا يثبت النوي في الطهر الاول كاشفا بان كان
التمتع وانهم كلامه ان الطلاق فيه خلاف السنة لاجرام وهو كذلك وان كانت لغيره وحيث
قبله بغيره وما وفي بعد الرجعة فلا بأس بطلاق في الطهر الثاني كما فاده برأجه الا بعد
الطهر واراجعه فيه ولم يبرأ كما سئل ان لا يطلق في الطهر الثاني لئلا تكون الرجعة للطلاق
وعنه اي الطلاق السابق وهو طلاق موطوءة استوفت حق من القسم في طهرين بما في ديولا
في حبس قبل وليست عاملة ولايسة ولا صخرة كالبعضه كالمصنف في لا يستعفاء الشرع
في العدة وعدم الندم **فان عجز** بان قال لما انت طالق فلا تاذل بدعة في طهرين المصنفين
ان عجز في كل لا عين بين بدعي رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل بدعة في طهرين المصنفين
هي طالق فلا تاذل ولو كان بدعي لا تكرر عليه صلى الله عليه وسلم وانما في طلاق في طهرين المصنفين
لمصلحة العدة باللعان وذلك لئلا يعود اليه مغل ولا تاذل لئلا يجمعها ومغزى لعمق العبد
وان كان الحق محبوا وكما لا يجمع جمع لا يكره ولكن **فان عجز** بان قال في طهرين المصنفين
لأن الاخرى في كل طهر طهنة ولزات الاخرى في طهر طهنة والحامل طهنة حال وتراجع واخرى
بعد الدخول في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل
فوقه من الايام فان لم يفعل فرقا الناطقين **فان عجز** بان قال في طهرين المصنفين
فان عجز بان قال في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل
ولا ولد لها فلا ضرر ولا ندم ولا نية الاخرين بان طهر ولا نية عود من الندم في طهرين المصنفين
بسبب ظهوره وان تضررت بالطلاق في بعض الصور فقد استعقب الطلاق فروعها في العدة
ولما في المختلعة وهذه الصور **فان عجز** بان قال في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل
ولا يثبت سببه كلف رعاية الاوقات ولا بد من غلبه غالبا رتا جره الى زمن السنة كما في النورية ولا
بدعة ولا سنة ايضا في حق موطوءة وانما في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل
هو المشهور المستعمل وما في المصنف الى بدعي وسي فقط اصطلاح غير مشهور
والزوج تنويين طلاق زوجته الى اجماع وقوله **فان عجز** بان قال في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل
ونوي التنويين ولا اعتبار في نفس **فان عجز** بان قال في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل
بغيره كالبعضه فليكن بدعي ملكا انفسا فليكن في طلاق والا عتاق ويكون قوله فليكن مغل
ومثل الطلاق لا يملك على الا مع من وجهين بمنزلة قوله قبلت وطلقت فيقول فيه من كمال البيع
العملي وقوله توكيل في تغيب فيه شأ يستكمل في التنويين لا جنبي وقرق الاول بان لها فيه عرض
ولها بالزوج والسيد اتصالا فاما في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل
والزوجة والنورية **فان عجز** بان قال في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل
ما يتعلق بالقبول عن اجماع ثم طلقت ما يقع ولو كانت لغير طلق نفس ثم طلقت وقع والنعميل
بذلك لا يضر لقصره وقوله اصل فطلق حالا وضع من قوله فتباحرا ذلم يبي بان لها بدعي وهو
قوله طلقت وقيل فتباحرا حسن على ان منهم من ايضا انوا اقتصر على قبلت لم تطلق وبه
صريح في النوا روتا فم كلامه مغل فشتا في النورية وان قال في حق شئت وهو ما صوب في النوا
واختاره غيره وبذلك في النوا روتا فم كلامه مغل فشتا في النورية وان قال في حق شئت وهو ما صوب في النوا
الرومنة عدم اشتراطها ولو على التملك وجزم به ما حب التنبية ضعيف وان وجهه بان الرجعة
بان الطلاق لا قبل التعلق صريح في تملكه ولو قال **فان عجز** بان قال في طهرين المصنفين المصنفين من الرجعة او التجدد بان قد فاد لم يفعل

[illegible][illegible]

فلم يترتب صدق وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه لم يطلب وعليه الحرب وأدام يغلب
عليها حتى قيل يجرى عليها كمينه وجهان والذي يتجه حرمته وإذا صدقته فراه الحكم بحقيقة
وقد بينهما كما رجع في الكفاية ولين من ظن صدق كما جها في الحكم وكذا جده علي الذي يتجه
من وجهين ما يأتي أن حكم الحكم لا يغير ما يظن الأمر منه ويخذل الذي يتجه من وجهين
أيضا أن لا يحرم عليه بلها يتخبر في الحكم **فصل** في قول الماوردي لو حلف أن ما فعل
كذا وكان فعله وقال أردت ما فعلته لم يضمن وعليه ظن الحكمين أو أنه يفعل ونوي أنه يفعل كذا
لم يثبت انتهى وظاهره أنه يقبل منه ذلك ظاهر وبوجه بأن لفظة لا يثبت فيه بل يتخلل فقبلت
منه أرادته ولو لم يثبت ذلك لكانت طلاقا وإرادته نكاحا ولا يثبتها وكلمته أوردته وأعرفته
أهله ونوي عند الحكمين ما جرحته وأوصرت ربيته أو ما جعلته عريضا وما قطعت شفته
عليها فلا يثبت كان نوي بالحل السحاب وبالنسبة للقطعة من الأقط وبالعنبر لآلة السوداء
بالله الذي قاله وكذا رجع الاستحالة المشتركة يجوز أن ينوي خزانة طاهر ولا يحرم عليه ذلك إذ لم يتوصل
به إلى العقد وإنما قيل منه ظاهره وبالحقيقة لفظ عن مقتضاها في دعوى إرادة الاستحالة
بشرط تعلقه على المصروف أي معا وهي **كل** امرأة من نكاحي بنفي أوله وتسريه إذا كان قوله لها
أنت طالق وقال أردت من الوثائق أن الترتيب تصدقه في تأويله وصرفه للفظ عن معناه أي من
آخر كما إذا عاتبت أو خاصته وقالت **تركت** فقال عقيب كل امرأة طالق وقال أردت
غير الخاصة لغيره راد به لانه الترتيب وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون له امرأة غيرها أم لا ولا في
واضح وأما الثاني فيقبل ينبغي فيه الوقوف بقوله طلاق لا يقع عليك وكقول كل امرأة طالق لا
عرق ولا امرأة له سواها فأما تعلقها بالمتزوج عن العتق فالحق أنه لا يقع عليه قوله النساء
طوارق الأعره ولا امرأة له سواها **والترقي** أنه لا يضمن في نفسه أي خضع الاستحالة كما مر منه
منه للمعقود بالملوك بخلافه في الأول فإنه استنفذ من كل امرأة له ولدا امرأة له فكان استنفادها من
نفسه وهو باطل وقد يجاب بأن الفرق بين ما هنا وأردت طلاقا لا يقع عليه بانك لا رادة
نفسا رادة للطلاق من أصله ومتناقص مع ما قبل بخلافه ما هنا وبين هذه الصورة صورة التعلق
بأن هناك استنفاد لا رادة فادخل الاستنفاد على ما قبله لا صار له خلا فنهان كان هذا
إرادة غير البنية واعتقدت بالترتيب فصحت صارفة اللفظ عن مدلوله وكذا يقبل ظاهره
أيضا فيما لو حلف طلاقا بكل خير وغيره ثم فسره في حديثه عليه فترتبه والتزم في الكلام على قوله
تفسيره بنوع محمول على وجود الترتيب وعلى التيقول بلها كما في نظائره وحط صاحب ما يثبت
فيه وما لا بد فيه بغير ما ركبه قريب منه فقالوا ننظر في التفسير فإن لم يتنظر لو وصل باللفظ
لم يد من كذا أراد طلاقا لا يقع وانا نتظر لم يقبل بلا قرينة ويد من الذي عوان شأناهم ويقبل
مع القرينة ولو قال **لست** من سببت جاري في زيبا باسم زوجتي وأريد أن أقول بغيرها
زيب طالق ولا ريد زوجتي ثم قال ذلك دين ولها أن لا يشهدا عليه إذا طلق استقررت بنبته
أي حين تلفظ بالطلاق وهما يقبل ظاهره إذا شهدا بما ذكرناه قرينة ولا خلاف في تصحيح المتولي
خلافا لما في حجية الأقوال الأخرى عند الاستحالة أن لو قال أريد أن أفرق فلا يمس عليه ثم اقترن
ومر من أن لو قال زيب طالق لم يقبل إرادته الأجنبية بل حارة أو لئلا الذي يتجه وقفا
لا يزرعه الثاني **فصل** في **ترجيح** من رادته الأجنبية بل حارة أو لئلا الذي يتجه وقفا
قال أنت طالق فلا ثم قال قلت أنت أن شاء الله وأنكرت صدق بيمينه على ما مر في

مبحث الاستحالة لأنه وقع الطلاق وأراد من فعله ما لا أصل له ومثله أن غبت من اللدنة
كلا ولا حكم النفقة فانت طالق فجاب البتة صدق بيمينه أن لم يوصلا نفقة كما دخلت وقع
كما جاب الصلاح إذا ثبتت فيه كماله وأقوى القاضي بتصدقه بالنسبة لعدم الوقوع ونقصه
بالنسبة لا يجاب النفقة وأبد الغزالي الأول ونوام لوعقل طلاقا بغيرها بغيره أنه خرجت وقال
خرجت بأذي في فأكتر صدق بيمينه انتهى ولا يثبت هذا أخيرا مر من أن القول قوليه في وجود
الصفة الحلق عليها لا يمكن الفرق بابا هنا تخففنا وجود الحلق عليه وهو الخروج وشكنا في
الأذن والأصل عدمه فصدقت لولا فتن دعواها للأصل ومن **فصل** في قول
من نفى وجود الصفة الحلق عليها كما يعلم ما مر من الأصل عدم وجودها مع إمكان البينة
عليه وأبي السبي فحين قال أن مضت مدة كذا ولم يدخل بها فهي طالق فضت وهو غايب بانه
أن شهدا ربح نسوة بكذا وتزوجت على عدم الدخول لأجل فيبته حكم بوقوع الطلاق وفيمن
حلف ليعطي فلا يثبت كذا كل يوم فحين يوم ولم يعط بانه يبيع عليه لحقة وتخلل بينه وتوفاقت
طنتي إلا أن قال قلت أنت طالق فلا أنا أن كنت فلا أنا مثلا قالت سعت الطلاق دون الشوط
صدق بيمينه وظاهره أن قالت ذلك مكررا لوقوع الشرط أم لا أو افقت عليه وقالت لم أسعم
فلا لا يحتاج ليمين كما هو واضح وإن قال **حلفت** بطلاق فكذا لم فعلت كذا ثم قال لم أحلف وأنا
أردت تحويها دين ولو علق بغيره من في نية في دعيته لم تطلق لأنه لا سرقة وقال
أن لم تكون سركت ما في كانت طالق وهو لا يعرف سركا لم تطلق أو أن كلكت كانت طالق ثم عا
طلقت لا كذا أو كذا بين أن أخذت ما كره في طالق فنه طلاقا ومكرها عتق كما يعلم ما مر
آخر السلم منه لو من وكلمه أو بتلصص أو انتزعه منه مكرها أو نكاحا معن في الكمال أو دين وفيمن
الدين في الأولين أو امتنع من الاعتك في الأخرى والحق في الثاني طلاق لأن غرضا اجنبي عنه لا أخذ
بدل له ولأن أخيه السلطان منه بغير ضاه ولو عند امتناعه وأعطاه الدين لا بد من إخفائه
من الدين لأن أخيه عند عدم امتناع غيب وأما عند امتناع فلا بد من إخفاء السلطان فلا يصير
أخذ أخيه على الدين ولو قال **لست** مني بدعي لم يثبت باعها أو كمل وغيره من ذلك ولا يراو
عليك حكمك حلفك اشترط اختيار الدين فقط وعاهله ونفسه أو بوكله بعترتها صريح بالشفقة
في الطبع ولو علق بخروجها إلى غير الجاه فخرجت إليه ثم عدلت لغيره لم تطلق وأولجه ثم عدلت لطلقت
كما لو خرجت لها ما جاز له وصته كان المصوب فيها في الأيمان خلا وفي المماث أن المعروف
النصوص من صحيح شيخنا حول ما هناك على ما إذا قصد غير الجاه فقط وما هنا على ما إذا قصد
شيا ومثله في حق علي الخروج لها أن خروج لغير الجاه لا الخروج لها خروج لغير الجاه ولو نشئت
فلا بد لها إذا كثرت ورجعت مع الكاري فملا طلاقا لأنه مضمونها ولم يرد لها وأخلت
ويخرجت لم تطلق وإن ردها لا تمتعت بكنها ولو قال **لست** أن فعلت مضمونها لم تطلق برك
الطاعة للصوم والصلاة **فصل** في الاستنوي قيسان لا تطلق بالزنا إذا كان الوجود منها
محررا فكيف لا نذكر لا فعل فيه مرد وبانه لا معنى للزنا إلا التمكن منه والسكرت عنه فكيف
وقد مرق في أن المحرم إذا خلق شعره وهو سكت مع القدر على الدفع لزوم الدم ففعلوا
التمكن كالحلل لا لا الشعر في بدو كالأربعة فليزوم الدفع عنه والتمكن من خلافه فيقال في ذلك
فكان لا يفرج في بدو صاحبه خلافا في صام سكت عن لعد وهو قد حلف في دفعه إلا أن
في بدو بلزوم الدفع عنه ولو حلف لا يظا منه بغيره إذا فرقت طاقا في عينا لم يكن إذا

الا ان كنت قريضة علي الاذن وان قال لي فيها توسع فيه لا تعصم ذكره الاذري وولعني
بتقريبه وجهه لم يحسن بتقريبه كماله وان قلنا لا يحسن في اليا به فلم يخرج له ولم يحسن
به فالذي يحسنه عندنا لا يبعد فان يقال جاز اليه ولم يحسن به ومقاله ابو زرعة الي عدم حشده
عند عدم التقيد لفظا او نية قال لان الجمل اليه انما يصدق عرفا اذا وصل محل هوفيه لما حيل
امامه فانما جاز اليه بالقصد وما جاز بالفعل الا انما ياب به انتهى او بان قلنا لا يعمل عنده كان
مدلوله لغزله عنده وعرفا كونه اخيرا فان اراد احدكم هذا فلا يكثر الا صاحب بغير
الغزاة واشتد تخليص العرف في الامان ولا يغني الورع او بالحيلة لم يحسن كما هو ظاهره لا
يعرف الا بوجهه في الخط لا ياب انما تصدق بذلك دون مجرد الغزاة والحدود وودوب
الغزاة في الجذب بل خالته او بغيره لم يحسن ثوبه لم يحسن الا بغيره بغيره وانما وجدوا بغيره
في صلبه عنده فان علم ان قصد من غلبه غيرها لم يحسن والا حشده خلافا لما في الاثر ولا يبعد
في ان قصد غيرها لقد رتب على انما رقبته قبل الضرب **نعم** ان قلت قريضة على تصدق
كان رجلا بغيره فحشده في صلبه صدق كما يحسن الاذري او بعدم خروجه حتى يعقبه
دينه بالعل فعله ببعض الدين وقضي باقية بغير العمل فيخرج فان اراد قضاء له مطلقا قبل
قاله على ما نقله الشيخان عن قتادة بن انصاف كان ربه الاستوى بان الجزوم به في انما يقبل
بالنفس فقط ولا ذري بان الموجود في اكثرها ما قاله الاستوى قال وهذا هو صواب النحل
فأعقبه وفي الامم لو حلف لا يذره حتى يستوفي في منه حقه فاحضه عما حلف وهذا المثل
لا تلم يوف دينه بالعل بل بغيره وان لم او فك حلف يوم كذا ففسر عليه الوفا فان لم يحسن
ان قصد بلا جاز الا عطا وعطى فماذا قصد البقرة في وجهه فان قاله ابن زرين ويتردد
انظر في حاله الاطلاق وشيخي **نعم** ذلك عليه ان الحول تبع او استبح فان قلنا انما يحسن
او استبح لم يحسن لا في حق نسيانها والكلام حيث يمكن من الالقاء بعد النسيان ولا لم يحسن
وان اراد الا عطا او لم يخرج من يده بغيره عرفا كما قاله البيهقي وريخ الغزاة لا نه
اقرب اليه لفظه وقال القاضي لا يتردد ان خرج من جميع الغزاة والماء فاليه وعليه الاول فهل الضابط
هنا ما مر في صلاة المسافر حيث خرج لم تقصر فيه الصلاة حتى والا فلا يفرق بان المذارع علي
اسم السفر وهما علي اسم الخروج كل محتمل وعدم الفرق لا الحجة او يجوز بالحظ به فقصده خطاه
بغزة اليه تمنع جوابه بطلت وان قصدت معه الغزاة او كذا في انما قصدت ذكره وجوابها
كلامه كما في غيرها فانما يشرع في تطلق الا لا يسمي جاز الا اذا كانت هي الحجة او باستيفائها
انما من ما لم يورثا في الاستبدال ان تلف الا برة او بعثت فلا نة لغلان بتربعته وان علم انه
لا يقتضي او بعدم لما حلف لم يحسن بعضا في امره او نية ان لم يامر بمحتمل فيها بغيره من جميعه من
وجيزين لا يقولوا ولو بعد امره او نية لا لا يبيحها وعرفها بغيره انما فيخرجها لم يكن اذا حشده
او بالخرج الاما لم يضر سبها بغيره او بعدم من غيرها به لاهل الا واجب لم يحسن بعضها
عليه فحشده المراد بالواجب ما يستحق الضرب عليها زيدا او بغيره هذه المذارع واشار الي
حلف من دخلت قريضة من دين ما لم تستعمل علي الخي من فانه بغيره كما هو كماله الا ذري او بكون
هذا حكمه في انما لم يكن اقوالا بان ملكه لا يحتمل كونه كذبا او ليا او بذكر الظاهر لما عثر
فما تشره ركبته لم تطلق لا بعبارة عن الركعات الا بريح والمدرك بعضه فقط او بالكم حلف
عليه العذر ان لم يرد الوفاي قال الاذري ولم يكن قريضة تشترط ارادة او بمكملها شيئا اشترط

اجماع

اجماع ملكها عليه او بليس قيمته حث بلسها ولو من ليلتي او بالعل طلقته به ولو من
غيرها بتم فان اراد من دين ما لم تدل علي ذكر قريضة كان رادها فاحشده فغضب خلاف
لكذلك فيقول ظاهر كماله الاذري او بكونها في وسط السوق بغيره في حشده سائر وسط
او بكونه وله الحثان فلو عثر بها عند المويضي ويوم السباح عند العادي والا ولا اقرب
او بالطن ينصل هذا الرحم حث به منزوعا ومركبا في غيره او بالشف واللعن كان غشقي ولحشني
او ان غشقي ان لغشقي لم يحسن باحدها بخلاف ان غشقي وان لغشقي كما قاله الاستوى اخطأ
من قوله الشقي ان الشرطين المحطوفين بالواو يمتنان تقدما واخرا او بعدم اعاقم في
البلد فلا لفضافة فحشده لدون الثلاث ثم عادت لم يحسن **نعم** يعلم ضعف قول الامور
لو كان ان مكنت في هذه البلدة كانت طلق فحشده في الحال ثم رجعت في الليل ومكنت
طلقت او بكونه مطلقا لم يحسن حشده نزلها منه نزلها فحشده في الوجة وفا قاله في زرعة
لا يحسن بقول اخذ ولا باعرا من انما لان الحث في شق لا ببطريق الاستحقاق الشرعي
لا بغيره الزوال والا عزم علي ان لها بعد هان تعود وتطلبها او اخذ مال صدقة اخذ
وهي محسنة له فالذي يحسنه عدم حشده حاله لان الزوم على السيد بغيره في حشده الحث على
او بان توكيله في حشده وبي حشده هي وهي رشيدة في كل من حشده لم يحسن لغزاة البرجبر
اختياره او بالاعايجها فاستدخلت ذكره وهو سكت فان وجدته فعل كالحركة حشده
والا فلا كما هو ظاهر من كلامهم فيمن حلف لا يذره هذه المذارع في انما سكتا لا يحسن وان قدر
عليه الا شتم واستدامة الوفاي ليس وطيا كما ساق او بان لا يتم عملها فحشده كماله لم يحسن باقائه
تلك المرة فيمتنع فحشده كما هو ظاهر لان الزوم عرفا من لفظ التوازي او بان لا يكتب مع فلان يحسن
الا ان كتب بعد فلان بخلاف العكس او بكونه في الاطلاق ما يجزي في امره فحشده العرفا لتعلق
عليه استلزامها امره فحشده بان يطلو حالا وقضية اللذة انما مفسدة في طرية الوقوع حال
لان الطلاق المتقدم لا يفرق بين وجود اوله والآخر **نعم** الجمل علي الاول الا ان كان نحويا ويصح
قدومه في هذه المذارع لم يحسن بوضعه من غير احتياجه او بكونه في الاطلاق ما يجزي في امره فحشده العرفا لتعلق
معرفة استلزام وجود تلك الصفات في وقت واحد او بالاحتياط منها بشرط ان يطلب فيمتنع
فالحرف قبل ان يطلب ليس احتياجا او بعدم الاكل من مال زيدا فانما حشده فحشده كماله لا يحسن
او بخلط زاده لم يحسن لان الخيف بذكر الطعام قبيل الازدراء والشفط بذكر الشفط بالخذ
والخلط في معنى المعاوضة او بغيره غرضه علي الشك ولا يتردد في بعضه بطلت بعد مطلي
قال الروياني وعليه لو حلف لبضيه حتى يموت بغيره من امره لما انتهى وفيه علي بالعرف
دون للغة وفي الاثر وان لم تفكك كانت طلق ان اللغظ يقتضي القتل والعرف يقتضي الضرب
انما لم يبرح بغيره او كثر الا صاحب في حشده كماله في اللغة او بكونه في حشده دار زيدا مادام
فيها انطلقت امره بغيره بغيره فلا يحسن ان دخل وهو في حشده لان اراد كونه فيها
كما يحسن الاذري ولو علق طلاق زوجته وعق امة بمضي يوم لم يملك كل يوم منها فتاحتها
فيه فاشتها لم يحسن ان اكلت كل واحدة ولو لا حتى للشك او خالف الزوجه وابع اليه امته
في يوم ثم جد دالكام والشرا وكذا لو اكلها الا امته خالف الزوجه وان زوجته وابع الا امته بغيره
عليه ما ارتضاها غير الشقيين واماهم فحشدها ومما فيها وان الخلع ولو قال **نعم** ان خرجت
فتعلقت بعض خيرة الدار الخلع طلقته وان لم تصوي غدا او ليها في الليلة في ضنت

من هذه الكوة فوسعت حتى صارت بابا وخرجت من فية ثم دلتها في **قال** بعضهم وقياس
نظيره عدم البحث كلا كمال هذا العهد ففتح في كاهه أو أن أخذت من ما من صهرى فطلق زوجته
وأخذ من ماله من تحت لاد أن ليس بمهرى أو أن جعت يوما في بيتي لم تحتج بجمع من صومون
لم يكن ورجس الحسن من العلم تحت وأن كانت زوجة عتلاف ما لو قال أو من القرا وأراد الحسن
لجان وكان تحت فبجته الشكل في عرفها في يظهر وأن قلنا بالجمع أن الحسن يختلف باختلاف الطبع
فنتلق أو أن قصد كماله في قصدت فيهما معي لم تحت خلافا أن قصدت فيهما عكسا وأن لم يكن
الشاق أفضل من أبي خبنة رضي الله عنهما أو عكس لم تحت خلافا نظيره في أبي بكر بن علي
رضي الله عنهما فان الإفضى هو الذي تحت كسبي ومعتزلي اختلاف في أن الشرا والخير من الله
أو خذ كذا تحت الحزن في ويحق به في ذكر سائر فرق المتلا كما تاليفين بالجنة وغيرهم
والذي يشي خلافا للتأني أن لا تحت على حتى حلف أن الصلاة تصح بدون التأخير لا في
ما حلف عليه محتمل وظهور الدليل الظني في خلافا لا يقتضي رفع العصاة للتحقق خلافا فضل
أبي بكر في القوة لا ذلك ولا جاع عليه ما رطبها أو بمنزلة الغني فحت من حلف أن عليا
أفضل منه وتوجب ما ذكرته قول ابن الصلاح لو حلف على ديث زوانه فساق أنه صحيح لم تحت
المسك واعتزى بذلك خصيصا لا ما م عدم تحت عما في الحار ومسلم وتعليل بالاجماع على
صحة ما فيها كمن يجب بأن فائدة التخصيص الغلط بعدم تحت حتى لا تسن له الرجعة وهذا
بناء على أن ما فيها صحت قطعية وهو رأي ضعيف مع أن حلفه فما لم يلحق فيه من بعد عليه
من الحفظ وهو قليل **وقال** أكثر من والمحقق أن المخطونة لا أن يعمل بها قبل التبعث
لتلق إلا أنه لم بالنسبة خلافا ما في غيرها أو أن وليك تحت بتغير الخفة فان راجع تحت
لا استنادا ولا خلافا أن لم يكمل كمال في حاله الذي فالقبح لا يفي وأقل ثلاثة أشياء وفيه نظر
فأهروا وقيل أن تعليق على أن عادي كان لم أصدر السام في فية حله لم بعد أو لا يقع به عليها
لم تحت بغيره أو أن ما في زيد فقتل تحت أو لا يثبت في البيت فبات على السعي أو لا يفي حله
فترد من البيت إلى السوق فترسل ولم يرد في البلد لم تحت على ما في الأوراجي وفيه نظر
أو أن لم أعك ما سالت في سالت في الطلاق فبال رد المال لم تحت فماله البعوي وفأهده أنه
يقبل منه ذلك ظاهر وأن ما في مخرج مسالك التدين خلافا أن يعزى بأن الإعتدال أن
يستعمل في غو المال دون الطلاق أو أن سقرت تحت بالسفر الخصم ولو إلى رشتا في البلد
فأله الغزالي وقال في امرأة من بنتي في حوله الدار فالق أن يتعلق بالنيوة حاله لا لا يرد
بالصيغة إلا ذلك وإن كانت لا تستعمل في أن اشتبه بعد ذلك لم تطلق ويوجه بأن المرافع
موضوع الحال والاستقبال على الأجمع فأنزعت الغريبة في خصيصه بأدائها فلا يتكلم بمسالك
تقدمت لا تؤثر في الغريبة أو أن بقي كماله لم أسره على رأسك فينها وذاك لم تطلق كماله
الركبي وتقدم عن جزم الجواز في غيره لا سيما فلا يكون مراد أبي الجين بقرينة الحال وترجع
الاستنوي للواقع حاله كما كرهه في لا ما مردود بأنهم لم يذكروه في هذه بل في حلف لغيره
مأم هذا البحر وليس ما في فيه منله ولا يكون مثله لو كان كسرت هذا المأون على رأسك أو
من خرجت مكشوفة ليمررها إلا أن شطلقت من خرجت مكشوفة وأن لم يمسرها فان
قال وأبصرها بشرط لم يمسرها أو قد فالت لا أصبح في ثوبا توخر على أن كان ليخبر
أجرائت لخالق تحت بصحة أن قصد الطلاق والطلاق له النووي واعتزى الاستنوي

بما لا يجدي ولو قالت له استغثت فلا أنا العالم فاقى تحتك وقال أن كان عالما فانت لخالق
حت أن ساه الناس عالما ولا خلا وتحت ابوزرعة فمن أب زوجته فإعادها سادس عشر
رضان في قوله طلقا ثلاثا مس عشر مضان بأنه يقع الطلاق ثلاثا حلا لكلامه على الغلط
في التأنيض وفي الأورالوزج مطلقته ثلاثا بعد الحلف التخلل ثم بات لم يقبل دعوى وارثه عدم
التخلل لأن فعل مورثه يكذب **قال** الماوردي ولو غاب هو وزوجته ثم رجع وذكر موتها
حلت له أن يخلف خلافا ما لو غابت هي واختا وأجريت بذلك أي لم يقع في قلبه صدق ما لا في في
العدد والفرق أن لا ملك لها خلافا والحرية في العود فنولها ربا وكذا لو حضر رجل بانه
عرفت لغيره وأدعى ملكا جاز شراؤها منه ووطيا اعتادها على قوله وفيه أيضا لو حلف لا يدخل
فقال تحت أن الكمال فأسد وصدق لم يرتفع الجين وأن جدد الكمال فان أقام أحدها بيمينه
سعت انتهى وسام البينة هاتين فيه ما رواه ابن الكمال عن جمع من عدم سماعا وقد حلف في
الأورال نفسه على ما إذا لم تشهد حصة فبها سها عدم سماعا إلا إذا شهدت حصة وعمل
أطلقه هذا أخذ من قوله الزبيري يسأها كنه قيده بما إذا لم يسبق منه ما يكذب كان أقوا أنه
عقد عليها بولي وشاهدين وافق النووي فيمن قال لطلاقه أهل كذا فقال لا أحسن خلفه أنه
يعرف ابن مسكن بليس عمل ذلك ما أن قصد أن حاذق يمينه لا يفي عليه الأمور العرفية
غابا لم تحت وقمين حلف لا تدب زوجة مع أنه الحام فذهبت أولا واجتباها بانه أن
قصد منها من الاجتماع فيا تحت وأن قصد منع اجتماعها بها أو لطلق فلا **فصل**
في الرجعة يقع الزوة وهو الأقص عند الجمهور وبكره وهو الأكثر عند الأزهري وهو
المرأة من الزوج وشراها المرأة إلى الكمال من طلاق غير يمين في العدة كما يعلم ما في وأصلها
قبل الاجماع قوله تعالى ويعولن حق بردهن أي رجعتن في ذلك أي في العدة أن أراد مصلحا
أي رجعة وما مر من قوله على أنه عليه وسلم لغيره فليرجعها وتاجع من إرضائه عليه ولم
لطف خفصة ثم راجعها وقال أنا في جبريل فقال لي راجع خفصة في مائة فوافقه وهي زوجته
في الجنة قال الزركشي وسكتوا عن كونه سنة أولا لا خلافا ذلك بحسب المال **قال** الشيخان
ولا يطلق القول بأن ابتداء الكمال واستندامته لا يضرب الزوج فان بعض يقتضي الأول
وبعض يقتضي الثاني كما يعلم ما في وأركا نصا فلا تفسد الرجوع وشروط أهلية الكمال
فلا تصح **الرجعة** **الرجعة** أي يشاهل لا بعد الكمال بنفسه بأن يكون لها لها فلا غير مرتد
لأن الرجعة كاشفاً الكمال فلا تصح من مرتد وهي أي بان حكم حبله بصدقه طلاقه ويحون
من سكران وولي يحون طلق قبل جنونه حيث لم تنزع وجهه بكثرة الكمال في ذلك ولا يرد على ذلك
صحيح من المكلف **وإن** **خروج** أي أجرة دون تكاح به حال إحراره لا فيه الأهلية وإنما الإحرار
مانع **تحرير** للبعد والسبب الرجعة بل إذا وان أحتاج إلى الكمال البهلاء بغيره في الدوم
ما لا تحت في الشدة **ومر** **مخرج** كان لم تحت منه فطلق من جنته وإن لم يزل ابتداء كماله
وهذه من زادت وتصح وإن شرط أن لا رجعة أو قال أسقطت حق الرجعة لا لا يصدق بذلك لا يصدق
أنه لا يشرط استيفاء الركن الثاني في الزوجة فلا تصح الرجعة إذا كان كونا **زوجه** **زوجه**
فلو طلق إحدى زوجتيه وأبصر ثم راجع أو طلق ثم راجع أحدها لم تصح أن ليس له الرجعة
في حتمه إلا أن كماله كمالا لشبهه بالكامل وهو يصح معه ودخل في قلبه معيته ما لو طلق أحدها
معينة ثم نسبها فذا كان راجعت المعلقة مكالم مع وهو حرم وجهي بغير ترجعه ويترك بين

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ولعمدہ

[illegible]

مطلوب
في من سلف لا يحيا مع
زوجته الى هذا حال
يحل بمعية

الحلال للرجل ان يزوج امرأته
او يشترك بالزوجين بعد ذلك

فان كانت المرأة فاستد خلعت ذكره وون فعل منه وان كان عالما حصلت الغيبة بلا خلاف
ولو وطئ ناسيا وجاهلا او بغيره على او بغيره فوجبنا حصول الغيبة في هذه الصور
ويستحق الايالة ويرفع حق من المطالبة بلا خلاف للرجل ولغيره منه ما في اصله من عدم الحنف
اما الاول فلو وطئها الى حقها واما الثاني فلو فعله في الاول وختلا في عدلها وانما كان الحيض
هنا كالحاق لان وطئ كوطئ في اغلب الاحكام وكما في سقوط حق عدم الحنف والكفارة بان رعابة
النفس المصححة في حقوقها عند من في حقوقه الا دعي بدليل محقق ان ذمته في البغي السلم
دون عبادتها ان ليس لها نية صريحة فلو وطئ بعد ذلك على ما عملها فلا حنف وارحفت وانخلت البغي
خوف من الوطئ فخرج الحذف ورجع كذا في او غيرها واجاب بان حكم الايالة يسقط بدخول الذكر ولا يكره
حكمه في سورة ذلك للسنة الاولى وما بعدها خلا كما في بوجهه كلام البلقيني ولو طول بالغيبة فاشترط
لغيرها لوطي وجب ان يزوج في حقها ذكره في طلبة كفا من وشيع وجوع ومسلم واما يزل
انكر نسأ كزوج فها دون نفقة ما يستعدهم لوطي فلا يزل ذكر خلا كما في بوجهه كلام الشافعي
مئة الايالة فخره باربعه شهور فلا يزل طلبة اكثر من قدر الحاجة فان استمر فخره اكثر من يوم طول
فابعد اللسان ويحل ايضا لغيره يوما فادونه بقدر ما يتيسر المقصود ان استمر للكفر من
الزواج حتى او طعمه لا صوم لمولود ولا ينفذ خلاف الفاضل عليه في مدة الامال وانما اهدر مرتد
قتل في مدة الحمل لا لا يعتد به ولا مدفع القتل الواقع خلاف الطلاق وحذف المولى زوجته
انكرا او في شأ المرأة وبعدها بمطالبة او في طلاقها رجعا او ارتد عن الاسلام وقد دخل
بها بعد المدة او في انشائها ووجه بان راجع المطلق وسلم المرتد في العدة لم يطالب بالغيبة في الحال
وضربت المدة ثانيا الى استؤنفت وان ارتد بعد المدة صرح به الشافعي لا ارتفاع حكم المدة
الاولي بان نقطاع النكاح والجبر في المدة البيوتية والمهر من ان الاضرار بما يحصل بالامتناع المتوالي
في حكم سليم وحل ذكر ان بقي من مدة البين بعد الرجعة والا رجعة فوق اربعة اشهر لا رت
النازع من الوطئ باق والضرارة حال صلته وكذا تراجع او سلم في حلق ثانيا وانما لم تعد المطالبة بالرجعة
نظرا لان النكاح لا يملك الا بالطلاق اياها حال موت الزوجين احدىهما فاحسب المطالبة وكذا ينال في مسئلة
الردة اما اذا لم يقع ذلك فلا يستثنى في وطء ردة النسيئة في غير المدة بوجوب الاستبراء بخلاف
بعد ما كانت لا يوجبها صورة الا في حق بل يطالب حال لانها لم تنقطع النكاح وخرج بقوله رجوع
ما لو جرد النكاح بعد البيوتية فلا يستثنى في عدم عود الايالة ولو اوى وهو غيب او ثم غاب رجعت
المدة فاذا انقضت وهو غيب جاز الزجر ووجه في قوله في كبره فطلب ما يسيان في بعضه الى البلد الذي هو
فيها ويرفعه لغيره ويطالب بطلاق في بوجهه في قوله في اياها في اجتماع بينهما يحصل بان يرجع اليها
او يشترك اليها كما في دونهما رتد ونعيا رتد اصله وقبل ان يامر الفاضل بذلك يامر بالغيبة باللسان
في طلاقها بغيره في لوطي وبعده في تأخير التلب لسفره ولغيره الطريق قال الكا وروي للفرس ولم
ينظر واليه ان وان تغيب سفره له مند ووجه الى حاله شبهة عليه فان لم يقع باللسان في الكلام ولم
يجز (او لم يطالب اليه ومضى في طلاقه) لذلك في زمنه طلق عليه الفاضل في طلب وكذا لا ملة ومن ثم لو
قال ارجع اليها لان لم يزوج من ذكره لتصوره كالمسك البلقيني ولما ان ترفع امرها في فاضل
بلدها وتذعي عليها الغيب ليكتب اليها في بدله ما جرى فيطلب منه ذكر ولو غاب بعد مطالبة
بالغيبة او الطلاق وامنعه منها لم يلق الفاضل ان طلقت ولا يزل وان استعمل وتواخلفا في
الا يالة واحدة صدق بمعية او في لوطي بعد المدة فقد مر في خيا النكاح فان اعترفت به بعد ما

سقط

سقط حق وان انكر ولا يشل رجوعا عنه ولو كثر من الايالة واراد التاكيد صدق وان
تعدا المجلس وقال الفصل في نظيره في تعليق الطلاق وقارفة تميزه بان اشقا واشتراط
بامر مستحق فالتاكيد بهما البق قائم اراد الاستبراء في تعدد نكاح الطلاق وتعدا المجلس في تعليق
الطلاق فيما وكناه وطية وكفارة واحدة وان تعدت بها
في الظاهر ما خذ من الظاهر لان صورته الاصلية ان يقول من ياتي الزوجات انت علي كظمراي وكو نهيا
مركوب خصوصا الظاهر لانه موضع الركوب وكذا في طلاق في طلاقه قبل اول الاسلام كالا يالة فخر الشري
حكمه الى تحريرها بعد العود وانوم الكفارة كما ياتي وحقيقة الشريعة تنبيه الزوج زوجته على
ما سيبينه واصل قبل الاجماع اول سورة المجادلة مع انها تزلت في اوس ابن الصامت لما طهر من رتد
خولته بنت ثعلبة على اختلاف في اسرها ونسبها فاشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له علي
الله وسلم حرمت علي فغالت نظيرة امري فاني لا ابرعها فاجاب بانك ايتها وهكذا حراما
اشتكى اشكتك اليها انه فاني تزلت في تلك الايات وهو حرام بل كبيرة وتصل في الحلق ان وجد الحلق
عليه كما يعلم ما ياتي في انما لم تزوج عليك خلافا انك علي حرام فانه مكره وتعلق الكفارة العظمى
والمتعلق بانك علي حرام هو كرامة البين والبين والحنث لسلمهم وكذا مكان اجتماع مطلق النكاح
مع الزوجية دون النكاح بقوله كثر من الام وقد يستشكل كراهته انت علي حرام بوقوعه من صلي
اصليه وسلم في رتد وهو منزه عن الكره وتجاوب بان صلي الله عليه وسلم راي عدم كراهته
لامرخص من دفع فتنه او خوف مفدية ثم رتب الشافعي اشارة الاشكال المذكور وكذا
ارجعة الا واصل الصيغة وهي تنبيه الزوج زوجته من ياتي بلفظ من او كناية كاي يات
النا في الزرع وانما يصح من زرع كليل خنا رول مسوما وكا وسيا في حكم كثره وقنا كطلاق
فلا يصح طارحي وصبي ومجنون ومكره وزوجة في حقوقها لزوجها انت علي كظمراي ويصح طار
السكران كطلاق الشافعي الزوجية وانما يصح في امره طلاقا بان تكون غير رتد وزوجة
كانت او رجعة ولو صغيرة ورتدة وكافرة وجاهدا ومعتدة عن شبهة كطلاق فلو قال ان غيبه
اذا كلفك فانت علي كظمراي او قال لا اذ انت علي كظمراي يصح ولا يشترط ان يكون الغيب
جملة الزوجية والا الغيب به جملة قوله لا بل لوشية ككثيره صدمه ووطئ وفرج وبد ورجل
ونصف ورج من ياتي او يزوج كما ذكرنا في طار الحاق البنية الاجرة بالظهور مع حرمة الطلاق
بالجميع ولا تاكل تصرف بغيره في التعليق نعم اختلفت في بعض كبره وبكل معصية كطلاق
والعتق تحصيل في الايالة بين لا اجماع فذكرنا في الاسفل فيكون صريحا ولا
اجماع جعلت فيكون في ان راد به النكاح كان مولى والا فلا كما روي لا يقبل بحسب ما لبيع
النكاح والرجعة وفي معنى الجز الجزاء والذات والنفس والجسم والبدن وتكمل كلامهم الا جزاء
الطاهرة والذات كالحلب والكبد والطحال كفي في الرقوق والقياب ان ذكرنا بالغة لا يكون
طارا وهو غريب نقلا ومضى في قوله الشافعي انه واضح معن لان الاعفة المذكورة ليست
على استناعت فظهر لان الدار ليس على حمل الاستناعت فخط بل على ما عزم التلذذ وهذه
كذلك لو فرض ظهورها كاللسان وبالحن العين وسحب من كراهه الا في ان التثنية بالارة المذكورة
صريح وان حمل فيما يحتمل اكراه من ذكرها ما ما يحتمل البين والرس والزوج فليس بصريح بل
كنا في الظاهر والطلاق فلا ينصرف لواحدهما لا البينة المركب الصريح المنسب به وهو جرح
بنسب اورضاع او مصاهرة في كليل المنسب بتيق زائد التصريح به بغيره في وقت من الاوقات

انہ

[illegible]

او الزوجة او الوطى في الاحوال السابقة **حُرْمَت** عليه زوجته التي ظاهرياً اى حرم عليه التمتع بها حتى يجرم عليه استئذاناً او لا خيرة فتنزيم المأذون بالزنى اى ان وطئتك فانت مالهى كمنه الوطى قبل التكثير او نقصان المدة واستمر الوطى ووطئ في الحرمة لا مطلقاً بل بالقياس الى ما جازم به الشارع ووجهه الرابع في الصغير في الحرمة عليه هنا **كأن** في غير ما يجرى التمتع بالزنى السرور والركبة فقط لان الظاهر معنى لا يخل بالملك لا يجرى كمن الذي حكمه عن الاثرين ووجه في المأذون ما عدل اليها وعليه الاول بحث الذي في حرمة غواضه على محرمتها شهوة كذا في العمى ولبنه جريان ذكره في الغايب وكلامهم صحيح ووجه في الزنا الصرم بان عطاء له اكثر وبان من تنس بعبادة حرم عليه التسبب في قطعها وهذا المعنى ليس موجوداً فيها لم هذا المحرم يتعدى تنقص المدة في الوقت خلافاً لليلعني ومن تبعه في قوله بان هذا الحرمة التي التكثير فيه ايضا واما هو التي يوافقها وذلك لان المعنى المحرم جدار ارتفاع الظاهر بانغصاها ووجهه ان هذا يلزم عليه زيادة شرط ليس في القرآن مردوداً به سوى ان يستنبط من النص معنى عصى وحسن في المطلق عصى ما يلاقى لا زنا عايناً او واجب التكثير في الزنا في الوطى حيث قال في الاعتاق والصوم قبل ان غاماً ويندس منقلاً في الطعام جلا للمطلق على القيد ومع انصالي الله عليه وسلم قال في الزنا عايناً من امراته وواقع لا تغرياً حتى تكفر واداً انقصت المدة ولم يفرج الوطى لا ارتفاع الظاهر وتبقى الكثرة في المدة فحسب ان الموقت يخالف المطلق في ان العود منه بالوطى في حله الوطى الاول وقال في الحرمة جدار الوطى الاول يمتد الى التكثير او نقصان المدة الحكم الثاني وهو بان الكثرة في المدة هو بانها ترجع الى الزنا العود قبل بالعود فقط والاول هو الموافق لها هو لا يراعى اعتدائه الزنا كسرى ووجهه لما فتنه لترجيح لزوم كثرة الجوارح الصنف وعلى كل حال في ما يجب عليه بالعود لا يراعى وهل وجبت عليه الغيرة او التراضي فيه خلافاً بين والتصريح بالوجوب من زيادة ذلك اذ هو اصل حرمة حتى يكفر انما يفيد ان غاية الحرمة التكثير ولا يلزم منه وجوب الامانة ما قدمه في الج من ان الكثرة التي سببها العود وان اجبت على العود وتشتت الحرمة حتى يكفر وجب الكثرة ولو مات احداهما او لم يأتها بعد ذلك بطلا فافرج وجز كذا بعد البيوتة سوا قبل بالعود الخلف ام لا لا يستلزم الوجوب بالعود وانما ينبغي عود الظاهر ان حكمه على قوليه عود الخلف فيها الوطى عطف الظاهر في مجرد كذا في ذلك الحكم الاول لم يحصل فيه اسكان شرب عليه الغيرة وهذا التحريم حاصل في الحكم الاول **ولكن** يجوز شرباً او صبيحاً كذا المطلق فلاننا في غرضها ذلك لا قبل التحليل وقيل غداً بالملك وتغيره علمك اعم من تعبير اصلها بشتلها **وتشدد** في الكثرة **تعد** في حله وهو الزوجة وان لم يتعد ذلك في الظاهر فلو قال في الزوجات الاربع اثنى على كل امرين وعاد فيهن جميعاً لزم ان يرجع كل رأت لتعدد الظاهر في تعدد ذلك لا لو طعن في بكلمة واحدة فان يتبع منهن جميعاً في الطلاق وتخلوا ما لو حلق لا يكمل عهده فكلهم لا يجب الاكثر واحدة لان الزوجات اثنى في الحنف وهو متوقف على تكليم الجميع وهذا الوجوب العود وهو يحصل ولو باسكال واحدة ولو قال في لهن اثنى على حرم ونوي غير العين او المطلق وجبت كفاية واحدة كما اعتداه الشيخ في هذا المبدأ لتسوية المطلق من الزنا العود وقيل يجب ان يرجع كفاية وهو متفاده هنا من الامام واقره واقره في الاثوار ولو قال في حرم من ارجع كفاية في حله في كل عام ما قبلها ثم ان قال في الزنا العود ثلثة كفاية والاربع وتعد ايضا بتعدد لفظ **ان** انقصت عما قبله غير عصى كمن تنقص اوطى وان لم يتعد الحلق فلو قال في زوجته ان علي كذا في عاده بعد فصلة تعددت الكفاية

وقيل العود شرط هو

عجب

عجب تعدده مع العود وان لم يقصد التعدد فيجب بالترك مرة في الاربع ثم ان كفاية رأت وفي الواحدة كفاية وان لا يقبل منه هنا دعوى ارادة التكثير للفصل كفاية في تنجز الطلاق بما مر فيه **او ان قصد تعدد** بالنظر في التعدد وان اتصل به بتعدد حكمه كفاية الطلاق وفيه شبه بان كفاية في المأذون اما اذا لم يقصد تعدد بان كرر اللفظ ووصل فاما التكثير ولم يختلف اللفظ كما مر نظره في (الطلاق خلافاً لما يوجهه كلام الظاهر) ولم يقصد شيئا فلا تعدد خلافاً لما يوجهه كلام الظاهر ايضا في الثانية وفي وقت نظيره في الطلاق فتعبد بان كذا الملك ولان لم يعد محصوراً والزوم ما لم له فادكره فانظرا هنا انصرافاً الى ما يمكن وفيه بين الحائض لا يكون انكره عوداً لان الكفاية في التكثير كالكفاية الواحدة خلافاً في المأذون الا في اعني ما اذا نوي الاستئذان ولو كرر تعليق الظاهر بدخوله المأذون مثلاً بينه التكثير لم يتعد وان فرقه او بينته الاستئذان تعدد فرقه ام لا ووجبت الكفاية رأت كفاية بعود واحد بعد الدخول مالم يطلها عقبة وان اطلق لجر تعدد كارجم به صاحب الانوار ونظيره البلقي في الظاهر والمجوز وما في به النووي من انه لو كرر تعليق المطلق بالمدخول والمطلق وقع عليه طلقة واحدة ولو قصد بالبعين تاكلوا با استئذاناً في اعيان كل منهما حكمه **وكذا** في الظاهر من الكفر وهو الاستئذان في شرب النسب وهل وجبت الكفاية جبراً المخلل او جازاً عن العود للاثر خلاف ووجه الاول بان عبارة تفق للنسبة وتسه بوجد ان الكلام في المسلم وانما وجبت عليه كذا في جرحه ان الزنا بما مرته المخلت فيها ما اذا والا فكلما العنيتين موجوداً فيهما مستحسان ان الواجب انما فيها ان لا ترفع الاثم من اصل بل تقطع دأبه وهذا هو المراد بسترها له كفاية **فصل** في كفاية مطلق اوقعه في **وتشدد** بشرطه المأذون مرتبة في الاولى والاخرة بين فصال ثلاث وفي الثانية بين خصلتين لاني الظاهر والقتل وخبر المأذون في رمضاني وقادته من اصل ما دل عليه جاز من حصر المرتبة في الثالثة المذكورة فالحصيلة الاولى في الكل **فصل** في كفاية النسب والاربع في شدة او بغيره اصل اودار واسا في النسب في كفاية القتل وفيما ساعله في غيرها وهو المطلق على القيد وان ان لا يكفر بالملك خروجاً من الخلاف وانما اجزا الصغرها كالمجنون دون الغرة لا باختياره ولان غرة الشيء خياره ومرتبة المحرمات لا يقع اسلم الصغر وسببية في الزدة ما جعل منه ان يجرى السلام بالجمية وباشارة اخرس مزمته لا بلغة لغتها وهو لا يجرى بها وانما يجرى عن عتق من السلم بعبارة يعرف هو او يترجمها له فقة ولا يشترط تعدد لانه خبر **فصل** في كفاية النسب والاربع في شدة او بغيره اصل اودار واسا في النسب في كفاية القتل وفيما ساعله في غيرها وهو المطلق على القيد وان ان لا يكفر بالملك خروجاً من الخلاف وانما اجزا الصغرها كالمجنون دون الغرة لا باختياره ولان غرة الشيء خياره ومرتبة المحرمات لا يقع اسلم الصغر وسببية في الزدة ما جعل منه ان يجرى السلام بالجمية وباشارة اخرس مزمته لا بلغة لغتها وهو لا يجرى بها وانما يجرى عن عتق من السلم بعبارة يعرف هو او يترجمها له فقة ولا يشترط تعدد لانه خبر **فصل** في كفاية النسب والاربع في شدة او بغيره اصل اودار واسا في النسب في كفاية القتل وفيما ساعله في غيرها وهو المطلق على القيد وان ان لا يكفر بالملك خروجاً من الخلاف وانما اجزا الصغرها كالمجنون دون الغرة لا باختياره

[illegible][illegible]

لم يتغير زوال الصوم كما يستلزم لال الغائب للعلق لانه لا يقال لمن غاب ما لم يتغير فيه ويتأهل
للعجز بالرض لا يستطیع الصوم ولا حضوره لا يتعلق ما خياريه بخلاف زواله لكونه قضائيه
ان لم يتغير عنه في الصفت والطاقه في الشك لم يكلف الصبر بها بل له الطعام وهو جسد وان ترد فيه
الاذر على الجوده الا ان كان جوعين او عشا في الان وعرف ان لم يصبر قدر عليه لم الصوم باعالم مما هو
في مسئلة الاجرة وغيرها وخروج به السفر فلا يجوز اعدوله الى الطعام وحسب الحايي يرض
بدوم اعرض تحبيل المنصف بالزمان في اشتراطه الدوام مطلقا بان لا يرضى زواله من حيث لا يتغير
من ان ما يدوم شهرين غايلا كذا كما صححه في الروضة خلافا لما في النجاشي كما صله عن اكثرين من اشتراط
عدم رجوعه زواله وعليه فلو تحقق زواله بعد الطعام اجزه على الاوجه كما نوا عن من لا يرضى زواله بغير
الاطعام مرمه قولان وقارق الغنوب اذا استجاب في تركي بان العجزة بها بالاجتنال الاداء وتم
بالجواز المطلق لان الجعظ لم يكثر او لما تشقة صلب بد في نجدة بالصوم او تشا به مع القدرة عليه
ولو كانت لاجل شيق في الجعظة والموحدة **مفرد** وهو شدة العلة او شهوة الوهي وانما يجوز
صوم رمضان جسد الشيق لانه لا بد له ولا بد يمكنه الوهي فيه شيلا خلافا فيه في كفاية الظاهر
لاستمرار جودته في الغرام من ولا يجوز من بخله الجوع تركه الصوم بل يشترط فاد اجزا
فكان بخلاف الشيق لان الخروج من الصوم يباح بعرض الجوع دون حره الشيق ووضوح كصله
للشيق بالافراط مستثنى عنه لان العلة اخض من الشدة وهي معتبرة في اصل مساه ولا يجوز شي
من العتق والصيام والتكليف **لا يشترط كفاية** اي مع الجواز بالاجل بالنبات فيشتترط معارقتها
للعق والعلية وانما في الطعام هذا ما في الروضة كاصلها كفاية الجوع عن ان صاحب وهو من الام وحضر
جواز تركه في حال ذلك كما في الزكاة في غل عن جوع ان صور ترك الزكاة ان يتوب عند غل في فعله
يشترطها اقناعا بتعيين اريقق والطعام اما الصوم فانه يرضى بابل واولم كلامه ان لا يتق
نية الواجب لصرفه بالذم **تخصر** ان معنى جهته الكفاية كما في نوى العتق الواجب بالظواهر مثلا
اجزا واكثر لا يشترط نية الوجوب لانه عند تحقق سببها لا تكون الا واجبة ولا تعين جهته الكفاية
كما لا يجب تعيين المال الموكب بجمع ما في كفاية دة وايضا فلفها دات المانية شبه بالهرواق في كفاية
في ما صلب النية بخلاف العبادات التي لا بد نية فكل ما في العتق والظاهر في التوكيل **في ان عتق واحدا**
في تعيينه كان نوي كفاية قتل وعليه كما في الظاهر **انما** في التكفير لانه نوي غير ما عليه فلا يصرف الي
ما عليه تكفيره في الصلاة والزكاة وانما اجزاء نية حد ن ليس عليه غلطا لانه قصد مع الحد ن
وانما اخطا في تعيينه وهو لا يتجزى فان نفع كل واحد تعيينه لعدوه ولو عتق عتق عليه كفاية
ظاهرا وقيل مثلا عتق احداهما منه جاز في تعيينه لاحدها بالعرف فلا يمكن من صرفه لآخره
كما لو عتق اشداد او عتق من بينه الكفاية اجزاه عنها او من عليه كفاية عتق بينه الكفاية اجزا
عن واحدة وانه اختلف جسد او من عليه كفاية نسي سببها اجزاء او من عليه ثلاث كفايات عن
واحدة ثم عتق فقام شربين ثم عتق فافهم ولم يعين شيئا اجزاء ومثله كاهو من هرون عليه صوما
كفاية عتق وحاشي مثلا وصام محصر عليه كفاية ان ارجع اشهر منها اجزاه ما لم يجعل غيرا عن
واحدة ثم اخرج من الاخرى ثم اخرج من الاول ثم اخرج من الاخرى والام جرحه عن واحدة منها بخلاف نظيره
في العبد من لا يشترط الاتباع في ذكره في المثل وقضيت ان العسر لو عتق نصف فن عن ظاهرا شر
نصف اخر عن قتل ثم نصف الاول من ذلك الظاهر ثم نصف الثاني عن ذلك القتل او نصف فن
عن ظاهرا ثم نصف عن قتل ثم نصف اخر عن الظاهر ثم نصف عن القتل اجزاه ذلك في الصورتين

وهو دفع

وهو دفع في الاول خلاصة الثانية لان عتق الصبي الاول من الظاهر كان مع رقة البالية ولا نظر
اعتقها لانه من غيرها وقد حرم في قوله ولود فعنتين وقوله ولو باعتهما ما بينهما ان ذكره لا يجزى وهو
معتل وتخل بسلامه لاني اذا طهرت كلفنا بالعتق او الطعام وتقرير البيع الصوري اني فيك في السلم
فان تعذر تحصيله الا عتاق وهو موصوفه منعت عليه الوطي فيتركه او يسلم فحق في بطلان البيع
منه صوم ولا يطعم وهو قاصر عليه لانه يسلم ويصوم ويتبع عليه الوطي وليس فيه ذكر جرح
له على الاسلام حتى يبايع ما اعتقناه عند الفضة من تخريره على دينه لانا انما نقول له لا تكلف من
الوطي الا هكذا فاما ان تتركه او تسلك طريق الحل وقضيت نفي الدم فرض السلسلة فيما اذا ترفط
البناء راضين بحكنا ولا لم يتعذر من لهما كما في الجحى ويلزم نية الكفاية وهي منه للتخير لا للقرعة كفتا
الدين ومثله فيها ذكر من تعدد وجوبها وتأجيل المنصف البينة عن جميع الخصال اولى ما ذكرها اشاهها
الدين في هملر واصلها **باب ذكر**
في القذف واللعان القذف القذف الرمي بالزنا في معرض التعيير والقذف لغة معدر
لان قد يستعمل جعالمعن وهو الطرد والاحاد عن الخبر شيئا كلف معلومة جعلت حجة
للمضيق في قد في المعنى فرائض الحق انما في الاول نفي وتبركا في الثاني على كلفة التعن واجاد
كل من الشدة عن من الاخر جرحا عليه بدأ سميت لهما واحترق في الغفلة والعصاة للدين
معدلة كلفة غريبة في قيام الحج من الشهادات والايمان والشي يشترط ان غرض ما فيه كفاية غالب اسما
الصوم ولا في جانب الرجل الا في حق من لعنه على لسانه لا في الاية ولا في قد ينك لعنه من لسانه
والعكس وانما في ابان النجس انما نزلت في هلال بن امية لا في ذر روضة عند ان صلي على
وسلم بشر كين في سما فتاة البينة او حدة في طبركة فقال يا بني امه اذاري على امرته رجلا يطلق
يلحق البينة فجعل صلي امه عليه وسلم يكره ذلك في هلال والذي حكى بالتحذير له اذ
وليزن ان اسم ما يبري من احد فتركت الايات وبها الرواية اخذ الجمهور وقيل نزلت في عويمر
الجليل في الحاج ايضا ان قال يا بني امه ايات ان وجد احدنا مع امرته رجلا ما ذا يصنع ان قتلته
فلمنزه فقال صلي امه عليه وسلم قد ازل الله فيك وفي صاحبك فرائدا فذهب فان قتلها عنها
عند صلي امه عليه وسلم وعلى الاول فلهذا لا تنافي الاولي لان المراد ان حكم وانك يتبين ما نزل
في هلاله ان حكم على الواحد حكم على الجاع وقد جاء في ايضا ما هو ظاهر المفظ من ان الايات نزلت
نزلوا في القصص ولذلك نفاير **تخصر** ان القذف معتبر باللعان ومنه ما عليه بدوايه وهو
الكسائر واركها في خلافا لا **تخصر** التافذ وفيه كما يعلم من ختفات كلام المنصف
في النجور وغيره والتكليف والاعمال بالتحريم والاخبار والزام الاكتم فلا حد على غير مكله الا السكر
تخصر عن صبي وجنون لهما نوع تخير ما لم يكلفا كما نقله الشافعي عن الغفال واقره لان
تخيرهما كان للزجر عن اساءة الادب وقد حدث لرجل منهن وهو البلوغ او الاقامة
الختن لتكليفه ولا على جاهل بالتحريم ان عتق بد ذكر كما هو ظاهر ولا على كفاية واما اقتص
منه لانه اخذها التعيير ولم يوجد ثم الجناية وقد وجدت ولا على حرم ولا حدها كالمرو
كسائر الا ايضا وانما في التوفد لان احدا لا يستعير لسان غيره في القذف بخلاف نظيره في القتل
واضح ان يعرض بخلاف في الكفاية **تخصر** في القذف وفي غير جاني عتق فاد اذ احسان
في **تخصر** في المعن فانها اوارسها كفاية في المعن كل **تخصر** في المعن في السكران
في كلفه عتق عن وعظي يجب به حد من جلد ورم سوز الوطي في القتل والدين بالنسبة للفاعل

الاستحقاق

[illegible]

[illegible][illegible]

أنت

وابواه

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

و بغيرها اولی

المطهر

احدها

[illegible]

[illegible][illegible]

الدم

[illegible]

بالسي ولا عفة حيث لم يكن زوجها مسلما وان وجب استبراءها علي من ملكها فان كان زوجها مسلما وجبت العدة كما اقتضاها كلامهم في السيرة كما ان كان خالف فيه البلقي كما تقدم ذكره
فاما من عرق الزوج المذکور كذلك تتخذ حيث كانت جارية او حامل من غير الزوج **موت الزوج**
تكميها كما حاصها **اشهر وعشرون** الايام بلياها ولو كانت حرة موطوءة او زوجة صغرا و
مسوحا ومن تتخذ بالاقر لا خلاف قوله تعالى وانذين يتوفونكم ويذون ازواجكم يتربصن
بالنفس اربعة اشهر وعشرون وهو محمول علي الغالب من الحراري لا ياتي وعلي الغالبات بقرينة
الامة السابقة وهو ما لا يبعد فراه لا تزولا وهو ما مالي المحمل وتعتبر الاشهر بالاهلية
ما امكن فان اكسر شهرين والباقي منه الثماني عشرة ايام تم حر ثلاثين من الحامس او اقل منها
تجر من السادس او عشرا عند تواجدها فان حسبها فان حسبها ولم تعرف الاستهلال اعتد
بأربعة وثلاثين يوما ولم يجزها الوفاي لانه لا سعة من الزوج في موت بالتحقيق عليها انما الحرة
بفراده ولها وجب الاحد كذا ياتي ولا يخصصها الا عظم حفظ حق الزوج دون معرفة البراءة
ولذلك اعتبرت بالا شهر وشكل كلامه الرجعية فتنتقل الي هذه الوفاة حتى تسقط نفقا ونفقة
عنه الطلاق ويتركها الاحداد وقد منعت عدة الوفاة لا ياكدم لو جوب قبل الدخول اما ما بين هذا
تنتقل الي ذلك بل تبقى علي حكم قبل الموت وقدة الوفاة والا جاز من خصايس الشك في
فلا يترجم موطوءة بشبهة ولا يباين ولا يلام ولقد اعتد في غنى **اشهر وثلاثة ايام** بسببه بان طلق
احدي امراتيه معينة او مبرمة كذا في كلامه دون كلام اصله طلاقا بانها كما صرح به اصله
فما رتا حسن وما ن قبل البيا او التحيين وكما تقدم حوله بها في ذوات الاقر **اكثر**
اي اكثر الاجل من عدة الوفاة وبقرينة قوله الخ لانه كلما جعل ان يكون مفرقة بالطلاق
محتل ان تكون مفرقة بالوطء فان لم يكن مفرقا بالاشهر طلقا وتعتبر الاخرة من الطلاق ولو في
المهنة كذا في الشك في وان كان زوج فيه البلقي وليس مبرمة علي الرجوع وهوان عدتها من
الطلاق بل هو علي العتد وهو ان من التحيين لانه لا يبين منه هذا اعتد السبب وهو
الطلاق وقدة الوفاة من الموت فلو من قران مثلا قبل اعتدت بالاشهر من عدة الوفاة
ومن اقرا ما حمل منها متعصر علي الوضع اذا لا تختلف عدتها بالاعتد بقرينة اما ذات
الاشهر وان طلقت بانها وان رجعت ذات الاقر وغير الموطوءة فيختصن علي عدة الوفاة
اخذت بالاحتياط ولو كانت احداها حلا وموسسة او ذات الاقر والاشهر بخلافه على كل
مقتضي الاحتياط ولو اجد اهله بشبهة ثم كتمها وما قبل الوفاة قبل اعتد بالاشهر من
الوضع وقدة الوفاة وقبل بكن الوضع ويكره ان لو طلق بعد الوفاة ورجع الثاني وابدل
قولا اصله اقصاها بكثرها لانها لم تظهر المعنى لان الاقصا بعد وقصة الزمن بالبعد مما
يستبعد وتجب الاحداد وهو لغة مطلق النسخ واصلاحها المنع ما ياتي ويروي بالخير
من جذت التي قطعته لانها انقطع عن الزينة علي الموت في غيرها وتجب لغيرها ما ياتي
وجرم علي غير الزوج اكثر من ثلاثة ايام ورجع الا لادري ما خلا من كلام القاضي انه اراد بعرض
الزوج الغريب اي والسيد كذا فلا يجوز له جنسية احدا علي اجبي ولو عرض يوم وفي الحايض
انما وجهه كالمادة في الفجر ثلاثة ايام ونظر فيه بان ذلك انما حل للنساء لضعفهن عن تحمل الحزن
خلافا للرجال ووافق ان محل ما في ان شمل حيث لم يظهر شعرا لمزمن تغييره هين وعوها
ولا حرم ما يعلم حمارا او خرايا يبر وذلك لغير المعصية لان العدة لا توفى بانها واليوم

الاخران تعد علي ميت فوق ثلاث الا علي زوج اربعة اشهر وعشرون فان لم يجل لها الامداد
عليه هذه العدة اي يجب للاجماع علي ارادة تزلان ما كان منوها اذا كان وجب والتقييد بيمان
المرأة جري علي الغالب اذا الدمية والحق بها المعاهدة والمستأنسة كالمسنة وتكرم الولي الصبي
والجنونة بر واما عمل **بترك حبس** وذكره في بعض اوله **وهذا كالحرم** فيما يجرم عليا لغير ضرورة
اي او حادثة اخلا من قوله الثاني لا يجرم عليا **الطيب** عند الحاجة كما يجرم عليه من الطيب في البدن
والشعر والطعام والكحل ومن دهن شعر الرأس وغواصة ان كان لها حنكة دون بقية البدن
لكن يترجم ازالة طيب عليا حاله الشروع في العدة ولا فدية عليا في استئصاله فدية في ذلك
وتأخيره كما يجرم عن الدهن والطيب اوي من نوسيطا صلده بينهما لا يجرم ان الدهن ليس
كدهن الحريم ومرة الفصل من غير حيق ان رخص لها عتبه في استئصاله قليل فسطا والفاقر
نقطع الرجح الكبرية لا للتطيب وذلك لغير المعصية من اتم عتبه كذا ينبغي ان تعد علي ميت
فوق ثلاث الا علي زوج اربعة اشهر وعشرون وان كقتل وان تطيب وان تلبس ثوبا مصريا
وبترك حنك من خصال وسوار وغيرها ولو خاف فضة او حلي عتق ولو لو وكذا غا
ورما من يعود فدية التقي بها او اشهر التقيين حيث لا يعرفه الا بالاحاد او موطوءا بها وان لم
يحصل منها شي بان عرض علي انكارها اقتضاها كلامهم قال **الادري** او غيرها ما يجرم فيها
به والحق بها الحزن والورد في ثابته بحدان فيها زينة والاضابط العرفا فهي وذلك لان
من النبي عن الحاي والحور الزينة فيه وصرح الصميري بحرمه ليس الدعا مع انها تحت الثياب
اي لانه بعد تزينا بخلاف ليس الحاي ليل لا تدفع قول الشافعي ان ايسم تحت الثياب بغيره
كالسوس ليل **نفس** ان لست تحت الثياب في محل لم يعتد ليه فيه الزينة لم يبعد حله
ولو لم لا اخبر حاز ولا ليه ليل او بلا حاجة كتمه بد وبما كرهه والضرورة كان يتعين
طريقا لا حازمه ولو لم انا ذكر الادري او اما حرم التطيب وليس المصوغ ليل لانه عرك الشهوة
بخلاف الندي وتنتظر لعل الطوي فيه يجب عنه بان التحيين فيها اشد منه فيه كالمجاهر
وهذا من زيادته وترك ليس **مشرع** ليرتبه ولو قبل النسخ وان خشن الثوب لغير المسابح
ولما صرح من قوله صلي الله عليه وسلم لا تلبس علي لالتس العصف من الثياب ولا المشقة
والطبي ولا تختضب ولا تكحل والمبغضة المصبغة بالشق كسرا لم وهو الحرة بعنفها
وتعال عن احببته واستنقت ثوب العتبه في بعض الاحاديث وهو مهملين مفتوحة
فما كنه خرب من يرد اليمين يعصب غرلا في حج ثم يشد ثم يبيع معصوبا ثم يبيع معافا
بانهم عنه في حديث آخر ومول يصح لا يجرم كالسود وصرح باللس التزيين بالعرض
والستور وانما البيت فيحل ولو لمصوغ ليرتبه اذا لا حاداما يجب في البدن وقطع في
المسوس ما يتعطي به من لحاف او غيره كما يحذر ان الرضة **يحتسب** التركي حله ليل كالحاي
يرتد بان الساس لا فرق فيه بين الليل والنهار لانه زينة فيها بخلاف الحاي وكالمصوغ غير
ولو ناعا حريه كانا وغيره لان ما دام علي لونه لالحق لا يقصد منه زينة وبقيده الزينة المصغ
بسواد كذا في رقة او خضرة ان كان قد را او مشعا او كلب بان يمتد الي الغيرة لانه لا يعد
لها بل الخوج وسج ومصيبة اما لا سود فواضح واما المنع من الاخص فلا يثبت الا في
ومن الارزق بقا وبالحاي ومن الاكس بخارجها **مقصود** ذكر ان اورد في ان كان في نحو
السود نغرش بزيه او غوي وتخطيط حزم كالمصوغ بخلاف المصوغ بزرقة او خضرة

[illegible][illegible]

بیان کون الولد
خزنا او جمل حاله

العرة

[illegible]

كلمة لا يظهر وجهه الا فيما اذا خلق كون الثاني من وحي اما اذا كان من استدخال من حالة
وضع الاول اولى يد حاله فلا يحتاج ان يخلق من المخلوقين لوجود الامكان به وبما بل قد يتصور
الوضع حالة الوضع فعلية لا يحتاج لها مطلقا **فصل** ان تعبدكم بالوحي في قيام يعتبر لحظة
الوحي جري على الخالب اذا اراد هو واستدخال المني الاول بالحكم **فصل** ايضا اندفاع
استنكال ابن الرقة الحاق السنة فقط بما فوقه بان كونه محلا اخر متوقفا على وحي بعد
وضع الاول فاذا وضعت الثاني لسنة شهرين وضع الاول يسقط منها ما يسع الوحي فيكون
الباقى دون سنة شهر فكيف يلحق بما فوقه ووجه اندفاعه ما قد هنتم ان هذا اعما
يرد عند تحقق كون الثاني من وحي وتسلم ان الوحي لا يكون حالة الوضع **وامكان** **مفردة**
لا يتصور اي اقل مدة يمكن في التصور رجعا لغير اي مائة وعشرون يوما ولو غير ذلك
او في لحظة من حين الامكان الاجتماع **فصل** تنقضي به العدة بان يكون اصل ادهي
ان بين **يوما** ولحظتين وذلك لغير المصححين ان احدث يوم خلقه في بعض امد اربعين يوما
ثم يكون لحظة مثل ذلك ثم يكون مضطربة فمثل ذلك ثم يرسل الملك فيخلق فيه الروح الحديث
واما خير مسلم اذا مر في لحظة ثنتان واربعون ليلة بعث الله اليها ملكا تصورها الحديث
فاجب عنه بان الجبر الاول اجمع وتعمل التصوير في الثاني على غير انعام وفي الاول على
انعام او على التصوير بعد المدة المتأخرة من الاول ولا يمنع منه قاصصوها اذا التقدير
فمنع مدة كافي قوله تعالى فيخلق فتأخر وجمع ابن الاسفاد بان العدة في الاربعين الثانية
للتصوير وخلق السبع والبصر والجسد والسمع والعظم والقيصر بين الذكر والانثى وفي الاربعين
الثانية لخلق الروح واخذ من ذلك يوم من العرايين ان يمكن التصوير في ثمانين يوما
وحمل على الصورة الخفية في الفترة فلا خلاف بينه وبين ما في المتن **وامكان** انقضاء **عدده**
فصل ثلاثة لحمة معناه قد خسر وقت وهي ما هرة **لا** شئ **وتلا** **ثلاثين** **يوما** ولحظتين لحظة للفرق
ولحظة للطنين في الجحش ثلثة واذك بان يملأ وقد بقى من الطهر لحظة ثم تحين اقل
الحين ثم تطهر اقل الطهر ثم تحين اقل الحين ثم تطهر اقل الطهر ثم تطعن في الحين لحظة
وان خالف ذلك عا **فصل** **ثلاثين** **يوما** وهو ستة عشر **لا** يتصور لغيره ان فورقت في طهر وفي
معناه قد تنقضي به مع المصطفين ايضا عدتها بان يفرقها وقد بقى من الطهر لحظة ثم تحين
اقل الحين ثم تطهر اقل الطهر ثم تطعن في الحين لحظة **واما** **اعتبر** **لحظتين** **يكفي** من الصور
المذكورة لما تنور لكن المحض في الصورة لا فقرة السابقة والانية ليست من العدة بل
مهيئة للفرق الثاني فلا يصح فيها شئ من انما **الملك** **كل** **الرجعة** **والادب** وقد مر ان ما ذكره في
ذات الاقرة بخبرها انما هرة لعدته **وتن** **بعض** **الافات** **افقرا** حرة كانت او امة **سنة** **عشر** **يوما**
فوق ما هو نصير قل الامكان في حى الاول في غايه واربعين يوما ولحظة للطنين في الدم لان
الطهر الذي خلقت به ليس بغير كونه غير محتوي بدمين ولا تعتبر لحظة اخرى لا حتم الى
طلافا في اخرها من ذلك الطهر وفي حقا الثانية اثنين وثلاثين يوما ولحظة لما تقر وتزيد
كما **دمن** **فوق** **وقت** **في** **حيض** **بان** **خلق** **ملا** **فا** **بأخره** **خمس** **يوما** **على** **اقل** **الامكان** **السابق**
فيمن خلقت لها طهر فيصير اقل الامكان في اخره سبعة واربعين يوما ولحظة لانها تطهر
بعده اقل الطهر ثم تحين اقل الحين ثم تطهر ثم تحين كرك ثم تطهر اقل الطهر ثم تطعن
في الحين لحظة وفي غير اخره اعدا وثلاثين يوما ولحظة تطهر ما تقر وتزيد **فصل** **ثلاثة** **لحظتين**

بوضوح او بولادة **عشر** **يوما** ولحظة على اقل الامكان السابق فتصير كالحاين
في فيها المذكورين اعني **سبعة** **واربعين** **ولحظة** في العدة بان لم تنفاسا وهي معتادة فلو ان
رأته او كانت معتادة زاد في المدة وقول **الشيخين** بعد ما ذكر وجسرت ثلاث حيض والطنين
في الحيمة الواحدة مرة ودان سهو وصوابه خضنتان والطنين في الفلثة واعدوا ثلاثين ولحظة
في غيرها وبما تقرن على ان **سبعة** **لحظتين** في كل من المشددة والحامض ومن خلق خلا قها
بالوضع ولو لم تذكر هل خلقت في طهر او حيض اخذت بالكثر كما هو الاخرى والركن لانها
لا تخبر من عدتها الا بينين واذا تنازع الزوجان فادعت انقضاء العدة بوضع ولد او صورة
او الاخر لزم الامكان وكذا الزوج صدقت ان **حلفت** وان خالف ذلك ما خذنا من غير علم
افادة البينة على ذلك والعادة قد تنقضي ولاها موضعته على ما في رحم لقوله تعالى ولا يجعل لهن
ان يكن ما خلق الله في ارحامهن اذ لو لم يقبل قولهن لم يأن بالكثر لان العدة رية فهو قوله
تعالى ولا تكونوا الشياكة ومن يلزم فانك قلت عن العدة صدق الزوج وان اراد الزوج
هذه كمال النسبة **لغير** **شخص** من الاقرة والوضع كما تقر ما لا يختص اذ عت انقضاءها بالآخر
فالصدق هو الزوج بينه لرجوع الزمان الي وقت الطلاق وهو المصدق في اصل كفاية وقته
فصل **لو** **قال** **الطهرك** **في** **رجب** **فتأخر** **بل** **في** **شعبان** **فقد** **خلقت** **علي** **نفسا** **بظن** **العدة**
وتنقضي النكحة في المدة الزائدة لانه يزعم اسقاطها والاصل داما وعدم الطلاق في الزمن الماضي
او غيرها لغير من الامكان لصحوا واسباب فوالصدق ايضا لكن بلا عمن كما هو في هر
فقد ان يراجعا فانه عدته ايضا بعد ذلك الامكان صدقت وان امرت على دعواها الاولى
لان اصلها ينقضي دعوى الانقضاء لان ولا يقبل دعواها الولادة بالنسبة للنسب
والاستيلاء الابينة وحلفت ايضا بالنسبة **لوقت** **لا** **في** **تأخر** **ان** **تأخر** **في** **تعيين** **ان** **في** **وقت** **لوقت**
بان هلاء وان تنقذ عليه كان قال انه يوم الجمعة وقال ولدت يوم الخميس فانها لان معناه وفي
الوجعة وكانت بل يوم السبت وانقضت عدتي بالولادة فتصدق بيحيها لان القول قولها
في اصل الولادة كفاية وقته **فصل** **في** **قته** **وآية** **يعلم** **وقته** **بان** **انقضاء** **علي** **وقت** **الولادة** **واختلاف** **في** **وقته**
اولم بعينها وقتا لو احدثها بل قالت ملكتني قبل الولادة فتقال بل بعد ما **فصل** **المصدق**
بينه لما حزن القول قوله في اصل الطلاق كفاية وقته ولان اصل عدم الطلاق قبل الولادة
وقته تصدقته هنا فاما اذ لم بعينها وقتا ما في نظيره في مسئلة الرجعة بان تقر من
ان يصدق في الطلاق كفاية وقته ومن ان الاصل بقاء النكاح ولم يوجد ما يشعده **فصل**
للزوال **فصل** **في** **سقط** **طلاق** **منقذ** **به** **النكاح** **وصار** **زوال** **موقفا** **علي** **انقضاء** **العدة** **وهو** **مرجوع**
فيه اليها فلذا صدقت على التخصيص **الان** **في** **لم** **تخل** **بظن** **هنا** **بل** **يصدق** **في** **هول** **سلا** **مسنة**
العصية على ما يورث خلا فيها وهذا التخصيص المذكور في مسئلة الولادة والانية في مسئلة الرجعة
هو ما ذكر الشيخان خلا في لما زعمه الا سنوي ومن تبعها تناقضا فيما مع اتحاد مدرهما
وذلك لانها لم تخلها بينهما الا فيما اذ لم بعينها وقتا لم عرفت من وضع الفرق بينهما **فصل**
و **حلفت** **ايضا** **بالنسبة** **لوقت** **رجعة** **تنا** **عاضة** **ان** **علم** **وقته** **انقضاء** **العدة** **بان**
انقضاء عليه كيوم الجمعة ثم قال راجعكم يوم الخميس وقالت بل يوم السبت فتصدق بيحيها
انها لتعلم راجع يوم الخميس لان الاصل عدم الرجعة قبل انقضاء العدة وحلفت على نفي
فصل **الغير** **وبليس** **وهو** **ان** **يشفع** **علي** **وقت** **الرجعة** **كيوم** **الجمعة** **وبتأخر** **علي** **وقت** **الانقضاء**

[illegible][illegible]

فلا شیه

[illegible]

مكة الثاني من لا فخر ولا شرف وهو الخدم المشترك بين العدين الواقع عنهما كما مر ما بعده
فلا يرجع فيه بمحضه لغيره الطلاق او مدة الحضانة كما ان اعادة الطلاق او اعادة الشبهة لما مر
ان في عدة الغلاف وان زنى عدة اخرى وحران عدة لغير مقدمة مطلقا فلو كانت عدة الحمل
وعده غيره من ولى شبهة فكل من الواجبين الكفاية في عدة فخر ولا رجوع في عدة الغلاف
او غلاف ولو بانها وضع بردها وغواها متسكة لا ينال ان في وقت حال كونه في عدة الغلاف
العدة ولا يخرج ولا يخرج منه والعدة الا لعدم كفاية قوله تعالى لا يخرجون الا به وكما
ان فرجة بها مملوءة ثم مملوءة اخت الى سعيد الخدري رضي الله عنه قتل زوجها فاست
انتهى صلي الله عليه وسلم ان ترجع الي اهلها وقالت ان زوجي لم يشركني في منزل يملكه فاذن لي
في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الهجرة او المسجد دعاني فقال امكني في بيتك حتى يبلغ
الكتاب اجله قالت فاعتدت في فيه اربعة اشهر وعشرا واقام عجب عفتة لمعتة عن وفاة
لان السلطنة عليا وقد نخلت والسكنى لصيانة ما به وهي محتاج اليها بعد الوفاة كالحياة
وجب ملازمة السكنى ايضا على المعتدة عن ولى غيرة او كفاية وان لم يستحق السكنى على
الواطي او الفاسق كاي وقتا على الرجعية على ما به التام ونفس عليه في الامم ورجع من خرون
في فالتزكيت كذا في الرقعة ان المصوب يكن متى جمع من العرقين علي ان الزوج ان يستحقها
حيث شأنا في حكم الزوجة وبه جزم اخواني في كسب كل ما به غيرها فخصي الاول واستغنى
من الغلاف المعتدة عن فخر ما كان من رذائل او اسلامه وتعلقها فلا سكنى لها كما لا تغفل اذا السكنى
كالعدة وقد يتابع فيه بامر من ينكحها في المعتدة عن وفاة وان النكاح الذي اوجب لذلك
السكنى حرم في هذه قضايا سدان يجب قبله السكنى ايضا لذلك ان يجب بان تلك ان تنصير منها
خلاف هذه فهي كالتشريع لا يثبت بل اولى ولا تشترط المفاصلة وهي في السكنى في الشرط ما ذكر
او وقوع الرقعة حال كونه في طهر يتبع بان فورقت جدا فخرج باذن الزوج من مسكنها في مسكن آخر
او بعد مجازاة اعران فيما اذا اخرجت من مسكنها الى بلد آخر فقلت وفيه الاصل اليه فعدت
في الثاني لان ما مودة بالتمام فيه ممنوعة من الاول خلاف ما نوقضت قبل حاكمه فعدت في الاول
لان العدة وجبت فيه وقتية كالمهم في الثانية ترتيب ذكره في مجرد الخروج من البلد كمن يبت جمع
من خرون عن رخصا موضع الترخيص كما نوقضت وقت وقد انتقلت الى مسكن اولي اخر بل ان من
الزوج فان يعود اليه الاوان وتعد فيه لان الثانية ليس مسكنها الا ان ياذن هو او وارثه في الاقامة
في الثاني فيلزم فيه والا اعتبر بفسخه بدنيا لا غيرا فان في الانتقال ما شغل ثم عادت الاول
لتغير مكان فحوس فت اعتدت في الثاني وبمسكنه فخرج علم ان المراد بالمسكن ما سكنها الزوج
به او اذن بان في الانتقال اليه فحوس فت ونوعه فخرج لا دخل لخروج من الاول في المعتدة
المسكن المذكور والسكنى به المأمومة عنه من يوم الغراق حيث كان مسقطا للزوج كغيره فترتبة
السكنى وبما حقه على حقه في الزوج والا فخرية قوله تعالى لا يخرجون من بيوتهم من جهة
استحقاقهم سكنها والتصريح بهذا من زمانه ولا يخفى عنه قوله ولازم لان الملاءمة يكن
ان جمع من اذ حرة عليها ان تلفت في الحال انما في عدة او غفرت في العدة فلا سكنى لها في
ما دامت نائرة كما نوقضت في صلب النكاح بل اولى واستغنى ما من زمانه وفيها تنبيه على ما مر
من اذا انتقلت جبر ان لزما العود الي الاول لانها نائرة لا تستغنى الثاني ولا سكنى ايضا المعتدة
عن ولى شبهة ونوعه كفاية فاسد ولازم وللمعتقت ولا لصخرة لا نوحا ولا لامة لا تغفل لم لعدم

السلم

السلم التام بل الزوج اسكيا عجب فخرج خدمته سبيها وتقدم المعتدة الوفاة بالمسكن والجرة
من راس الحرة كما مر اول الغرايين ثم ان لم يكن تركه لزما ان لازم مسكنا لا يتأخر حاصل في عدة وارثه وان
لم يكن فيه يوم الغراق خلافا لما يوجهه كلامه عليه لان له غرضا في مونة مارة مودة قاتلها
وغيره وارثه فله في ذلك حيث لا ريبه فالكسب في الروضة وفيه نظر وكذا المصنف اعتمد هذا النظر
وتوجيهه بأنه وبتبع اجبي وفاة دين ميت مفلس لم يلزم الدين قبوله خلافا لوارثه وبأن
المزوم فيه محل منه مع انه لا يخرج لم يجمع في صون ما الميت لكن اجيب عن الاول بان ملازمة
المسكن هنا حتى لم تعالي لا بد له فوجب فيه القبول والا لزم تعطيله وبان حفظه لا نسب من
المها فاطمة خلافا لاداء الدين وعزائنا في ما انما يقع لو كان في الشريعة عليهم وليس كذلك بل هو
على الميت حسب وحيث لم توجد تركه من السلطان واسكيا من بيت المال لا سيما ان كانت
انتم برينة ويلزم ملازمة احتياها فان تعذر منه وهذا من زمانه وتبدد في الوارث وغيره التبع بذكر
رعاية لا فيه من حق الله واذ لم يسكن احد سكنت حيث شئت وتوجهت عدة العدة او بعدا ولم تغلب
بالسكنى سقطت خلافا للنفقة كالمصنف الكفاية في ما لا نفقة في عدة قبله التمكن وقد وجد
والسكنى تخصن ماله على معتقته فله وحاشاه ولم يوجد تركه المعتدة ان شاء من مسكن عدة
تعدى كما اذا خرجت المعتدة عن فرقة حيا او وفاة او ولى شبهة لها شتر غرضها وادم كما خله
تعتبر له بالعلم بعبارتها حسن وقفن او بيع غرضه جف لا يجب نفقة ولم يحد من بعضها
حاشا وانما يخرج بذكر بقدر زده بقوله فكذا لا يبدلها باعادة لان لا يمكن ذلك في اربعة كرات
صلي الله عليه وسلم في بعض نساء الانصار في الخروج عن اهلها قالت الشافعي رضي الله
عنه وغفل لا نمار فريب من شأنهم والتخاذ لا يكون لانها رايها على اهلها اذا وجبت نفقة وبأنها
في عدة كرجعية وبين حامل بغير موت وفسخ لا ترجع لشرقة قوت وادم والمباين الحامل للزوج
لغير تحصيل النفقة لشرقة قوت وبيع غرضها وكذا لو اهلها نفقة داره واحتاج الخروج
لشرقة القوت والادم قال السبي وغيره وقتية ان الرجعية ليست كالباين في ذلك وهو وجه
ان في حكم الزوجية في الا سعاد من التصريح خلافا في ذلك بغير واماد ان في من نفقتها
جوا بها وبوجه مثله ان قدس في هليها في بغير ويحتمل خلافا فلا يخرج مطلقا وانما الخروج لا ي
ولم يصدق كما عتق الباقين وغيره وجبته وان حامل ومستمرة الخروج لئلا يجرى نحو حديث
وفرنه ولكن لا تثبت الا في مسكن كغيره كمن مرسى وعقب الاذرعى وهو تنقيح ذكره
اذا انت الخروج ولم يكن عندهم بوسن وما مره انا حيث امت الخروج جاز سوا عدت داره
ان قوت هو لها فخر خلافا للشارع وخروج من زينة العدة في داره في الرجعية في داره سلم
لان ان امت ثم على نفسها ونحوها ما ياتي فلا يجرى حق تعذر في الروضة عن القبول وقوله
البلقيني هذا موضح لان المرأة مغلنة الطريق اليه ولا تأن في الاستقبال ما به هي هليها هو الموضع وان
قال به الا سعاد ان خرجت فان اعرض انها امت ذلك بقراين منع تلك المصلحة وبان لو جري
هليها في الاستقبال كان لها من بين جدها منه وخروج من لزما احتياج فيه الحاكم كذا وبدين
في دعوى كسبه وعين حال كونه بمرزاة اي كثره الخروج لا حال كونه بمرزاة فاما لا تقبض بل يحضر
ايها العام ويبحث اليها كغيره لها او غيرها واستغنى ما من زمانه وتوزعت معتدة وهي
بكره في الحال وانما اخرا لحد الشدة هو ورواها في تفرقة وتعين على اهلها خلافا
العدة فيها وخروجت واخرجت لاجل بدأ صديها اسكيا هي كذا في راجع من ان عاين

سما

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ظهورها مستولدة لاحد اعتبارا بالاغلب كما انهم ابا حوال التبع بالمسبية وان احتفل ان يظهر
انام ولد لم يظهر ان ملك السابق عليها لانها احتفال ناد وفلا يحول عليه وحصل من كلامه حل
للغلو بالمسبية وان لا يجب ان يحال بينا وبينه وان كانت حسنة وهو كذا وان كان فاسقا
كما اقتضاه الملاقمة لا يستبرأ اما ان يجب حصوله **وكذلك** او بعض امته **غيره** وجب بوجدها
من ارث ودية او شرعا وصية او سبوا وفتح عيب او عيانا ان حكما بزوال ملكه عنها او
انقاده او غير ذلك وان لم يقضها من ملكه غير الواجب او استبرأها ملكه قبل التملك او تخلف
برأة زوجها كصغيرة اويسة لا خلا في الخبر السابق ولو اقرضا لم لا تحل له فردت اليه ولو قبل
تصرف القترض فيها استبرأها لتجد حل بعد زواله اذ القرض ملك بالغنن خلافا لما لو سلم
في امته وقضها ثم وجدها بغير الصفة المشروطة فردها لان الملك السلمي لم يزل على الا وجهه
وقول الشيخين ومن تبعهما كالنشرع يلزمه الاستبراء مني على معاقلة اما زوجته اذا ملكها
فلا يجب عليه استبرأها لعدم تجد الحل والانتقال خوف اختلاط المياه بل يندب له ليتخير
الولد فانه في ملك البين حلالا اصل خلافة في النكاح **تتم** من عزم عليه وطوها في زمن الفجار
وان كان له التردد في ان ملك الضعيف الذي لا يبيع الوطى او الزوجية فاندفع القول
بان هذا مخرج على المرجع وهو ان الملك للبايع اولها فانه اراد تزويجا وقد وطئ وهي زوجته اعتد
منه بقران قبل التزويج وتعدت بها ايضا لو مان عقب الفرس لا ملكه عند موته فلا يلزمها
عدة وفاة ولو اشترى مكاتب زوجته انسخ نكاحه ولم يحل له وطوها بالملك وان اذ ان لم يسبق
كاتبها في بابه ولو ملك معتقة منه ولو من طلاق رجعي وجب عليه استبرأها لان ملكا وهي محرمه
عليه خلافا للزوجة ومعتقة لغرضه نسبيا ولو وطئها شريكا في طهر او جنين ثم باعها واراد
تزوجها او وطئها في امته رجل كان ملكا عنه واراد تزويجا وجب استبرأه ان كان كاهن من شخصين
واما ان يجب لزوال حل التزويج **ففي** امته له بان غارم زوجها قبل الوطى او بعده واعتدت فتتوق
حالا استناده على استبرأه كحد وحل التبع وان لم يجد في ملكه الرقية هليلج **ففي** امته **وكي**
له زوجا اها اذا فورقت فلا ينفق حل وطئها على استبرأه بل تصير فرسا لغوته غلب
فيه خفية النكاح بدليل ان موت السيد يوجب التزويج عليه وذا الامه كايان وان ولدها اذا
انت به لستة اشهر من الاستبراء لم ينفق خلافا ولد غيرها واستغنى عنها من زيادة تركه وان
كنا **صحيح** كما صرح به اصله فصار احسن وان سلم ان كتابته حيث اطلقت اختصت بالعنف
بمنع او تعبير من امته له كايان لزوال حل تنعدها بالكتابة **وهو** **صحيح** لو وطئها لزومها اليه فلا
يمنع بها الا بعد الاستبراء كما لو باعها ثم استبرأها ولو ملك مكاتب امته ولم يطها فجنن وصارت
للسيد لزوم استبرأها كما شمله كلامه ما امكننا به الفاسدة فلا اثر لها اذ الوطى فيها كالخمر
بجود جفن وضوم وا حرم وهرن لانه لارض سريعا الزوال مع انه لا خلل في الملك ولتأمله
التبع في المهرنة وانما حرم الوطى لحق المرتبة اذ لو اذن فيه له حل وكذا كذا اي ردة
عن امته او سيدها بالعود الى الاسلام فتوقف حل تنعدها على الاستبراء لعوده بعد زواله
وتحسب البلقيين وجوبه ايضا فيما لو سلمت امته كاهن في سلم هو وحده الحل والى جارية
الغرض اذا نكح واستقل بها الملك وفي جارية البهارة اذا تعلق بالزكاة وقلنا المسحق
شريك بالواجب فتمتته في غير الجهنن وذلك لتجدد الملك والحل فيها وما قاله في الاولين
ظاهر وفي الثالثة لا وجه لتأمله ما مر في الزكاة **وكذلك** يجب الاستبراء **وتزوج** امته **فمقتضى** **نكاح** بان

كانت موطوءة للسيد مستولدة كانت ام لا ولين انتقل الملك اليه منها وموطوءة بشبهة
في ملكها حدها وذكر في فالحل ولا خلاف في المأين وقار عدم وجوبه في بيعها بل مقصود **التزويج**
الوطى فينبغي ان يستعقب الحل خلافا لبيع الا ان كان تزويجا فلا يبيح من وطئها فلا يجب
الاستبراء كما يجوز لوطئها حرة ان يزوجها قبل ان تفسد عذرا فحكم ان لو اشترى امه وطئها بائنها
ولم يستبرأ قبل البيع لم يجر تزويجا لغيره قبل الاستبراء وفي آخره وعندها لو باع امه لم يجر
بوطئها فظهر بها حل وادعاء صدق المشتري بمسبته انه لا يعلم منه ورجع بعض المتأخرين
ثبوت نسبته من البائع اذ لا ضرر على المشتري في المأله وان تضمن ربيع ارثه بالولة او وقد
اقرب به وبأيه بعد الاستبراء فان تولد له من المشتري في المأله وان تضمن ربيع ارثه بالولة او وقد
صارت ام ولد له ولستة كاش فهو ملك للمشتري الا ان وطئها او لم يكن كونه منه بان انت به لستة
فكاش من وطئها في الحقيقة ولو لم يستبرأ البائع فالولد ان امكن كونه منه وذا المشتري فانا امكن
كونه منها عرض على التاكيد ويؤخذ منه ان من اشترى امه وطئها بائنها لم يزوجها له ثم تولد فقال
المشتري هو من النكاح وقال البائع من ملك البين فان لم يكن استبرأها قبل البيع صدق البائع ان
اعلم المشتري انه وطئها والاصدق المشتري وان استبرأها قبله فان انت به لستة
اشهر من حين الاستبراء صدق البائع او لستة كاش من حين العقد صدق المشتري ولو
ملك معتقة لغيره ولو من وطئها شبهة فانقضت عذرها او مزوجته من غيره فطلقت وانقضت
عذرها اولا فتغير موطوءة او زوج امته وطلقت قبل الوطى او بعده وانقضت عذرها جاز له تزويجها
بلا استبرأه وجب عليه ان اياها وطئها لان حد وحل التبع قد وجد كالم يمكن ترتيب ارثه عليه
حالا انتظر امكن ترتيبه ولا بد في تراخي الحكم عن السبب الا يرى ان المعتدة عن نكاح اذا وطئها
بشبهة تعتد عن الوطى بعد فراغ عدة النكاح ولو ملك غير موطوءة او من امه اوصى او من استبرأها
البائع فلم تزويجها بلا استبرأه ايضا ما لم يكن قد وطئها بشبهة فان اعتد تزويجا قبل الاستبراء
لحد وحل لعل لا من جهة الملك ويذكر ان التزويج كليلة مسقطه للاستبراء فقال له ابو يعقوب
رحم الله اعتد تزويجها **ففي** امته **الوجه** ان هذه الحيلة غير مكره وهذه الحيلة لا تنقض فاليه الشارع
وليس فيها تعويق فتاوى **وهو** **صحيح** ابا يوسف مع كثرة التحيل المسقطه لعدته هم
خلافا لحيلة استقاط الزكاة كانه يفتي بركب التزويج التزويج بينهما ونقل ان ما ان ابا يوسف افتي
التزويج بان من اراد وطئ امته ورثها من ابيه فادعت ان اياه وطئها لا يقبل قوله وان من حلقت
انسان لا يخرج من بيت ففعل على راسه خيمة ثم هدم وخبر لم يفتي ثم قال الامام والحكمة
كذلك وسبق الفاضل الى ذكره الثانية فيسئل وفي كلامه في ما شاع من انها انتهى وكان غايي ذكر
ثم ان نصب الحجة والقرو سبب للبؤس فيه ما في انها بيتا وليس هذا بمرد وطئ المراد
ان البيت زال اسم بالهدم فلم يخرج منه ونصب الحجة انما كذا لستبرأها وفتايتها مما يعيب عند
الهدم وانما توقف وطئها على الاستبراء ون تزويج وطئها الزوج فيما لو اشترى البين من بيتي
او امه او رجل لم يطأ وطئها واستبرأه ون اعتقد تزويجها من ملك البين سبب تنعيف
في الوطى اذ لا يقصد به استقلا فتوقف على الاستبراء خلافا في النكاح فان سبب قوي له ان
لا يقصد الا لادخال بنته في عيلة الاستبراء ولذلك جازي لما حل من الزنا بالنكاح دون ملك البين
ولو اعتق موطوءته او مستولدة او ما تفتي قبل الاستبراء وليست موزعة ولا معتدة لزوم
الاستبراء لزوال فراشها في شبهة الحرة الا ان يزل فراشها عن النكاح او بعد استبرأه لم يلزم كلامها بل

ملا
في الحيلة المستقلة للاستبراء

يحيى الا و ان صدر قبل فخرنا لا بال بال استبرأ لم يبق فراش له فلا يكون زايلا الفراش بالحق
فلا يجب استبرأها للزوج الا الثانية فلا يكفها لعدم الاستبرأ بل يجب بعد الحق للزوج لان
كونه استبرأ صبر فراشا قويا يخبر فراشا النكاح فلم يبرأ بال استبرأ السابق ولو اعتقها او مات
عقب انقضائه عدى الزوج وان لم يمين عقبه فخصا بال لحظه او اراد تزويجها عقب ذلك استبرأت
المستولدة دون الامة لعودها للمستولدة فراش له بقرفة الزوج بخلاف هذه كما مر وانما يعتبر
مضي لحظه لعودها فراشا للسيد لان مصيرها فراشا مركبي لا يحتاج الى زمن حسي وانما اعتقها
او مات وهما زوجتان او بة عدة شجرة زوج فلا استبرأ لانها ليسا فراش له بل للزوج اوبه عدة
شجرة وجب لعوضها عن دونه ولا يها لم يصير بذلك فراشا لغير السيد ولو اعتقها وتزوجها في
مدة الاستبرأ حاركا بشروح المعتدة منه بتلك او مائة وسبعة ولو مات سيد مستولدة ثم ماتت زوجها
اولها او ماتا معا فلا استبرأ عليهما لان تعدا الى فراش السيد كما مر بل تعدا كما مره كما رجح الاستبرأ
وقررنا ان حرسب العدة في الاول وانما طاية الثانية والزوج او لا اعتدت عدة امه ولا استبرأ عليها
ان مات السيد وهي في العدة كما مرنا وان تزنا واستكراهه او لم يعلم هل تزنا ولا اعتدت باربعة
اخر وعشرين موت اخرها موت الاحتمال موت السيد زوجة اولها ثم ان لم يتخلل بين الموتين شهران
ومائة ايام وحلقة فلا استبرأ عليهما لان عد موت السيد زوجة او لا اعتدت عدة امه ولا استبرأ
قدوم فان كانت تحين لزما حصة ان لم تحين في العدة ولو ارادها لا احتمال موت السيد خلو وموت
لم ترخ من الزوج بمسماها تحيل الوفاة ثم ما علموا حريتها عند موت الزوج وان كانت تحين
كذلك المدة المذكورة اعني اربعة اشهر وعشرا في الاستبرأ الذي فطر به البراءة الحامل وضع
حل الخبر السابق في السببية والقباس والاجابة غيرها ومحل هذا في غير المعتدة بل في موضع بان زان
فراشه عنها بعقوبة وموت او ملكا بسبي خلافا اذا كانت معتدة به بان ملكت بغير شتر وكانت حاملة
من زوج وهي كاحد او عدت او من وطئ شبهة فلا يحصل الاستبرأ بها بالوضع بل بحصة او خبر حصة
خلافا لما يوجهه كلامه وتخل كلامه الجمل من انما يحصل الاستبرأ بوضع وانما لم يحصل العدة
به مطلقا خلافا لخصا من زيد بن كاد وحيثما ولو بلا شطر انكاره لانها ولو كانت تحين مع الحمل
من زان لم يكتف بحصة كما اقتضا كلام الشيخين والبخوي وكذا يقال في ذات الاخير فلو حملت
من الزان لم يحصل الاستبرأ بحصه غير ولا يتأ فيه ما مر في العدة من انك لا عدم لا تغتر من الغرق
بينهما والحق الذي كفي اخذ من كلام غيره الجمل الحادث من الزنا بانما لم يكن حمل في الاستبرأ
لأنه لا فلا حصى وان استعمل بدوا وكانت ام ولد وما عن سيدها او اعتقها لانها من ولا
ظهر بحسبها او ولا من السابق وقيل بالسببية غيرها بما مع حدوث الملك وانما اعتبرها الحصى
في العدة بطور التكرار لا قرأ ثم فتعرف بتخلل الحصى البراءة ولا تكررها فيجد الحصى الوالي
عليها وانما كلامه ان من انقطع حيفا صبرت لسن الياس نظير ما مر في العدة وانما يعزى حيص
كامل حتى لو ملكها او زان ملكه عنها وهي كاحص لم يكف بل لابد من حصة كاملة اخرى وانما
اعتبرت بقية العدة لانها تستعقب الحصى الدار على البراءة خلافا بقية الحصى هنا
فانما تستعقب الطهر ولا لا لانه على العدة والحصول الاستبرأ بالحصى الجمل وانما في قبل
اوبه انما كان واستعقب كما يعم بال اولي وان لم يذك لقيام الملك خلافا للعدة هذا لم يخل من
الوطئ انما كانت منه بقية زاد التصريح به بقوله من زاد ثم تبعه الامام قبل مضي اقلها في الحصى
وهو يوم وليلة فينقطع الاستبرأ وبقي التحريم حتى تنقطع كما لو حبلت من طهر وهي طاهرة فان

حلت بعد مضي اقله اكنى به في الاستبرأ لم يحن حيص كامل لم قبل الحمل ان لم يكن من ذوات الا فرسخة
واحدة فالذي يحصل به الاستبرأ في حصة شهر لا بد بل قرا وانما بال شهر كما علم مما مر في العدد الجلال
ان وجد سبب الاستبرأ على رأس الشهر والا فثلاثون يوما وقيل اسبعا من الشهر في الاستبرأ بشهر
لانها شهر وان لم يكن متأصلة في حصة شهر فانما هو الشهر حيص وطهر نظرا الى الغالب من ان الشهر لا يخلو
عنها فقول البلقيني لا يحصل الاستبرأ بها الا بحصة واربعين يوما مرة ود وانما تعدد بالوضع والحصى
والشهر في حدوث الملك وان وقع تعدد لزوم مكره فاعتد به قبل الحصى في المورثة والوطئ بها
بعد القبول والمبعدة لان الملك فيها لم يزل في حصة ما بعد الحصى بخلاف الوطئ في حصة ما قبلها
عليها الحصى ولا يعتد به زمن الحيا وان قلنا الملك المشتري لصاحب الملك كالمبيع في البيع انما شرط
المشتري وحده حل له الوطئ وان لم يزل من حله لا اعتد به بالاستبرأ في زمن الحيا ومزجوا به في ان
البلقيني نقل في تدريس من الام لا اعتد به اذا قبضه المشتري في تنزله ليعض بعد الحصى ولو
قبل الزوم من منزلة حيصا بعد الزوم ولكن من الواضح ان العدة بعد الزوم قوي منه قبله ولو وجد
الحصى مكان ما فقصاه كلامهم من عدم حصول الاستبرأ قبل الزوم ولو بعد القبض وجب وانما
يجوز تحيد منها في الاستبرأ لطلاق الزوجة ان وقع بعد الا في حين طلقت قبل دخوله او بعد
عدته لطلاق فيمن طلقت بعده او لوطئ شبهة فلا يعتد بما وقع قبل المسقة على موجب الاستبرأ
وانما يعتد بما وجد منها بعد حدوث الحيا وان وقع بعد الا في حين ملك شوحيسية او مرتدة
او ذمية لا يخل كاحد او منتقلة من كذا الى كذا فانما دة كلامه دون كلامه عليه خبري ما يحصل به
الاستبرأ بعد الا سلام لان حيلة الاستبراء كما مر وبعد مستعقب ويجري ذلك فيمن اشتراها
به عده الماذون وهو مبدون خبري ذلك قبل قضاء الدين وكذا في الاستبرأ الموهوبه فيجب
اعادته بعد انكالك الزهني كما نقل الشيخان عن ابن الصباغ ونقله اذ مر في غيره عن القاضي
ابي الطيب وغيره من العرفيين وتجب هو وغيره ما نقله عن الرازي من منشا بل متبع ما نقله
في مسئلة الماذون وهما سواء ومع نقل القاضي عن ابن الصباغ ان كل استبرأ لا يتعلق به حصة
الوطئ لا يعتد به كما لو اشترى بخرمة غاصت ثم تخلت والرازي موافق على هذه الفاهة
كيفية بخلافه في بعض فروعا بلا موجب وجعل الجرحان في ما اذا اشترى صغيرة لا يوطئها
واستبرأها لم صلت الوطئ لا بطورها حتى يستبرأ فان ما تقدم لم يحج الوطئ وكذا لو اشترى مكاتب
اعته وعنى لا يخل له حتى يستبرأ لان ملكا ما يثبت بخرقه فالبخر في الزهني وما نقله في الصغيرة
معيده جدا وانما نصير كلامه فراشا بالوطئ الذي يمكن منه الاجا لكونه الحصى كما مر بهذا البلقيني
وغيره لما مر من ان الولي للعدة لم ينفذ باليمين وانما يستند الى الحيا المحترم والحق البلقيني المحبوب
في ذلك بالخص والاقرب كما قلنا شجنا انه ليس مثله لان وطينا ذكره من خلافا وطينا هذا فانني
كون الامة فراشا لانها ما يثبت بالوطئ او استند خالصا والشئ كلاهما منتفها وانما للعدة ولد زوجه
لان الامكان يكفي هناك لانها لا تجرد الملك فلو خلا بلا وطينا فيما دون الفرج او في الله
فلو ولدت ولدا يمكن كونه منه لم ينفذ خلافا للزوجة لان فراشا النكاح اقوي من فراش الملك
اذ قصود النكاح الفرج والولد ملك اليمين قد ينفذ منه من غيرا وله لا ينفذ من
لا يخل ويملك من لا يخل ولو قال كنت اطا وازل لعدة لا انا قل قد يسفر الى الرحم وهو لا يثبت
به خلافا له الوطئ في غير الفرج لا سبق الامام من غيره اليه بعيد وبقيت الوطئ باقراره وبينة
فاذا ثبت لحن بعد ولدين كونه من بان انما لا رج سيق فان من الوطئ ولم يدرع استبرأ

[illegible][illegible]

منه **والا** يمكن الا استيلاد ما بان لم يطا بعد
اشرا او وطى وادت به لدون ستة اشهر محر

ما خذ به في الجوف الوضوح العرق بينهما وقوله لغير العرق في جمل النكاح لان المدار على وصول اللبن
لعدة حتى يثبت له شكل الاجزاء وهذا كذا ذكره وانما راعينا هنا لا خياط الخدم لما حرم من الايضاع طلب
يطلب فيها ذلك على انه وجد له سبب حال عليه ولم يوجد التحليل ذلك فكان النظر لذلك اولى ويحكم
الكسرة من الالهة ثلاثين من الفيل (الحسن والعشرين كذا بابه) وقسم تعبيره بعد ان تلوم التحولان
في الرضعة الاخرة بعد وصول غثي من اللبن الى الجوف حرم وهو ما عني عليه الشيخان لان ما يصل
الي الجوف في كل رضعة غير حرم حتى لو لم يحصل في كل رضعة من الحن الا قطرة في جوفه حرم وقبل
لا يهرم وهو الذي نفيه عبارة النجاشي ونحوه من غير ان يهرق الام وغيره وانما يؤخر حصول اللبن
انفصال ما كان كل من الحصول والانفصال **حتم** من المرات وان شرب بعضا واسقط بعضا فلا يهرق
دون خمس رضعات لمجرد سبب من عايشه كان فيها انما عثر رضعات معلومات يعرف من فسخ
حسب معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يقر من القرآن اي في حاكمه
او غيره من لم يبعث له نسخ لقرب او الما في سنة في قريب وما تقدم معنوم هذا الخبر على مدح
خبر مسلم ايضا لا يهرق الرضعة والرضعتان لا اعتضا منه باصل الحبل والحوام **باب** في الاول
منفوق وهو مقدم على المعنوم لا تفاق على محبتته والاختلاف في محبة المعنوم في نظرنا فنرى من ان
انما رضى انما وقع بين مومنين لا بين منوطا ومنعهم الا تحسن واقادها لتحرر من تحليقة حسا
بكل من الحصول والانفصال لا توجب اللبن دقة وجره الطفل حسا وعكسه كمن حسا بل رضعت
تظا الى انفصاله في الاوى وبه يارة في الثانية ولا يضر بعد تعدد الانفصال والايضا كما ذكره فاطمة فيما
بينها ولو خلط لبن حن او جرد فعد او حسا فكل رضعة وتحصل به الابوة ان كان لبنهن لبنه
كما بان ويستحق في كل من حصول اللبن بامر وكونه من احرار حية وقبل التحول يكون كل من الحصول
والانفصال حسا ان يكون ذلك حسا كما قد عرفت دون عبارة اصله **باب** في قوله في وصوله
جودا ويدا لبن المرأة ويؤا حلب في حياها وان رضعت بعد حولين او في اسكان الحن فلا حرمه
لان الاصل عدمها ولا يفي الوجود والتعريف تعدد الحن وعنده العرف الا لا غا بط له لغيره ولا شرعا
فان قطع الرضعة عراضا واشتغل بشي اخر لم لا وتقيده الرضعة واسلم ومن تعين بالاول تصوير
لا يتبين ثم ما واراض او قطعت الرضعة وطاعة فمنعتنا لان قطع **بشرا** اي بسبب قوله
من تدبر الرضعة قد علم الاخر لفا دما حيد والآخر ولان قطع بسبب نوم **باب** في الرضعة في
اشكاي في عاداته فورا وحرا في فقهه كاي الام او قطعت الرضعة لشغل خفيف ثم ما في الا خلا
تعد في جميع ذلك العرف عكس في ما اذا لم يكن الذي في فقهه وما اذا قطعت لشغل طويل كما مر في
هيكله فمن حلف لا ياكل في اليوم الا مرة فلو اكل القرة في عرقه واشتغل لشغل طويل ثم ما في ذلك حن
ولو اكل الاكل على الاكزة وكان يتنقل من لون الى لون ويتحدث في خلال الاكل ويقوم وبات في الحن
عند نفا دما لم يحسن لان العرف بعد جميع ذلك كلمة واحدة وآدا تفرقت الشروط المذكورة كما في
الحصول المذكور **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة
واما ما واما ما من نسب الرضعة وان علوا ما تروا بآله واولادها ذلك وان سفلوا في اخرته
واخوانته واخواته واخوانه كذا بوا سفلوا غيرها اخواله وخالاته وصاحب اللبن ابوه وابوه
واخوه وولده سفلوا صول وفروعه وكذا النسب مع سفلوا صول وفروعه في الفقه نعم
لا في جميع ان يتزوج بنات الرضعة وان كان اخوات ولده وامهات وان كانت جدات ولده ولا يهرق
يترك الرضعة وامهات وبنات **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة

وهو

وحوا شبه وان حرق الرضعة والخنل تستقر الى الجمع وحذف ما في اصله هنا من ان حرم
الرضعة تتعلق بالمصاهرة ايضا فخرج مرضعة التي وصية وان اباها علم ذلك ما قد ما في النكاح
وقد ثبتت الامومة دون الامومة كان **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة
فاذا ارضعت طفلا منه قبل الولادة ثبتت الامومة فخط وكان ارضعت امرأة صغيرة دون
خس بليني رجل في طبعه وتزوجت وكلته بليني اخر فلا يحرم على كل من الخليل بالرضاع
وان حرم على كل منهما من حيث كونا بنت زوجة الولوة وقد ثبتت الابوة ولو لم تثبت
الامومة كان ارضعت طفلا من **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة
ارتفع من غفل لذلك ولود فعد في الصور بين جسر وثا الذي لبن في الاصح **باب** في الرضعة
الزوجات منه في الثانية لان لبن الجمع منه وهن كما لظرف لم وقد تحدث الرضعات وانما لم
تثبت الامومة لان كلا من لم ترضع حسا ومع ذلك يحرم عليه لا لامومة بل كونه من مولا
ابيه او بعضهن زوجاته ولو ارضعت زوجة ثلاث نسوة ومستولنا ما حبا بان حلف في مسقط
واوجبه عزم النسوة فلا تفسد احاس الغرم ولما بالية اذ لا شيء للسيد على مستولته او مرثا
فالاخر هي الحزنة فان كانت من احداها فلا شيء عليهن او احدا من لهما جميع الغرم فان
جهلت الاخر من المصنفين ومن النسوة فيما اذا انا خرا رضا عنهن فلا غرم على ما عرفت لان
الاصل بركة الامة لان ارتفع غفل من **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة
الاولي والا لا في الثانية لان الحد ودة لا تم والحد والحد اثنا عشر سنة بنسوة الامومة والامومة
غلا في الابوة اذ لا تتوقف على الامومة وحذف قوله اصل واخوات او مستغفات اي كينت
واخت وبنت ابن وبنت اخ وجة لهم حكم من البنات بالاولي ونحو الشيخان عن ابن
الفا من ان من تحت صغيرة لورضعت من كل من موطاة الحن رضعت واللبن لغير حرم علم
لا اربيبته لكن هذا يعني على ما قاله من نبوت الامومة بذلك وهو حق الجهر بوجه واقاد في
من زبادة وافرغ ابن ببنوته المرصعة من دى اللبن موت او غيره لا يمنع نسبته اليه وان تزوجت
وحلفت ما لم تلد ولولاد اللبن بالاحل اذ كره بعد اقل مدة جدت فيها له وهي ارجون يوما
علي ما قاله جمع وقال الماوردي سنة اشر وقتا لا الامام والشيخ ابو حامد يوجب في القول
او انقطع ثم عا د بعد ارج سنين فاكثرا وقبله لان اللبن يسمع الولد اذا هفوا ولا غلا
الاحل فقول ابن الفاضل لو انا ركبنا لبن بوي حلف من غير حلف فارضعت به ولذا ثبتت ابوته
له ضعيف وما تقرر علم ان الفقه في صورة الحن والاستتابة والنسوة مقصود في **باب**
الرضع وفروعه واموله وحوا شبه اذ لا امومة هناك ما مر في حلف ان قوله على اب ليس
متعلقا بحرم بل باللعن القدي بعد لو يتبع متعلق به وان اوهم فصار الفقه بالرضاع
على الاب لا قد في الشك ان يهرم بما يحرم من النسب واما الرضاع هو ابوه ان يفسد
فترى **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة **باب** في الرضعة
ابن الفاضل في حرمه الرضاع في حق من ينسب اليه الولد فلو ربا لولي ومثله استدخال النبي
فان لم يكن ذلك ولقد لا يمكن ان تفتت الحرمة كذا في اذ لا ظاهرا كلام الجهر بوجه انه
وصح يقول بنسوة اليه ولد انما بالنسب بالاحل اذ ارضعت امها صغيرة فلا غرم
على الزاني وانا لا تقطع نسبها عنها كمن كره اما كما حكا فلو حلفت من ماء زناه خروجا من
خلاف من حرمه وكما ينبغي الرضاع بالنسبة الولد بالاحل فلو حلفت من ماء زناه كذا في علي

الحن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
آله وصحبه وسلم

یہاں سے

واجتماع مع الام في النكاح وحرمت تأييد دونهن لانهن سات زوجة لم يطاهوا ونكاح واحدة
لاثنين منهن او مرتبا حرمت تأييدا ايضا دونهن ثم ان كانت ارضعتين واحدة بعد واحدة انقضت
نكاح الاولى مع الكبيرة لاجتماعها معها وقد صارت اما في النكاح وانقضت نكاح الثانية لاجتماعها مع اخبتها
في النكاح ونكاح الثانية معها لاجتماعها في النكاح ولا ينقض نكاحا ثالثة لاجتماعها مع اخبتها لانه ليست حرة ولم يتجمع
هن وام ولا هي واخت وان كانت ارضعت اثنتين معا في الثانية انقضت نكاح الاولين مع الكبيرة لثبوت
الاخوة بينهما ولا اجتماعهما مع الام في النكاح وبقي نكاح الثانية لا يفسد ما تزوجها وخرجها عنها بعد اندفاع
نكاح امها واخبتها وان كانت ارضعت واحدة في اثنتين معا انقضت نكاح كل اجتماع الام والاولى في النكاح هـ
ولصيرة الاخرين اثنتين معا ولو ارضعت اجنبية زوجتيه معا او مرتبا حرمت ابدانها من زوجتيه
وانقضت نكاحها لاجتماع الاثنين في نكاحه او زوجاته الاربع معا اثنتين معا اثنتين معا او واحدة
بعد واحدة او واحدة في اثنتين معا في واحدة انقضت نكاح ما عدا الزوج بعت ولو زوج ابن ابنته وبنت ابنته
فارضعت جدتها بيما احدها او ارضعت امها في احدها بلبس جدتها ثبتت الحرمة بينهما لان ارضعت
الصغيرة ما رعا الصغيرة وهي صارت فقهة ولو لم يثبت لعب زوجا الصغيرة في ارضعت بلبس زوجة فان
انقضت نكاحا وحرمت عليها لان الاول صار ثانيا لثاني في حق زوجة ابنته وزوجة ابنته الاول وكلما لم يوضع
لبس الثاني من زوجة اخرى كان له محرم بنفسه نكاح المصغرة وغالب الزوج ولا زوجة فيما لا اذ كانت
حرة وقد ثبت بنفسها ان زوجة اخرى لم يكره **تزوجها** فانقضت نكاحا حرمت نكاحها من زوجها وان
اي مهر دخل الكبيرة لان انقضاء نكاحها حالها في فعل الصغيرة والكبيرة على السواء ومهر المثل ان وطئ
والانقضاء اما اذا لم يطاهها فلا يطالب وفي الصغيرة الانقضت مهر المثل وهذا من زيادة ما قلناه ان
المستحق للمهر ليس بمهر المثل فيها مزايا لمهرها هو الزوج ولا يثبت لهما لان العرف من جهتها
وهي تسقط المهر قبل الوطئ ولا غرم على ذات اللبن وانما مكنت الزوج بان كانت مستحقة فمكنته
كما هي التوبة وان طاله لا يستوي في زوجه لانها لم تنص شيئا وقوله ان التوبة زوج في صدر المصلحة
ان التمكن من الرضا كان الرضا نكاحا **عند** جعل على تمكين معه فعل لبوا فحق هذا واستشكاله
ذلك ما اذا خلعت ود بعت بده او صوب في جوف صائم مغلط وحمله فدخل به الدار المحلوف
عليها **نكاح** عند بان الوديع يلزم دفع متلفات الوديع فكل طرفا في الضمان بما ذكر
لتقصيره وكذلك الضمان يلزم التضرر من العورات ما اكنت فهوها مقصور ايضا ومسئلة الحمل
محل الحث فيها ان ذنبه لان سكنت فيه موقت لا نهيا واما المصغرة فلا يلزم دفع الصغيرة
لانها لم تلزم ولا الزمها بالشرع فاد التضرر على فعلها ولم يوجد على ان تعارض فعل الصغيرة
وسكوت الكبيرة فانما حكم على الاول لان الفعل اقوى من السكوت ثم ان السكوت لا يوجب غلظ
الا ستوي فيما ذكره بان التمكن قدس تركه على السكوت المجرى لان هذا سعا والسكوت لا يمنع
لها بعد اصلا ثم نظرها استدلاله ولم يبين وجه الخطر والاشارة الى الخواب عن كلام الاستوي
بما قد يربح بعينه لا ذكره مع ان ما ذكرته احسن كما يعرف بالتأمل **نكاح** قال
عدان خوف فيما ذكره لا تدرى والا ولي في الجواب ان يقال ان الخوف يعتبر فيه الفعل وان
لم يعتبر فيه التضرر والسكوت ليس فعلا كالتوبة انتهى وهو لا بدفع ايراد ما لو د بعت وما صح
وان حلت رج مثلا لمن الكبيرة الى جوف الصغيرة لم يوجب على واحدة منهما الا منع منهما ولو ثبت
فانقضت من احد مرتين وارضاها لثالثة ففعل بسخط ثلثا نصف مهرها ويوجب على امه
بطلانها من النصف وان ارضعها ارجاعا ثبت اليها خمسة سقط الخوف من النصف ويوجب على

امه باربعة اجزاء ورد بان هذا انما ياتي كما اشار اليه الشيخان في الثانية على الضعيف من ان
التضرر لا يختص بالثامنة وكذا القول بان له لوا وجبها تحريم مرة من اجزاء سنا
او مثاقيل اخر من على عدد الرضعات لتعلق الانقضاء بهن لا الروس فلا ياتي في ذلك الاعلى
الضعيف ايضا وعلى الاصح وهو اختصاص التضرر بالثامنة مختصا بالاخيرة كما ياتي عن
الشيخين ولو اوجرها اجنبي لبن ام الزوج المحلوف بفعله او بفعل غيره رجع الزوج عليه
لا على امه كذا طريق في الغرم وان كانت مكروهة والقرار على المكروه وعلى هذا جعل ما في الزوجة
من ارباب في وجهه ان الزوجة من ان الغرم على المكروهة لبوا في حق عده الاكره على الاتلاف
والفرق بان الايضاح لا تدخل تحت اليد مرد وبان الحرة لا يدخل تحت اليد مع دخول الاتلاف
في الفاعلة وكذا القول بان الغرم هنا المحلوف وهي منتحبة في الكره مرد ودماء من الفرق
بين ما هنا وبمهورها لطلقة اذا رجعوا قال الروابي في وجعلت لبنا في ذاتها وامرت اجنبيا
بالسني منه فالغرم عليها انتهى وبغير نظر لان البيا شرة مقدمة على السب الا اذا ادعى النفع
على الامم كمرية الغصب وما هنا ليس كذلك بشرط الما ودي في تزويج الزوج المصغرة عن
اذن لها واخذ منه الا انه من ان اكراهها كما ذكره في اولي ولو كانت الكبيرة المصغرة تعلق الغرم
برقبته لان ارضاعها كسبا والتكاسن في المصغرة التقييد على حرقتها ورقبتها او امته فلا ياتي
عليها له الا المكنته مالم يجهزها ولو كانت مستولدة الحنفى فارضعت زوجها صارت بنته
فيرجع عليهن بالغرم ان ارضعتن معا ولا فيجوز عليهما مسنة قال الشيخان **وقيل** في
الوضاع **نكاح** امه او بنت من اي زوجة اوها معا ان **نكاح** الزوج وان اخجل كونه مدعية
بان شهدته او غيرها حصة ليعول بنها ذمة الحصة في الرضا كما شهدوا بها او ابناها بطلافا
حسنة والزوج اذا دعي رضاعا حرمها فانكرت لا يثبتها على خلاف ما اذا ادعته هي وانكر
لا يثبتها لها وانما يتصور في ذمة بنتها بانها انقضت من امها وخوفه فلا يثبتها بان احبها
ارضاها من ام الزوج او غيرها لا سيما هذه المصغرة في الشهادة بذكر وكذا الحكم في الشهادة
ام الزوج وبنته فانه قد يحتاج اليه لاثبات لا يسترد مال الدار وقيل شهادة **نكاح** في
وان ذكرت فعلى بان قالوا ارضعتنه اذ لا ينفق بها ولا خسر ينفق عليها بملك الشهادة وعلى
غيره مقصود بالاشارة وانما لم ينظرنا يتعلق بنها من ثبوت الحرمة وحل الفلوة ان الشهادة لا ترد
بمثل ذلك الاتر الى قولها نحو الطلاق والعتي وان استبعد حمل المكنة بخلاف من تأملت ولدت
لجوها نفع الفتنة وغيرها بخلاف حكم عزل في شهد بملكه لثنتين شرا في تركه ففسد تزويج
حكمه على العدة ولا ان فعله مقصود بالاثبات اما ما ظلمت اجرة الرضا فلا تقبل شهادتها لانها ما
بذكر وبشرط الرضا وبشرط شرا ذمة الرضا ذكر شروطه السابقة بحسن رضاعت وكوفا معاينات
كما قد مر من شأ خرون وقوله المرافعي ذكر العدد في غنى عن التفرقة زده ابن الزوجة وغيره
بان الشاهد بل غالب الناس يحملون الانقضاء من ثديي في ثديي او الفلق لخواهيو رضة واحدة
نكاح من كان الشاهد فنيا مواخفا لم يلزمه ترك التفرقة اخذها سببا في كونها في التحولين
ووصول البن العدة او الدما في كل رضة فان مات قبل الانفصال لم يات في التفرقة على
الا وجه **نكاح** كذا في الحلال في الشهادة من خفيه موثوقا بمحض موافق لذهب القاضي ولم
يختلف الترجيح في الوافعة في ذلك الذهاب كما اختاره الا في مذهبنا وقولنا في الرضا في ذلك ما اذا كان كل
من الثاني والشاهد مقلدا فانما يحتمل بين وجب الانفصال مطلقا وبكفي الا قرار المطلق

ولومن غير قبحه لان المختار لم يتلف فلا يترا لا عن تحقيق وقصية كلام القاضي والسولي
ان الشايدة المطلقة على الاقرار بالرضا لا تكفي الى الامن فحين نظير ما ذكره الشيخان ان الشايدة
المطلقة بان بينهما رضا عاهدا او اخرها من لوازم فعل الرضا والارتضاء كالشهادة بنفس
الرضا فلا بد فيها من التعصيص ثم ذكر ان كلا من الشايدة والاقرار ينحل الرضا والارتضاء لا بد فيه
من التعصيص فحين من ذلك ان لا بد من التعصيص فيهما وقعا بنفس الفعل وفي الشايدة فخطا
وقعا بلا زعم وكذا الفرقه اذا انفصل اذا اطلق يكون محملا بقرينة على المراد منه خلاف لازم فانه
بين ان المراد بلزومه ما ينشئ ذكر الامر فقولنا بنشأ اخوة رضاع فيه قرينة على ان المراد بالرضا ع
لا استوي شروطه ولا بد من توفيق الاخذ فاما اثر هذه القرينة مع ضعفها في الاقرار دون الشايدة
لا في اقرينها ولا دل على الغصود فاذا عرفت فترينه ولو ضعيفة اثرت فيه وامامي فضعفها
الغصبي لا خصا صاعدا احتياط لم توش في القرينة الضعيفة ويشترط علم الشاهد بان اذا تأسس
ويكفي في شهادة بالرضاع وبشرائه مناصحي البين وحكمة اذ لا يكون الغفل تحت ثوبه عليه هينة
المرجع لا قد توجدها من غيرها ولا سماع صوت المص فقد جعن اصعب او صعب ولا ذكر القرين من
غير تعين لوصول البين الجوف **مسألة** ان يعقدوا بغيره بالشفقة وسجل ما في في الشايدة
ان شهادة دون اربع من النسوة لا تقبل كمن الزوج الاحتجاب وان لم يخبره الواحدة **مسألة** ان وقع
في نفسه صدا فاحل ان يأن يلزم الاخذ غوبا فبا ساعلي لزوم الصوم با خا من وقع في قلبه صدقه
بما ذكره

في النفقة من الإغفار وهو الاخراج وتوحيها ما كان في ملكه او قرينة كمن الثالث بوجوب لكل من الزوجين
على الآخر لشمول النفقة والشفقة علاقا لا ولين فاما ما يروى في زوجة الفتن على الزوج والسيد
ولا عكس وورد في استنوبه على الخصم العبد والاشفقة السيد وزين مؤتمرا لثاذه ان ملكها انتقل لغير
بكنفسهم من الماشية بعد العول وقبل العكس مؤتمرا لثاذه ان ملكها انتقل لغيره كذا م
الدين اقر في عدة فاما في الزوجية ونظيرها السهر عود الزوج والمستعير وتجب **مسألة** عن ذلك
بان الزوج فيلحق به في الاولين عدم التسليم للمالك مع عدم تعينه لعدم احصاء رعايا الكلام
في وجوب اهالة على الزوج في الاصل هو الزوجية ووجوبه عليه التسعير متعينا ثم راجع الفارحين
اجاب عن الاولين بما في بعضه نظرا لما مل ولا يرا ايضا نفقة عبد المالك في الغراين والمساقاة اذا
شرطت على العامل لان المتفق عليه ما في الحقيقة هو المالك لان العامل رضي بما يستقل اليه كمن قال
مال المالك في مثا بله نفقة عبد السيد وعلى نفسه ولا نفقة الموصي به اذا توقف الموصي له في
القبول والرد لوجود سبب الملك وهو الوصية وتخليطا عليه حيث قدر على اذالة في ملكه
واخرجه عنه ولم يفعل واما ما مله ولا نفقة المحتاج على بيت المال والوسوسين لان هذا خارج
عن الاصل للضرورة ولا نفقة زوجة الاب حين يجب على الابن لان من كذا به الاب **مسألة**
قد يرد عليه ما يجب الا لسانا على نفسه من نفقة وكسوة ومسكن فليس عليها وعليه ان يقدم
على نفقة غيره **مسألة** ان كان الكلام مفروضا نفقة الغريم ترد هذه ايضا بآثاره نفقة
الزوجية لا في اقرينها ولا وضرة وغيرها بالواسطة ولا لا لا تسقط عنه الزمان والعجز بخلاف
غيرها والاصل في وجوبها قبل الاجماع مع ما ياتي في قوله تعالى وعلى المولود لرضع وكسوتهن
بالعروف وقوله واعطواهن من اموالهم وما كان من حقهن قوله علي انه عليه وسلم في خطبته في
حجة الوداع واشتقوا منه في النساء ثم قال ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقن قوله

حق الزوجية

حق الزوجية على الزوج ان يطعم اذا طعمته ويكسوها اذا اكتسبته ثم لوجوب النفقة شروط
فلا يجب المأكل وما عطف عليه الا **مسألة** وهو خير من تحت الاق قد لا فادة الحق في
بما يربو بالزوجية **مسألة** عن الاستمتاع بان ومن نكحها الى حيث شاء عند اخن الطريق والنفقة
ولو يربو بالزوجية فله السلامة اذ يلزمها اجابته اليه على الا وجه خلافا لما في النوار ولا تجزئ
بالعقد لان مجهول المولى وهو لا يجب ما لا مجهول ولا يلزم اياه بالنفقة من قبلين المهر والنفقة
وهو منسحب وانما يجب بالتمكين يوما فوما يصحف الاستوى ان لو حصل العقد والتمكين وقت
الغروب وجبت بالغروب وانما هو كماله مستحان المراد وجوبا بالقبض فلو حصل ذلك
وقت الظهر وجبت كذلك ولو ادعت التكين وقت كذا فذكر ولا يستند مدق بهيمنة لان الاصل
عندها وعدم الاتفاق عليها او عدم ثبوتها وقت بيمينها سواء كان الزوج حاضر عندها ام غائبا
عنا لان الاصل عندها وبنية التكين في الاتفاق **مسألة** في خلافه في قدمه من الشوز فان اتفقا على وقت
مخرجها واختلفا في وقت عودها مدق بيمينه وبكسوة ذكر وعند الملاقاة تصدق في بيمينها
وانما يحصل التكين من التمسك ومن اشارة الطاعت بعرض نفسه وهي مكلفة على الزوج ولو ان تفت
اليها في مسلة نفسي انكرا ويعرض الولي المراهقة والنجوة عليه ولو ان لعن اليه ايضا **مسألة**
لو قال له مدق الحرس وكان غير تفت قياسا ما مر في الشفقة تصدق بقده وهو عتقة فان غاب عا لم يجب
نفقة حتى يرفع الامر فانضاه لمدها ولم يمل التسليم لسل الخاض بله فيعجزه ويعلم بان حاله وفي
زمن وصول التسليم **مسألة** وان يبيع فان مضى في ذلك الزمن ولم يفعل مع امكان السيل والتوكيل فرض
القاضي نفقة في حاله لان الامتناع منه وتكون نفقة محسرا لم يثبت اي حال العرض كما هو ظاهر
ان مورا ومتوسطا وانما عادت نفقة مرتدة وان غاب مجرد اسلامه لا يرفع المسقط فيقول الزوج
علمه وتسقط نفقة الشايدة فخرج من قبضة الزوج وانما تعود اذا عادت اليه فبعت وذلك لا يحصل
في قبضته الا بما هو قبضته اياها لونه في انزل لا بالخرج بل منع نفقا فغاب ثم عادت للطاعة
عادت نفقا وان لم ترفع الامر للقاضي في حاله ان يرضى وهو كذا على اجمع وحاصل ذلك الفرق بين
النسوة المملوك والنسوة التي انتهت وتوجب موضع كتب الحاكم للحكام ان الذين ترد عليهم الغوافل
من بلده عادة لينا دى با سعة فان لم يظهر اعطاه نفقة من مالها ضر واخذ منها كغلا ما يعرف
اليها لا احتمال لكونه اوله ولا قد ويكتفى تسليم المراهقة نفسها للزوج وتسليمه وان لم ياذن وليا فحصول
التكين لا عرض نفس له لا بد من عرض وليا كمر ما في النوار تنها ليعوي وبغيره من ان لا نفقة
لها اذا تسلم ولم يتخلل ينجي حمله على تسلم لا يتعدى محله على التكين من كذا حبل بينهما عليها في هذا
لا جد تسلم ويكتفى ايضا تسلم المراهقة زوجته وان كرهه وليه وان لم يرض تسلم السبع لان انعقد
ثم ان تصير اليه المشتري وهي للولي فيما اشتراه المراهقة لانه وتصل ما مرفين ليس لها حق الحرس
اما من لها حقه فستحق النفقة وان لم تكن كمرية الصداق وهو مستحقه الا الامام من
التكين ان يقول السيد واهل المهور متى ديت الصداق فغضاها اليك واذا وجبت نفقتها
فلما كانت حيث شاء ما يلقى بها وجوز ارجحها نفسها لا بسقط ما مل من حق الا سكن لان اشارة
موتها ومنا السكن يستلزم تفويض الخيرة في السكن اليه واختاره السكن الا في حق من متع بالدين
الصالح كمن قد يذ فيه قوله القاضي في غريب رقع ابنته ولم يستوف مهرها له الزوج بها الي وطنه
حتى يستوفيه الا ان يمل على ما مله لم يطلب الزوج سكنها في منزل بعينه الا في با اذا ملكت من
يكن التمتع بها ولومن بعض الوجوه كالمزوجة وجبت نفقتها لانها الزوج **مسألة** لا يمكن جماعا ف

مسألة

في ابر يلزم الزوجة اجابة
الزوج الى النقل الى حيث شاء
عند امن الطريق والنفقة

[illegible]

لان الغض

[illegible]

الایپی

[illegible]

بلاهما ما لا يجب بالشريعة لسد فجوة وتقريرية الزمة وايضا فقد اعتبر حال طعام نفقة لاهل
فقال تعالى من اوسط ما يطعمون اهليكم واكثرها وجب فيها لكل مسكين مدان وذلك في ما لا يفي
بالواجب ما وجب فيها لكل مسكين مدو ذلك في كفارة البين والفرق روي عن ابي جعفر عليه
السلام الاكثر وعلى العسر الاقل وعلى التوسط ما بينهما انصرفوا الزم الاكثر ونصروها الزم
الاقل وانما لم تعتبر الكفاية هناك في نفقة الغريب لان الزوجة تستحق النفقة بايام مرضها وشعبها
لان سبب الزوجية اخير من سبب القرابة كما ياتي واذ اطلب احيا ركفاية في لم يبعد اعتبارها
بالكفاية فانها المداوية كفي الزهيد ويتبع به الرقيب والمجان فغير التوسيع وانما يجب
ما كثر لزوجه في كل حال على العادة برضاها كما هو في النفقة فان وكلته وهي رشيقة او غير
رشيقة واذن واما في ذلك في مصلحة سقطت نفقتها بذلك لكونها غوها خلافا لما يوجهه ضيق
اصل حيث قرب المالكه معه بالمشورة وحمل المشقة وذلك بحرية انما هي عليه في الامساك والاشهاد
في سائر الاعمار قال امامنا في نفقتين ترددة بين الكفاية ان اردت وبين التكليف على قياس الاغوار
قلت قال وهو حسن غامض ويجب تقدير علمنا السقوط ليس مفرعا على جواز اعتبارها كغير خلافا
لما يوجه كلام الرافعي واستدلالنا من التصور بالكل مع عدم العادة انما لو تلتزموا واعتدوا غيرهما
لم يسقط واما لو كانت بعد وفا الكفاية لم يسقط في الثانية وفيه في الثانية بانها وثا رجب
الركشي وغيره فان لم يعلم ما اكلته وتنازعنا في قدره صدقت لان الاصل عدم نفقة وقوله ان لم نؤكد
من زيادة تتبع فيه تعجيل النوي خلافا لما في النوي بنها لرافعي من عدم السقوط مطلقا ونص في مرضها
ما لو كانت بدونه فلا تسقط نفقتها فليس لكليفها الاكل مع عدم التكليف ودونه وقوام مهر جري على الغالب
لا قيد وشرشيدة الصغيرة والحيونة والسفينة اذا لم ياذن الوالد او اذن ولا مصلحة في الاكل مع خلا
سقط نفقتها ذلك والزوج متطوع وانما اعتدوا بها بالنقص باذن الوالي ولم يعتدوا به في غير هذا الباب
نظرا في ان الزوج هناك لا يركل في شغل الطعام وانما قدر عليها رفقا ومساخنة في ذلك وانما المبلغين
بالسقوط مطلقا اختيارا وكشف الاذني ان ما ذكره في الحرة فالامة يعتبر من سيدها الرشيدي
بالرضا كما في الحرة المحجورة ولو كانت قصد التبرع وقال به قصد ان يكون عن النفقة صدقة في عين
كما لو دفع اليها شيئا واعتداه هدية وقال به قصد تملكه الزكشي عن الاستعانة به وعدم البين
نظر الرافعي وجوبها وتثبت قلنا بعدم السقوط رجعت عليه بالنفقة المأخوذة وهي يرجع عليها
ما اكلته فقتية قوام السابق والزوج متطوع وتعليل الرافعي عدم السقوط بان لم يود الزوج ونظير
خبره ان لا يرجع كذا في المبلغين بل يقل بهذا اذا فعله على انه نفقتين بل اذا تسقط نفقتها وجب
له بدل ما اكلت عليه فيمنه سببا وبودي كل منهما ما عليه ومن حزم بذلك الشيخ ابو جعفر
والسند صحيح انتهى وهو حق لا نراذ فعله على انه نفقتين لم يكن متبرعا بوجه بخلاف ما اذا فعلته
لا على انه كذلك لظهور تبرع وبتبعي ان يجل عليه ما اقتضاه تعليل الرافعي وغيره ثم نضم الكلام
في المالكه ينفق ان لو ايسر انرايا ولم يملكها لم يصح لكسوة لم تسقط بذلك كسوة وهو حق لان العادة
جرت بالساحة في المأكلة دون غيرها **وَأَمَّا** **الْأَدَمُ** **بِالْحَتْمَةِ** كاشر عليه الصنف ان لا يلزم الزوج
ان يبدل ان سبقت من جنس واحد منه لا بدلا مطلقا بل ان شئت لكن نصف الاذني من انما لو كانت
سفينة وغير سفينة وليس لها من يقوم بذلك لزمه بدلا عند المكالمة لان الاقل بالمأشورة بالمعروف
لا يقل الواجب من الادم هو الغالب وهو يتنقل باختلاف النصول فان لم يكن غالب فاللازم به وج
فليس هنا ملازمة نوع واحد حتى يتبرع به لانا نقول قد يبلب نوع واحد في بعض البلاد مدة طويلة وقد

يكون بالطلاق به

يكون الاقل به نوعا واحدا ايضا ولا شك ان النفس قسام من ملازمة نوع واحد ولو مدة قصيرة
فاذا حضرا الغالب الاقل به لزما قبول وان سبقت لانها ممكنة من ابدان ما كانت بلا مشروط عليها
فاذا دفع ما للشراح هاتين استحقا ذلك وقسح بالفقهاء ان يلزم الزوج ابدان النفقة انما كانت
او غير لو قضت ثم تلت في بدالها ملكها بالنقص واعلم ان ما يجب للزوجة سنة انواع من حيث
انسان واما الاطعام والادام والتأشور فاما زوجه ورجعية وبائين حامل **فَوَاقِدُ** وان كان الزوج قواما
او محسرا والحرة ذمية لان من المعاشرة بالمعروف والمأمور بعتقها الامة وان اعتادت بها بالنفقة
لنفقة بالبرقة وحق ان نفقته لان نفقته وكلامه البعثة قال الرافعي وانما يجب اخذ المهر اذا
كانت من **نَفَقَةٍ** اي بيت خدام او خدام مثله عاذا في بيت ابيها مثلا وان كانت من سكان البوادي فلا
عبرة بشهرها في بيت الزوج بحيث صار يلبس بها بالادام لا بالانفاق يخرج باخدامها نفسها **تَحْسِرُ** **نَفَقَتِ**
النفقة الزمانية او مرضها او خدامها ولو لم تكن بحسب الحاجة خلافا للحرة الصغيرة لان نفقته
بكثر من واحدة وانما رتعت منزلا وخدمت في بيت ابيها وكثيرا والوارد ان استخدمت ما بينة او حملها
معها فله منعها من دخول دار كما ياتي وكلامها حكمه ينفق الحرة المريضة او الزانية لان من شأنها
ان تخدم كغيرها لاشتمال الامة ولا خلاف في **وَلَوْ تَحَرَّجَ** اتفاقا وانما كانت مستجرة او محبوبة او محرمة او مملوكة
او ولوعدها او تمسكها على الاوجه خلافا لرافعي وبقي خبره من اهل الدراية كما يبلغ في النسخ
من النسخ وغيره وذكر حصول القسوة وجمع ما ذكره ولا يجوز له اخدام ذمية كسنة بحسب نظرها
اليها ولا عسكه وانما ذمية حرة والسدة احدتها بحسب الراعي وغيره ما فيه من الهبة والاخذ لم يخرج
هم لحرة النظر لا الزوج **نَفَقَتِ** بان قالنا انما اخذ حتى تسقط عنه مونة لادم فلا يجزيه ولو فعلها
بشعبي منه فليس قوب واستقامت ما ولفظ خلافا لما في العاوي لانما يستحي منه وتجر به والبراد لم
الواجب عند اهل الفقه الزنا خلافا في غير الطلج والفسد ودون ذلك للشرب والمسخة لان الترفيع
ذلك رخصة وعند البخاري اذ لم يوجب له المسخ ومسته على يد ابي فليس خرقا للنسب واما الطلج
والكنس فيلزم الزوج فعله بنفسه وبغيره واعتدوا الرافعي الثاني في جميع النوي بان ما فاهه البخاري
من الطلج والكنس هو ما يختص بالزوج وما ثبت ان الزنا من الطلج والفسد هو ما يختص بالزوجة
فالاصح ان ليس على ما ذكره الا ما يختص وتعالج المالكه المسخ والشرب ومسته على يد ابيها
وعسل فرق الخبيث والطلج لا كما لا يختص بالطلج لكه وعسل ثيابه فلا يجب على واحد منهما
بل هو على الزوج فيوقبه بنفسه وبغيره فعلم ان الملعوف في غير عمل المسخ وغيره كلام البخاري
دون كلام الزنا وانما جميع النوي فيما عدا ذلك واعتدوا من البني محمد المذكور بان قول البخاري على
الزوج **يُشَوِّكُهُ** لان ما يختص بالزوج لا يقال ان عليه **جَسَدُ** عنه بان البخاري لم يقتصر على ذلك
وانما قال فعله بنفسه وبغيره ووضح ان ما يختص به عليه فعلم ذلك على ان لا تسلم ان لا يذنب
وما لا مانع من ان يذنبه ان عليه الا على زوجته واذا لم يذنب ادم ان تعينه الزوجة بان كان ملكه وجب
لكفايته من غير تدبير او كان من استأجره لا يجب له الا جرت ولا يلزمه ان يستأجره الا جرت مثله
الاكثر ان عين الاستيعار لم يجر كما اقتضاه كلامهم والفقهاء هناك ما فيه من نظر وتبرعت امرأة
او محرم لها بعد من الزوج وانما سقطت خدمتها **تَحْسِرُ** **نَفَقَتِ** من اهلنا في اوجرة محبتها ولو قال **تَحْسِرُ** **نَفَقَتِ** ليشمل
عبدها او عتقا بان ساقا انكرا ليقوم به ان النسخ اختيارا كما ياتي كانا خسر واعلم على انه مع ذلك

سبح
وانما عا ذلك من في لها انفسها بالزوي

عن خلاف ما هو موت وكذا فيجاء كما اقتضاه اطلاق كالمصداق عندناه في النكاح واصل ونقلا في العود من
الروضة واصل من التولية المذهب وهو وجه ما فيها في حيا واليك ان لا يجب السكنى بالعنفه انما
وان كانت حاملا في الذهب قال واذا لم تقجب السكنى وادان سكرها حطفا لم يرد ذلك وعليها الوافقة
ولا تكرار فيها كونه ما قدمه اخر العود لان ذلك في وجوب ملازمتها للآخرين وهذا لبيان اعتبار الفاقة
في السكنى الواجبة لا وقيته فخرج قولهم ولا يزوج مسكنا حتى يتبين خبره واستحقته ثم قال ونقلت ان
لم يلق بها فان علق قوله هنا في عدة جلود وسكنى فاقبست الشارح لم يلزم منه تكرارها ايضا اذ الكلام ثم
في وجوب ملازمة السكنى ولا يلزم منه وجوب الاسكنى على من خسر العدة او في تركته وفيه نظر ايضا لان
قولهم واستحقته صريح في وجوب الاسكنى على من لا يبيع بعلق في عدة سكنى لا في معلوف على
قوله وان كان له نكاح لم يفسد قبله ولو عطف والا ولي ان يجاب بان كلامه هنا يتبين انما لم يوجب
الاسكنى ههنا في ان كان حيا ومعه من المالك بوجوب الموت ونشد اذا ما ثبت الموت ثبت
الموت وكلامه لم يفسد بذلك فلا تكرار وتبين انما قدمه الله لان الواجب عليه كذا في اية فادام كان
وله نكاح لم يفسد قبله ولو عطف والا ولي ان يجاب بان كلامه هنا يتبين انما لم يوجب
بجدة النكاح لان النكاح على المالك في عدة جلود وسكنى فاقبست الشارح لم يلزم منه تكرارها ايضا اذ الكلام ثم
في وان العدة اذا لم يقع الضرر بالضرر ولا يشترط ظهور الرؤية او الحيا في غيره بل يكفي ظهورها
لم ودعاه ذلك ما عتده الا في غيره فبا ساعلي ما في في السكنى للزوجين ويظهر من مجرد ذلك
انما يثبت عليه فتنه من الغيبة وله منع من زيادة خادم اخر من مالها ومنه من دخول داره
ومن استغنى ما له ومنه من لا يعدم ان اتخذ لها خادما لتنفق عليه من مالها ولم تمنع الزوجين من
من منزل لزيارته او جازة او غيرها فاعلم من احسن وجبا بالنفقة اخرج في عدة الاموال
لخصمها لم يملكها في الا ولان لا يمنع من زيارتها او غيرها فاعلم من احسن وجبا بالنفقة اخرج في عدة الاموال
اهلك النفس وهو محرم ومن اكل من ثمرها لم يفسد ثمنها ولا ربحه كرهية كثر من اجل
وكذا في رجل دفع الضرر له من منع من التمكن من دخول غيرها في حجة واحدة منزله لم يملك ذلك
العزير نكاحا وانما من غيره ولم يمنعهم بضمنه من دخول واخراجهم منه وان كانت قد استصعبت
انها من غيره مما كان يكره منع ابويها من الدخول عليها اي حيث لا عذر كما هو ظاهر قوله في ذلك
احوالا ما عدا خادما من منزل كما في العزير وقبضته انما لم يفسد ثمنها ولا ربحه كرهية كثر من اجل
بعت بفسخ ملكها لا لاجرة لملكه بل لاستيعاده الا في غيره ولا استبعاد لان المالك لا يفسد عليه في ملكه
لاحد وتحتجب البلقيتها لم يفسد منع ابويها من عقد من الدخول عليها لاعتدال الاستمتاع وفيه
نظرا في العلة ليست كذلك بل كونه يستحق منفعة الداروين ثم صرحوا بان العترة لو ثبتت
لا الحفاة لم يكن لها ادخال المحضون مسكن الزوج الا بوضاه اما لو كان السكنى مكد الزوج
او العترة فليس له منع من دخول خادم زانية او بويها وانما من غيره الا اذا زانية من احد
علي الوجه قال ابن الصلاح وله نقلا من الحنفية اليها يترى وان كان عتيرها حشفا لان لها عليه
نفقة مقدره وليس لها ان يسد عليها الطاقات في مسكنها ولان خلق عليها الباب اذا خاف
منه بالعترة في فقهه وليس له منع من الغزو والحيطة ويجوزها في منزل انهي وما علقه اخر افي
ابوي رعة بتفصيل فيه ما وجد انما علق في منزل خلا فان منعها من فقهه وقدر على
ان يظلمه من فقهه نفقا لا تحت قهره ويكمنه بتعطيله من غير ان يفسد من فقهه علة علة
نظري في النكاح كما هو ان يحزن من تطيلها ولو ما يستحي منه عادة كذا ما من بين من تعالين

او تزول مع من مثله لفتا وطره سقطت نفقتها لان جميعا لا وليك صفا وان اوكبار مع نكاحه
فيه منع محقق ونحويت له في حيا كالصوم الذي نها عنه وما علق به سد الطاقات بخلاف محل
حيث لم يتصل به او غيرها منها الي ربة او نظير محرم والا سدا بل افي ابن عبد السلام وفيه
السدة في الاخرة ونقلا عن الزوجية الحرة ان شاء من الزوج الا غيره ومثلا نحو الرجعة وسبب الامة
على استحقته في المانع والحال على ما بان في حيا تستحقه في المستقبل من نفقة وكسوة وراهم
او دونها بزيارتها او غيرها لان الواجب بزيارتها وعكسه او غيرها كما شغل ذلك كالكلام دون
كلام اصله لا يستقر ربه في الذمة لعين ولا رجا لانها عتير من عتير بن العزير واخر زوال الاستقرار
من غير المسلم فيه ويكون لعين عن طعام الكفاية وقبضته عدم جواز الاعتياض عن نفقة اليوم
قبل ان تقضى به وهو ما عتده ابن الرفعة وغيره لعدم استقرارها لاحتمال سقوطها بنشوز
وتوقف فيه استحسانا لان الاصل عدم النشوز بشرط صحة الاعتياض من ان يكون العوض
غير بوي او عوضا ربيويا **في حيا** عن الحب الواجب اذ في عدة وسبب فلا يجوز لها
ان تعاض عنه غيرها وهذا من زيادة وهو العقد وانما اختار جمع العوض ونقله عن الاكثرين
رفقا ومسا حجة في السد الا في غيره وفي بوي القول به اذا وقع ذلك فغير صفة معا وفيه
ما هو من ان لا يملك في عقد ومن سقوط النفقة بالاكل معه على العادة وانما بيع نفقة اليوم
قبل الفسخ واليوم غير الزوجين بغيره في ما عمن الروضة من جواز بيع الدين غير من هو عليه
النفقة الخد لعدم ملكها وبعد الفسخ تنصرف في ما شئت فان تلفت لم يلزمه ابدالها كما مر
وبشوزها بما لا حد لا لسبب السابقة بل بسبب **في حيا** الزوج ما دفعه من نفقة وكسوة لم
يستقر استحقا **في حيا** انما في شيئا كذا **في حيا** انما في شيئا كذا **في حيا** انما في شيئا كذا
الفصل في الكسوة فلو قبضت نفقة يوم او كسوة ففعل ثم نشوز ثلثة ايام او ثلثة الفسخ وان
بقي منها لحظة كما خلع كلامه وانا استعده الا في غيره في ثلثة ايام او ثلثة الفسخ وان
الفصل في الاصح لسقوطها بالنشوز زجرا في حيا في ثلثة ايام او ثلثة الفسخ وان
اولا في الاشتراد كما تبين عليه ابن هليل ونسب ايضا على انما اذاعا دت للطاعة لم يجد ملكا اعينها
بل ان يستردها ويغيب بدلا وقبضته انما اذاعا دت للطاعة لغيره الفصل في النفقة من يملك
وليس كذلك كذا في المهر ان نشوز بعض الفصل بسقوط كسوة جبهة كان نشوز لحظة من اليوم بسقط
نفقة جبهه وفارق ذلك ما لو مات احد اوبانت انا ذلك ماذر فلا يسترد ذلك لوجوبه
اولا انما في الفصل ولم يعرف من ما يسقط فلو لم يقبضه كان دينها عليه واما كلامه انه
لا يسترد نفقة ما قبل يوم النشوز وليسته وهو كذلك خلا لما لم يوجه كلامه اصله ولو قبضت
نفقة ايام ملكها كما صرح به الشافعي وقد نفقه عتير اصله في احسن ملكه فيسترد كذا لاجرة
والا لاجرة العترة وكلفه الشارح فراق بينها وبينها ما لا يعيد اليه في حيا جبهة موت احدى واستوتها
بعضها او طلاقا كذا خلع كلامه دون كلامه اصله في سببها في ثلثة ايام يسترد الزوج ما دفعه
في حيا من الزوجين من نفقة وكسوة لتبين عدم استحقاتها وبذلك لا بد فروع دون ما دفعه
لحال فيسترد نفقتها بعد يوم الموت والا بان في كذا لاجرة العترة لا نفقة يوم او كسوة فصل
ما في احدى اوبانت انا جده قبضها كما مر في ثلثة ايام في بضع المصير في استحقاق
القبض وجري عليه ابن الرفعة وغيره كما مر في ثلثة ايام في بضع المصير في استحقاق الكمال
وان لم يضمن من الفصل اللحظة وعتدها بالزينة كما مر ايضا مع ما يوبى به قال البلقيني وهو

القياس قصير بنا عليه وقصته الشبه بالركاه المحملة توقف الرجوع على اعلاما بانها نعمة
محيلة وبصره في الدخاير وقد حجب ببار لاقرية ثم على ان الدفع عن الزكاة اذا لم يدخل في
فاخرها اعلام العقر والتجديد وهذا قرينة قيام الزوجية فقتضت ان الغبوض عن النعمة فلم يحجب
لتبنيه لا كسقاء بالقرينة الظاهرة وقرينة الشارح بان فيه خفاء بل نظرا ذهوقا صوريا كما يعلم
بما لم يحجز اي وبسبب حجب الزوم عما يات به حركته وانما يهل ثم تنفع كما يات ان لم يصروتنق
من ما لها وانقضى وتنق والعتبر العجز عن اقل كسك عجب وهو مد كل يوم فالعجز عن اقل منه
يقضي الفسخ لانه كثر منه لتمام النفس به ولو كان بعد يوما ما ويوما نصفه جاز في الفسخ
او بالعدالة ما يغذرا وبالعدالة ما يعجز فلا الوصول ونفقة اليوم الى اكل يوم اكثر من نصف
مد ثبت في الفسخ كما اقتضا كلام المصنف واصل واعتده شيئا فقول الزركشي فتمتية حشمة
فما لو حلق للتعدي ولا يتعدي فكل زيادة على نصف عاتر ان لا تنفع ضعيف لا خلاف في المحظ
الباين ولو وجب البر فقدر على ما من غير فان اعتاده فقرا محلا لم تنفع وان لم يعتدها فقيانه
ولا خفي فادام ورد في الفسخ بالعجز عن الادام وان لم يسه القوت بدونه خلا فاما في المحر
وان كان قويا من جهة المهر والاعين فنقد الخادم لانه ليس ضروريا وانما تنفع عند العجز عن اقل
النفقة ان كانت لزومها ضررا لا في التمتع منزلة دين اخراجي لو لم تنفع في يوم جواز الفسخ
فوجد نفقة بعده فلا فسخ في نفقة الامس وما قبله ولو طولب بنفقة ما فيه فاذي الاعسار
يوم وجوب التزوم نفقة معسرا وادعت يساره صرقت بيمين ان عرف له مال لان الاصل يتكوه
والاصدق هو بيمينه لان الاصل عليه وتجب نفقة المدة الى هبة والادم والكسوة والابنة
ونفقة الخادم وان كان موجودا كعضد الملقين دينيا في ذمة الزوج وان تركها بعد او لم
يفرضها القاضي لا يجب عوضا في مائة التمكن وقد حصل وليست نفقة الغريب لانها
يجب موساة صا نزل عن الهلاك اما اذا لم يكن ثم خادم فلا يجب نفقته في ذمة الزوج كالحسين
فاذا لا نفقة دينيا لا في اشاع او تملك كامن وعجز عن اقل كسوة وهي كسوة المحر لتصرفها
بعدهم بل لا تنق النفس بدونها غالبا ولو عسر بعض اقل الكسوة فكل الاعسار بعض المك
كما هو المتبادر من كلامهم لكن انما بن الصباغ بان ان كان المهر عنده ما لا بد منه القيمي للجار
وجبة الشتا فلما الفسخ وهو منه بد كالمسرا ويل والنعل فلا واخاره الزركشي ويؤاخذ اذ
ان الصلح فيمن اعسر نحو الجبة في الشتاء وقدر على ثوبين من الخام بان في الفسخ كالفسخ
بما لا بد منه من النفقة فطلاق النار في الفسخ ضعيف وانما تصور العجز عن اقل الكسوة
دون العجز عن اقل المسكن مع ان الاعتبار فيهما حال لان كلا من الكسوة والاقبال له انواع متعددة
بتصور العجز عن بعضها بخلاف المسكن فان قتر فاعجز لو وجد مسكنا غير لابن بها
لم يجد منع الفسخ كما لو وجد ما يليق بها من الكسوة بل اولى لان امر المسكن اخف وريح
الزركشي كالا ذري في العجز عن الاواني والعرض ما جزم به التولي من عدم الفسخ الا ما يستحق
للاصلاح والذين لا يصبر دين في الذمة وهذا بناء على ان ذلك امتناع وهو ضعيف فحق الاصح
الاولي التعليل بان ذلك ليس ضروريا في العجز عن شئ وان فرض انهم لم يعتادوها كالمزقة
الذين باوون في الصيف الى غلة الجدران وفي الشتاء الى غلة كهوى والجنات المسيلة
كما اقتضاه الملا ثم وان نظروا في الاذري وقد توهم المصنف من عبارة اصل جواز الفسخ
بل اقل المسكن ورده بان الواجب على المعسر مسكن يليق بها اي فلا يتصور فيه اقل

لكن ما نصح

لكن ما توهم مردود بان قوله اقله او السكن عطف على اصل لا على مدخله او العجز عن
فخر وجب بالتمتع او بدونه حال كون العجز عنه قبل وفي كما في عجز المشتري عن الغنم
ومنه يؤخذ ان في الفسخ بالموجب اذا حل وكلام الجوزي الا في قريانه في ذلك اما اذا لم
يجب كما في النفقة قبل الغرض فلا فسخ بالعجز عنه خلا ما بعد الغرض لوجوبه به واما اذا
عجز عنه بعد الوطى فلا فسخ لها لثقل العوض ولا في تمكينا قبل اخذه بل على رضاها به منه واد
لم يكن لها الامتناع بعد تسليم نفسها فلا في ان يكون لها الفسخ بعد ذلك او في وانما فسخ بالعجز عن غو
النفقة ما هو ولو بعد الوطى لا في في مائة التمكن فلا يتعذر عود العوض خلا في المهر فانه في
مخالفة الوطى فاذا استوفاه الزوج كان العوض نالغا فيتعذر عوده وانما تنفع بالعجز عن
المهر قبل الوطى حيث كان ذلك قبل فتنق بعجز من المهر فان قضت بعضه كما هو معتاد فلا
فسخ للمهر عن بقية وهما من زيادة تدويرا في الصلح واعتاده الا سوي وغيره وعق
بان لا يستقر من الصلح بقسطه فلو قضت لعادتها الصلح بكال لتعذر الشركة فيه فودي
الى الفسخ فيها استقر لزوم خلا في نظيره من الفسخ بالفسل لا في الشركة في البيع كمن حرم
الباري بان في الفسخ واعتاده السكني وغيره وعلوه بان لا فسخ لا قبل التعيين بل هو لطلاق
فيما لو سانه طلاق بالغ لا تغول نصف الاث مقابل نصف الطلاق كذا لان بعض المهر
تغلب على بعض الصلح خلا في البيع لان الثمن يتوسط عليه في الحقد يتوسط عليه في الرجوع
عند الفسخ خلا في المهر لا يتوسط على البيع في الكسك فلا يتوسط عليه في الفسخ ورده الزركشي
بان هذا هو ما خذا بن الصلح لانه اذا لم يقبل التعيين وقد ادى بعض المهر فقد دار الامر
بين ان يقبل عليه حكم الغبوض او حكم غيره والاو لاولي للشوق في الشارع في بقا الشك وكذا
لو ادى المولي والعين الوطى قبل قولها وان كان اصل عدم ملاذ على كذا اعني الزركشي
قال بعد ذلك تعال الشبهة لا ذري ولا تغل عند هذه المسئلة وقد صرح بما ابا العجز عن
في المهر فغال ولو كان بعض المهر محلا وبعضه موقعا في الخار ما لم يخذ العجل فاذا اخذته
فلا خيار في العجل مالم يعل جله ولم يدخل بها فاذا اجل ولم يكن دخل بها فالحال راعي القولين
كما تقدم ذكره اي في اصل المسئلة فالأقصر بنحو الخيار عند حلول الموجد منه مع قبض
العجل منه وهو نفس في خلا في فتوى ابن الصلح قال لا ذري وهو المتعذر نقلا ومعنى الزركشي
وهذا الوجه بالقياس على الفسخ انما في العجز مرا ما يكون معسرا حقيقة (وكذا بان غالب
مال بمسافة القصر في الفسخ ولا يلزم المهر لتصرفها بالانتماء والطول ثم
نعت الا ذري في غيره انه لو قال انا احضره مدة الاموال اوجب وقرق البخوي بين فينبشه
موسرا لانية وغيبه ماله بان اذا غاب مال فالعجز من جهة واذا غاب هو موسرا فقد تهر
حاصلة والتعذر من جهتها قال الرافعي وهذا الفرع لا يفتح اوان كان ماله عروضا
لا يرغب فيها او كان له دين على غيره موجه بقدر مدة احضار ماله الغائب من مسافة الغرض
او حال على معسرا وان كان الذي عليها دينه زوجه نهائية حالة الاعسار لا تصل الى حقها
والعسر منقطع خلا في حال اليأس ولا يتناها لانه تنقذ لانه خصص بالنفقة كما يات فان
كان على موسرا ضررا فلا فسخ فان غاب مدته الموسر وماله بدونه مسافة القصر ففسل
لا تنفع كالوفاغ الزوج الموسر وايه يميل كلام الاذري وقيل تنفع لتصرفها فان كان ماله
مسافة القصر في الفسخ جزما واقتصر كلام المصنف انه لا فسخ با متناع الموسر من الاتفاق

عليه

مطابق
والفهم

ولا يجنب المومنين من جعل جلد عن تكبر من تحصيل حقا الحكم بان بحث فاضلها لفاضي
بلده فيلزمه بدفع معتقداً أو سدها ان قدس فان فرض عجزا حكم فاضل وكعدم عقق السب
في مجملها لكان **تفسير** نقل الزكشي عن جمع واقرع ان ان انقطع خبر الغائب فثبت ان
تعدس النفقة بان ينقطع خبر تعدس بالافلاس ولو اقامت بينة عند حكم بلدها باعسارها فثبت
ولو قبل علامه ولو سافر فمهر لم تكلف شدة لينة بان سافر عن بلدها وهو مهر بل لا بد ان
انه مهر لاني وفيه الاعتناء في ذلك على الاستصحاب وانما يقع شدة مود جواز الفسخ اذا تعدد
تحصيل النفقة في الخيبة وان لم يثبت الاعسار للضرورة وان في الصلح باندهما وجبت النفقة
وتعذر من لعدم مال حاضر لمع عدم إمكان اخذها منه حيث هو كتاب حكمي وغرو لعدم معرفة
معلمه ولتعدس مطالبة وان عرف معلم جاز الفسخ عرف جلد يسأل واعساراً لا واقي بما قال جمع
من مشاخره البين واقي العزالي بان الحكم اذا قدس على الاستعانة على غائب اليان كذا في بعض
وان لم يبق باعادة القرص وكان الدية تطول وراي الفسخ / صوب فسخ وجري عليه في لا نوار وهو
كلاماً بن الصلاح وما قبله ضعيف مذهباً وان اختبر من جهة الدليل كما اشار اليه الاذني ولا يستغنى
ديونه ما لا حتى يصرف اليها ولا يجرى ان غير لياذنه نفقة يوم يهرم بان يحد دهنه على يوم ولا فسخها
جله لا يفيح فتعذر به ولا يبرهن عجزه عن الكسب ثلاثة ايام فاقول ان الاستدانة على ذكر لا تنفق
ولا انفاة المومنين وبني اباي في دناءة عليه ولا يكون كسب كل يوم قدر النفقة لا يهاكم غيب
وليس عليه ان يدخل المشتغل ولو جرت ليل مرة اسبوع في يوم منه وكانت تبقى نفقة جميعه
فلا فسخ لا غير مفسر يستدبر ما يقع من التناحر اليسير فليس المراد بان تقصر يا اسبوعاً
فلا نفقة بل المراكاة لاجل ان هذا في حكم الواجد نفقة في تنفقها استدانة لا يمكن الفسخ فعمله لو
كان يكسب في يوم ما يكفي ثلاثة ايام ثم عددها لا يكسب يومين او ثلاثة ثم يكسب في يوم ما يكفي
الايام لا ضية فلا فسخ لا تاخره عجزه او عرض من يكسب في بعض الاسبوع نفقة جميعه ما عطل
عن الكسب اسبوعاً فثبت تقصيرها عطلاً ما لو شيع من الكسب كالمومنين ولو وجد العلة
من يستعجم تقصير من عليهم النفقة فثبت ان كان ذلك يقع غالباً تقصيرها والكسب الحرام كالعذر
في الانوار من الما وروي لكان كسب من الصور المحرمه فلو الفسخ وبه الجواهر عدا ان قدس على
احياناً محرمه كالسرقة ومن اخبرها لعدم ما وعلى حوضه الملاه فلا لانه لا بد ان يستحق بوق
علمه لاجل محرمه مومنين وكذا النجس والكاهن يعطي من ليس بنفسه يجرى محرمه العديت وان خطر
بسببه فيكون مومناً واستحسن الرواي في ويرده كما قال القولي وغيره قوام ان ما با خلت فيه
حرام لا يجوز اكله ويجب رده وقوام ان يحتاج آنية النذر لاجرة له اي فلا يستحق المسمي ولا
اجرة المثل وكذا ما في الملاه لا يملكه النذر بل اشد تحريمها ولها الفسخ عند العجز وان تبرع عنه
غيره بالنجوس عنه لان فيه عطل منه من التبرع فلم يلزم التحول كذا في تبرع له غير مدنية باء
الدين **تفسير** مومنين المتبرع للزوج ثم سلم الزوج فلم يملك التحول كذا في تبرع له غير مدنية باء
بها لا بد عن خوفه وان سفل كما نقله الاستاذي العزالي عن الاصحاب لان المتبرع به دخل في ملك
الودي عنه ويكون الولي كانه وهب وقيل له واستشهد لذلك الزكشي كما ذكر في بنص الام على
ان سيد الامنة لو توطع عن الزوج بالنفقة لا خياراً له الا واحدة النفقة وارق هذا ما مر بان
ذلك فيه منه بالنسبة للمرة الا علاقه بينهما وبين الاجنبي الا محض التبرع بخلاف الامنة مع سيد
فانه لا منة عليها منه لو تبرع با عن زوجة لان مومناً في الاصل لا زمة له واذا توطعت بشرط الفسخ

مطابق
ما با خلة المومنين
حرام لا يجوز اكله

و ثبت الاعسار وجب على الفائض انه **محمل** الزوج **نقطة** من الايام وان لم يستعمل ولم يبرح
حصوله عن في المستقبل ليتحقق اعساره بان قد يعسر لعرض ثم يزول وهي مدة قريبه
يتوقع فيها التقدير بضره او غيره ولو عطل في مدة الايام وان لم يبرح في مدة الرعي باعساره
الخروج لاكتساب النفقة نهائياً او غير كسول وليس له منعاً وان قدس على الانفاق من
ماله او لكسب في بيتا لانه اذا لم يوف ما عليه لا يمكن التحمل على اهل العود لغيره لانه وقت
الايام دون الكسب وفيه شبهة انه لا يحقق لو كان في كسب مع البار ودونه جاز في الخروج قدام
وهو قياس مسئلة الاذني في السابقة في الغنى وغيره ويجوز خلافه وانما منه من الاستعانة
نهائياً وليلاكن تسقط نفقة منعه ان معتد لبلان ذمة ثم بعد الثلاث بليا **تفسير**
كلمته ان شئت وان رغبته بد منه كما ياتي وان شئت صيرت ما نفقت من ماله او ما تفرقه
ونفقة في ذمة الاني ووسر وكذا زوجة رجعت عن نفقتها وغروا كذا ابراهيم الروزي في الفسخ
كلام الارضي وقد ينا فيه ما مر في الامنة اذا اعتقت تحت رقيق حيث عطلوا عدم الفسخ باي نظير
ذكر بالآية الى البيوتة وذكر ما في ان سعد بن المسيب رضي الله عنه سئل عن رجل اعجب
ما يشق على اهله فقال يفرق بينهما فقبل له ستة فخال ثم سنة قال المشافعي رضي الله عنه وشبهه
ان يكون سنة التي صلحها عليه وسلم ورداه عن عن وعلي وابي هريرة رضي الله عنهم قال ولا
اعلم احد من الصحابة خالفهم في حديث اهل بن القطان وغيره ان صلحها عليه وسلم خال في
الرجل لا يحد ما ينفق على امراته يفرق بينهما ولا ما ماضا ولي الجوار من الفسخ بالجلب والعنة
لان الصبر عن التمتع اسهل منه من النفقة وانما يحد الفسخ بصفة الزواج احد لئلا يوهم
تعيين ذلك للفسخ وانما لو اخرجت اليها خلو اليوم سقط حقا وليس كذلك **واجب** عنه بانما ذكر ذلك
ليجوز ان لا يلزم الا مال بعد صفة الزواج الى انفاة البار وخروج الزوجة ولا الصغيرة والمجنونة فلا
يفرض له باعسار الزوج نفقة وامره وان كان فيه مصلحة لتعلقه بالطمع والشهوة فلا يبرح
الغير ذي الحق وتجب نفقة ما في مالها ثم على من عليه نفقة من قبل النكاح وتبقى النفقة والمهر وما
لهما على الزوج واستفيد من تعبيره بالفسخ انما فرقة فسخ الحلاق في نفقة بعد الطلاق لان
العجز عما ذكره عيب كلعنة بخلاف الايلاذ لا عيب بالولي وانما قصد من اقرعها في ذمة امره وان
يقا او يطلق ولو فسخ بالحكم على غائب فعاد وادعي ان اراد بالبلد في ذمة امره وان
لم يتزوج ذلك في صحة الفسخ كما اقي به العزالي الان يدعي انما فعله وتقدر عليه ويتبرأ خذ
النفقة منه ويقم بينة بذلك فيثبت بلان الفسخ اما خوفه او عرض لا يتبرأ سبعة كعدم
واقعا يجوز الفسخ **تفسير** في كذا في العنة لانه يحد اجزا ومثلا كالحكم بان يبرمه ما سئل كره في باب الفسخ
فيمنعه احدهما بنفسه او غيره او ياذن له في كذا في هذا الاجرة اية اصل في احسن الاذن
معتبط قول المصنف بفسخ بالسيك المعقول فانه يصير له شمول مع الاجرة الثانية التي لم يشتمل كلام
اصل وليس له مع علمه بالفسخ قبل الرضا اليه ولا بعده قبل الاذن فيه قال الامام والاحاطة
اليها بقا عه في مجلسي الفسخ الذي يتعلق بها ثبات حق الفسخ فانما تسقطت باعدم حكم او حكم
ثم اولى عن الرضا نفذ فاهلها بالضرورة وان قدس في علمه حكم او حكم لم ينفذ فاهلها ولا
بالطاعة كصريح به الاستاذي اخذ من نقله لا مام على مختص كلام الامنة ويشكل على ما تقرر ما مر
من ان الفائض اذا قضى بعد السنة بثبوت العنة او بثبوت حق الفسخ جاز الاستقلال به وهي
ها ولي بذلك ان الفسخ بالغنى يجتهد فيه وهذا منصوص وفيه **واجب** بان العنة خضلة واحدة

[illegible][illegible]

فقط حسيا في وعند تعدد الالهة يقدم افرهم ولو غير وارث بدلا واحدا كما مر فيهم وفي الفروع
كانت شوا وواقد الموارث كما في الاب على الام تكون عصبية فان بعد العصبية منها استويا لتعارف
الفرع والعصبية ههنا ما ذكره الشنخاني هنا واعتبره الاستوي باهم ذكره وان اعطاه الجهد ما
مع النشقة وان العصبية البعيدة مقدم وبها بان هذا الباب اوسع كما ينبغي ولا تخلت
الدرجة واستويا عصبية او عدم تقدم الا فرعا وتتقدم احدى جدتين في درجة زادت بولادة فان
كانت الاخرى اقرب قدمت وكذا يقال في الفروع فلو اجتمعت بنت بنت بنت ابوها ابن ابن بنت
مع بنت بنت بنت ليس ابوها من اولاده فان كانت في درجة فصا حبة الفرع بين اولي وان كانت
هي ابعد فالأخرى اولي وكذا انصهرت كما علم على ما تقدم في الفروع بدلا واحدا بين ما يخرج عن
ذلك فقال **وَقَدْ كُنْتُ** فيما لو كان الفرع محتاجا الى وان علا واخرهما موسرا **بُذِرَ** على الموضع **بُذِرَ** اي
في بدل النشقة لم تقدم الاب لان الفرع ان كان صغيرا فلا بد من النشقة هذه السابقين او بالتحقق فلا
ثم لم يولد وان علا في الام وقد علم ان لا بد من النشقة في ذلك وتقدم الاب على مستثنى مما ياتي من
عانة التوزيع عند الشاوي وتقدم في الجد مستثنى مما مر في قاعدة تقدم في الاقرب من الالهة
بدلا ولو اجتمع اجداد وجدات فان اولي بعضهم بعضهم ما للنشقة على الاقرب وكذا ان لم يولد فان
اجتمع اثنان في درجة كان في الاب وام الاب او وام الام فالنشقة عليهم ما سوا كما يعلم من كلامه في
ولا يخفى ان ذلك قوله وقد تمت ابوة بدلا فان وان اخفى تقدم الجد على الجد وان بعد وفريست
كما يكون كذلك عند اجتماع الجد والام لانهم يرد الا تقدم في الابوة على الام لانها من فوقها من الجدات
بدل ليل بعده وام فان خاص في الام استواء فيما ذكره مستكمل فان اب الاب مقدم على الام في النشقة
على الفرع فلا تقدم على الام التي تقدم على علي اولي ومن **مستطير** بعد قوله الاخرى ان الاستواء
في ذلك بين علي صغيرا وقد تمت في محتاج على اب او جد كذلك وان علا اخذ في الاخذ للنشقة
لغير المصحين ابنا اسحق بصحايق في وروايت غيرهم من ابراهيم امك قال ثم قال ثم اركب
قال ثم قال امك قال ثم قال ثم يركب ولا يخفى ان هذا في النشقة والفرع مع مزيد من الجدات
وانما تقدم الاب على زكاة الفرع لما مر في فروع كلامه ان النشقة على الاب خاص بالام فتقدم هو على
اباها وهو كذلك كما قاله الشنخاني خلافا لما يوهو كلامه اصله وان من شراخه على ما هوه وهي فيما
ذكره **مستطير** من الفروع فتقدم على الاب وان علا **مستطير** اي في الاخذ للنشقة فمن ولد صغيرا وب
بتقدم فروع المصير في اخذها على الاب لضعفه بخلاف الولد الكبير فان الاب مقدم عليه كما مر في
زكاة الفرع ههنا ما رآه **مستطير** البلقيني ان الاب المجنون او المومن يسوي بينه وبين
الصغير **مستطير** من تقدم الصغير على الاب تقدم به بالا على الولد الكبير فتسوية الماوي
بن الفروع غير مستطير محجة **مستطير** من كلامه ان اولادهم محتاجون على منفق واحد
فان وفيما لم يمتلئ على جميعهم والا قدم نفسه فزوجه قوله الصغير ومطابق المصنف
فان قال ب قالوا الكبير فاجد كآباءه وان علا بتقدم الام بعد الزمن على اقران لشدة احتياجهم ومن
ثم نوكان احدا المستويين رهنه او غيرهم من قدم لذلك **مستطير** في الفرع وفي الاورث فيما علم
الام والاب بينهما في **مستطير** المذول والمأخوذ فمن له فرعان ورثان محتاجان وقد استويا
قربا كان وبنت او فرع كذلك بوزن الموجود عليهم بالسوية على الاصح الا ما مر في **مستطير**
تقدم بنت ابن علي ابن بنت لما نقله الشنخاني عن الرواية في كفاي ويظهر ان يجعله كالبنت
اي يسوي بينهما واعتبر ما راجع والبنات ليس في الارحان الا نوثه وعارضه زيادة الارث في الابن ومن فرعان موسرا واستويا
في بنت ابن رهن الا نوثه والولادة والبنت مر

اي يسوي بينهما واعتبر ما راجع والبنات ليس في الارحان الا نوثه وعارضه زيادة الارث في الابن ومن فرعان موسرا واستويا في بنت ابن رهن الا نوثه والولادة والبنت مر

قربا

قربا وارثا او عدمها نفعاً عليهم وان اختلفا ذكره كان وبنت قيل ليسوا وجرم المصنف وعليه
فلا يخفى كصاحب الانوار رحمه الزركشي ونقل عن جمع متقدمين لان عليا يجب النشقة فتعلمها من
غير مخرج وعليه فلا فرق بين ان ينشأ وتنا بسلا وارثا وان يوسر اجدها بالمال والاخرى كسب وقيل
على قدس الارث وجرم به صاحب الانوار ايضا لشعار زيادة الارث بزيادة قوة القرابة وهو
قياس ما رجع النووي فيمن له ابوان وقتلوا نفعته عليهما وبوخسب الغائب منهم من ماله فان لم
يكن له مال اقترض عليه ان امكن والا امر الحاكم بالاضراب النشقة بقصد الرجوع على الغائب او ماله
اذا وجد وقبده الا ان في ما اذا كان الا مالها لذلك موعنا والا اقتضى منه الحاكم وامرعدلا
بالصرف المحتاج يوما فيوما فان استويا في القرب فخط قدم الوارث كآباءه المأج وأصله لقوة
قربته وان كان احد هما اقرب قدم ولو كان ابني او غير وارث كما مر لان القرب اولى بالاعتبار
من الارث ومن استويا الاخذ من وزع الموجود عليهم كمن لا قبل **مستطير** الموجود بان يكسر ولا بحيث
لو وزع لم يستطع كل مسدا **مستطير** بينهم في الموجود فمن خرجت فروعته اخذها لان دفعه
الي واحد من غير فروعته في جميع المخرج ولو وجبت النشقة لستة مثلا وكلي والجد ولو وزع
لمحصل ما يسد مسدا في ثلاثة منهم فخطا هر كلا من انه يفرع بين المستثنى بجمع فمن خرجت
الفرعة لم دفع مجدهم وقال **مستطير** الشارح الا اقرب من حيث العن ان يفرع في الحاصل بعد
جعلهم ثلاثا بين ثلاثة وثلاثة فمن خرجت الفرعة لهم وزعاه بينهم ولو اعسر الاقرب لم تمت
الابعد ولا يرجع له عليه بما انفق اذا ايسر ولو خرجت النشقة فخذ الولد وباب موسر وطلب
احد هما اخذ ولو والاخر لا نفاق بالشركة اجيب الثاني وتراجع فيه البلقيني وقال بل يفرع بينهما
او يعين القاضي لكل واحد واحد قطعاً للفرع او أحد والديه وابن موسر فعليه نفعه اي ابيه
كما عتد الشنخاني وقواه البلقيني وغيره ورد وامرأة الاستوي فيه لا خصها من الام باينها
هي مقدمه على الاب **مستطير** صدر من الفرع او القريب للنشقة الواجبة عليه اي لاجل ذلك **مستطير**
المسحقين ورجعت وبعض من ماله ان كان له ثم مال والعيبة كالنكاح واخذت ثم ان شئت لم يخل
ولو غير اذن القاضي ما يكفيه من ماله ابيه اذا امتنع من نفعه او اب ولم يمتلئ النشقة ههنا في المصنفين
انما قلت يا رسول الله ان اباسماني رجل شحيح وليس بعقبي ما يكفي ولدي الام اخذت من
وهو لا يعلم فقال غدي ما يكفيك وللك بالعرف **مستطير** في النشقة ان هذا من صلبه عليه
اكتة عام يجرى في كل ما شئبه وقصه الا ان خاص بها ولا قصه على غائب ومن وجد الاخذ من
الواجب لم يجز له الاخذ من غيره والاجاز اذا لم يكن الاب المستحق والقائيب قال فان شئت الام
مستطير من ما لم عليه الفرع لترجع عليه وعليه ان لم تمت نفعته وان شئت **مستطير** النشقة
عليه **مستطير** كذلك كمن انما ترجع ان لم يكن ثم غم وان نفعته او اقترضت **مستطير** اي مع شرا على انها
انقضت من مالها او ما اقترضت بقصد الرجوع ولا يملك الشاهد على النفاق فقط فان لم تشهد
عليه ذلك فوجب ان لا ترجع والذي **مستطير** الذي في ان نكحت من الاشرار لم ترجع والارحمت
كما قيل من نكح في مسئلة هرب الجاهل كمن قال الزركشي وفروع قضية ما محصوه في هرب على المسافة
من عدم الرجوع وان تعدد الاشهاد لانه عذر نادى من الفرع ههنا مطلقا جامع وجود القاضي
فلا ترجع الا انه انقضت واقتضت بان ذم والام ترجع وان اشهد على امر به الاستوي وغيره
للشنخاني يحد وعشره خلا من اقترا من القريب والجداتين خلا لا يوهو كلام المصنف ههنا
يا في وان اخذت الشارع ونقلت عن قصص النكاح وترجع من الرخصة وقرع بين الام والجد والقريب بان

حاصلہ

محبت امتناع لخاصة

سید

[illegible]

رجوعاً

[illegible]

وله منها

[illegible]

کان

[illegible]



البيع فربما ولا وجه عليه ويأتي ذلك فيما لو جدد على كسب محرم أو تابع أسلم على كسبه فربما لا وجه له من ذلك
لا يحصل إلا بالبيع وتبيح السيد العادية في راحته وقت التسلول والاستمتاع وفي العمل طرف إلى ربه من غير
أن يستعمله بأمر أو إكراه أو استعمله لئلا يخلو عتيدت قد من الألف مع طرف الليل لطوله اتبعت عاذهم وتعلق الروابي
عن الإصباح إذا لم يسل لم يمتد من صلاة الرواتب ولد منعها مساوها وليس له من غير تحصيل المكتوب أول وقتها قبل
وعمله إذا لم يمتد من صلاة البيع فلهما انتهى وزد ما الذي يتجدد في زوجة فيما مره لو امتنع السيد من
غير رقتها أو ما في بيع الحكم ماله في مؤتمرا وأجره عليه جدا استنفاذ في حله صالح لما يجبهه أو جاز به شيئا من
الشتر فأن تعذر بيع بعضهما أو جاز به ما في نفقة الأخرى وقضية التحليل بالشفعة أو لو تيسر شيئا
كالأطوب والاحتياط عن البيع في بلاد استنفاء كاعتد الأذمهي وأذا هدم ما لم يرجع الرقيق أو جاز به على الوجه
السابق أو جدد في فعله للضرر فأن امتنع أجره عليه الحكم فأن تعذر في الألف عاذهم على الوجه السابق وما ذكر من
تعلق الأجزاء هو ما في الشبهة وغيره وسيا في نظره فأن تعذر الخوض في بيت المال ثم على السيد لاد من حيا وهم
وتعت أي أوجهه أن كفايته قد في كماله لا في كفايته عليه وهو المعلن بأن من حيا وخ السليبي ولا يرمي أن السيد كان
قد لا وجهه في الضرورة أنفق عليه من بيت المال أو السليبي حيا ما لا في ذكره في حله عليه وأكره في نفقة
السليبي المعلن عن كفايته في بيت المال أو جدد السليبي عند تعذر بيت المال أن يكره ما به ولا في بيت من هو في
وتكره في كفايته في بيت المال أو جدد السليبي عند تعذر بيت المال أن يكره ما به ولا في بيت من هو في
تقدرا لم يولد قبل نقد الأرب وعتت القوي أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
المعلن وهم المعلن وقيد نظره لا قد من أن نفقته عند تعذر بيت المال على السليبي عذا ما في الرقبة وما في
في الألف كان الروابي وجوز أن يتركه عند ضيقه سببه استنفاء وانفق على مسك ما في كفايته في بيت السيد
أن شاء كسبه ولوازم ولده على الرضا ولدها وتحريره ما من من تعبير صلحهم ولده وأن في بيت من حيا كسبه في بيت السيد
الاستنفاء أن لا تزوج في غير له أن تعذر كسبه في الرضا على ما في بيتا جاز رقتة في بيت السيد أو من زاوله
أن لم يتنصر هو رضى بالارضا سوا كفايته في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
ولدها ولوازم جدد كسبه في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
غيره من سوا كفايته في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
وإذا ولد لها ولا في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
مدره من غير تعذر بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
وأدره أن لا يمتد من الرضا ولدها في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
الرضا من اب ولدها في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
لعل من أن لا يمتد من الرضا ولدها في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
فليس له جازها على الرضا بعد حريته ولا قياما على قيامه في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
وقد قام لا لا في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
ليكن لا جدها لا استنفاء في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
إذا امتنعت من الرضا في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
لو لم يمتد من الرضا في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
إذا امتنع من الرضا في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
وان تعذر من الرضا في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في
بكن يمتد من الرضا في بيت السيد أو لواء مولاه أو مال له وكسب أو كان بيت المال في بيت من هو في

بكره
بكره

